المكتبة
الاقتصادية
الزراعية

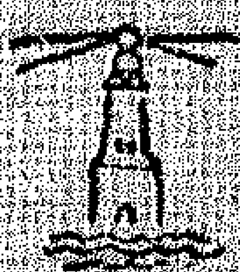
المعارف الرئيسية

فى إدارة الأعمال المزرعية

تمويل ورقابة

دكتور مصطفى فكرى
قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية

١٩٦٧



دار المعارف

المعارف الرئيسية

فى إدارة الأعمال المزرعية

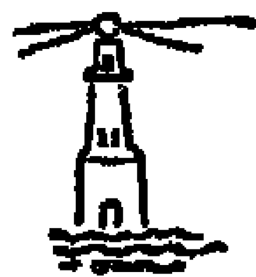
تمويل ورقابة

دكتور مصطفى فكرى

قسم الاقتصاد الزراعى

كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية

١٩٦٧



دار المعارف بمصر

مقـــدمة

ولد الانسان أول ما ولد فى هــذه الدنيا رحالا يجرى وراء منابت العشب والثمار يجمعها ويقتات بهـا ـ وهذا هو طور جمع الحشائش والثمار ـ ثم تطور به الحال ليصبح صيادا يجرى وراء مناطق الصيد الدسم ـ وهـذا هو طور الصيد ـ وباستمرار تطوره وإزدياد خبراته أمكنه استئناس بعض الحيوانات فأصبح مربيا وراعيا لها يجرى وراء المرعى الوفير ـ وهـذا هو طور الرعى ـ وبازدياد خبراته بشئون المراعى كشف عن أنواع من النباتات أكثر صلاحية من غيرها لتحقيق أغراضه المتعلقة بقوته وبقوت حيواناته فبـــدأ يسعى لاستنباتها وإعداد مهادها وتوفيرمقومات حياتها وما كان يتأتى له ذلك إلا بالاقامة بجوار مجارى المياه الدائمة وهذه لاتتوافرعادة إلا فى وديان الأنهار العظيمة وهنا بدأ طور الزراعة . والزراعة بطبيعتها تدعو إلى الاستقرار طالما أن الزارع يسعى للحصول على ثمرات عمله . كما أن الاحتفاظ بثمار كده وتعبه كان يدعوه إلى الدفاع عنهـا ضد أى معتد أو سالب أو ناهب وهنا اكتشف أنه لو ضم قواه الدفاعية إلى قوى غيره من الزراع المجاورين لزادت قوته وقواهم الدفاعية وبنشوء فكرة العمل معا والتعاون بدأت تنشأ المجتمعات الصغيرة التى اتحدت معا بمضى الوقت لتتكون منهـا الإتحادات القومية التى كانت تظهر فى صورة قبائل أو مشيخات أو دول . والاستقرار والتعاون على هـــذه الصورة يؤديان الى ظهور التخصص فى العمل . والتخصص فى حـد ذاته مدعاة الى الاتقـان والنبوغ . والتخصص وما يتـلوه من الاتقـان والنبـوغ فى ميادين عديدة وعلى النطاق القومى معناه قيام حضارة . وهذا ما نلاحظه فى الحضارات القديمة التى تعتبر فى مجموعها حضارات وديان أنهار كحضارات مصر وبابل وآشور والهند والصين .

ولما كانت حضارة مصر واحدة من تلك الحضارات القديمة القائمة على الزراعة

فقد اهتم الناس والقائمون على شئون الحكم بأمورها بوصفها مصدر الاستقرار والخير والرزق فى الوادى فعملوا على تقدمها وتطويرها الذى يبدو فى مظاهر عديدة كتطوير نظام الرى الحوضى واختراع الشادوف والفأس والمحرات ورصد النجوم وتحديد مواقيت الفيضان والتنقية والحصاد .... الخ .

وقد أغرت خصوبة أرض مصر وثروتها الزراعية المعتدون من كل الأجناس على الإغارة عليها واحتلالها وسلب خيراتها لصالحهم ولصالح شعوبهم وتركوا فلاحها عاريا جائعا وهو مصدر الخير كله وظلت مصر هكذا عدة آلاف من السنين إما محكومة من الخارج أو يحكمها ولى أمر من غير أبنائها يسير سياستها وأمورها وفقا لهواه حتى منتصف القرن الحالى حين قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتخلصها من الاستعمار ومن حكم الأدعياء بالمصرية وما كانوا فى يوم بمصريين وترد مقاليد الحكم لأبناء مصر يصوغون سياساتهم وفقا للاحتياجات والمصالح القومية للبلاد .

وعندما عينت بقسم الاقتصاد الزراعى بجامعة الاسكندرية واشتغلت معيدا للمساعدة فى تدريس إدارة الأعمال المزرعية وممثلا لقسم الاقتصاد الزراعى فى إدارة مزرعة الكلية ورغما عن كل ما حفظناه من أن مصر بلدا زراعيا وأن نيلها واف سعيد فقد هالنى اهمال النيل ومياهه كما هالنى فقر مكتبتنا المصرية فى علم الاقتصاد الزراعى وفروعه بما فيها إدارة الأعمال المزرعية اذ لم يكن يوجد بالسوق غير كتابين لأستاذينا الجليلين عبد الغنى غنام (١) والدكتور محمد السعيد محمد (٢) رحمهما الله كما قام الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى بالقاء سلسلة من المحاضرات

---

١ ــ عبد الغنى ــ الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع ــ القاهرة : مطبعة العلوم ــ ١٩٣٩

٢ ــ محمد السعيد محمد (دكتور) ــ الاقتصاد الزراعى ــ القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ــ ١٩٤٩

فى فرعى ادارة المزارع - التمويل والرقابة - بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية خلال سنتى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ غير أن سيادته لم يقم بنشرها ومنذ ذلك الحين ظهر عدد من الكتابات والترجمات فى ادارة الأعمال المزرعية تظهر فى صورة مذكرات للطلبة سرعان ما تختفى بانتهاء الغرض من طباعتها .

وقد بدأ اعداد هذا الكتاب منذ قمت بتدريس مادة «ادارة الأعمال المزرعية» بفرعيها - التمويل والرقابة - لطلبة التخصص فى الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية وبعد أن اكتمل نسبيا وفى ظل الظروف الحاضرة التى تسعى فيها الحكومة لتحقيق الاشتراكية الزراعية وفى ظل ظروف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والتى تعتمد فى تنفيذها وتمويلها لحد كبير على ما توفره الصادرات الزراعية للدولة من نقد أجنبى وعملات صعبة رأيت من الواجب اصدار هذا الكتاب متضمنا للمبادىء والقواعد والنظريات والقوانين الاقتصادية الشخصية الزراعية التى يهتدى بها فى ادارة الخلايا أى الوحدات الاقتصادية الزراعية الصغرى التى يتكون منها جميعا البنيان الاقتصادى الزراعى القومى المصرى وأعنى بها المزرعة المصرية . وأرجوا أن يكون الله جلت قدرته قد وفقنى فى عملى كما أرجو أن يكون كتابى ورغم عدم ادعائى الكمال مرجعا ودليلا وهاديا نافعا لطلبتى وللمعنيين بشئون ادارة الأعمال المزرعية وأن يكون بداية لدراسات أعمق وأكثر تخصصا على مزارعنا المصرية ؟

دكتور
مصطفى فكرى

الاسكندرية فى ٩ أبريل ١٩٦٦

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بوافر الشكر وعظيم التقدير الى أستاذه الجليل الدكتور محمد منير الزلاقى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية على عونه الصادق بجهده وبمكتبته الخاصة وعلى مساهمته وتشجيعه فى اخراج هذا الكتاب الى حيز الوجود وعلى موافقته بسماحة العالم على نقل مقتطفات من محاضراته وأبحاثه المنشورة وغير المنشورة الأمر الذى أبرز هذا الكتاب فى صورته النهائية التى هو عليها الآن. والمؤلف وهو مدين بكل هذا يكرر عن صدق وإعزاز خالص عرفانه بفضله وفائق شكره وتقديره .

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الباب الأول

مكانة الزراعة فى الكون الاقتصادى القومى

مركز الزراعة فى البنيان الاقتصادى المصرى : تعتبر الزراعة الركيزة الاساسية التى يقوم عليها البنيان الاقتصادى المصرى حيث يشتغل بها ٦٠ ٪ من جملة المرتزقين بينما يشتغل بالصناعة وهى القطاع التالى للزراعة فى الأهمية ١٠ ٪ فقط. وتساهم الزراعة بحوالى ٣٥ ٪ من جملة الدخل القومى فى حين تساهم الصناعة بحوالى ١٠ ٪ من جملة هذا الدخل ووفقا لبيانات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يبدو أن الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتشغيل الفرد فى الزراعة تقدر بحوالى ٧٠٦ جنيه وهو رقم يقل كثيراً عن نظرائه فى الصناعات الأخرى فمثلا يلزم ٢٧٠٠ جنيه تقريبا لتحقيق نفس الغرض فى الصناعة وحوالى ٢٣٧٠ جنيه فى المتوسط فى بقية القطاعات الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن منتجات الزراعة تكون حوالى ٩٠ ٪ من جملة الصادرات المصرية التى تعتبر مصـــدر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل المشتروات المصرية من الأسواق الأجنبية والتى تساهم حاليا مساهمـــة فعالة فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية الهادفة إلى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

والزراعة المصرية عبارة عن مركب اقتصادى يضم أكثر من مليون وحدة اقتصادية أى مزرعة . وهذه المزارع تتفاوت فى سعاتها (سعة) وأشكالها وأدواتها ومعداتها ونوع من يعملون بها وزروعها النباتية والحيوانية والمساحات المزروعة وغير المزروعة ووسائل ريها وصرفها ودرجة خصوبة أراضيها ودرجات يسرها وعسرها ... الخ . وتتميز الزراعة المصرية بأن سعة مزارعها صغيرة وإن كانت إلى عام ١٩٥٢ تضم مزارع يمكن أن يقال عنها كبيرة إلا أن قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدره مجلس قيادة الثورة فى نفس العام قد حدد الملكية الفردية بما لا يزيد

على ٢٠٠ فدان خفضت إلى ١٠٠ فدان فى يوليو ١٩٦١ . على أن تقوم الحكومة بالاستيلاء على ما يزيد على هذه الحدود العليا للملكية الفردية وتوزيعه على صغار الفلاحين فى رقع تتراوح ما بين ٣ - ٥ أفدنة لكل منتفع من القانون . ولتلافى ما قد يجره التفتيت فى الملكية من أضرار وتحقيقا لمميزات الانتاج المتسع بما يتضمنه من وفورات داخلية اشترط القانون على المنتفعين بالانتظام فى جمعيات تعاونية خاصة بهم على أن تقوم هذه الجمعيات بجانب مد الزراع من أعضائها بالسلف الزراعية والبذور والسماد والماشية والآلات الزارعية وبيع زروعهم ... الخ بتنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف المنتجات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف الأمر الذى جعل الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى تهيمن تماما على شئون المزارع التى يملكها أعضاؤها وتديرها كوحدة واحدة . ويقال أن نجاح هذه الجمعيات فى أداء رسالتها قد دفع المسئولين إلى إقرار وتشجيع مشروع تجميع الملكيات الصغيرة فى مزارع تعاونية تشابه كثيرا فى نظمها نظم نظيراتها بالإصلاح الزراعى .

كذلك تتميز الزراعة المصرية بأنها زراعة تجارية إلى حد كبير وليست زراعة مكتفية اكتفاءاً ذاتياً . فالزراع المصريين بصفة عامة لا ينتجون كل ما يحتاجون ولا يستهلكون كل ما ينتجونه بل تقوم بينهم وبين سكان المدن والقرى المجاورة أو البعيدة إتصالات تجارية واسعة النطاق كما تقوم مصر وغيرها من الدول الأخرى تجارة دولية واسعة ترتكز صادراتها على نواتجها الزراعية خصوصا القطن مقابل واردات زراعية ضرورية أخرى أو منتجات صناعية غالبيتها فى الوقت الحالى من النعم الانتاجية الرأسمالية اللازمة لتنفيذ خطط التوسع الزراعى والصناعى التى تهدف فى نهايه أمرها إلى محاولة القضاء على البطالة بأنواعها بقدر المستطاع وزيادة كل من الإنتاج القومى والدخل القومى بغية رفع مستوى الهناء والرفاء القوميين .

وبالاضافة إلى هـذا يمكن القول بأنه لا يمكن وصف المزراع التى يضمها البنيان الاقتصادى المصرى بأنها مزارع عائلية من وجهات النظر الأجنبية وإن كان من الممكن الأخذ برأى الزلاقى الذى يعتبرالمزرعة العائلية فى مصر هى تلك التى تتراوح مساحتها بين ٥ - ١٠ أفدنة بتحفظ .

حوافز اختيار الزراعة كمهنة : تتلخص الحوافز التى تدفع الناس إلى امتهان الزراعة فى (١) الرغبة فى تحقيق الطمأنينة الاقتصادية أو (٢) المعيشة فى بيئة معينة أو (٣) الحصول على دخل نقدى معين .

وعلى ذلك فليس بمستغرب أن نرى بعض الزراع يشتغلون بمزارعهم الضئيلة وكل ما يصبون إليه هو الحصول منها على القدر من الزروع النباتية أو الحيوانيـة التى تقيم أودهم وتكفل لهم مستوى الكفاف حين تقفل فى وجوههم سبل الكسب من مصادر أخرى خارج مزارعهم التى هى فى كثير من الاحيان من الصغر إلى الحد الذى لا تستوعب فيه عمل رب العائلة المزرعية وحدها مما يحدوه عادة إلى العمل عند الغير وغالبية الزراع الذين تضمهم هذه المجموعة يشتغلون بالزراعة بالوراثة أما لان أبوهم فلاح وجدهم فلاح....الخ أولا لانهم لايستطيعون أولا يجدون الجرأة على ترك الريف إلى مكان آخر أو مهنة الزراعة إلى مهنة أخرى .

كما أن هناك أفراداً يتخذون الزراعة كضرب من ضروب المعيشة أى شكل من أشكال الحياة وليست عملا اقتصاديا تستغل فيه الموارد الانتاجية المزرعية الطبيعية والانسانية للحصول منها على أكبر قدر من الزروع بأقل مايمكن من التكاليف بل ينظرون إلى المزرعة كبيئة جذابة يعيشون فيها هم وأولادهم بغض النظر عن مقدار ما تمدهم به هذه المزارع من دخول نقدية أو عينية كبيرة أو صغيرة وهذا النوع من الزراع نادر الوجود بمصر وإذا وجد فهو قلة لا يعتد به .

وعموما ولما كانت الزراعة المصرية كما سبق أن نوهنا زراعة تجارية فيمكن القول

بأن الهدف النهائي لمعظم المزارع المصرية ينحصر في السعي وراء الدخول النقدية اللازمة لتحقيق مستوى معيشة معين للزراع أو في تهيئة المبـــالغ اللازمة لتسيير دولاب الأعمال المزرعية وكفالة دخل نقدي أو عيني مجزئ للزارع يغطي أجر خدماته وخدمات رأس ماله وهذا الهدف هو ما يسمى عادة بالنجاح المالي .

مركز ادارة الاعمال المزرعية في البنيان الاقتصادي الزراعي المصري: لما كانت الزراعة المصرية تتميز بأنها زراعة تجارية أي أن الهدف النهائي منها هو الحصول على أقصى ما يمكن من الارباح فان المزارع المصرية تعتبر والأمر كذلك وحدات إنتاجية زراعية لاتفترق عن الوحدات الإنتاجية الصناعية أي المصانع والوحدات الإنتاجية التجارية أي المتاجر التي يقاس مدى نجاحها أو فشلها بمقدار ما تغله من دخول صافية مقاسة بمعيار القيمة أي النقود . والتحكم في مثل هذه الدخول النقدية الصافية يقتضي من الزراع تمويل ودوام إختبار وتكييف وإعادة تكييف مناويل تلك المزارع ثم تسيير العمليات المزرعية وهـذا ليس بالأمر اليسير فالمزارع لهـا مشاكلها الخاصة بالائتمان والحصول على القروض والضرائب والديون العقـارية والتجارية وتوفير الأموال المستثمرة في الأراضي الزراعية والآلات والمعدات ورؤوس الأموال المتداولة ... الخ وهذه الوجوه جميعا تتضمن أشكالا عديدة من ضروب المنافسة الاقتصادية والمجازفات والتكاليف والخسائر الناجمة عن الآفات تحتاج لحلها إلى الاستعانة بالحقائق والقواعد والاساليب الاقتصادية كما هو الحال في كافة الأعمال الاقتصادية الأخرى . وهذه الحقائق والقواعد والأساليب يضمها علم الاقتصاد بوجه عام ويضم علم الاقتصاد الزراعي الجزء الخاص منها بمهنة الزراعة أما الجزء الخاص منها بالمزرعة الفردية فيضمه فرع إدارة الأعمال المزرعية المعروف باسم إدارة المزارع . وإدارة الأعمال المزرعية تقف على قدم المساواة مع كل من إدارة الأعمال الصناعيـة وإدارة الأعمـال التجارية والأولى منها عبارة عن أحد

فروع علم الاقتصاد الصناعى الذى يضم الحقائق والقواعد والأساليب الاقتصادية المتصلة بصناعة الصناعة أى الصياغة والثانية فرع من فروع علم الاقتصاد التجارى الذى يضم بدوره الحقائق القواعد والأساليب الاقتصادية المتصلة بصناعة التجارة. وتختص إدارة الأعمال الصناعية بالمصانع الفرديه" وإدارة الأعمال التجارية" بالمتاجر الفرديه" وبالمثل تختص إدارة الاعمال الزراعيه" بادارة المزارع الفرديه" وذلك لان كلا من هذه الوحدات أى المنشآت الانتاجيه" تتشابه فى كونها جميعا منظمات اقتصاديه" تتفق فى هدفها النهائى إلا وهو تحقيق النجاح المـــالى أى الحصول على الارباح ولايفرق بينها إلا نوع وطبيعة النعم التى تنتجها أو الخـدمات التى تؤديها .

الباب الثانى

تعريف ومجال ادارة الأعمال المزرعية

تمهيد : تشمل إدارة الأعمال المزرعية نوعا من الدراسة يختلف عما تتضمنه العلوم الزراعية الأخرى وتتميز دراستها العملية أى التطبيقية بكونها لاتهتم فقط بالحقائق وشأنها فى ذلك شأن بقية العلوم الزراعية الأخرى - بل وأيضا بطريقة تكوين مركبات مختلفة من هذه الحقائق تعمل متناسقة مع بعضها فى الوحـــدة الانتاجية الزراعية أى المزرعة بما يكفل للزراع تحقيق أكبر ربح صافى وهى فى هذا تختلف عما عداها من بقية العلوم الزراعية . فالعلوم البيولوجية كعلم الزروع الحقلية وعلم انتاج الحيوان مثلا تفسر لنا احتمالات كمية الغلة الناتجة من استعمال صنف معين من الزروع الحقلية أو الافضلية النسبية لإنتاج زرع حقلى معين آخر فى منطقة أو اقليم معين فى وقت معين أو تأثير استعمال عليقة معينة على زيادة الغلة الناتجة من الوحدة الحيوانية . . . الخ والعلوم الهندسية توضح لنا مزايا وفوائد استعمال كل نوع من أنواع المواد المستخدمة فى البنـــاء أو المستعملة فى الحرث كالجرارات أو القوى المحركة . . . الخ . والعلوم الزراعية الأخرى . ولكن هل من الممكن لكل واحد من هذه العلوم أن يهدينا إلى أيها أفضل هل شراء جرار جديد أو بناء ملحق للمخازن ؟ أو أيها أفضل من ناحية المحافظة على خصوبة التربة أهى استمرار زراعة القطن رغم تفوق أربحيته أم اشراك زراعة البقوليات معه . . . كل هذا فى ضوء اعتبارات التكلفة والاسعار والأرباح وعوامل أخرى متداخلة تختلف من مزرعة لأخرى . هذه كلها مشاكل عملية عديدة معقدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظريات التى تضمها العلوم الزراعية الأخرى ولكن من العسير جدا الاجابة عنها الا من خلال تخيل صورة كاملة للموقف المزرعى خارج نطاق أى من هذه العلوم تدخل فى الاعتبار كل أنواع العلاقات القائمة والمحتملة بين مختلف

أوجه النشاط الانتاجى فى المزرعة كوحدة . وإدارة الاعمال المزرعية هى الإدارة الوحيدة المأمونة التى تهيء لنا بقدر المستطاع السبل لتخيل مثل هذه الصورة .

العلاقة بين ادارة الاعمال المزرعية وفروع العلم الزراعى الاخرى : تنتمى العلوم الزراعية بما فيها إدارة الأعمال المزرعية التى تعتبر أحد فروع علم الاقتصاد الزراعى إلى مايسمى بمجموعة العلوم التطبيقية وتنحصر مجالات هذه المجموعة من العلوم فى السعى وراء السيطرة على القوى الطبيعية ـ هذا فى مجموعة العلوم التطبيقية الطبيعية ـ أو على القوى الاجتماعية كما فى حالة العلوم التطبيقية الاجتماعية التى يضمها بنيان اقتصادى معين وتوجيهها بما ينفع الإنسان مباشرة . والزارع لكى يصبح مديرا ناجحا لمزرعة معينة ماعليه أن يلم الماما كافيا بما تضمه العلوم الزراعية الاجتماعية والاقتصادية والعلوم الفيزيقية والعلوم التكنولوجية من معارف زراعية وأن يهتدى بهذه المعارف فى استغلال مايتضمنه بنيانه الاقتصادى الشخصى أى المزرعة من موارد طبيعية وإنسانية بغية الحصول منها مجتمعه على أقصى مايمكنه من أرباح . فهو مثلا يستعين بما يتضمنه علم الأراضى من معارف فى استصلاح واستزراع أو زيادة خصوبة أراضى مزرعته ويستعين بما تتضمنه علوم الفاكهة والخضر والزروع الحقلية والاشجار الخشبية وتربية الحيوان . . . الخ فى انتاج زروعه النباتية والحيوانية وبمحتويات علم الحشرات والمبيدات الحشرية وأمراض النباتات والطب البيطرى فى مقاومة ما يصيب هذه الزروع من آفات وأمراض وبعلم الهندسة الزراعية فى إقامة منشآت مزرعته وشراء الآلات اللازمة لها وأصلاحها وصيانتها وبما تتضمنه علوم السيكولوجيا الريفية والمجتمع الريفى فى توجيه ماتحت يديه من موارد انسانية نحو تحقيق أكبر فائدة مرجوة . وبالاهتداء بما يتضمنه علم الاقتصاد الزراعى من معارف اقتصادية زراعية فى السيطرة على القوى الاقتصادية المتعلقة بالقدر من الموارد الطبيعية والموارد الانسانية التى يضمها بنيانه الاقتصادى

الشخصى أى المزرعة بغية الحصول منها مجتمعه على أكبر قدر من الغلة الزراعية بأقل قدر من التكاليف ... الخ .

وتدخل محتويات غالبية العلوم الزراعية ضمن دائرة مباحث فرع إدارة الأعمال المزرعية الأمر الذى يبدو منه أن مجالها يعتبر أكثر مجالات تلك العلوم اتساعا غير أنه يتميز عنها فى أنه لا يأخذ فى أعتباره فقط كل ما تتضمنه تلك العلوم من معارف واكتشافات جديدة بل وينظر أيضاً بعين الاعتبار إلى ظروف كل مزرعة فردية على حدة وإلى هدف الزارع النهائى الذى ينحصر فى تحقيق أكبر ربح نقدى من عمله المزرعى . ولكى يحقق الزراع هذا الهدف عليه أن يوزع عمـــله ورأس ماله ومقدراته على عملياته المزرعية المتنافسة على تلك الموارد بطريقة متوازنة تكفل له الحصول على أكبر النواتج المزرعية الممكنة بأقل ما يمكن من التكاليف كل هذا فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بالقيمة والثمن. وهذا لن يتأتى للزارع إلا إذا استعان بمجموعات المعارف التى درسها منفصلة فى العلوم الزراعية الأخرى أو مجتمعة فى فرع إدارة الأعمال المزرعية الذى يعتبر رابطة الوصل بين هذه الفروع من العلم الزراعى .

تعريف ادارة الاعمال المزرعية : لإدارة الأعمال المزرعية تعاريف عديدة بعضها مقتضب وبعضها مسهب وشامل . ويعزى ذلك عادة إلى اختلاف وجهات نظر الكتاب عند وضعهم لمثل هذه التعاريف . فآدامز ينظر إلى إدارة الأعمال المزرعية على أنها موضوع وعلى أنها طريقة . فادارة الأعمال المزرعية **كموضوع** إن هى إلا استعراض للمكتشفات العلمية المتصلة بادارة الأعمال الاقتصادية وطريقة تطبيقها على الأعمال المزرعية للحصول منها على أكبر تيار متصل من الأرباح المزرعيـة . أما إدارة الأعمال المزرعية **كطريقه** فما هى إلا استعمال القواعـد العلمية المجربة فى انتخاب وتمويل أى تنظيم المزرعة الفردية والسيطرة على عملياتها الانتاجية المزرعية

بطريقة تكفل الزارع الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح من عمله المزرعى.

أما ايفير سون . فيعرف إدارة الأعمال المزرعية «بأنها العلم الذى يدرس ويختبر التمويل والعمليات المزرعية فى مزرعة ما من وجهة النظر الخاصة بالكفاية الانتاجية واستمرار تدفق الأرباح على الزارع من مزرعته». وتعريف إيفيرسون يفترض أن المزرعة الفردية هى المجال الذى تجرى فيه العمليات المزرعيـــة فى ظل كل الاعتبارات الخاصة بالكفاية الإنتاجية لعوامل الإنتاج وبالاربحية المزرعية دون ما نظر إلى الاعتبارات الخاصة بتأثير الزراعة كوحدة على الرخاء القومى. كما يشترط لنجاح فاعلية القواعد الأساسية لعلم إدارة الأعمال المزرعية أن يكون الزارع ملما بأساليب الإنتاج ومتمرنا على مزاولة العمليات المزرعية فى الاقليم الذى توجد به المزرعة كما يجب أن يكون ملما بالقواعد الأساسية لإنتاج مختلف الزروع النباتية والحيوانية التى سيجرى إنتاجها على المزرعه .

وإدارة الأعمال المزرعية من وجهة نظر الزلاقى لها ثلاث زوايا مختلفة «فهى علم وفن وعمل اقتصادى» ، **فادارة الاعمال المزرعيه كعلم** إن هى إلا الفرع من علم الاقتصاد الزراعى الذى تتناول مباحثه المزرعه بوصفها الوحـــدة الاقتصادية الانتاجيه الرئيسيه فى البنيان الاقتصادى الزراعى . **وعلى ذلك فعلم ادارة الاعمال المزرعية** إن هو إلا مجموعة القواعد والحقائق والروابط القائمـة بينها التى تظهر فى صورة أفكار وآراء ونظريات تخمينية ونواميس وأساليب يهتدى بها الإنسان فى إستغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية والإنسانيه الكائنه فى مزرعه واحـدة أى التى يهتدى بها فى توجيه عمليات إستغلال الموارد المزرعيه الوجهه الكفيلة بالحصول منها على أكبر قدر من الغلة الزراعيه بأقل قدر من الجهود الإنسانيه المزرعيه للحصول على أكبر قدر من الاشباع الكلى لمشتهيات الزارع الماديه أى السلع والغير ماديه أى الخدمات من مزرعته .

ويعزى اعتباره ادارة الاعمال المزرعية فنا إلى أن مهارة الزراع ليست موارثة من الناحية الطبيعيه البيولوجيه ولكنها مكتسبة من الناحية الادارية التى هى وليدة الاختبار العميق للافكار التى تتضمنها دراسات نظرية خاصة بانماء وتكوين المهارة فى تأدية الأعمال المزرعية المختلفة وبعيدة عن الدراسات المنفصلة لعناصر الإنتاج المزرعية كما ونوعا وتأثيرها على كمية الناتج أو التكلفة أو الدخل المزرعى .

وينظر إلى ادارة الاعمال المزرعية كعمل اقتصادى على أساس أنها لا تختلف فى كثير أو قليل عن أى عمل إقتصادى آخر منظم تجرى فيـــه مختلف العمليات الإنتاجية بقصد الربح فالزارع بوصفه مديراً للوحدة الإقتصادية الإنتاجية الزراعية أى المزرعة ـ وشأنه فى ذلك شأن مدير المصنع ومدير المتجر ـ عليه أن يستخدم المبادىء التى تتضمنها إدارة الأعمال الاقتصادية فى التمويل وفى إستغلال مافى مزرعته من موارد طبيعية وموارد إنسانية بما يحقق له الحصول على أكبر قدر من الاستفادة. وإدارة المزارع بأوصافها هذه إن هى إلا علم تطبيقى يستمد مبادئه من مجموعات العلوم الإقتصادية والعلوم التكنولوجيـــة والعلوم الإجتماعية كما سبق إيضاحه .

هدف ادارة الاعمال المزرعية : هدف إدارة الأعمال المزرعية هو الحصول من الوحدة الإقتصادية الإنتاجية الزراعية أى البنيان الإقتصادى الشخصى الزراعى أى المزرعة وما تضمه من مزروعات أقصى ما يمكن من الأرباح وفقا لخطة بعيدة المدى صممت بمنتهى الوضوح والدقة . ومثل هذا الهدف يشتمل على إختبارات عديدة تستخدم **أولا** : عند إختيار الزراعة كمهنة **ثانيا** : عند انتخاب زراعى معين **ثالثا** : عند انتخاب المزرعة وتجهيزاتها **ورابعا** : وأخيراً عند الإشراف على تنفيذ العمليات المزرعية فى المزرعة بوصفها أى عمل إقتصادى مستمر والثلاثة الاولى تدخل فى نطاق التنظيم المزرعى والأخيرة يتضمنها مايطلق عليه اسم الرقابة المزرعية .

مجال ادارة الاعمال المزرعيه : يتضمن فرع ادارة المزارع أى ادارة الأعمال المزرعية ميدانين رئيسيين هما التنويل (أى التنظيم المزرعى) والرقابة المزرعية ورغما عما يقال من أن كلا من هذين المصطلحين مرادف لإدارة الاعمال المزرعية إلا أنهما فى حقيقة الامر جزئين متكاملين تضمهما معا إدارة المزارع ويكاد ينفرد كل منهما عن الآخر بمجموعة قواعده وحقائقه وأفكاره وأساليبه و إن كانا فى أحيان كثيرة يتداخلان مع بعضهما .

ويقصد **بالتنويل المزرعى** تصميم المناويل أى النظم التى سيسير على منوالها خطوات الرقابة المزرعية أى التنفيذ المزرعى وقد يطلق أحيانا على التنويل اسم التكييف أو التنظيم المزرعى. والتكييف يسبق التنفيذ وبغير التنفيذ يفقد التنويل قيمته كما أنه بغير التكييف الدقيق يمتنع التنفيذ السليم .

ويقصد **بالرقابه المزرعيه** أى التنفيذ المزرعى تسيير العمليات المزرعية وفقا للمناويل المرسومة لتحقيق الهدف المنشود والرقابة المزرعية إن هى إلا التوجيه الفعلى لدقة العمليات المزرعية بما فى ذلك تطبيق نتائج الدراسات التنويلية (التنظيمية) ومراقبة التفاصيل الادارية المتنوعة التى تستدعى إنتباها وعناية خاصة فى كل ماله اتصال بسير العمليات المزرعية .

المشكلات المزرعيه : يجابه الزراع مشاكل عديدة بعضها اقتصادى والبعض الآخر فيزيقى تستدعى اتخاذ قرارات عاجلة وحازمة . وبعض هذه القرارات قد تكون ذات آثار خطيرة وحيوية بالنسبة للمزرعة حاليا ومستقبلا . الامر الذى جعل البعض **يعرف ادارة الاعمال المزرعيه** بأنها « علم الاختيار واتخاذ القرارات ».

وتتعلق المشكلات الفيزيقية بالسعة المزرعية وبحجم المزيرعات وبالتنوع والتخصص فى انتاج الزروع وباختيار أنواع الزروع الحيوانية والنباتية التى سيجرى

انتاجها فى المزرعة ودرجة خلطها . وبكمية ونوع الموارد المزرعية التى ستوجه لإنتاج كل زرع على حدة . وبأساليب الإنتاج التى سيجرى العمل بمقتضاها فى المزرعة . وبامكانيات استبدال عنصر انتاجى بآخر أو زرع معين بدلا من زرع معين آخر . . الخ . وبمدى استخدام العمال والآلات واحلال كل منهما مكان الآخر . وأنوع وأحجام المبانى اللازمة للمزرعة . وبطرق صيانة خصوبة الأراضى وابادة الحشائش ومنع تدهور التربة بعوامل التعرية وبارتفاع مستوى الماء الأرضى واستخدام المخصبات الطبيعية والكيماوية . . الخ وبتوفير وسائل الرى والصرف والنقل فى المزرعة . وبادخال عامل الوقت فى عمليات الإنتاج بالمزرعة كاعداد قوائم بمواعيد إعداد الأرض والتنقية والرى والعزق . . . الخ وبتعديل وتبديل كل من هذه البرامج بين آن وآخر وفقا لتغير الظروف وما يتمشى وصالح المزرعة .

وتتضمن **المشكلات الاقتصاديه** المسائل المتعلقه بالاسعار والتكاليف والعلاقات بين العرض والطلب على الزروع النباتية والحيوانية حاليا ومستقبلا . بتقييم المشروعات . وبتثمين الأراضى والزروع والآلات والمعدات ... الخ . وبتدبير أمر القروض وتمويل العمليات المزرعيه وبحيازة الاراضى وتقدير قيم الإيجارات وتحديد نوع الإيجار كأن يكون نقدا أو عينا أو مشاركة ولاعداد السياسات المزرعيه وتعديلها وتبديلها فى ضوء التغيرات الاقتصاديه المحتملة . وبتقدير قيم الاجور والمكافآت والمنح ... الخ .

كل هذه المشكلات المتداخلة المعقدة يجب على المزارع عند اتخاذ قرارات بشأنها أن يهتدى بما تتضمه إدارة الاعمال المزرعية من قواعد وأفكار ونواميس ونظريات زراعية متجمعة من فروع العلم الزراعى المختلفه واقتصادية مزرعية منبثقة من تعاليم علم الاقتصاد الزارعى .

الباب الثالث

مصطلحات وتعاريف مزرعية

يتضمن فرع ادارة الأعمال المزرعية عدداً كبيرا من المصطلحات المزرعية سنتعرض فيما يلى إلى المصطلحات والتعارف الواجب الالمام بها أولا وبصفة مبدئية قبل الخوض فى تفاصيل أخرى تسهيلا لدراسة هذا الفرع من علم الاقتصاد الزراعى على أننا سوف نتعرض للمصطلحات والتعاريف المزرعية الاخرى كلا فى حينه .

مصطلحات وتعاريف مزرعية عامة :

مزرعة : المزرعة عبارة عن مساحة من الأرض فى قطعه واحدة أو فى عدة قطع منفصله تختلف قد تكون متباعدة ولكنها تدار كوحدة واحده بواسطه صاحبها أى مالكها أو مستأجرها أو مديرها على أن تستعمل رئيسيا فى انتاج الزروع النباتيه أو الحيوانيه أو المشتقات الحيوانيه جميعا مجتمعه أو بعضها فقط انتاجا تجاريا .

مزعة حيوانيه : هى عباره عن مزرعه تختص رئيسيا وعادة فقط فى إنتاج الماشيه والأغنام الخ وعلى ذلك فانتاج الزروع النباتيه بها يقتصر على العلف اللازم لغذاء تلك الحيوانات .

مزرعه نباتيه : هى عباره عن مزرعه تختص رئيسيا وعادة فقط فى إنتاج الزروع النباتيه الحقلية والخضرية والفاكهية أما إنتاج الزروع الحيوانية فيجرى فيها عرضا وبصفه غير أساسيه .

مساحه المزرعه : عبارة عن سعتها مقاسة فى صورة عدد الأفدنه التى تضمها بما فى ذلك أراضى الأشجار الخشبيه (الغابات) والمراعى ومجارى المياه والبور والزروع النباتيه الجارى انتاجها .

المساحة الصالحة للزراعه المساحة الصالحة الزراعة هى عـدد الافدنة الصالحة لانتاج الزروع النباتية سواء كانت هذه الأرض مزروعة كلها أو بعضها فى وقت معين ومستعمله فى انتـــاج نباتات المراعى أو الأشجار أو الزروع النباتية الأخرى .

المساحة المزروعه : هى مساحة الأرض التى يجرى زرعهـا وحصدها فى عام ولاتتضمن هذه المساحة أراضى المراعى أو الأشجار الخشبية (الغابات) .

الزرع : الزرع عبارة عن أى محصول من المحاصيل النبـــاتية أو المحاصيل الحيوانية الجارى انتاجها فى المزرعة كالقطن والقمح والبرتقالة والجاموس والفول والأغنام .. الخ .

المزرعة : المزرعة عبارة عن الوحدة الانتاجية المزرعية المستعملة فى إنتاج زرع نباتى أو حيوانى معين . وهى بهذا تتضمن الشطر من عناصر الانتـــاج أى الأرض والعمل ورأس المال والإدارة الموجهة نحو إنتاج هـذا الزرع النباتى أو الحيوانى المعين .

المساحة الزرعيه : المساحة الزرعية هى مجموع مساحات الزروع النباتية التى جرى انتاجها وحصادها فى عام زراعى واحـد . وعادة تـكون المساحة الزراعية أكبر من المساحة المزروعة لأن معظم الأراضى الزراعية فى مصر تنتج أكثر من زرع نباتى واحد فى العام على نفس الرقعة من الأرض .

الاسلوب المزرعى : الأسلوب المزرعى هو الطريقة أو السلوك المتبع فى إنتاج زرع نباتى أو حيوانى معين .

المزرعة العائليه : هى المزرعة التى يقوم الزارع وأفراد عائلته أساسا بأداء كل أو معظم العمليات المزرعية الواجب أدائها عليها وله أن يستعين بعامل أو اثنين مؤقتين أو مستديمين .

فدان زرعى : الفدان الزرعى عبارة عن مساحة من الأرض قدرها فدان واحد أما مغطاه بزرع نباتى معين أو خالية خلوا دوريا (متروكة بور لاراحتها حسب مقتضيات الدورة الزراعية) أو تعاقبيا (خلو مؤقت بين الزروع التعاقبية) أو بور غير مستعملة ولكنها غير مهجورة . والفدان السطحى الذى يستعمل فى انتاج زرع واحد فى السنة الزراعية يصبح فدانا زرعيا وإذا استعمل فى إنتاج أكثر من زرع واحد فقد يصبح فدانين زرعيين أو ثلاثة أو أكثر تبعا لعدد الزروع التعاقبية عليه فى نفس السنة الزراعية وعلى ذلك فالفدان السطحى قد يكون احاديا أو ثنائيا ... الخ .

قيمه اللوازم المعيشيه المزرعيه: قيمة اللوازم المعيشية المزرعية هى صافى قيمة الجزء من منتجات المزرعة الذى يحتجز لاستعمال الزارع وعائلته وهذه اللوازم تشمل الأغذية والوقود والمسكن ... الخ وتحتسب هذه القيمة بطرح تكاليف إنتاج اللوازم المعيشية من جملة قيمتها والتكاليف تتضمن تكاليف الاستنفاد والتصليحات والترميمات الجارية وقيمة اللوازم المعيشية لاتدخل ضمن صافى الدخل المزرعى كما سيئنوه عنه فى حينه) .

مصطلحات متصله بانواع الزراعة :

الزراعه التجاريه : هى استغلال الموارد الانتاجية الطبيعية والانسانية فى انتاج زروع نباتية وحيوانية بقصد بيعها فى السوق والحصول منها على دخل نقدى .

الزراعة لبعض الوقت : وهى الزراعة التى لا يتفرغ لها الزارع كل الوقت بل يزاول بجانبها حرفة أخرى غير زراعية .

الزراعه المكتفيه ذاتيا : هى الزراعة التى يجرى فيهـــا استغلال الموارد الانتاجية الطبيعية والانسانية بقصد انتاج زروع نباتية وحيوانية لاستعمالها

اساسا فى سد احتياجات واشباع رغبـــات افراد عائلة الزارع عينا أى بدون بيعها فى السوق .

الزراعه المتنوعه : هى الزراعة التى يـكون دخلها المزرعى ناتجا من عدد من الزروع المختلفة.

الزراعه المتخصصه :هى الزراعة التى يـكون الجزء الأكبر من دخلها المزرعى مصدره مزيرعة واحدة .

الزراعه الغزيرة اى الكثيفه (المعتداة). هى الزراعة التى تستعمل فيها كميات كبيرة من العمل ورأس المال على الوحدة السطحية من الارض المزروعة .

الزراعه الخفيفه أى المبهواة: هى الزراعة التى تستعمل فيها كميات صغيرة نسبيا من العمل ورأس المال على الوحدة السطحية من الأرض المزروعة .

مصطلحات متصله برأس المال :

رأس المال المزرعى : هو القيمة النقدية الحالية (الجارية) لمزرعة ما بجميع مشتملاتها مقدرة بالسعر الجارى للسوق مضافا اليها المبالغ المخصصة للانفاق منها على العمليات المزرعية المختلفة . **وبمعنى اخر** فان رأس المال المزرعى عبارة عن رأس المال النقدى وهذا يشمل القيمة النقدية لرأس المال الثابت مضافا اليه رأس المال المتداول وعادة يحتسب رأس المال المزرعى مرة كل سنة فى تاريخ معين .

رأس المال المستثمر : رأس المال المزرعى المستثمر ليس مرادفا لرأس المال المزرعى فهو عبارة عن المبالغ التى انفقت فعلا على المزرعة ويندر جـــدا أن يتساوى رأس المال المزرعى المستثمر مع رأس المال المزرعى فالمعتاد أن يفوق أحدهما الآخر وذلك بسبب اختـــلاف القيم النسبية لكل منها فى وقت استثمار المبالغ النقدية الممثلة لرأس المال المزرعى المستثمر ووقت تقدير القيمة النقدية الجارية أى قيمة رأس المال المزرعى .

رأس المال المزرعى الثابت : هو قيمة الأرض وما عليها من تحسينات مستديمة ومبانى .. الخ تنتقل ملكيتها مع الأرض .

راس المال المتداول : يتضمن القيمة النقدية للماشية والآلات والعلف والتموينات المزرعية والنقدية التى ينفق منها على أداء العمليات المزرعية الجارية .

التكاليف الثابتة : التكاليف الثابتة هى ذلك النوع من التكاليف التى لاتتغير بالضرورة كلما زاد أو قل الإنتاج مثـــل الفائدة على رأس المال المقترض والتـأمين .

التكاليف المتغيرة : التكاليف المتغيرة هى تلك التكاليف التى تزيد أو تنقص كلما زاد أو نقص حجم الانتاج . ومثلها تكاليف المواد الأولية والأجور .

مصطلحات متصلة بالدخل ومستعملة كمقاييس الكسب المزرعى :

اجمالى الدخل المزرعى : الدخل المزرعى هو جملة المبالغ المستمده من المبيعات المزرعية (جملة الايرادات) مضافا إليهـا قيمة الزروع غير المباعة بعـد مسعرة بالسعر الجارى فى السوق وقيمة صافى الزيادة فى الزروع النباتية والزروع الحيوانية وذلك من واقع جداول الحصر وايجارات العقارات والمعـدات المؤجرة للغير . ويجرى تقدير الدخل المزرعى عن مـدة معينة (موسم شتوى أو صيفى ... الخ) وتكون عادة سنة زراعية . ولا يتضمن الدخل المزرعى قيمـة السكن ولا منتجات المزرعة التى يستهلكها الزارع أو عائلته حيث يجرى تقديرها على حدة .

سعر الفائدة لرأس المال المزرعى (او المزرعى المستثمر) : سعر الفائدة عبارة عن السعر الذى يستطيع زارع معين الحصول عليه نظير إيداع مقدار رأس ماله فى بنك أو استثماره فى عمل آخر من الأعمال التى يستثمر الزارع فيها عادة ماقد يكون فى حوزتهم من المبالغ الفائضة عن احتياجاتهم .

فائدة استعمال رأس المال المزرعى (او المزرعى المستثمر) : هذه الفائدة عبارة

عن المبلغ الذى يحتسب نظير استعمال رأس المال فى المزرعه أو نظير العناء الذى ينشأ عن انتظار الدخل الذى يدره رأس المال ويقدر على أساس سعر الفائدة لرأس المال المزرعى الذى سبقت الإشارة إليه كما ويقدر المبلغ الذى يمثل هذه الفائدة على جملة رأس المال المزرعى (أو المزرعى المستثمر) أو على الجزء منه الذى يمتلكه الزارع فقط (مالكا أو مستأجرا) ويستخلص هذا الجزء بطرح الديون المستحقة للغير من جملة رأس المال .

قيمة اللوازم المعيشية المزرعية : قيمة اللوازم المعيشية المزرعية هى صافى قيمة الجزء من منتجات المزرعة الذى يحتجز لاستعمال زارع وعائلته وهذه اللوازم تشمل الأغذية والوقود والمسكن وتحتسب هذه القيمة بطرح تكاليف إنتاج اللوازم من جملة قيمتها .

وحدة عمل انسانى : وحدة العمل الإنسانى عبارة عن كمية العمل التى يؤديها رجل واحد فى يوم واحد فى فترة زمنية ذات مدى محدود كأن تكون عشر ساعات مثلا أو أكثر أو أقل حسب العصر والمكان. ففى الجمهورية العربية المتحدة حاليا تعتبر وحدة العمل الانسانى أى يوم العمل الرجالى كما تسمى احيانا عبارة عن العمل الذى يؤديه رجل واحد فى مدة قدرها ٧ ساعات . فاذا قيل أن عملية حصاد فدان قمح تحتاج إلى ستة وحدات عمل إنسانى فان هذا يعنى أنه من الممكن حصاد فدان قمح باستخدام عامل واحد لمدة ستة أيام أو بتشغيل ستة رجال لمدة يوم واحد . وإذا قيل أن عملية حلب بقرة تحتاج سنويا إلى ٢١٠ ساعة عمل فى السنة فهذا يعنى أنها تحتاج إلى $\frac{٢١٠}{٧}$ أى ٣٠ وحدة عمل إنسانى فى السنة وهكذا .

وحدة عمل حيوانى : وتسمى احيانا يوم حصانى أو حدة القوة المحركة وهى جميعا كما يبدو معيار لقياس القوى المحركة الحيوانية أو الميكانيكية وهى عبارة عن متوسط كمية العمل التى يؤديها حصان عمل واحد فى مدة ١٠ ساعات أو ما يعادله من القوة الميكانيكية .

وحدة العمل المنتج : وحدة العمل المنتج عبارة عن معيار للعمل الذى يستنفذ أى يستخدم فى إنتاج زروع حيوانية تغل دخلا مزرعيا مباشرا . أما بقيـة العمل الذى لايدر مثل هذا الدخل المزرعى المباشر فيستبعد ونماذج العمل الأخير عديدة كالعمل المستخدم فى إقامة أسوار المزرعة أو طرقهـــا أو العناية بنظافة زرائب واسطبلات الحيوانات . . . الخ من مختلف أنواع أعمـال الصيانة وأعمـال النظافة ووحدة العمل المنتج تقاس فى صورة وحدات من العمل الإنسانى أو العمل الرجالى أو فى صورة وحـدات من العمـــل الحيوانى فيقال أن كية العمـل المنتج فى مزرعة ما هى كذا وحـــدة عمل رجالى وكذا وحــدة عمل حيوانى كما قد تبدو فى صورة نسب مئوية من إجمالى العمل الإنسانى على المزرعة تساوى كذا فى المائة . كما قـــد ينسب العمل المنتج إلى العمل غير المنتج فيقـال أن النسب هى كذا : كذا .

المعدل الرجالى بالمزرعه : معدل الرجال على المزرعة عبارة عن متوسط عـدد الرجال الذين يعملون فى مزرعة ما خلال سنة معينة ويستخرج هذا المعدل بقسمة إجمالى شهور العمل الرجالى على ١٢ شهر أى عدد شهور السنة .

الباب الرابع

ماهية وكنية التنويل المزرعى

تمهيد التنويل أى التنظيم المزرعى هو أحد الميدانين الرئيسيين اللذين تتضمنها مباحث فرع إدارة الأعمال المزرعية. **والتنويل المزرعى** يختص بالتكييف الاقتصادى للوحدة الاقتصادية الإنتاجية الزراعية أى البنيان الاقتصادى الزراعى الشخصى أى المزرعة. وعلى ذلك فالتنويل المزرعى يتضمن ذلك الجزء من المعارف الزراعية أى مجموعة الحقائق والأفكار والقواعد والنظريات والأساليب التى تتضمنها إدارة الأعمال المزرعية والتى يهتدى بها فى دراسة وتصميم السياسة المزرعية أى تحديد الأهداف ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف المنشودة من المزرعة بوصفها وحدة إنتاجية إقتصادية . وتشمل دراسة التنويل المزرعى كافة الأمور المتعلقة بالمزرعة من النواحى الآتية :

١ ـ اختيار المزارع.

٢ ـ طرق حيازتها .

٣ ـ اختيار الزروع النباتية والحيوانية بما فى ذلك تقرير نوعها وتقدير ثمنها .

٤ ـ اختيار الأدوات والمعدات المزرعية كما ونوعا .

٥ ـ تقدير الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لامتلاك أو استخدام عناصر الإنتاج .

٦ ـ تقدير الإيرادات المزرعية .

٧ ـ تحليل المركز الاقتصادى للمزرعة .

٨ ـ تعديل التكييف الاقتصادى المزرعة وفقا للظروف المتغيرة وإعداد مناويل جديده بديلة أو تعديل القديم منها بما يتمشى والأوضاع والظروف الجديدة .

اغراض التنويل المزرعى : تنحصر أغراض التنويل المزرعى فى إكتشاف الطرق والوسائل التى يمكن بواسطتها زيادة الدخل المزرعى أو على الأقل الابقاء على مستواه الحالى . ويستلزم الركون إلى التنويل المزرعى لتحقيق مثل هذا الهدف الاعتراف من كل أنواع المعارف التى يمكن الاستعانة بها فى هذا السبيل من أى مصدر كان. ولما كان المنول يسعى دائما للحصول على أقصى الارباح من المزرعة أو تقليل خسائره إلى أقل حد ممكن فانه دائما يسعى إلى تبديل مناويله أو تعديلها لكى يجعل مزرعته فى حالة توازن إقتصادى وهذا لن يتأتى له إلا بالعمل على الموازنة بين مختلف العوامل التى تدخل فى دائرة مباحث التنويل المزرعى والتى تؤثر على المزرعة بوصفها عملا إقتصاديا وتنحصر هذه العوامل فيما يلى : (١) الموقع (٢) السعة (٣) الشكل (٤) التربة (٥) الظروف الجوية (٦) الطبوغرافيا (٧) الآفات (٨) وجوه الاستعمال الحالية (٩) وجوه الاستعمال الرأسمالى (١٠) الغلات (١١) جملة الدخل (١٢) صافى الدخل (١٣) المعدات (١٤) الاساليب المزرعية (١٥) المديونية (الاستدانة) (١٦) الترتيبات المزرعية (١٧) العمل المزرعى (١٨) النظام التسويقى (١٩) الحيازة المزرعية .

ودراسة هذه العوامل تتضمن ثلاث خطوات رئيسية **اولاها**: وصف شامل لهذه المؤثرات **وثانيها** : تحليل لهذه المؤثرات (العوامل) ولنتائجها الاقتصادية **وثالثها** إختبار مدى ملاءمة مناويل أخرى غير المتبعة حالياً بالمزرعة .

ومن المؤكد أن الالمام بمختلف القوى التى تلعب أدواراً إيجابية فى تحديد أشكال المناويل المزرعية السليمة يعتبر أساساً يرتكن عليه المالك والمستأجر

والمدير المأجور فى إختيار وتثمين وحيازة المزارع . وعملية تنويل مزرعة من المزارع تسبق عادة عملية مراقبتها أى إدارتها الفعلية أى مراقبة تنفيذ الخطط المعدة أو الجارى إعدادها بغية تحقيق الأهداف المرغوبة. وعملية **الرقابة المزرعية** هى العملية التى يتحمل اعباءها ومسئولياتها مدير المزرعة بوصفه مراقبا سواء كان مالكا أو مستأجراً أو مديراً مأجوراً . والرقابة المزرعية لن تنجح فى تحقيق الهدف الأساسى للتنويل إلا إذا كان المراقب (المدير) ملما بمنوال المزرعة التى تحت امرته . ومن هذا يبدو أن التنويل المزرعى يسعى جاهداً للاستدلال على أفضل منوال لمزرعة من المزارع لأن التنويل المزرعى يختص بتنظيم الارتباطات التى تقوم بين تلك العوامل المتضافرة المتداخله التى تتكون منها المزرعة كوحدة إقتصادية أو التى تؤثر عليها خصوصاً وأن لكل عامل من هذه العوامل وظيفة معينة داخل تلك الوحدة الاقتصادية (المزرعة) كما أن له ارتباطات معينة ببقية أجزائها .

وتنحصر الأجزاء الرئيسية للمزرعة التى يلعب كل منها دوراً إيجابيا فى تشكيل وحجم الآخرين فى الآتى : (١) الأرض ووجوه استعمالها(٢) المبانى (٣) الآلات والماكينات والأدوات وبقية المعدات (٤) القوى المحركة والمتحركة والثابتة (٥) الزروع الحيوانية والزروع النباتية الناتجة(٦)العمل المزرعى نفسه بما فى ذلك عمل الزارع والعمل المأجور (٧) رأس المال الثابت والمتداول (٨) المقدرة الادارية للزارع .

وأفضل المناويل المزرعية لايمكن الوصول إليها إلا عن طريق الدراسة المنظمة لموضوع التنويل المزرعى الذى يتعذر بدونه الوقوف على أنسب سعة لمزرعة معينة أو على أنسب ما يلائمها من الزروع أو المعدات المزرعية أو رأس المال أو طرق الرقابة أو أنسب سياسة مزرعية عامة يمكن اتباعها. والاستعانة بالتعاليم التى يضمها

التنظيم المزرعى تؤدى إلى تكييف المزرعة تكييفا إقتصاديا من شأنه تسهيل رقابتها رقابة إقتصادية سليمة مقتـــدرة وما ذلك إلا نتيجة للاستفادة بمحتويات التنويل المزرعى من حقائق وقواعد وطرق إقتصادية سبق إكتشافها بالملاحظة والخبرة والبحث فى توفير الامان (الطمأنينة) الاقتصادى وهذا لن يتأتى إلا بالحصول على أكبر دخل أو ربح .

مدى ارتكاز التنويل المزرعى على العلوم الزراعية الطبيعية والاقتصادية

تمهيد : يقترن فرع إدارة الأعمال المزرعية بشطرية التنويل والرقابة من كنز المعارف التى يتوصل إليها المشتغلون بالعلوم الزراعية الطبيعية النباتية والحيوانيـة والمشتغلون بعلم الاقتصاد الزراعى الذى تعتبر إدارة الأعمال المزرعية أحد فروعه الرئيسية . وقد أمكن للمشتغلين بالعلوم الزراعية الطبيعيـة مثل الزروع الخضرية والفاكهية والحقلية والأراضى وتربية الحيوان وأمراض النباتات... الخ . وبالمثل فقد أمكن أيضا للمشتغلين بالفروع المختلفة للاقتصاد الزراعى من تجميع كميات كبيرة من المعارف الخاصة بالعلاقات الإنسانية والإجتماعية التى تنشأ بين الناس نتيجـة لمـا يبذلونه من جهود سعيا وراء إشباع إحتياجاتهم إلى الغذاء والكساء والمأوى وما يتفـرع عن هـــذه الاحتياجـات الرئيسيـة الضرورية من مريحـات الحياة ومترفاتها .

دور العلوم الزراعيه الطبيعية فى التنويل المزرعى : لقد أصبحت المعارف التى تتضمنها العلوم الزراعية الطبيعية والفزيقية الحيوانية والنباتية سلاحا هاما يجب أن يتسلح به المنولون المزرعيون قبل أية محاولة منهم نحو الاشتغال بفحص وحل المشكلات المزرعية العديدة المعقدة المتداخلة التى يعملها التنويل حلا مرضيا فهذه المجموعة من العلوم الزراعية تحوى قدراً كبيراً من المعلومات المتعلقة بكفية إنماء الحيوانات والنباتات وكيفية تجهيزهـا للاسواق وكيفيه الجمع بين زرع وآخر

وكيفيه الابقاء على خصب التربه وزيادتها وكيفيه التخلص من نواتج مختلف الزروع هذا فضلا عن أن العلماء المشتغلين بهذه العلوم لا يفتأون يضيفون حقائق وقواعد وأساليب جديدة إلى المتجمع منها حالياً فيما يختص بالتقاوى الاجود والنباتات الجديدة والسلالات المحسنه من الزروع النباتيه والحيوانيه والأساليب الجديدة فى معامله التربه ومقاومه الحشائش وغيرهـــا من الآفات وفى وسائل التخصيب والتغذيه والرى والصرف ... الخ . ومن هـذا يبـدو أن وظيفة العلوم الطبيعيـة الزراعية تنحصر فى كيفية معادلة الأراضى والموازنة بين الزروع الحيوانيـــة والنباتية وبيان ماهية الاحتياجات الرئيسية التى تقتضيها تلك المعاملات حتى تكون سليمة والمواعيد المناسبة لاجراء كل واحدة منها . وبمعنى آخر فان وظيفـة هـذه العلوم الزراعيه الطبيعيه تتلخص فى إنارة السبيل إلى إتبـاع الأساليب المزرعيـه الصحيحه .

دور العلوم الزراعية الاقتصاديه فى التمويل المزرعى : وبالمثل فانـــ علماء الاقتصاد الزراعى قد نجحوا هم الآخرون فى مضـاعفة المعارف المتصله بالشئون العامه للزراعه وبالشئون الصناعيه والوطنيه التى لها إتصال بها . وإذا أجلنا النظر فى المجال الذى تدور فيه المباحث الخاصه بالتمويل المزرعى لوجدنا أنها تتلخص فى السعى وراء تحقيق التكديس المثالى فيما يختص بكمية ونوع العمل (بما فيه الادارة) ورأس المال (بما فيه الآلات والمعدات والمواد كالاسمدة والوقود ... الخ .) بالنسبة لمساحه ونوع الأرض وفيما يختص بأنسب وجوه إستعمال تلك المساحه من الأرض من حيث إنتخاب الزروع النباتيه والحيوانيه ومجموعاتها **والتكديس المثالى** لو نظرنا إليه من وجهه أخرى لوجدنا أنه عبارة عن محاولة السعى وراء إيجاد المركب المثالى من عناصر (عوامل) الانتاج الكفيله باغلال (غلة) أكبر دخل ممكن . وهذا لن يحدث إلا إذا بلغت المزرعه بوصفها وحدة إقتصادية

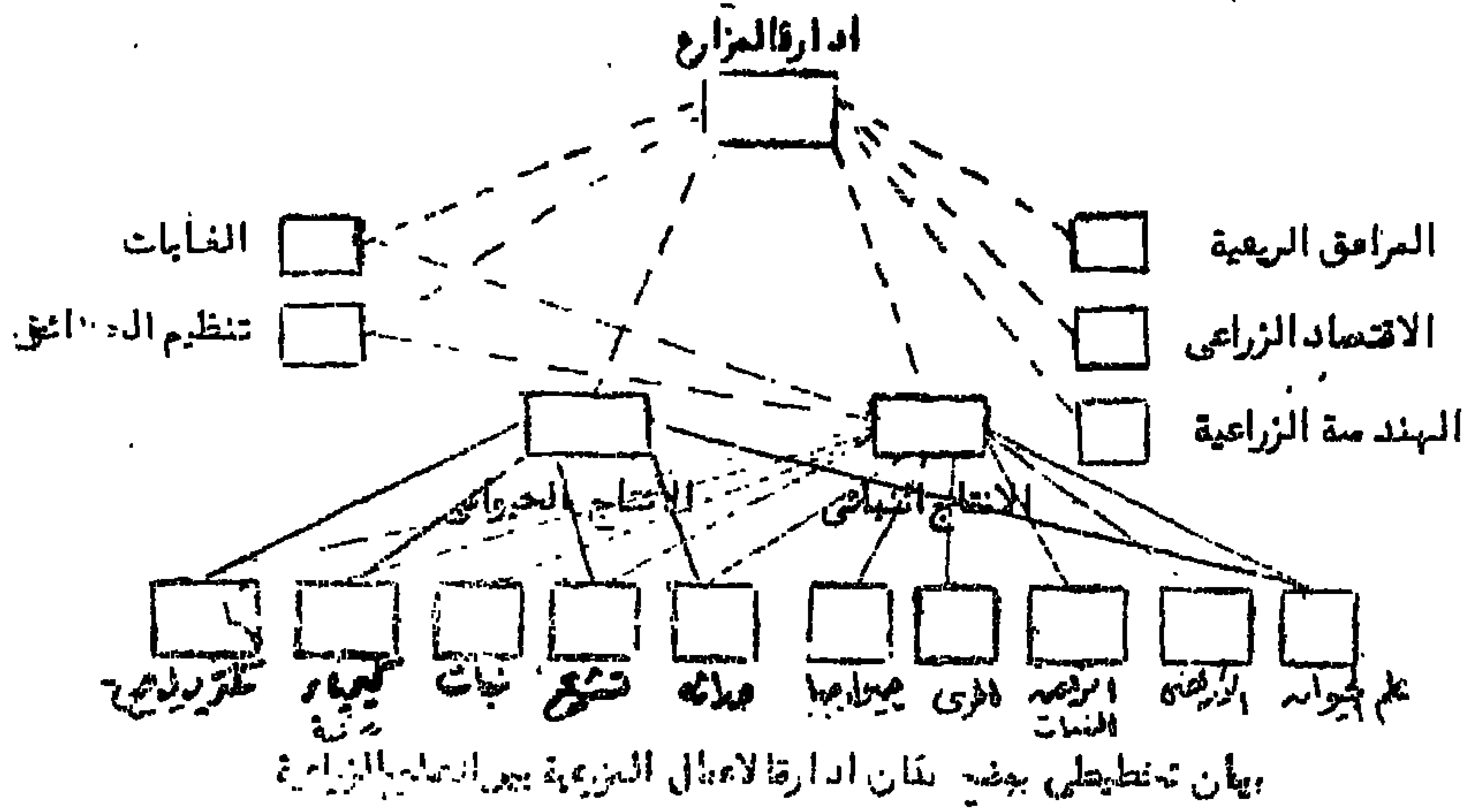
انتاجية وضع أى نقطة التوازن أى توصلت للمركب المثالى للانتاج وكان حجمها حجما مثاليا . ولكى ننتج مركبا مثاليا من الزروع بأقل التكاليف يجب أن تتساوى نسبة التكلفة الحدية لكل زرع من الزروع بعدضربها فى الدخل الحدى لنفس الزرع مع نظيراتها فى حالة كل زرع من الزروع الناتجة على المزرعة . ويعرف **الحجم المثالى** للمزرعة بأنه يتكون من المساحة التى يجرى فيها استخدام عوامل الانتاج لاقصى جدارتها الانتاجية فى إنتاج الزروع المختلفة . وجمع هذين العاملين معـــا يحقق نظرية التوازن الاقتصادى للوحدة الاقتصادية التى تنص على أن الوحـدة الاقتصادية تكون فى حالة توازن عندما تتساوى فيها التكلفة الحدية مع الدخل الحدى إذ فى هذه الحالة تحقق المزرعة أقصى ما يمكن من الأرباح . وتبدو هنا أهمية الاستعانة بالقواعد والنظريات الاقتصـــادية التى يتضمنها علم الاقتصاد الزراعى خصـــوصا قانون النواتج المتناقصة وقاعـــدة الاحلال وقاعدة الميزة النسبية وقاعـــدة تكاليف الاستعاضة ولهـــذه القواعد والقوانين الاقتصادية التى احتضنها علم الاقتصاد الزراعى وأصبحت تكون جزءاً هاما من محتوياته لهـا رجعة فى المستقبل القريب .

وبالإضافة إلى ذلك فالتمويل المزرعى يحمل مسئولية إعداد مكتشفات علمـاء العلوم الزراعية بما فيها الاقتصاد الزراعى للتطبيق والاستفادة منهـــا فى مختلف العمليات المزرعية فالتمويل المزرعى كما سبق القول يتضمن المعارف التى يهتدى بها فى تفسير كيف ومتى وإلى أى حد يمكن الأخذ بمكتشفات وتوصيات علماء تلك العلوم عند إعداد خطط سياسة معينة لمزرعة من المزارع .

مدير المزرعة : مدير المزرعة أى الزارع ما هـو إلا ممارس مهنة هى إدارة المزارع وعليه فهو مدير مزرعة وهى حرفة أى مهنة شأنها فى ذلك شأن غيرها من المهن . وبوصفها هذا فلها قواعدها وتعاليمها الخاصة بها . هـذه القواعد والتعاليم

يتضمنها الفرع من علم الاقتصاد الزراعى المعروف بادارة الأعمال المزرعية . ومدير المزرعة عليه أن يعمل جاهدا للحصول من الوحدة الانتاجية التى تحت امرته على أكبر الدخول الممكنة . وعلى ذلك فليس من شأنه أساسا أن يكون مربى زروع حقلية أو زروع فاكهية أو زروع خضرية أو مربى حيوانات بما تتضمنه كلمة مربى من محتويات وراثية وفسيولوجية أو غذائية حيث أن وقته عادة لا يتسع لأوجه نشاط المختصين فى العلوم الزراعية الأخرى والتى تجرى عادة فى المعامل العلميـة ومزارع الابحاث والتجارب لا فى المزراع التجارية . والزارع بوصفه منتجا تجاريا قبل كل شىء أى لا يعنيه إلا الحصول على أكبر دخل صاف من عمله المزرعى عليه أن يأخذ من مكتشفات علماء الاقتصاد الزراعى والمختصون فى فروع إدارة الأعمال المزرعية بالقدر الذى يعينه على تحقيق هدفه التجارى .

ومدير المزرعة بوصفة منولا أى منظما أى منسقا لمختلف عناصر الإنتـــاج التى تتـكون منها المزرعة التى تعتبر بدورها بنيانا اقتصاديا زراعيـا شخصيا يضم جزءاً من عناصر الانتاج الزراعية الأربع الرئيسية ـ العمل والإدارة ورأس المال والأرض ـ عليه أن يراقب أيضا سير التفاعلات التى تجرى بين هذه العناصر حتى يمكنه الحصول منها على أكبر دخل نقدى مستطاع بأقل ما يمـكن من التكاليف . وعلى ذلك فالتمويل والرقابة هما من اختصاص المـــدير دون سواه . ومديرى المزارع كمنولين ومراقبين تجابههم مشاكل عديدة متداخلة ومعقدة بعضها اقتصادى يهتدى فى حله بالمعارف التى يضمها علم الاقتصاد الزراعى وفروعه إدارة الأعمال المزرعية وبعضها غير اقتصادى متصل بأنواع الزروع والمحافظة على خصوبة الأرض ومقاومة الآفات واختيار الآلات وصيانتها ... الخ . وهذه يستعان فى حلها والتغلب عليها بالالمام بالمعارف التى تتضمنها فروع العلم الزراعى الأخرى ، وإذا كان البيان التخطيطى التالى يوضح مكان إدارة الأعمال المزرعية بين مختلف العلوم الزراعية



بيان تخطيطى يوضح مكان ادارة الاعمال المزرعية بين العلوم الزراعية

فهو يبين أيضا مدى تضافر وترابط هذه العلوم ببعضها ومدى مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى تكوين مدير المزرعة الناجح . ورغم ظهور هذه العلوم مستقلة فى برامج الدراسة بالجامعات أو الكليات أو المعاهد الزراعية فان هـــذا الاستقلال ظاهرى وأن ما يدخل منها فى نطاق تفكير مدير المزرعة المتخصص يختلط ويتماسك ويتشابك ويتفاعل ويصبح وحدة واحدة تبدو آثارها واضحة فى أعماله وتصرفاته وقراراته المزرعية الادارية والتنولية والرقابية المتبعة التى يتبعها فى إنتاج زروعه النباتية والحيوانية وفى طرائق حله للمشكلات المزرعية التى تعترض طريقه ولضرورة الالمام أولا بالمعارف التى تضمها العلوم الزراعية الأخرى فان دراسة إدارة الأعمال المزرعية لا تبدأ إلا فى السنة الأخيرة من مراحل الدراسة بعد أن يكون الطالب قد قطع شوطا كافيا فى دراسته لهذه الفروع الأخرى من العلم الزراعى .

الباب الخامس

القواعد الاقتصادية التنويلية المنظمة لاختيار الزروع

تمهيد : سبق أن بينا أن الزراعة المصريه تتميز بأنها زراعة تجارية وأنها ليست ضربا من ضروب المعيشة أو أنها شكلا من أشكال الحياة . وبوصفها هذا فالزراعة المصرية معرضة بشكل أو بآخر لكل القوى والمشاكل التى تتعرض لها الأعمال الاقتصادية الأمر الذى يجعل الالمام بالقواعد والقوانين المتصلة بمختلف الأعمال الاقتصادية أمرا مهما وحتما على الزراع بوصفهم رجال أعمال مديرى مزارع أى منولين ومراقبين للوحدات الاقتصادية التى يديرونها . والقوانين والقواعد التالية تعتبر من أهم ما يجب على الزراع معرفته لاتصالها المباشر بعملهم المزرعى التنويلى وأيضا الرقابى .

قانون الغلات المتناقصة : يعتبر قانون الغلات المتناقصة (قانون الانتجة المتناقصة) واحدا من أهم القوانين أى النواميس الطبيعية التى تؤثر تأثيرا مباشرا على المزرعة وعلى القرارات التنويلية المزرعية المتصلة بتحديد سعة المزارع بوصفها بنيانات اقتصادية شخصية أى وحدات انتاجية فردية وبالتكديس النسبى للاساليب التقليدية أو قوائم التغذية الحيوانية وبالقرارات المتصلة بأربح الاستعمالات للموارد الإنتاجية المزرعية المحدودة كالعمل والأرض ورأس المال **وينص قانون الانتجة المتناقصة** على أنه ، بفرض بقاء ظروف الإنتاج الحالية كما هى فانه باضافة عدد من الوحدات من عناصر الانتاج المختلفة مع بقاء أحدها ثابتا (أو متغيرا ولكن بنسبة مغايرة مما يؤدى إلى اختلال النسب الموجودة من عناصر الإنتاج المختلفة المستعملة لإنتاج سلعة معينة فان الغلة الناتجة المتحصل عليها نتيجة لاضافة وحدات متتابعة من العنصر

الإنتاجى تتناقص باستمرار بعد الوصول إلى نقطة معينة وإذا استمرت اضافة جرعات جديدة من عناصر الإنتاج المتغيرة فان قيمه الغلة الناتجة لن تكفى لتغطية قيمتها أو مايتناسب مع تلك القيمة التى هى قيمة الوحدة الاضافية الأخيرة الناتجة أى **الوحدة الحدية** وعموما فان أفضل نقطة من الناحية الاقتصادية يحسن أن يتوقف الانتاج عندها هى تلك التى يتساوى فيها الدخل الحدى مع التكلفة الحدية التى أنتجته إذ عند هذه النقطة يتحقق توازن الوحدة الإنتاجية أى تحقق الوحدة أقصى ما يمكن من الارباح وتبلغ أقصى جدارتها الانتاجية . وتختلف نقطة الجدارة الإنتاجية القصوى لأى مؤسسة باختلاف نوع الصناعة التى تنتمى إليها كما أن معظم الصناعات لا تصل عادة إلى النقطة التى يرتفع فيها متوسط تكاليف الوحدة من الناتج ويعزى هذا إلى التقدم التكنولوجى فى أساليب الإنتاج وهى التى يعتبر بقاؤها على حالها شرطا من شروط سريان القانون . والزراعة من الصناعات التى يبلغ الانتاج فيها نقطة الجدارة الانتاجية القصوى بسرعة نتيجة لاضافة أحد أو بعض عناصر الإنتاج المتغيرة بطريقة الزراعة المحدأة أى نتيجة لتوسيع المزرعة رأسيا وذلك راجع للجمود النسبى فى الأساليب التكنولوجية الزراعية وبطء تقدمها على الطبيعة التى تعتبر الشريك الأقوى للمشتغلين بالزراعة وهذا هو السبب الذى يجعل من صناعة الزراعة صناعة شديدة الحساسية لفعل قانون الغله المتناقصة. ومن هذا يبدو مدى أهمية المام الزراع بوصفهم منولين بهذا القانون الذى يجب عليهم ادخاله وادخال آثاره على عملهم المزرعى فى الاعتبار عند رسمهم لسياستهم المزرعية وتنويلهم لمزارعهم .

قاعدة الاحلال : ليست نقطة الدخل الصافى الحدية أى نقطة الجدارة الانتاجية القصوى التى يحددها قانون النواتج المتناقصة نقطة ثابتة جامدة بل أنها تتغير باستمرار بتغير الأسعار أو تغير التكاليف أو هما معا . وبمتابعة هذه النقطة على منحنى النواتج

المتناقصة (النقدية) عند انخفاض سعر سلعة معينة نجد أننا نبلغ هذه النقطة أسرع مما لو ارتفع السعر ويعزى ذلك إلى أنه فى الحالة الأخيرة سوف يزداد الفارق بين السعر المرتفع والتكاليف أى أن الربح الناتج من وحدة السلعة يكفى لتغطية التكاليف الاضافية الراجعة إلى استخدام عوامل الانتاج الاضافية المرتفعة القيمة لزيادة إنتاج السلعة تحت الظروف السعرية الجديدة .

وعند ارتفاع تكاليف الانتاج أى عند ارتفاع سعر الوحدة من عناصر الانتاج المستعملة فى انتاج سلعة معينة فان المنتج يميل عادة إلى تخفيض الكمية المستعمله من عنصر الانتاج الذى ارتفع سعره ان أمكنه ذلك وذلك باحلال عنصر انتاجى آخر محله أقل منه تكلفة . فمثلا إذا ارتفعت أجور العمل فقد يلجأ المنتج إلى احلال الآلات مكان جزء من العمل الإنسانى تقليــــلا لتكاليفه . وإذا ارتفعت أسعار الأغذية الحيوانية المركزة مثلا فقد تحل المشكله بالاقلال من هذه الأغذية واحلال كمية من المواد الغذائية المالئة أو نباتات المراعى إن وجدت . من هذا يبدو أن المنتج يسعى دائما إلى احلال العناصر الانتاجية الأقل تكلفة مكان العناصر الانتاجية المكلفة وقليل من عوامل الانتاج المزرعية يمكن احلال غيرها مكانهـا احلالا تاما وحتى فى هذا النطاق الضيق فان المساوى التكنولوجية التى تقلل من الارباح الناجحة عن الإحلال تضع حدود المدى هذه العملية أى عمليـه الإحلال والقاعدة الاقتصاديه التى تحكم هذه العمليه تنص على أن « الإحلال يميل للاكتمال عند النقطه التى تبلـغ المساوى التكنولوجيه التى تقلل من الارباح الناجمة عن الاحلال تضع حدودا لمدى هذه العملية أى عملية الاحلال والقاعدة الاقتصادية التى تحكم هذه العملية تنص على أن « الاحلال يميل للاكتمال عند النقطة التى تبلغ عنـدها المساوىء التكنولوجية الحد الذى يضيـع الوفر الناتج عن السعر » وهــذا يعنى أن إحلال عنصر انتاجى محل عنصر انتاجى آخر يمكن أن يستمر إلى الحد الذى يصبح فيه ارتفاع تكلفة الناتج المتحصل عليه بعد الإحلال ـ بسبب انخفاض الغله أو معـــدلات الانتاج

الحيوانى أو ارتفاع المنصرف على بنود الانتاج الأخرى - مساويا للوفر المتحصل عليه من انخفاض سعر العنصر الانتاجى البديل . وإذا زادت عملية الإحلال بعد هذا الحد أدى ذلك إلى خفض مستوى صافى الربح . وعلى ذلك فقد يكون من الأربح لمنتج البان أن يحلل عليقة حيوانية رخيصة مكان أخرى مكلفة بشرط أن لا تقل الغلة الناتجة مقاسه بمعيار القيمة (النقود) عن المتوفر من فرق السعر المنخفض للعليقة .

ومن الممكن احلال عناصر الانتاج الرئيسية كالارض والعمل ورأس المال بعضها محل بعض فى عملية أو أكثر من انتاج ويجرى هذا الإحلال فى حدود معينة وإلا أصابت المنتج الخسائر. فعند ارتفاع قيم الأراضى الزراعية فمن الممكن استعمال مساحة أقل مع تكديس العمل ورأس المال لإنتاج نفس كمية الناتج . وعند ارتفاع أسعار العلائق الجافة المركزة فمن الممكن احلال العلائق الخضراء محلها . وعند ارتفاع أجور العمال فيمكن احلال الآلات مكانها ... الخ وعموما فدرجة الاحلال والنقطة التى يجب أن يقف عندها تختلف بتغير سعر العنصر الانتاجى الاصلى وسعر العنصر الانتاجى الممكن احلاله مكانه أى سعر بديله .

قاعدة الميزة النسبية : تنص القاعدة على أن الأفراد يميلون إلى إنتاج السلع التى تتيح لهم مواردهم ميزة أى افضلية لإنتاجها على غيرهم . ويستعملون الدخول الناتجة منها فى شراء السلع الأخرى التى يحتاجونها والتى انتجها غيرهم فى مكان آخر فى ظل ظروف أفضل مما لو انتجوها أنفسهم ويعنى هذا من وجهة النظر الزراعية أن الزراع يميلون لإنتاج تلك الزروع التى يمكنهم انتاجها بأقل تكاليف نسبية وبالدخل المتحصل عليه يمكنهم شراء احتياجاتهم الإنتاجية ولوازمهم المعيشية الضرورية من أماكن أخرى جرى انتاج هذه السلع فيها تحت ظروف أفضل من تلك المتاحة لهم وبتكاليف نسبية أقل مما لو كانوا انتجوها هم أنفسهم . وتعتبر هذه القاعدة

الأساس الذى يفسر لنا أسباب التخصص فى الزراعـــة التجارية ومبررات نشوء واستمرار الانماط الرئيسية فى الأراضى الزراعية . وأخيرا اختيار انتاج أنواع معينة من الزروع على مزرعة معينة .

وتتوقف مدى فاعلية القاعدة على مدى سهولة تبادل الزروع الناتجة فى منطقة ما مع منتجات المناطق الأخرى . ففى فترة الاكتفاء الذاتى — وهى احدى مراحل التطور الاقتصادى — كان كل واحد من الزراع ينتج تقريبا كل احتياجاته الانتاجية والاستهلاكية على مزرعته ويقايض مع جيرانه فائض منتجاته التى يحتاجونها فى نظير فائض منتجاتهم التى يحتاجها . وبتقدم وسائل المواصـلات والنقل أتسعت آفاق التجارة واستقرت قيمة العملات النقدية نسبياً ووجد الزراع أن من الاربح لهم شراء آلاتهم ومعداتهم المزرعيـة من المناطق التى تتوافر فيها سبل الصناعة على أن يستغلوا الوقت الذى توافر لهم فى إنتاج فائض من الزروع النباتية والحيوانية يمكنهم بيعه وتسديد أثمان تلك الآلات والمعدات التى انتجت تحت ظروف مواتيـة وبتكاليف نسبية أقل . وبمضى الوقت اكتشف الزراع أن انتاج زروع معينة يقتضى منهم تكاليف نسبية أقل من غيرها الأمر الذى أدى بهم إلى التخصص فى انتاج تلك الزروع فى مناطقهم واستبدالها بمنتجات المناطق الأخرى التى يجرى فيهـا الانتاج فى ظل ظروف مواتية من هنا بدأ التخصص فى الانتاج الزراعى .

وعادة يتوافر لـكل اقليم زراعى من الظروف الفيزيقية ما يسمح له بانتاج أكثر من زرع واحد بتكاليف نسبية منخفضة . وسيؤدى توافر وسائل المواصلات والنقل وسهولة التبادل فى المجتمعات الحديثة إلى اتجاه الزراع نحو التخصص فى انتاج زرع أو أكثر من الزروع التى لهم الميزة النسبية فى انتاجها . وكثيرا ما يلاحظ أن مزرعة معينة أو منطقـة معينة بأكملهـا تنتج زرعا واحـداً وتستبعـد الزروع

الأخرى رغم إمكان انتاجها بتكاليف نسبية قليلة وفى مثل هذه الحالة يجرى تقريبا توجيه كل عوامل الإنتاج لإنتاج هذا الزرع المعين أما بقية الموارد أى عوامل الانتاج المعطلة فتوجه عادة نحو إنتاج زروع أخرى إضافية .

ويتفاوت مدى تطبيق قاعدة الميزة النسبية على الزروع نتيجة لاختلاف مدى قابليتها للتأقلم أى التكيف مع ظروف الاقاليم الطبيعية . ومن المعتاد استبعاد الزروع ذات الميزة النسبية ذات المدى المحدود للاقلمة فى اقليم أو منطقة معينة لأنها تتزاحم مع تلك التى يسهل عليها التأقلم وتتمتع بنفس الميزة النسبية بينما من الممكن تركها لاقاليم أخرى يسهل تأقلمها بها . وهذه الطريقة توضح تماما القواعد الأساسية التى تحدد مدى التنافس الاقليمى على إنتاج مختلف الزروع .

وتقف فى طريق سريان القانون عقبات مصطنعة تعوق سريانه كالتعريفات الجمركية ونظام الحصص والاعانات (إعانات تصدير أو اعانات انتاج) الأمر الذى يؤدى عادة إلى تخصيص بعض الأقاليم فى إنتاج زروع معينة لا تتمتع بأية ميزة نسبية انتاجها ويعتمد تحديد الميزة النسبية على مدى احتمالات التبادل الممكنة للزروع بين مختلف القطاعات وعلى تكاليف هذا التبادل. فمثلا حدوث نقص ملحوظ فى تكاليف النقل قد يؤدى إلى تغير ميزان الميزة النسبية بالنسبة لاقاليم كانت تعتبر بعيدة نسبيا بالنسبة لأسواق معينة . فقد تنجح هذه الاقاليم بعد هذا الخفض فى اكتساب ميزة نسبية فى إنتاج زرع مالم تكن متوافرة لهـا قبل الخفض . وعلى العكس فقد يؤدى ارتفاع تكاليف النقل إلى فقدان بعض المناطق التى كانت تتمتع بميزة نسبية بالنسبة لزرع معين لهذه الميزة . والتقـــدم التكنولوجى والتغير فى الطلب لها أيضا القدرة على تغيير موازين الميزة النسبية بالنسبة للاقاليم المختلفة .

الطبيعة المتغيرة للميزة النسبية : قد يظن البعض أنه بمجرد اكتشاف الزارع

للزروع التى تعود عليهم باعلى الدخول أن مشاكلهم قدحلت بصفة دائمة والحقيقة غير ذلك فالميزة أن هى إلا ظاهرة متغيرة وأن الميزة أوالضرر النسبى لإنتاج زرع معين أو ناتج فى مزرعة معينة أو اقليم معين قد يتغير تبعا لتغير واحد من العوامل الآتية : (١) التغير الذى قد يصيب الموارد الطبيعية كالتعرية التى قد تصيب التربة (٢) التغير الذى قد يصيب العوامل البيولوجية للانتاج كانتشار نوع من الأمراض المميته للحيوان فى الاقليم أو انتشار مرض أو آفة نباتية معينة . (٣) التغيرات التى قد تطرأ على الطلب كازدياد الطلب على المنتجات اللبنية ونقصها على الحبوب أوالبطاطس.. . الخ.(٤) التغيرات التكنولوجية ذات التأثيرات المختلفة على الاساليب المزرعية : كاختراع آلة ذات كفاءة انتاجية عالية فى الأراضى المنبسطة فى السهول ولا تعمل على السفوح ... الخ . (٥) التغيرات التى قد تطرأ على وسائل النقل والتى تؤدى إلى تخفيض تكاليفه أو تقلل من الخسائر الناتجة عنه تؤدى عادة إلى خفض الميزة النسبية الناتجة عن القرب من المدن الكبيرة أو مراكز الاستهلاك .

قاعدة تكاليف الاستعاضة : تعتبر قاعدة الميزة النسبية ميزة مقارنة أكثر منها ميزة مطلقة عند تطبيقها فى اقليم معين أو مزرعة معينة فاذا وجد لدينا اقليمان أو منطقتان متجاورتان أولاهما تتمتع بميزة طبيعية فى إنتاج كل من اللبن والقمح مثلا بتكاليف أقل من جارتها فان المنطقة الأولى ستنتج أولا الزرع الذى تتمتع فى انتاجه بأكبر ميزة نسبية أى بأقل تكاليف نسبية بدون ما أعتبار للتكاليف المطلقة لكل من الزرعين هذا فى حالة المقارنة مع اقليم آخر . فإذا افترضنا أن اللبن هو الزرع الذى يتمتع الاقليم بميزة نسبية اكبر فى إنتاجه فيجرى إنتاجه على نطاق واسع أما القمح فقد تخصص له مساحة ضئيلة اللهم إلا إذا كان زرعا متآزراً (ملحقا) يمكن الزارع من استخدام موارده الانتاجية غير المستعملة فى إنتاج اللبن بطريقة أكفأ مما

لو تركت معطلة . وكما يبدو فانه رغما عن إمكانية إنتاج القمح فى الاقليم الأول بتكاليف مطلقة منخفضة إلا أن الميزة الاقتصادية المتحصل عليها من إنتاج اللبن أكبر وعلى ذلك فيفضل زراع الاقليم الأول انتاج اللبن طالما أن فى مقدورهم الحصول منه على دخل صاف أكبر مما لو انتجوا القمح . على أن يشتروا القمح فى هذه الحالة من الاقليم الآخر .

واختيار إنتاج الزروع المختلفة فى إقليم أو مزرعة معينة يتوقف كثيرا على الخسائر والأرباح المحتمل الحصول عليها من الزروع الناتجة كلها كوحدة لا على مقدار المتحصل عليه من زرع بعينة مستقلا عن الآخرين أى يتوقف على مقدار إجمالى الدخل المتحصل عليه من المزيرعات التى تضمها المزرعة مجتمعة بوصفها وحدة اقتصادية واحدة . وفى هذه الحالة يجرى الاختيار النهائى للزروع فى ضوء التكاليف النسبية التى تنفق على كل زرع معين مقارنة بنظيراتها فى حالة الزروع الأخرى لا فى ضوء التكاليف المطلقة لكل من هذه الزروع . وعادة يجرى الاختيار بين بدائل عديدة . والزرع أو الزروع التى وقع عليها الاختيار هى تلك التى تحقق معا كوحدة أكبر جملة ربح ومثل هذا الاجراء قد يستدعى استبعاد واحد أو أكثر من الزروع التى قد يحقق كلا منها منفرداً ربحا أكبر من زرع آخر جرى انتخابه وعلى ذلك يمكن القول بأن قاعدة تكاليف الاستعاضة تنص على أن انتخاب خطة معينة للعمل معناه استبعاد الخطط الأخرى البديلة وعلى ذلك فتكاليف الاستعاضة بالنسبة للبن (فى النموذج السابق) معناه استبعاد القمح من قائمة الزروع الرئيسية الجارى انتاجها على المزرعة رغم اربحيته .

وتكاليف الاستعاضة هى الأساس الذى يرتكن عليه الكثير من القرارات المزرعية التى يتخذها المديرون . وأنه متى اتخذ قرار بانتخاب الزروع الرئيسية التى

سيجرى انتاجها على المزرعة فى ضوء قاعدة تكاليف الاستعاضة فان من الواجب على الزراع استبعاد الزروع الأخرى شديدة التنافس مع هذه الزروع الرئيسية المنتخبة بغرض زيادة امكانية الربح من الزروع الرئيسية أو بقصد الاستفادة من مخلفات الزروع الجارى انتاجها . ورغماعن أنه فى حالات كثيرة تكون هذه الزروع المتنافعة ذات ربح ضئيل بطبيعتها إلاأن الاستغناء عن انتاجها إذا ماطبقت قاعدة تكاليف الاستعاضة فان هذا يؤدى عادة إلى فقدان شطر من الأرباح الكبيرة المتحصل عليها من الزرع الرئيسى وإذاحدث نتيجة لسبب أولآخر أن تبين للزارع أن زروعه المتنافعة غير كافية لاستعمال كل موارده المزرعية فان من الممكن له أن يضيف إلى قائمة زروعه واحدا أو أكثر من الزروع المتآزرة . ويقصد **بالزروع المتآزره** تلك الزروع التى ليست متنافعة أو متنافسة ولكنها انتجت فقط بقصد استعمال عوامل الانتاج المعطلة بالمزرعة كالأرض أو العمل أو الآلات ... الخ وذلك بقصد الاستفادة منها فى ادرار دخل إضافى للمزرعة على أنه يجب ألايتمادى الزراع فى إنتاج الزروع المتآزرة إلى الحد الذى قد يحولها إلى زروع متنافسة قد تؤثر تأثيرا سيئا على الدخل الحدى الصافى .

ومن الملاحظ أن أغلب القرارات التى يتخذها مديروا المزارع تحمل فى طياتها نوعا من تكاليف الاستعاضة فانتاج مساحة أكبر من القمح معناها مساحة أقل من البرسيم . والذهاب إلى شونة بنك التسليف فى عاصمة المركز لشراء كسب مثلا قد يكون معناها تأخير عمليات الحرث أو التنقية لليوم التالى وهكذا . وعموما فان قرارات الادارة (المدير) يجب أن تتخذ فى ضوء الهدف الأساسى للزارع الذى يتخلص فى الحصول على أكبر اجمالى دخل من المزرعة كوحدة .

اهمية فرص الاختيار : لكى تأخذ قاعدة تكاليف الاستعاضة مسراها الطبيعى لابد وأن يتوافر وجود عدد من الزروع يمكن استبدالها ببعضها عند الضرورة .

وهنا يجدر التنويه بأن التكاليف النسبية تلعب دورا اهم كثيرا من جملة التكاليف عند الكلام على المنافسة الاقليمية بين المنتجات الزراعية فالمزارع أو الاقاليم ذات الفرص المحدودة للتحول إلى فروع أخرى من الانتاج الزراعى تجد نفسها مضطرة للاستمرار فى التخصص فى إنتاج نفس الزروع التى تنتجها فنى إمكانها التحول إلى فروع أخرى من الانتاج الزراعى إذا لزم الأمر وللحالة الأولى نتائج اجتماعية غير مرغوبة فالمناطق ذات الموارد الطبيعية الرديئة تؤدى بسكانها إلى قبول مستوى معيشة أقل من المستوى العادى. وإذا علمنا أن التقدم التكنولوجى قد فتح آفاقا جديدة أمام الزراع فى المناطق ذات الموارد الطبيعية الجيدة لإنتاج زروع أخرى ما كان فى امكانها قبلا انتاجها الأمر الذى أدى إلى ارتفاع قيمه تلك الموارد الجيدة بالمثل فى حالة الاقاليم المكدسة السكان على أراضيها الزراعية ذات الخواص الوصفية أو الكمية الرديئة فعلى سكانها أما أن يهجروها إلى أقاليم مواردها الطبيعية جيدة أو إلى المناطق الصناعية القريبة التى تقبلهم أن وجدت البقاء فى مناطقهم ذات الموارد الطبيعية الرديئة التى تبدو وتنعكس آثارها عادة فى صورة قلة دخلهم العينى والنقدى وهذا معناه الفقر وما يتبعه من فاقة أى سواء الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والأحوال الصحية ... الخ مما يجعلهم يدورون فى حلقة مفرغة مقيتة مرذولة .

الباب السادس

قواعد العلاقات القائمة بين المزيرعات

بعد أن اوضحنا القواعد الأساسية التى تحكم التخصص الاقليمى فى انتاج الزروع المختلفة فعلينا أن ننتقل لتحليل القوى والقواعدالتى تتحكم فى اختيار الزروع المختلفة التى سيجرى انتاجها على المزرعة والتى تبـــدو عادة فى صورة علاقات بين مزيرعاتها .

المنتجات المرتبطة : المنتجات المرتبطة عبارة عن ناتجين أو أكثر يتحصل عليها من عملية انتاج واحدة . وعادة تكاد تكون النسبة بين كمية الناتج المتحصل عليه من كل منها إلى الأخرى ثابتة فكما فى حالة القطن مثلا فانه عند الانتهاء من عملية انتاجه نتحصل على شعر القطن وبذرته وحطبه وتكاد تكون النسبة بين هذه النواتج ثابتة وبالمثل فى حالة انتاج الغنم فنحصل على اللحم والصوف واللبن فنحصل على العجول واللبن ... الخ ورغما عن ثبات هذه النسب تقريبا فانه لازالت أمام الزراع الفرصة لتغييرها بطريقة أو بأخرى. فمثلا عند ارتفاع أسعار اللبن إلى الحد الذى يصبح عنده ارضاع العجول على الباب امهاتها مصدر خسارة محققة لا تعوضها أثمان العجول الناتجة فانهم قد يركنون إلى التخلص منها بالبيع أو حتى القتل (ولاية نيويورك) وهذا المثل يوضح لنا القاعدة الاقتصادية التى تنص على « أنه عند انتاج ناتجين مرتبطين فان من الواجب النظر إليهما على انهما ناتج واحد إلى المدى أو النقطة التى يمكن عندها الفصل بين ارتباطهما وعندئذ يجرى توزيع عوامل الانتاج بينهما بطريقة تجعل الدخل الحدى المتحصل عليه من الوحدة الحدية لكل من الناتجين مساويا للآخر » . فى حالة العجول واللبن فان مدى تربية العجول وزيادة وزنها

يتوقف على أسعار اللبن وأجور العمل وأيضـــا على أسعار العجول . ويفرض بقاء كل الظروف الأخرى ثابتةفسوف تسمن العجول إلى النقطة التى تتساوىفيها قيمة الوحدة الحدية للنـاتج من اللحم مع قيمة الوحـدة الحدية للبن المستعمل فى انتاجها أى مع القيمة السوقية للبن السائل . وعند بلوغ هذا الحد يمكن القول بأن الدخول الحـدية الناتجـة من استعمال الوحـدات الحـــدية لعناصر الانتاج قـد أصبحت متساوية .

وعادة توجد علاقات تنافسية ضئيلة بين المنتجات المرتبطـة للزروع سواء فى حالة ارتباط انتاجها أو بعـد فصلها فالقمح وقشه يعتبران مثلا نموذجيا فى هـذا المضمار إذ أن مصدر الدخل فى هذه الحالة يـكون ناتجا من أحدهما فقط غير أنه نادرا ما يلجأ الزارع لان يحصل على قش ممتاز بتضحية جزء من غلة حبوب قمحة أما بعد الحصاد فقرارات الزارع المتصلة بشأن هذين الناتجين تـكون منفصلة تماما عن بعضها . ونقيض هذه العلاقة تماما تبدو فى حالة منتجات الغنم المرتبطة (اللحم والصوف) فمعظم الأغنام التى تعطى أحسن أنواع الصوف لحمها ردىء والعكس صحيح . ولـكى يحقق المزارع التوازن بين المطالب المتنافسة لهذين الناتجين المرتبطين فلابد وأن تنبنى قراراته على التحليل الحدى حيث يجب فى هذه الحالة أن يتوازن النقص المحتمل فى غلة الصوف مع الزيادة المحتملة فى قيمة لحم الغنم الناتج . ومن الممكن تعميم هذا الحل فى القاعدة التى تنص على أنه حينما أمكن تغيير العلاقة النسبية بين النواتج المرتبطة وصفا أو كما أو هما معا أثناء عملية الانتاج فإن على المزارع أن يخطط انتاجه بطريقة تمكنه من الحصول على اجمالى دخل ممكن من نواتجه المرتبطة .

المزيرعات المتآزرة : المزيرعات المتآزرة هى تلك المزيرعات الاضافية التى

يجرى إنتاجها بقصد استعمال الموارد الإنتاجيـة التى تضمها المزرعة بطريقة أوفى وأكمل عما لو تركت عاطلة فترات أو مواسم معينة من السنة الزراعية . فالحيوانات تعتبر متآزرة بالنسبة لبقية المزيرعات النباتية طالما هى تتيح للزارع فرصة استعمال موارده العمالية المزرعية خلال فترات ركود الأعمال المزرعيـة فى الشتاء (السدة الشتوية) بطريقة أوفى وأكمل وبالمثل قد يرى زراع القصب فى مصر العليـا أو مربوا الماشية فى المناطق الشمالية بمصر الشمالية أن من الأربح لهم تخصيص بعض أرضهم لإنتـاج زروع متآزرة أى إضافية سريعة النمو ذات قيمـة نقدية مرتفعة وعموما يعمل الزارع الحصيف على انتـــاج مزيرعات متآزرة تمكنه من استعمال موارده الانتاجية المعطلة كالعمل والآلات والأرض كلما اتيحت له الفرصة لذلك . وفى أحوال كثيرة قد تتنافس هذه المزيرعات المتآزرة مع المزيرعات الرئيسية على بعض الموارد الانتاجية المزرعية المحدودة بطبيعتها وهنا يجب على المزارع الكفء أن يواجه هذا الموقف بتطوير وتنمية مزيرعاته المتآزرة إلى الحد الذى يمكنه من الحصول من مزيرعاته الرئيسية ومزيرعاته المتآزرة معـا على أكبر ما يمكن من الدخول .

المزيرعات المتنافعة : المزيرعات المتنافعـــة هى تلك المزيرعات التى يجرى إنتاجها بغرض الإستفادة من بقايا أو فضلات الزروع الأخرى الناتجة على المزرعة بدلا من تبديدها أو تركها تتلف أو بغرض تقليل عوامل الاسراف المزرعية إلى أدنى الحدود مما يتيح للزارع الحصول من عمله المزرعى على أقصى دخـل ممكن . فترك الأغنام ترعى فضلات البرسيم بعد حشه أو تركها حرة تأكل فضلات العلائق التى تتساقط من الماشية على أرض الحظائر أثناء غذائها يؤدى إلى الاستفادة من كميات كبيرة من العلائق الحيوانية كان من الممكن ضياعها أو تلفها لو لم توجد الأغنام على المزرعة وعلى ذلك فتعتبر الأغنام مزيرعة متنافعة . وتعتبر الدواجن مزيرعة

متنافعة إذا اجرت تغذيتها على اللبن الفرز الناتج بعد فصل القشده فى مزارع الالبان أو إذا تركت لتلتقط بقايا الحبوب المختلفة فى الاجران بعد الدراس ... الخ .
ويبدو أن الفرق بين المزيرعات المتآزرة والمزيرعات المتنافعة فى المثال التـــالى :
تعتبر الماشية مزيرعات متآزرة حين يجري انتاجها بقصد الاستفادة من عوامل الانتاج المعطلة وتعتبر مزيرعات متنافعة إذا جرى انتاجها بقصد تغذيتها على المنتجات المزرعية الرديئة منعدمة القيمة التجارية أى القيمة السوقية .

وتعتبر علاقات تبادل النفع أى التآزر القائمة بين المزيرعات المتآزرة المختلفة من الأهمية بمكان من وجهة نظر الدورة الزراعيـة حيث يجرى تتابع إنتـاج الزروع المختلفة على الأرض الزراعية على مدار السنة . فبقايا النباتات البقولية تمون الزروع التالية لهـا بكميات لا يستهان بهـا من الموارد العضوية والآزوتية اللازمة لنموها . وزروع العلف والحبوب تهيء للحيوانات غذاءها فى الوقت الذى تمون به الحيوانات تلك الزروع بالاسمدة العضوية . وبالمثل فى حالة النحل الذى يتغذى على حبـوب لقاح ورحيق زهور النباتات يقوم بتلقيح هذه الزهور مما يؤدى إلى زيادة نواتج هذه الزروع النباتية ... وهكذا . والزارع الحصيف هو الذى يضع نصب عينيه هذه العلاقات التكنولوجية لتبادل النفع بين مزيرعاته المختلفة عند اختياره لزروعه الرئيسية وما يتبعها من اختيار لمزيرعاته المتنافعة ومزيرعاته المتآزرة وترتيب تتابعها فى دورته الزراعية إذا أراد المحافظة على خصوبة تربة مزرعته ومع استنفادها . ولكى يحصل من عمله المزرعى على أقصى ما يمكن من الارباح بأقل مايمكن من التكاليف فعليه أن يستمر فى تعديل وتبديل منواله المزرعى وإضافة مزيرعات متنافعة أو متآزرة إلى الحد الذى تتساوى عنده الدخول الحدية الناتجة من عناصر انتاجه المزرعية وإلى الحد الذى يصبح دخله الناتج من كل مزيرعاته مجتمعة أكبر

ما يمكن . علما بأن أية محاولة لزيادة نواتجـــه من زروعه المرتبطة أو المتنافعة أو المتآزرة على مزرعته بعد هذا الحد أو تلك النقطة سيؤدى بالتالى إلى انحراف جزء من عناصر الإنتاج عند إنتاج زروعه الرئيسية الأكثر أربحيـــة الأمر الذى سيؤدى به إلى خسارة محققة . وإذا أراد الزارع زيادة دخله عن هذا الحد فعليه أما أن يوسع سعة عمله المزرعى إذا كان هـذا ممكنا أو بالتحول إلى أتباع أساليب مزرعيه جديدة تقلل من تكاليف انتاج زروعه المختلفة .

المزيرعات المتعارضة: المزيرعات المتعارضـة أى المتنافسة هى تلك المزيرعات التى تتنافس على استخدام عوامل الانتاج المزرعية التى يسيطر عليها الزراع . ولمـا كان معظم الزراع يسيطرون على كميات محدودة من الموارد الإنتاجية المزرعية فان من الممكن القول أن كل الزروع النباتية والحيوانية تصبح متنافسة إذا استمر الزارع فى توسيع مزيرعاتها بعد بلوغ نقطة معينة. فاذا أخذنا القمح والشعير مثلا كنموذج لزرعين متنافسين وقام الزارع بانتاج القمح على أرضه كلها فلن يمكنه فى هذه الحالة إنتاج الشعير وإذا زرع نصف أرضه بالقمح فسوف يبقى النصف الآخر لزراعـة الشعير والمثل يمكن أن يقال عن انتاج اللبن وانتاج اللحم أى تسمين العجول . فبفرض بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة فان الزارع إذا أراد زيادة انتاج اللبن فعليه أن يزيد عدد أبقاره الحلوب وسيكون ذلك على حساب عـدد العجول التى سيجرى تسمينها والعكس صحيح وعموما فهناك ثلاث عوامل رئيسية تحدد للزارع أى التركيبات أى الخلطات الزرعية أكثر أربحية وهذه العوامل هى : (١) المعدل الذى سيتقرر بمقتضاه احلال زرع مكان آخر وهذا يعنى مقدار ما سيفقده الزارع من ناتج الزروع الذى سيجرى استبداله بغيره (٢) أسعار كل من الزرعـين (٣) تكاليف انتاج الوحدة من كل منها . فاذا فرضنا وتساوت تكاليف انتاج كل من

الزرعيين المتنافسين فان التركيبات أى الخلطات الزرعية سوف تتحدد على أساس معدلات الاحلال وأسعار منتجات الزرعين المتنافسين .

ومعدلات الاحلال بين الزروع المتعارضة قـــد تكون ثابتة أو متزايدة . ومعدل الاجلال الثابت لزرعين معينين يعنى أنه إذا أحللنا أحدهما مكان جزء من الآخر فان هذا سيؤدى إلى انخفاض غلة الأخير بكمية معينة وبنسبة ثابتة فمثلا من الممكن تحويل فدان من انتاج الشعير وبهذا ينقص ناتج القمح بمقدار ٥ أرادب (هى متوسط غلة الفـــدان من القمح) فى مقابل زيادة ٧ أرادب من الشعير . وإذا تقرر تحويل فدانين من انتاج القمح إلى انتاج الشعير قل الناتج من القمـح بمقدار ١٠ أرادب وزاد الناتج من الشعير بمقدار ١٤ أردب ... وهكذا وعلى ذلك

فنسبة الاحلال تساوى $\frac{\text{٥ أرادب من القمح}}{\text{٧ أرادب من الشعير}}$ = ٧١ر٠ = ٧ر٠ فاذا افترض

تساوى تكاليف انتاج الفدان من كل من الزرعين فلن يحتاج الامر لاكثر من مقارنة سعر كل من الزرعين لمعرفة أيهما أكثر أربحية من الآخر. فاذا كانت نسبة الاسعار لبعضها المتحصل عليها من قسمة سعر الشعير على سعر القمح أكبر من نسبة احلال القمح والشعير فان من الاربح احلال الشعير مكان القمح (أى ان القاعدة تنصب على إجراء مقارنة نسبة احلال الأساليب والموارد مع مقلوب نسبة السعر) وبعبارة

أخرى يمكن القول بأنه إذا كانت نسبة السعر أى $\frac{\text{سعر الشعير}}{\text{سعر القمح}}$ اكبر من نســـبة

الاحلال أى $\frac{\text{النقص فى القمح}}{\text{الزيادة فى الشعير}}$ فان من الاربح زياده انتـــاج الشعير على حساب

القمح . لتوضيح هـذه القاعده فلنفترض أن سعر القمح ٤ جنيه للاردب وسعر

اردب الشعير ٥ر٣ جنيه فان نسبة السعر = $\frac{\text{٥ر٣}}{\text{٤}}$ = ٨٧ر٠ = ٩ر٠ وهى

نسبة أعلا من نسبة الاحـــلال التى تساوى $\frac{٥}{٧}$ = ٧١ر٠ = ٧ر٠وعلى ذلك فانتاج الشعير أربح من انتاج القمح.والطريقة الحسابية تثبت هذه النتيجة بطريقة أوضح فالمزارع يكسب ٧ أرادب شعير قيمتها ٥ر٢٤ جنيه (٧ أردب × ٥ر٣ جنيه) مقابل نقد ٥ أرادب قمح قيمتها ٢٠ جنيه (٥ × ٤ جنيه)والآن فلنفرض أن سعر الشعير انخفض إلى ٢ جنيـه للاردب فمعنى ذلك أن نسبة السعر تنخفض إلى $\frac{٢}{٤}$ = ٥ر٠ أى أقل من نسبة الاحلال وفى هذه الحالة من الاربح انتاج القمح بدلا من الشعير .

والآن ننتقل إلى مرحلة أخرى . ولنفرض أن تـكاليف انتاج الاردب من القمح مختلفة عن تكاليف انتاج الاردب من الشعير ففى هـذه الحالة تجرى مقارنة نسبة صافى سعر كل من الشعير والقمح وصافى السعر عباره عن السعر السوقى للزروع مطروحا منه تكاليف انتاج الاردب منه .

وقد يجرى الاحلال بين الزروع المتعارضة بنسب متزايده ويحدث ذلك غالبا عندما تقتضى زياده انتاج أحـد هـذه الزروع تضحيات تتزايد باستمرار زيادة انتاج الزروع الأخرى فمثلا لو بدأنا بكمية معينة من العمل والعلائق فان اضافة عشره من عجول التسمين قد تقتضى التضحية بثمانيـة رؤوس من الغنم من عشرين رأسا لأن معظم غذاء الأغنام هنا يعتبر نفاية ولـكن اضافة عشرة عجول تسمين أخرى للاستفادة من بقية العمل الموجود على المزرعة قد يقتضى التضحيه ببقيه العشرين رأسا من الغنم أى ١٢ رأسا وببعض العلائق الحيوانيـــه التى تضيع هباء ، وهنا يمكننا أن نطلق على حالة الاحلال بنسب متزيده اسم التضحيات المتزايده .

وعموما فيمكن القول بأنه فى حالة الاحلال أى التضحيه بنسب ثابته فان من الممكن الحصول على أقصى ما يمكن من الارباح بالتخصص فى انتاج زرع واحـد

غير أن هذه القاعده لاتعتبر ساريه المفعول فى حالة الاحلال أى التضحيه بنسب متزايدة إذ فى هذه الأخيرة لابد من إيجاد خلطات معينة لا من المزروعات فقط بل وأيضا من الموارد الإنتاجيه ومن الأساليب المزرعيه لكى يتمكن الزارع من الحصول على أقصى الارباح . والخلطه أو المركب الصحيح الذى يعطى أقصى الارباح يتوقف على نسبة الاسعار وعلى نسبة الاحلال وعلى تكاليف الوحدة من الناتج. علما بأن المركب الصحيح أو الخلطة الصحيحه فى عام معين ليست بالضرورة هى المركب الصحيح الذى يدر على الزارع أقصى الارباح فى عام آخر بسبب تغير العلاقات النسبية بين أسعار وتكلفه انتاج الزروع المختلفة .

الباب السابع

تنويل المزرعه

تنويل المزرعة أى تنظيم المزرعة أن هو إلا تصميم خطة استغلالها أى رسم السياسة التى سيجرى العمل بمقتضاها فى المزرعة لتحقيق هدف الزارع النهائى الذى ينحصر عادة فى الحصـــول على أكبر صافى ربح من بنيانه الاقتصادى الزراعى الشخصى الذى يديره . وتصميم المناويل المزرعية أى رسم السياسة المزرعية من اختصاصات مدير المزرعة وحده بوصفه منولا أى منظما أى مخططا لطريقة سير العمل فى المزرعة فهو الذى يتولى تعبئة الموارد الطبيعية والموارد الانسانية التى يضمها بنيانه الاقتصادى المزرعى أى يتولى الجمع بين الأراضى والعمل ورأس المال والادارة وتحديد نسبها لبعضها بما يمكنه من الحصول منها مجتمعة على أكبر مايمكن من الأرباح الاضافية الصافية بأقل ما يمكن من التكلفة . وعلى ذلك فيعنى تنويل المزرعة **اولا** انتخاب المزيرعات الرئيسية والمزيرعات الثانوية المتنافعة كانت أو المتآزرة واستبعاد المزيرعات المتعارضة أى المتنافسة وتنظيم تتابعها بما يكفل سير العمل فى المزرعة بانتظام . **ثانيا** وضع التفاصيل المحكمة الكفيلة بتنفيذ الخطة بسلاسة وسهولة . على أن يجرى كل هذا فى ضوء استعمال عناصر الانتاج المزرعية أى الأرض والعمل ورأس المال والادارة إلى أقصى جدارتها الانتاجية ، وبهذا يتمكن الزارع من استخدام أقل كمية من الآلات والموارد الزراعية المتـــاحة إلى أقصى كفاءتها الانتاجية وتوزيع عمله وعمل معاونيه وحيواناته على أيام المواسم الزراعية بما يكفل عدم تكدسها فى وقت من الأوقات دون عمل . كما تتضمن الخطة أيضا تقرير نوع ومدى استخدام الآلات والمعدات بما يكفل سير العمل فى المزرعة

بطريقة مرضية ويكفل فى نفس الوقت صيانة تلك المعدات والآلات والاحتفاظ بها فى حالة صالحة للعمل عندما يستدعى الحال تشغيلها .

مميزات تخطيط المنوال المزرعى : ان رسم الخطة المزرعية أى المنوال المزرعى مقدما له فوائده العديدة . فهو يتيح مقدما فحص وتقدير الدخول أو الايرادات المحتملة والمصروفات الضرورية والارباح المتوقعة ويستلفت الانتباه إلى الاحتياطيات الضرورية الواجب توافرها وايضا من التموينات المزرعية كمواد العلف والحبوب والتقاوى والحصول على لوازم المزرعة مبكرا حتى لا يتعطل سير العمل بسببها . وبالاضافة إلى هذا فان اعداد مفكرة بمواعيد العمليات المزرعية والتى تكون جزءا هاما من أية خطة مزرعية تقدر عادة مقدار المعدات الضرورية اللازمة والقوى المحركة - جرارات ولوريات وحيوانات عمل . . . الخ - ومقدار العمل الانسانى والإضافى الواجب الحصول عليه عنه ضغط الظروف فى المواسم الزراعية مما يتيح للمنوال عمل الترتيب اللازم الكفيل بالحصول عليه عند الحاجة إليه .

مكونات المنوال المزرعى : يمكن حصر المكونات أو الاعتبارات التى تراعى عند تكوين المنوال المزرعى اجمالا فيما يلى : (١) موقع المزرعة (٢) سعة المزرعة (٣) شكل المزرعة (٤) حدود المزرعة (٥) طبيعة الأسلوب المزرعى بما فى ذلك عدد وأنواع الزروع النباتية ومساحة كل منها ونوع وعدد الزروع الحيوانية الجارى انتاجها ومساحات العلف الأخضر وبقاع الأشجار ومساحاتها وأنواعها الخ. (٦) الغلة مقدرة على أساس جملة انتاج المزرعة كوحدة وعلى أساس وحدة كل زرع نباتى ووحدة كل زرع حيوانى ووحدة الزروع العلفية ورقاع الأشجار .. الخ. (٧) وجوه استعمال نواتج الزروع كأن تكون لتغذية الحيوانات أو للبيع أو للاستهلاك المنزلى (٨) طبيعة أهداف السياسة المزرعية وهذه عادة تنحصر

أما فى الحصول على أكبر دخل نقدى ممكن أو تثبيت الدخل المزرعى على حالة من سنة لأخرى أو فى المحافظة على خصوبة الأرض أى على القدرة الانتاجية للأرض أو اشباع رغبات شخصية معينة (٩) كمية ونوع ومدى ملائمة المبانى والمعدات المزرعية ومدى الحاجة إليها وبالمثل فى حالة آلات الرى والصرف والقوى المحركة والآلات والماكينات والمنشآت الأخرى .. الخ (١٠) مكونات الطابع المزرعى وهذه تتضمن أشكال الحقول ومناسبة موقع مركز الرقابة المزرعية وترتيب المبانى والمنشآت المزرعية بالنسبة لبعضها .. الخ . (١١) اجمالى الدخل محتسبا على مستوى المزرعة كوحدة وعلى مستوى وحدة الزروع النباتية أو الحيوانية مع بيان مدى ملائمة الأسواق المحلية وتوافر الوسائل التسويقية الزراعية (١٢) إجمالى التكاليف أى جملة المصروفات محتسبة بالنسبة لوحدة الزروع النباتية والزروع الحيوانية مع أيضاح المسائل المتعلقة بالعمل المأجور ومدى امكان الحصول على القروض لتمويل العمليات المزرعية عند الضرورة . (١٣) صافى الدخل مقدرا على أساس الوحدة من الزروع الحيوانية مع بيان مقدارها ومدى كفايتها (١٤) مقدار رأس المال ورأس المال المزرعى المستثمر ومدى كفايتها لمواجهة العمليات المزرعية (١٥) الواجبات الملقاة على عاتق الزارع ومدى طاقته على العمل ومدى كفاءته .

وعموما فيحسن اتخاذ الأساليب المزرعية المتبعة فى اقليم أو منطقة معينة كهاد أو مرشد يهتدى به عند تصميم المنوال المزرعى فقد تبين أنه غالبا ما تكون الزروع السائدة التى يجرى انتاجها فى اقليم معين هى أكثر الزروع ربما فى هذا الاقليم فاستقرار انتاج هذه الزروع فى الاقليم يعتبر عادة وليد تفاعل بين الظروف الطبيعية والإنسان بوصفه منتجا ومستهلكا . وعلى ذلك يمكن القول بأن التربة

ونوعها ومدى خصوبتها وكذلك العوامل الحيوية لها اعتبارها عند انتخاب الزروع كما أن وجود سوق مربحة لناتج معين أو توافر نوع معين من العمال يلعبان دورهما فى املاء اختيار زرع معين بعينه . وبالاضافة فان الزروع المنتخبة يجب أن تتوافق عمليات انتاجها بقدر المستطاع مع بعضها وإذا وجد أى تنافس بينها فيجب أن يكون ضئيلا للغاية . كذلك يجب على الزارع أن يدخل فى اعتباره أن لكل زرع من الزروع طريقة مثلى لانتاجه ومواسم معينة لاجراء عملياته المزرعية الأمر الذى يستدعى من المنول أن يراعى العوامل الاقتصادية فى توزيع العمل بين مزروعاته بما يكفل عدم تنافسها مع بعضها عليه .

اساسيات فى ادارة الاعمال المزرعية

لقد دعمت واثبتت عمليات الحصر التى قام بها المختصون فى ادارة المزارع وجود حقائق أساسية تساعد كثيراً عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم الخطط التمويلية للمزارع . وهذه الحقائق الاساسية تتلخص فيما يلى :

التنوع: التنوع فى انتاج الزروع كقاعدة يعتبر عاملا هاما من عوامل نجاح الزارع فالتنوع بدرجة متوسطة كاف لأن يمكن الزارع من توزيع العمل جيدا على مختلف مواسم زروعه واستكمال استعمال كل أرضه وتنويع منتجاته عند البيع وأخيراً عدم اعتماده على انتاج زرع واحد يجعله تحت رحمة التغيرات السعريه السوقيه كما أن درجة كبيرة من التنوع أكثر مما يجب تجعل الكميات التى ينتجها من كل نوع قليلة بالنسبة للجهود اللازمة للتخلص منها .

تكاليف تشغيل المزارع الصغيرة : تعتبر تكاليف العمليات المزرعية على المزارع الصغيرة أعلى نسبيا من نظيرتها فى المزارع المتوسطة أو الكبيرة ذات الطابع المزرعى المشابه .

الاسلوب الزرعي المحلي : عندما تستقر الظروف المؤثرة على الانتاج لفترة طويلة فى اقليم معين فان الاساليب المزرعية المحلية تميل لأن تكون فى غالبية الاحوال أحسن الاساليب الكفيلة باعطاء أحسن النتائج على شرط ألا تكون هذه الأساليب التى تعود على الزارع بأكبر الدخول الفورية مجهدة للارض أو مستنفدة لخصوبتها . وفى العادة فانه عند حدوث تغير ولو قليل ولكن له صفة الثبوت على تلك الظروف فان الاساليب المزرعية المتبعة تأخذ هى الأخرى فى التغير والتشكل بما يتلاءم والظروف الجديدة .

الانماط المزرعية محدودة : يقوم الزراع بالعمل على ضبط وتشكيل النمط المزرعى القائم فى إقليم معين أو منطقة معينة بما يتلاءم وظروف الأسواق المحلية للتربة والجو وظروف الأسواق المحلية وتوافر الخدمات التسويقية كما يجب أن يتلاءم وظروف المزارع الفردية .

حجم المزرعة : ان نجاح المزرعة كوحدة اقتصادية مقاسا بمعيار الدخل العائلى ومستوى المعيشة يتناسب طرديا وبطريقة مباشرة بحجم المزرعة علما بأن نسبة الربح على رأس المال المستثمر – وهذا فى حدود معينة – مستقل عن حجم الوحدة الاقتصادية الزراعية أى المزرعة .

الناتج الزرعي الحقلي المثالي : فى حالة متوسط الغلة الفدانية لزرع معين يبدو من بعض الدراسات أن كثيراً من المزارع قد وصل إلى نقطة الدخل المتناقص وأن أية محاولة مستقبلة لزيادة الغلة – بفرض بقاء الظروف ثابتة – من المزارع التى وصلت لهذه النقطة لابد وأن يقابلها نقص فى الأرباح أى ستكون الزيادة على حساب الارباح المزرعية .

الناتج المزرعي الحيواني المثالي : لوحظ أن الانتاج الحيوانى اللبنى واللحمى

لا يزال بعيدا عن نقطة الدخل المتناقص فى معظم المزارع الأمر الذى يتبين منه أنه لازالت هناك فرصا عديدة لزيادة انتاج هذه الانواع من الزروع فوق معدلاتها الحالية وأن العناية بانتاج هذه الزروع قد يفتح فرصا عديدة من النجاح المــالى أمام الزراع .

زيادة الناتج الزرعى الحقلى: أن من الاسهل للزارع أن يزيد من متوسط غلة الزروع الحقلية المنخفضة الانتاج عن أن يزيد من متوسط غلة الزروع العاليــة الانتاج . وعلى ذلك فعلى الزارع الذى يسعى لزيادة أرباحه أن يوجه انتباهه إلى العناية بنقط الضعف فى نظامه المزرعى .

التوزيع النسبى للمساحات : فى ظل أى نمط مزرعى وتحت ظروف معينة فان هناك طريقة معينة يمارسها زراع المنطقة لتوزيع مساحة المزرعة على الزروع المختلفة التى تعتبر المصادر الرئيسية للربح المزرعى، حيث أن هناك حدود للمساحة المربحة لكل زرع من الزروع وبالمثل فان هناك نسبة معينة للدخل الناتج من كل نوع من هذه الزروع تحقق للزارع أكبر ربح من عمله المزرعى . وأن تعدى هذه المساحة أو نسبة الدخل او تقليلها يكون عادة على حساب جملة الربح أى يؤدى فى كلتا الحالتين إلى تقليل المتحصل عليه من جملة صافى الربح المزرعى .

التخصص : ينادى الكثيرون بتخصص المزرعة فى انتاج زرع أو اثنين فقط على لهذا النوع من التخصص من فوائد محققة من وجهة نظر التقدم التكنولوجى فى وسائل الانتاج ووقاية الزروع واعدادها للاسواق ... الخ . وعموما فاختيــار التخصص أو التنوع فى الانتاج موضوع يحتاج للمناقشة .

مميزات ومضار كل من التنوع والتخصص : لكل من التخصص والتنوع

مميزاته ومضاره كما أن لكل منهما مؤيديه ومعارضيه وتتلخص وجهات نظر كل من الطرفين فيما يلى : ينادى المتخصصون فى إدارة المزارع بفوائد التنوع الذى ينبنى على القواعد الاقتصادية المتعلقة بالارتباط والتآزر والتنافع بين المزيرعات المختلفه التى تمهد عادة السبيل أمام الزارع للاستفادة من أرضه وعمله العائلى ورأس ماله ومعداته استفادة كاملة حيث يمكن تحويل المنتجات الغير ممكن التخلص منها إلى منتجات أخرى من الممكن تسويقها وإضافة دخلها إلى الدخل المزرعى . كما أن تتابع انتاج الزروع المختلفه على الأرض الزراعيه وفقا لدورة زراعية سليمه يؤدى إلى زيادة جملة الزروع الناتجة منها ويحافظ ويعمل على صيانة خصوبة الأرض. هذا بالاضافه إلى أن التنوع فى الانتاج يقلل من عوامل المخاطرة التى يتعرض لها الزارع إذا كان متخصصا فى انتاج زرع واحد قد يتأثر بالعوامل الجويه المعاكسه أو بهبوط أسعار السوق .. الخ وإذا كانت هذه آراء دعاة التنوع فان التقدم التكنولوجى يقف فى صف التخصص الاقليمى والمزرعى وذلك لأنه يتطلب استثمارات رأس مالية كبيرة لشراء المعدات وهذا يتطلب إنتاج كمية كبيرة من الزرع موضوع التخصص حتى يتسنى للزارع خفض تكاليف انتاجه لأدنى حـد والاستفادة من تخصصه . وقد أدى التقدم التكنولوجى إلى خفض نسبة الاصـابة بالأمراض والآفات بين كل من الزروع النباتية والحيوانيه . كما أن الكوارث الناجمة عن الظروف الجويه المعاكسة قد امكن تقليلها كثيرا باستنباط أنواع جديدة من النباتات المقاومة للصقيع أو للجفاف وكذلك أمكن تقليل الفقد فى التقاوى باستخدام الأجهزة الحديثة المنظمة للبذار وللرطوبة فيها وبالاضافة إلى هذا فان استعمال الوسائل الانتاجية التكنولوجية الحديثة يستدعى التخصص من جانب مديرى المزارع .

وبالمثل تقف العوامل التسويقية فى جانب التخصص . وأن كان التسويق

التعاونى الذى بدأ يؤدى واجباته التسويقية نحو منتجات أعضائه قد فتح الباب أمام صغار الزراع غير المتخصصين فى انتاج زرع معين من الاستفادة من الوفر الاقتصادى الناتج من التسويق المتسع لمنتجاتهم المجمعة والتى تتيح عادة للجمعية امكانية الفرز والتدريج والبيع فى كميات كبيرة وأسعار مجزية إلا أنه من الواجب التنويه بأن الميزه التنافسية لمنتجات المزارع المتخصصة الكبيره تجعلها فى وضع يتيح لأصحابها الاستفاده من مميزات الانتاج المتسع بصورة أوفى فالقدرة على انتاج كميات كبيرة المنتجات المتماثلة بتكاليف قليلة نسبيا وتسويقها بأسعار مجزية تؤدى إلى تحقيقهم لهدفهم التجارى ألا وهو الحصول على أقصى ما يمكنهم من الأرباح .

وبجانب هذه الحقائق الأساسية فهناك حقيقة أخرى ثانوية ولكنها من الأهمية بمكان ونعنى بها الاحتياجات الملحة للمزرعة أو لصاحبها . وإذا كانت المناويل الأساسية للمزرعه يراعى عند تصميمها الحقائق العشرة السابقة إلا أن الاعتبارات الشخصية الملحة قد تؤدى إلى وقف تنفيذ هذه المناويل وقفا مؤقتا يختلف مداه وفقاً لمدى استمرار بقاء هذه الاعتبارات أو وقفاً مستديماً إذا لزم الأمر . وفى مثل هذه الحالات قد يستدعى الأمر اعادة تعديل المنوال القائم بمايتمشى وتحقيق هذه الاحتياجات الضرورية مزرعية كانت أو شخصية لصاحب المزرعة وقد يجىء التعديل فى شطر صغيرأو كبير من البرنامج العريض للمنوال المزرعى الأصلى كما قد تقتضى الضرورة احلال منوال جديد مكان المنوال الأصلى بصفة مؤقتة أو مستديمة . وعموما فمن الواجب التنويه هنا بأهمية اعداد الأهداف التى يهدف المنوال المزرعى ـ سواء كان أصليا أو مؤقتا ـ إلى تحقيقها بدقة وعناية تامتين . وتنحصر هذه الأهداف رئيسيا إما فى تحقيق أكبر ربح ممكن أو فى

العمل على توفير رأس المال اللازم لمواجهة تكاليف العمليات المزرعية الفورية أو فى زيادة انتاج الزروع التى تساعد على زيادة القوة الإنتاجية للارض أو فى توفير الخضر والفاكهة .. الخ من المنتجات المزرعية اللازمة للاستهلاك المنزلى او فى اعادة تنظيم المزيرعات وتغيير أو تبديل الزروع أو .. الخ بما قد يؤدى إلى زيادة الأرباح أو سهولة أداء العمليات المزرعية .

الباب الثامن

التحريات المزرعية

جمع وتحليل البيانات الخاصة بادارة الأعمال المزرعية

تمهيد

يقوم المتخصصون فى إدارة الأعمال المزرعية بتدبير أمر التحريات المزرعية للحصول على البيانات اللازمة أما لتحليل الوضع المالى السنوى لعدد من المزارع المنقاه أو لتقرير تكاليف إنتاج الزروع المختلفة من واقع سجلات الزراع أو للحصول على معلومات خاصة بالاساليب المزرعية . وبطريقة أوضح وأكثر شمولا تهدف «هذه التحريات التحليلية للأعمال المزرعية» كما يطلق عليها أحيانا إلى: (١) تقويم العوامل الأساسية التى تؤدى إلى زيادة أربحية المزارع فى منطقة أو أقليم معين عنها فى أقاليم آخر - وتتلخص هذه العوامل فى إستعمالات الأراضى وفى مصادر الدخل وفى تكاليف العمليات المزرعية وفى غلات الزروع النباتية والحيوانية الخ . (٢) وفى تقدير نماذج أو معايير للعمليات المزرعية للمزارع مختلفة الانماط والسعات - كتوزيع رأس المال المستثمر على المزبرعات المختلفة والمبانى .. الخ والجدارة الانتاجية للعمل الإنسانى أو الحيوانى .. الخ (٣) وفى دراسة المظاهر المختلفة التى تأخذها حيازة الأراضى (٤) وفى تقدير الإختلافات السنوية فى صافى الربح السنوى فى المزارع الفردية أو فى مجموعات أقليمية من المزارع (٥) وفى تقدير مدى تأثير عوامل المطر وأسعار السوق وغلات الزروع النباتية أو الخسائر الناتجة عن انتاج الزروع النباتية والحيوانية .. الخ على مستويات الأرباح وعلى مدى جسامة آثارها

على المزرعات التى تأثرت بها خلال عدة سنين تالية. واذا جرى تجميع هذه البيانات بدقة وتحليلها بطريقة علمية صحيحة فان النتائج المستخلصة منهـا تـكون فى مجموعها القواعد الأساسية التطبيقية لعلم إدارة الأعمال المزرعية.

والمعارف التى تضمها ادارة الأعمال المزرعية عموما تتضمن معلومات عامة تختص بالمزراع كمجموعة أو كقطاع من قطاعات البنيان الإقتصادى أو تختص بمزارع فردية معينة لزراع ممتازين . والبيانات العامة المتعلقة بادارة المزارع والتى تهم الزراع كمجموعة من الممكن إستخلاصها من التعدادات الزراعيـة والـكتب الزراعية السنوية والاحصاءات السنوية العامة وتقديرات الزروع النباتية والحيـوانية .. الخ . أما البيانات التفصيلية الخاصة بأوجه النشاط المزرعى وبالمشاكل الفردية للزراع فيجرى تجميعها من المنتجين أنفسهم وبهذا يمكن القول بأن كل مزرعة من تلك المزارع تصبح كمحطة من محطات التجارب كما أن النتائج التى يمكن التوصل اليها من تلك البيانات يجرى فحصها وتقييمها فى ضوء مختلف الطرق العديدة للبحث العلمى قبل تقرير مدى صلاحيتها لتـكون قواعد علمية لإدارة الأعمال المزرعيـــة . ولما كانت إدارة الأعمال المزرعية هى العلم المختص بدراسة تنويل ورقابة المزراع الفردية من نواحى الـكفاءة الإنتاجية واستمرار تدفق الأرباح فان معظم البيانات المرتبطة بالعـلم يجرى الحصول عليها من المزارع الفردية أكثر مما يعتمد على المعلومات الخاصة بالبنيان الاقتصادى الزراعى أى الزراعة كوحدة .

جمع البيانات الخاصة بادارة الاعمال المزرعية

تمهـيد: أن الحقائق الاساسية لادارة الأعمال التى تطورت لتصبح قواعد إدارة المزارع أمـــكن الوصول اليها عن طريق الاربعـــة مصادر الاساسية الآتية :
(١) الحسابات المزرعية (٢) حصر بيانات المزارع (٣) المزارع المنولة وفقاً للطريقة التجريبية (أى مزارع تجريبية) (٤) المزارع النموذجية المهيـأة وفقـاً

للقواعد الاساسية للنظرية الاقتصادية وهذه عادة يعاد اختبار النتائج المستخلصة من بياناتها تحت الظروف الحقيقية للانتاج فى المزارع العادية قبل تعميمها. ويعتبر المصدرين الأولين — أى الحسابات المزرعية والفحص العام للمزارع — من أهم مصادر الحقائق التى قامت عليها القواعد الاساسية لإدارة الأعمال المزرعية . أما الطريقة التجريبية ولوانها مهيأة جيدا لأجراء أنواع معينة من الابحاث كدراسة النسب اللازم استعمالها من المخصبات أو اختبار التغذية الحيوانية . . . الخ ألا أن إدارة الأعمال المزرعية لم تستفد منها كثيرا ويعزى ذلك عادة إلى التكاليف الباهظة التى يتطلبها انشاء مزارع فردية لدراسة المشاكل العديدة المرتبطة بادارة الأعمال المزرعية . واخيرا فان الاتجاه النظرى وأن كان يعتبر من أقل هذه المصادر أهمية من ناحية تطوير القواعد الأساسية لادارة الأعمال المزرعية الا أنه يستعمل كأداة نافعة لاختبار قيمة القواعد الاساسية المبنية على البيانات المجمعة من مصادر أخرى وتعزى قلة أهمية هذا الاتجاه الى أن لكل مزرعة من المزارع مشاكلها ذات الطابع الفيزيقى وكذلك الاقتصادى المميز الخاص وأن أقتصار نشاط هذا الاتجاه على دراسة الاوضاع الإقتصادية البحتة دون ما اعتبار للعوامل الاخرى يجرد النتائج المستخلصة منها من قيمتها العملية التطبيقية .

الحسابات المزرعية : تعتبر الحسابات المزرعية من أهم وادق سجلات العمليات المزرعية إذا أحسن الزراع إعدادها . وعادة تتباين كمية التفاصيل التى تتضمنها الحسابات المزرعية تباينا كبيراً من مزرعة لأخرى . وقيمة النتائج المستخلصة منها تتوقف على دقة الزراع فى تدوين حسابات عملياتهم المزرعية وعلى مدى جديتهم فى اداء ذلك طوال السنة أو السنين الزراعية المتوالية كما تتوقف على مدى مايرغبون فى الحصول عليه من معلومات تتصل بوحداتهم الاقتصادية الزراعية أى مزارعهم أو بمزيرعاتهم الفردية . ويجب على الزارع الحصيف قبل

البدء فى تسجيل حساباته المزرعية أن يقرر ماهيـة أى نوع المعلومات المزرعيـة التى يرغب فى الحصول عليها من تقييده أى رصده لتلك الحسابات ثم يقوم بتصميم سجلاته واعدادها مقدما بما يتمشى وتلك الرغبـات ثم يواظب على تسجيل حساباته بدقة طوال السنة . وعملية التسجيل بطبيعتها عمليـة شاقة ومملة خصوصا إذا كانت البيانات المطلوبة كثيرة وتفصيلية الأمر الذى قد يقتضى من الزارع قضاء ساعات طويلة فى تدوينها الأمر الذى جعل الكثير من الزراع يحجمون عن اعدادها .

والحسابات المزرعية المعدة أعدادا جيدا لتبين للزارع الفرد ما هية ماصنع ولماذا وبهذا تفتح أمامه آفاق عديدة من الافكار الجديدة التى قد تؤدى إلى تطوير وتحسين عمله المزرعى فى المستقبل ومن وجهـــة النظر البحثية تتميز الحسابات المزرعية على غيرها من الطرق إذا أحسن إعدادها وتبويبها وحفظهـا بأنهـا من أدق الطرق لجمـــع البيانات . وطالما أن المعلومـــات والعمليات المزرعيـــة تسجل يوميا وقت حدوث تلك العمليات أو أسبوعيـا فان حصيلة المعلومات المتحصل عليها فى نهاية العام تعكس لمدى بعيد حقيقة الظروف المزرعية تفصيليا وهى فى هذا أدق كثيراً من طريقة التقدير فى نهاية العام فضلا عن أن الزارع يمكنه أن يستخلص منها معلومات هامة عديدة متصله بمعدلات العلائق الحيوانية وتواريخ التنقية وتكاليف إنتاج الوحدة من النواتج المزرعية : . . . الخ . وأخيراً فان الزراع يثقون كثيراً فى القواعد الاساسية المستخلصه" من بيانات واقعيه أكثر من ثقتهم بالقواعد المنبثقه عن الدراسات النظرية البحته" .

ورغما عن مميزات هذه الطريقه فان أستعمالاتها محدودة وذلك بسبب مايحيط بها من ظروف خاصة تتلخص فى أن جمع هذه الحسابات من مصادرهـا وتبويبها وتحليلها مكلفة للغايه كما أنها تقتضى من الباحـث الذى يريد جمع البيانات المزرعية بهذه الطريقة ان يبدأ بعملها مبكراً ـ قد تصل المدة لعام ـ لاعداد السجلات اللازمة

وتمرين الزراع على استعمالها . . . الخ ورغما عن المشقة فى ذلك فيقال أن الكثير من الزراع يحجمون عن رصد الحقائق المتصلة بمزارعهم بسبب طول الوقت والمجهود اللازمين لأداء هذا العمل . والطائفة التى تستمر فى تسجيل حقائق عملياتها المزرعية تكون عادة من طائفة الزراع الممتازين الأمر الذى يجعل النتائج المتحصل عليها لاتمثل متوسط الحال على المزارع الفردية بل تعكس صورة لمتوسط حال طائفة معينة من المزارع الامر الذى يتنافى مع الاهداف العامة للباحثين .

وعموما فطريقة الإستفادة من البيانات التى تتضمنها الحسابات المزرعية تتلخص فى تجميع تلك البيانات وتلخيصها وتبويبها وتحليلها أمافى مراكز الابحاث أو فى الجامعات والاخيرة تقوم بذلك على نطاق واسع وتستعملها فى إيضاح وتدريس إدارة الاعمال المزرعية فى كليات الزراعة التى تساهم عادة وجزئيا فى تكاليف حفظ السجلات الخاصة بالحسابات المزرعية فى المزارع الفردية .

حصر البيانات المزرعيه : تدل كلمة « حصر » على طريقة علمية للدراسة يمكن بمقتضاها الحصول على صورة عامة لعالم معين عن طريق تجميع كل البيانات الممكن الحصول عليها عن مواصفاته . ويتضمن الحصر جمع البيانات الاصلية من المزارع الفردية التى تضمها المنطقة المراد دراستها . ويجرى حصر البيانات المزرعية فى سجلات منظمة ومتشابهة بالنسبة للعمليات المزرعية الجارية بالمزارع بواسطة عدد من الأفراد المدربين الذين يزورون تلك المزارع على فترات قصيرة دورية . وعموما فالسجلات المتحصل عليها فى نهاية المطاف تتضمن تقديرات يقررها الزراع عند اجابتهم على اسئلة جرى اعدادها واختبارها بدقة متناهية من قبل . وهناك أنواع عديدة من طرق الحصر مستخدمة لدراسة مشاكل إدارة الأعمال المزرعية غير أن هناك طريقتين منها تعتبران من أكثرها شيوعا واهمية ونعنى بهما (١) قائمة العلاقات بين العمل والدخل وسميت كذلك لانها تتضمن معلومات مالية دخلية

كافية تمكن الباحثين من إحتساب دخل العمل وغيره من مقاييس الدخل المزرعى العادية (٢) قائمة العلاقة بين التكاليف والدخل ويتحصل منها على المعلومات المالية اللازمة لعمل ميزانية تتضمن المصروفات والايرادات المحتملة للمزارع التى تجمع منها البيانات . واذا امكن إعداد قائمة للعلاقة بين التكاليف والإنتاج بعناية فانها تتضمن هى الأخرى بيانات كاملة عن وحدات عناصر الانتاج العينية التى دخلت فى إنتاج ناتج عينى معين وغالبا ما تكمل هذه القوائم بقوائم أخرى إضافية لامكان الحصول على البيانات الخاصة بموضوعات معينة كمقدار عناصر الإنتاج المستعملة فى مزيرعة مخصصة لإنتاج زرع هام أو كتكاليف إستعمال مختلف الآلات المزرعية .. الخ .

والمعلومات التى تضمها قوائم حصر البيانات المزرعية مستقاة من ذاكرة الزارع وعلى ذلك فيمكن القول بأن دقة هذه المعلومات أو عدم دقتها تتوقف كثيراً على قوة ذاكرة الزارع النسبية كما تتوقف أيضاً على مهارة جامع البيانات فى التحدث إلى الزارع واستخلاص المعلومات منه مع تقديره لظروفه الخاصة ولدقة المعلومات التى يدلى بها اليه . ونسبة الخطأ المتوقعة فى جمع البيانات بهذه الطريقة قد تقع فى دائرة الخطأ الممكن تعويضه وقد سمى هذا النوع من الخطأ - وهو عادة غير مقصود - بهذا الإسم لأن الزارع معرض للادلاء بتقديرات قد تكون أكثر أو أقل من الواقع بالنسبة لغلة زرع من الزروع مثلا واذا جمعت التقديرات المتحصل عليها من عدد كبير نسبيا من المزارع فان الزيادات فى التقديرات يمحوها النقص فى التقديرات الأخرى الأمر الذى يجعل المتوسطات أقرب إلى الواقع بقدر المستطاع . أما الاخطاء غير الممكن تعويضها فهى تلك الراجعة إلى تحيز جامع البيانات نفسه ومدى تأثيره على الزراع بما يتمشى واتجاهه المتحيز كأن يفهم المزارع أن إجاباته قد تؤثر على دخله أو تكاليفه ... الخ . كما قد تكون نتيجة لخطأ جامع البيانات بتوجيهه أسئلة إيحائية أى توجيهية إلى الزراع توحى باجاباتها

معينة . وعموما فمن الممكن التغلب على هذا النوع من الخطأ بأفهـــام الزراع بأنه لاارتباط بين اجاباتهم وبين زيادة الضرائب عليهم أو تقرير أسعار الزروع ... الخ . وايضا بالمران الكافى لجامعى البيانات على عدم توجيه أسئلة ايجابية الزراع وباختيار جامعى البيانات من نفس المنطقة العارفين بظروفها .

وتتميز طريقة حصر البيانات المزرعية بأنها طريقة غير مكلفة للباحثين كما أنها تمكن من جمع بيانات متنوعة تفوق المتحصل عليـه من غيرها من الطرق المكلفـة كانواع الانماط المزرعية أما عيوب هذه الطريقة فتنحصر فى (١) الاحـــتمالات الكثيرة للخطأ إذا ما قورنت بالطريقة السابقة . (٢) الاضطرار لإستعمال عينة أكبر من المزارع للتغلب على الاخطاء فى تقديرات البيانات التى يدلى بهــــا الزراع وعموما فتستعمل هذه الطريقة فى عـــدد من قليل من أنواع الابحاث الخاصة بادارة الأعمال المزرعية.

اختيار العينات

يعتبر إختيار العينات التى ستجرى دراستها من الأهميه بمكان إذ عليها يتوقف مدى دقه وفوائد النتائج المستخلصة منهـا الأمر الذى يقتضى من طلبـــة إدارة الأعمال المزرعية الألمام بطارق إختيار العينات وفوائد كل منها وسنستعرض فيما يلى الطرق الهامة باختصار .

العينة الكتليه العينة الكتليه هى عبارة عن إحصاء أو تغطية لقطاع كامل يمثل منطقه كبيرة تحت الدراسه وعلى ذلك فهى عبارة عن عينة كاملة مكونة من منطقة صغيرة تجرى دراستها وأن النتائج المستخلصه من هذه الدراسه تعمم على الاقليم المحيط بها كله مفترضين فى كل ذلك أن تلك العينه الوحيدة ممثلة لكل هذا الأقليم أى هذا المجتمع كوحدة . وتنبنى الدراسة التى من هذا النوع عادة على

مصادر البيانات الثانويه كالتعداد وتقاريره وملفات الضرائب ... الخ . والعينات الكتلية مفيدة جداً فى الدراسات الخاصه المتعلقة باختلاف وتفاوت الدخول المزرعية وتقرير العوامل الرئيسية المؤديه إلى ذلك من ناحية إدارة المزارع والعيب الأساسى لطريقه العينة الكتلية هو الافتراض بأن العينة تمثل كل المجتمع . وهذا عادة غير ممكن فامن قطاعين فى أقليم واسع يمكن أن يتشابها أو يمثلا الاقليم الكبير تمثيلا صادقا الأمر الذى يؤدى إلى إنحرافات قد تكون معيبة فى النتائج المستخلصة غير أنه فى حالات أخرى قد تعتبر هذه الإنحرافات ثانويه وقليلة الأهمية خصوصا فى الأقاليم الزراعية المتجانسة وحيث تجرى الدراسات على إختلافات الدخول والتكاليف وأسباب ذلك .

العينة الاعتباطية تتلخص طريقه أخذ العينة بالطريقة الاعتباطية فى اختيار المزارع التى ستكون العينة اعتباطا ونعنى بالاعتباط هنا أن كل مزرعة داخل الاقليم الذى ستجرى دراسته لها الفرصة المتساوية مع غيرها من المزارع فى أن تكون واحدة من مكونات العينة كما تعنى أيضاً أن إنتخاب أية وحدة من الوحدات المكونه للعينة يجرى مستقلا تماما عن الآخرين . وتتلائم هذه الطريقة لأخذ العينات مع دراسات متوسطات الاحوال أو الظروف فى الأقليم بأكمله أى فى الكون أى المجتمع وهى فى هذا تفضل كثيراً طريقة العينة الكتلية حيث تتيح الفرصة لحسن تمثيل الكون فى العينة مع دراسة نفس العدد من المزارع. غير أنها لا تناسب الدراسات الخاصة بتحليل الانحرافات بسبب الصعوبات التى تعترض الحصول على عينة اعتباطيه حقيقيه وبسبب الشك فى دقه الأسئلة الموجهة المستعملة لاستكشاف اختلافات الدخول من مزرعة لاخرى وذلك عند دراسة عدد كبير من المفردات أو الموضوعات فى أقليم متسع نسبيا نتيجة لاختلاف الاوضاع الفزيقية فى أجزائه المختلفة . وبالاضافه فانه عند اجراء الدراسات الإقتصاديه المتعلقه

بأدارة الاعمال المزرعية يصعب استخدام الوسائل الميكانيكية للحصول على مثل هذه العينه كما يجدر التنويه هنا بالتفاوت الكبير بين مختلف أنواع المزارع من النواحى الفيزيقيه والطبيعيه مما يجعل دقه تمثيل العينة الاعتباطية للكون الذى تمثله أمراً مشكوكا فيه تماما .

العينه الطبقيه : العينة الطبقية عبارة عن عينة اعتباطية معدلة يجرى فيها تقسيم الاقليم إلى قطاعات أصغر وفقا لأهمية كل منها ثم تؤخذ بعد ذلك عينة اعتباطية من كل قطاع على أن يكون حجم العينة ـ أى عدد المزارع ـ المأخوذة من كل قطاع متناسبا مع عدد المزارع التى يضمها بالنسبة للاقليم كله أى المجتمع والهدف من تقسيم المجتمع إلى طبقات من هذا النوع هو التغلب بقدر المستطاع على ما يعتور طريقة العينة الاعتباطية من عيوب حيث أن تقسيم الاقليم إلى قطاعات تتجانس فيها الوحدات التى يضمها مع بعضها ثم تؤخذ منه عينة تتمشى مع حجمه بالنسبة للاقليم كوحدة يزيد من فرصة الحصول على عينة تمثل الكون المأخوذة منه بقدر المستطاع كما تمكن الباحث من الحصول على خريطة تمثل الحقيقة بطريقة أكثر دقة عما لو كانت العينة المأخوذة عينة اعتباطية فقط ويفضل استعمال هذه الطريقة عند دراسة متوسطات التكلفة أو متوسطات الدخول فى اقليم معين . أو فى تقرير العلاقة النموذجية بين التكاليف (أى عوامل الانتاج) وبين الدخول عينية كانت أو نقدية وعموما فيفضل المختصون بابحاث إدارة الاعمال المزرعية استعمال هذه الطريقة على طريقتى العينة الكتلية والعينة والاعتباطية حيث يمكنهم الحصول عن طريقها على نتائج أكثر دقة باستعمال عينة صغيرة من المزارع وإن كان هذا لايمنع من أخذ عينات طبقية أكبر حجما .

العينة الاعتباطية الكتلية تعتبر طريقة العينة الاعتباطية الكتلية من أحدث الطرق

لأخذ عينات المزارع فى الاقاليم الزراعية. وتتلخص الطريقة فى تقسيم الاقليم أو المنطقة التى ستجرى دراستها إلى قطاعات أو قطع وفقا للبيانات الثانوية المتحصل عليها من مختلف المصادر على أن يدخل عامل الوقت المخصص للدراسة فى الاعتبار عند التقسيم . ثم يجرى انتخاب القطاعات التى ستجرى دراستها بطريقة اعتباطية ويستحسن أن يتساوى عدد المزارع التى يضمها كل قطاع من تلك القطاعات فى المتوسط بقدر المستطاع . ويتحدد هذا المتوسط فى ضوء دراسة البيانات المتحصل عليها من مختلف المصادر الثانوية ثم تجرى دراسة المزارع التى يضمها كل قطاع داخل فى نطاق العينة ككتلة واحدة . وقد ادخلت أخيراً تعديلات جديدة على الطريقة نفسها . فبدلا من دراسة القطاع كله كوحدة أصبح من الممكن أخذ عينة اعتباطية غير متحيزة من القطاع مع افتراض تمثيلها له تماما على أن يجرى اختيار العينة المأخوذة من كل قطاع وفقا لقاعدة معينة تطبق على جميع القطاعات دون تغيير عند أخذ العينات المزرعيه كما فى الشكل التالى :

شكل يبين أخذ العينة الاعتباطية الكتلية

وتصلح هذه الطريقه تماما فى الاقاليم الزراعيه مستويه السطح حيث تعطى الباحثين الفرصة لرسم خريطة دقيقة تبين متوسطات الاحوال فى الاقليم الجارى دراسته كما تعطيهم البيانات الكافية لدراسة وتحليل العوامل المؤثرة على الدخول المزرعيه كما تتيح لهم فرصة تحليل بنود الميزانيات المزرعية . أما فى الاقاليم غير السهلة أى غير مستوية السطح ذات المرتفعات والمنخفضات أو مجارى المياه أو البحيرات فمن المستحسن وضع نظام خاص بكل منها يتمشى مع أوضاع وطبيعة وظروف الاقليم.

العينة الغرضية : العينة الغرضية هى ذلك النوع من العينات المتحيزة أصلا أى هى العينة التى أعدت لتكون متحيزة بقصد دراسة نوع معين من أنواع ادارة الأعمال المزرعية . وفى مثل هذه الحالة تستبعد جميع مزارع الاقليم التى تخرج عن نطاق هذا النوع المعين من الدراسة . ومن الأمثلة على ذلك دراسة ظاهرة معينة فى شطر معين من السكان الريفيين أو الزراعيين وفى مثل هذه الحالة يتعمد الباحث استبعاد وعدم تمثيل الطوائف السكانية الأخرى من العينة . وتستعمل العينات الغرضية فى أغراض محدودة جـــدا وفى غالبية الأحوال يستعاض عنها بالطرق الأخرى لأخذ العينات . وفى دراسة ادارة الأعمال المزرعية تستعمـل طريقة العينات الغرضية فى دراسة المزارع ذات الظروف غير العادية الطبيعية أوالفيزيقية أو النمطية .

تحليل البيانات الخاصة بادارة المزارع

تمهيد : أمكن التوصل الى القواعد الأساسية لادارة الأعمال المزرعية عن طريق جمع وتقييم الحقائق المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية الزراعية والمزرعية . وهنا لا يمـكن الادعاء بأن هناك طريقة معينة تعتبر أحسن من غيرها لتحليل أو تقييم أو تصنيف الحقائق التى استخلصت منها القواعد الأساسية لادارة المزارع . وكل ما يمكن قوله فى هذا المجال هو أن طبيعة البحث ونوعه هما اللذان يحددان الطريقة أو الطرق التى سيجرى التحليل بمقتضاها . والطرق الآتية تعتبر من أهم الطرق المستعملة فى تحليل البيانات الخاصة بادارة المزارع (١) طريقة المقارنة المباشرة (٢) طريقة تحليل الميزانية (٣) طريقة دراسة الحالة (٤) طريقة الاستنباط المتعدد (٥) طريقة التحليل الاقتصادى النظرى . ولـكل من هذه الطرق محاسنها وعيوبها وكذلك استعمالاتها وفيما يلى شرح مختصر لكل واحدة من هذه الطرق التحليلية الرئيسية مع بيان ميزاتها وعيوبها واستعمالاتها .

طريقة المقارنة المباشرة : تتلخص طريقة المقارنة المباشرة فى الحصول على سجلات العمليات المزرعية لعدد من المزارع وفحصها وتقسيمها الى مجموعات وفقا لاختلاف عامل أو أكثر من العوامل المزرعية الهامة كما يجرى تبويب النفقات والدخول ومقدار عوامل الانتاج العينية . الناتج العينى فى كل مجموعة من هذه المجاميع على حدة ، وتنحصر الفكرة الأساسية فى هذه الطريقة فى مقارنة كل مجموعة من هذه المزارع مع المجموعات الأخرى لتقرير مدى تأثير واحد أو أكثر من عوامل الادارة المزرعية على التكاليف والدخول المزرعية ويراعى عند اجراء مثل هذه المقارنات أن تكون جميع المزارع التى تضمها مجموعة واحدة متشابهة فى انماطها المزرعية وفى موقعها بصفة عامة . وإذا ظهرت اختلافات فى العوامل الادارية للمزارع التى تضمها واحدة من تلك المجموعات بخلاف العامل الرئيسى موضوع الدراسة فيجب اعادة تقسيم المجموعة الى مجموعات ثانوية متجانسة من المزارع أصغر حجما كما يجرى فصل البيانات والاحصائيات الخاصة بكل مجموعة ثانوية على حدة كمحاولة لزيادة التحكم فى العوامل المتعددة غير المتجانسة التى ظهرت فى العينة مما يتيح للباحثين فرصة التشخيص الدقيق لأثر كل عامل من عوامل الادارة - بطريقة مستقلة عن أثر الآخرين - على متوسطات النتائج المتحصل عليها فى العام كله .

وقد بنيت طريقة المقارنة المباشرة على افتراض أن الأحداث الاقتصادية تتبع اتجاها معينا وتميل لأن تعيد نفسها كما تفترض أن المزارع الجيدة التى يضمها اقليم معين معرضة جميعها لنفس القوى الطبيعية والفيزيقية والاقتصادية التى توجد فى الاقليم . كما قامت القواعد الأساسية المستخلصة على الاعتقاد بأن الأساليب المزرعية المتبعة فى المزارع الناجحة فى الاقليم هى أحسن الأساليب التى سيجرى اتباعها مستقبلا فى هذا الاقليم . وعلى هذا الأساس يجرى جمع سجلات عدد كبير من مزارع الاقليم موضوع الدراسة ثم يجرى سردها وإعادة سردها . ثم تبويبها وفقا

لكافة الاحتمالات أو العوامل الادارية العامة المؤثرة على الدخول المزرعية ثم تلخص النتائج وتصاغ فى صورة قواعد يمكن الاهتداء بما تحويه فى إدارة الأعمال والعمليات المزرعية مستقبلا.

وتتميز طريقة المقارنة المباشرة فى كونها تعتمد إعتماداً كلياً على الخبرة العملية التى اكتسبها الزراع من ممارستهم للعمل الفعلى فى مزارعهم وإذا أمكن أحكام استعمال هذه الطريقة فان النتائج المستخلصة تكون عادة خالية من تحيز الباحثين أو المنظمات القائمة باجراء الدراسة ، ويجدر بالباحث فى مثل هذه الحالة أن يكون ملما بظروف المنطقة موضوع الدراسة دقيقاً فى رصد بياناته وفى تجميع عيناته الحسابية والتحليلية والطريقة لاتحتاج بصفة عامة إلى قوة ملاحظة بل أن كل هدفها هو محاولة معرفة كيف ولماذا يدير الزراع مزارعهم بهذه الطريقة أو تلك ولا يدخل فى نطاق هذه الطريقة اصدار توصيات للزراع عما يجدر بهم عمله وأخيراً فان النتائج المتحصل عليها بهذه الطريقة يسهل على الزراع فهمها والاعتماد عليها لأنها مستخلصة فعلا من خبراتهم وتجاربهم الفعلية المحلية .

ويعاب على هذه الطريقة أنها تفترض أن الظروف المزرعية الطبيعية والفيزيقية والاقتصادية المؤثرة على الدخل المزرعى ستتكرر فى المستقبل الأمر الذى يجعل النتائج المتحصل عليها لا قيمة لها إطلاقا إذا تغيرت الظروف الاقتصادية . وأن من الواجب فى مثل هذه الحالات إعادة النظر فى قواعد إدارة الأعمال المزرعية المستخلصة بهذه الطريقة ومحاولة العثور على قواعد أخرى تتمشى والظروف الجديدة . كما يعاب على الطريقة لا أخطاءها هى نفسها بل أخطاء القائمين باستعمالها إذ هم يفضلون عادة استعمال العينات الصغيرة والطريقة بطبيعتها غير مهيأة لذلك حيث أن التعقيد الناتج عن تداخل وترابط العوامل المؤثرة على إدارة المزارع يقتضي الحصول على عدد

كبير من سجلات المزارع التى تضمها المنطقة موضوع الدراسة وطالما أن الدقة مسألة نسبية خصوصا فى المواضيع الاقتصادية التى تتميز بعدم وجود حدود فاصلة بينها بسبب تغير الظروف الاقتصادية باستمرار فان هذا يسبب انحرافات قد تكون صغيرة فى غالبيتها حول المتوسطات وعموما فطريقة المقارنة المباشرة تهيء لنا أداة نافعة سهلة موثوق بنتائجها لحد كبير فى فرع إدارة الأعمال المزرعية عند استعمالها فى المناطق والابحاث التى تلائم طبيعتها أما فى الحالات الأخرى فيمكن تعديلها بما يتمشى والظروف أن أمكن أو الاستعاضة عنها بطريقة تحليلية أخرى .

طريقة تحليل الميزانية . ينظر للميزانية عادة على أنها خطة للانفاق فى المستقبل. غير أن كلمة الميزانية كمصطلح من مصطلحات إدارة المزارع فيقصد بها خطة إستعمال الأرض والعمل الانسانى والحيوانى والمعدات وبقية عناصر الانتاج التى يستعملها ويهيمن عليها الزراع كما تضم أيضا تقديرات عن النتائج المحتمل الحصول عليها مبينة فى صورة دخول صافية . والميزانية بهذا الوصف الأخير تعتبر واحدة من الأدوات الهامة المستعملة فى الاغراض البحثية اللازمة لتقرير مناطق القوة والضعف فى المزارع بوصفها وحدات اقتصادية انتاجية زراعية وخطة مثل هذه لابد وأن تتضمن وتدخل فى اعتبارها أنواع الزروع النباتية التى سيجرى انتاجها والزروع الحيوانية التى سيجرى تربيتها والاحتفاظ بها والاحتياجات المتباينة وتأثير ذلك على معدلات الانتاج المحتملة وعلى الدخول الصافية . وعلى ذلك فطريقه" تحليل الميزانية كطريقة تحليليه" مستعمله فى دراسه" مشاكل الإدارة المزرعيه" قد تتضمن وتدخل فى اعتبارها ما تحويه الميزانيه" المزرعيه" أو قد تتضمن مقارنه" لاكثر من ميزانيه" مزرعية وذلك بغرض تقييم الميزات الاقتصاديه" لمختلف أوجه استعمالات الموارد المزرعية وبطريقه" أخرى يمكن القول بأن الميزانيه" أن هى إلا خطه" لاستعمال الموارد المزرعية مصممة فى ضوء علاقات محددة بين التكلفة والناتج. أى ماهى إلا خطه

موضوعة للانفاق فى المستقبل ولاحتمالات الدخل المزرعى فى المستقبل فى ضوء العلاقات التى امكن استخلاصها من تجارب الماضى فيما يتعلق بعوامل الانتاج المستخدمة والنواتج المحتصل عليها والمعدلة فى ضوء التغيرات المحتمله والمتوقعه بالنسبه لكل واحد من العوامل الداخله فى الاعتبار. وقد جرت عادة الباحثين فى فرع إدارة الأعمال المزرعيه عند استعمالهم لطريقة تحليل الميزانيه أن يقوموا بتصميم عدد من الميزانيات تتضمن تركيبات متباينه من المزرعات ومن أساليب الإدارة المزرعيه المتباينه على أن يعقبها تحليل لمختلف مشروعات تلك الميزانيات. وأن تبدو تلك التحليلات فى صورة تكاليف مزرعيه سيجرى انفاقها أو دخول مزرعية يحتمل الحصول عليها من كل ميزانيه مقترحه ومثل هذا النوع من التحليلات يوضح نقط القوة والضعف فى كل مشروع تنظيمى والاختلافات المحتمله فى تكاليف ودخول كل واحدة من تلك المشروعات على حدة وفى ضوء نتائج تلك التحليلات يمكن إختيار المنوال المزرعى الذى يحقق أكبر ربح ممكن والاسلوب المزرعى الذى يؤدى للحصول على أكبر دخل ممكن.

وسريان مفعول النتائج المستخلصة بهذه الطريقه يتوقف على مدى دقة البيانات الخاصة بتقديرات التكلفة وتقديرات النواتج المتحصل عليها من هذا الانفـــاق. وبمدى تمثيل الوحدات المزرعية التى تضمها العينات المزرعيه للمنطقة الجارى دراستها وبمدى اقتراب كل من التقديرات السعريه لعوامل الانتاج المزرعيه المستعمله فى الانتاج وايضا اقتراب التقديرات السعرية للنواتج المتحصل عليها من حقيقة الاسعار السائدة عند شراء الأولى أو عند بيع الثانية. ولهذه الطريقه قيمتها عند اختيار النظم والأساليب المزرعيه موضوع الدراسه على أن تتوافر البيانات الممكن الركون إليها والمتعلقه بحقيقة العلاقه بين التكلفه والانتاج. كما تستعمل هذه الطريقه أيضا فى اختيار النظم المزرعيه المختلفه تحت أيه فروض متصـــلة بالاسعار وبالتكاليف

واستخراج النتائج المحتملة لكل فـــرض من هذه الفروض . وكما يبدو فالطريقة سهلة الأمر الذى يمكن أى زارع من اخيار أى نوع من الاختلافات تحت كافة الظروف المحتمله .

والاعتراض الرئيسى الموجـــه لهذه الطريقة يتركز فى أن فرص الخطأ فيهـا تعتبر كبيرة نسبيا بسبب ما تعتمد عليه من فروض الأمر الذى يبـــدو منه أن الاعتراض ليس موجها للطريقة بقدر ماهو موجه إلى كيفية أو شكل استعمال الطريقة نفسها بواسطة الباحثين . وهنا يجـد التنويه بأن طريقة تحليل الميزانية أن هى الا أداة تقريبية لتقرير النتائج المحتملة لعدة مسالك من الممـكن وضعها موضع التنفيذ مستقبلا . وبافتراض لنشوء أختلافات سعرية أو تغــيرات فى أمكانيات الانتاج مستقبلافان من الممكن التوصل إلى دلائل تقريبية لأعمال معينة من الممكن تنفيذهـا فى المستقبل القريب أو البعيد . ويجب أن يجرى التقدير أى الحـكم على أساس المقارنة بين الميزانيات للتأكد من أن الاختلاف فى الدخل المحتمل لمختلف الميزانيات الجارى الاختيار بينها له مغزاه وأهميتـه وقد تبين فى أحوال كثيرة أن النتائج المستخلصة قد بنيت على فروق ثانوية راجعة فى غالبيتها إلى عـــدم دقـة البيانات الخاصة بالعلاقة بين التكلفة والنـاتج أو كثرة التقديرات المستعملة عنـد إستخدام الطريقة فى دراسة الاختلافات القائمة بين النظم المزرعية. ومن المستحسن بل من الواجب أن تـكون الفروق فى الدخول المتوقعـــة من كل من الميزانيات المقترحة كبيرة بدرجة كافية لأظهار اخطاء التقديرات بوضوح قبل القيام بتغيير المناويل أو الاساليب المزرعية واستبدالها بالأخرى المصرحه .

والصعوبة الرئيسية التى تواجه استعمال طريقة تحليل الميزانية تنصب على أن البيانات المتصله بالعلاقة بين التكلفة والانتاج من الصعب الحصول عليهـا ومكلفة جدا الامر الذى جعل الدراسـات التى تجـــرى باستعمال هذه الطريقة فى غالبية

الأحيان أن لم يكن فيها كلها - قد بنيت على بيانات وهمية غير حقيقية الأمر الذى جعل النتائج المستخلصة منها ليست فقط عديمة القيمة بل وخطرة فى بعض الأحيان ولهذا فعلى الباحثين الذين يلجأون لاستعمال هـــذه الطريقة أن يعنوا عناية فائقة بجمع بياناتهم وأن يكونوا ملمين تماما بأوجه النقص التى تتضمنها الطريقة وكذلك حدودها مع محاولة تلافيها بقدر المستطاع إذا أرادوا أن يجعلوا من الطريقة أداة نافعة فى أبحاث إدارة المزارع .

طريقة دراسة الحالة : تعتبر طريقة دراسة الحالة من أقدم الطرق المستعملة فى ابحاث إدارة الأعمـال المزرعية وقد ساعدت الطريقة فى صياغة وتطوير كثير من القواعد المزرعية فى بداية نشوء فرع إدارة المزارع . وتتميز طريقة دراسة الحالة بأنها تتضمن تحليلا شاملا لعدد صغير من المزارع الفردية وتجرى فيها الدراسة على أساس تقييم الاجزاء المختلفة التى تتكون منها المزرعه ومقارنة تلك الاجزاء مع بعضها تبعا للارتباطات القائمة بينها كاجزاء من كل أى اجزاء من المزرعة كوحدة بدلا من اعتبارها وظيفة أو مزيرعة منفصلة عن الآخرين . وهى فى هذا تخالف المعمول به عادة وهو دراسة العناصر المختلفة للمزرعة كوحـدات مستقلة . وعموما فالهدف من استخدام طريقة دراسة الحالة هو تقرير لماذا تكون مزرعة فردية كما هى وليست شيئا آخر ؟ ولماذا كانت النتائج التى وصلها الانتـاج المزرعى كما هى ؟ وكيف تتلاءم الأجزاء المختلفة للمزرعة وتتمشى مع بعضها فى وحـــدة اقتصادية انتاجية زراعية كما هو حادث أو حاصل ؟ ومن الاجابات المستخلصة من الدراسة الشاملة لعدة مزارع أمكن استخلاص وتطوير عـــدد من القواعد الاقتصادية المزرعية وهذه بدورها أمكن تطبيقها على العمليات المزرعية فى المزارع التى تعمل وتخضع لنفس الظروف .

ومثل هذه الدراسة المستفيضة للحالات الفردية تحتاج لكمية كبيرة من التحليل

الوصفى أو من الحيثيات التقييمية من جانب الباحث الأمر الذى يجعل النتائج المتحصل عليها تتأثر بمدى تحيز الباحث نفسه . وأن كان هذا واحدا من عيوب الطريقة إلا أنه فى حقيقة أمره عيب أفراد أكثر منه عيب طريقة . وحاليا تستعمل الطريقة فى تحقيق صحة ما يتوصل إليه بالطرق الأخرى كما تستعمل كطريقة من الطرق الوصفية لدراسة إدارة الأعمال المزرعية .

طريقة الارتباط المتعدد : كانت معدلات الانحراف المتحصل عليها من استعمال طريقة الارتباط المتعددة منتشرة الاستعمال فى المراحل الأولى لنشوء وتطور أبحاث إدارة الأعمال المزرعية لمعرفة تغيرات الدخل المزرعى الناشئة عن تغير عامل واحد عن طريق استبعاد آثار العوامل الأخرى على الدخل المزرعى كلية . وهذه الطريقة تستخدم الطرق والمعادلات الاحصائية على نطاق واسع لمعرفة الخلاصات الصافيـــة للتأثيرات الفردية لمجموعة من العوامل المتغيرة المستقلة على التكاليف والدخول المزرعية وكذلك آثار هذه المجموعات من العوامل المستقلة الهامة المتعددة على العامل المرتبط كما يجرى أيضا احتساب الدخول المزرعية فى كل من هذه الحالات وتبدو عادة النتائج المستخلصة من هذه الطريقة فى صورة معدلات لتأثير كل واحد من هذه العوامل الفردية على حدة وفى صورة معدلات الارتباط المتعدد لتأثير كل العوامل المزرعية مجتمعة على الدخل المزرعى . والتحليل بطريقة الارتباط المتعدد يعتبر صعبا وغير مستحب فى دراسة إدارة المزارع لأن هذه الدراسة تتضمن علاقات مرتبطة بين عدد كبير جداً من العوامل المؤثرة يحتاج لدراسته واحتسابه إلى وقت طويل وخـــبرة تامة بالرياضيات وحسن تصرف فى مسائل رياضية واحصائية فى غاية التعقيد صعبة الحلول الرياضية الأمر الذى يجعل عدد من يمكنهم القيام بها محدودا جداً . وعموما فاهمية الطريقة تشتق من أنها تضع العلاقات والنتائج فى صورة أرقام رياضية بحتة تدل على مصطلحات احصائية معروفة

وحاليا تستعمل الطريقة لزيادة الايضاح على أن تصحبها فى التفسير واحدة من طرق التحليل الأخرى .

طريقة التحليل الاقتصادى النظرى : أن جميع الطرق التحليلية السابق التنويه عنها المستعملة فى استكشاف وتقرير ووضع القواعد الاقتصادية الاساسية لفرع إدارة الأعمال المزرعية تحتاج إلى تجميع أجزاء صورة أحصائية عن الأحداث المزرعية الفعلية التى جرت على المزارع مصحوبة بصورة أو أكثر من مختلف الايضاحات التى تعين الباحثين على تبين الحقائق التى تتضمنها هذه الصورة . أما طريقة التحليل الاقتصادى النظرى فتعمل على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة وهذه قد تؤدى ـ تحت ظروف محددة وتحت فروض معينة ـ إلى ظهور أحداث معينة أى حقائق جديدة . وأحدث الاتجاهات السائدة الآن لدراسة إدارة الأعمال المزرعية هو محاولة بناء أوتهيئة موديلات أى نماذج لمزارع وهمية على أساس من النظرية الاقتصادية وتعمل أحسن ماتعمل فى ظل ظروف معينة ومحددة على أن يجرى اختبار ومقارنة النموذج المقترح مع حقيقة ما هو حاصل فعلا على المزارع الحقيقية وإذا لم يتمشيا معا عدلت الفروض التى قام عليها النموذج النظرى بما يتمشى والحقيقة بقدر المستطاع . وتستمر عملية الاختبار والمقارنة والتعديل على النموذج النظرى التجريبى حتى يمكن الحصول على نموذج نظرى يتطابق والمشكلة المطلوب دراستها وحلها . ثم يجرى بعد ذلك استخلاص النتائج منطقيا .

وكثيرا ما أسىء فهم استخدام طريقة التحليل الاقتصادى النظرى فى أبحاث إدارة الأعمال المزرعية . فالنظريات والموديلات أى النماذج تهدف لأن تكون دلائل لتشخيص مشاكل معينة أو لتطوير القواعد المتصلة بحل هذه المشاكل . وسواء كان الهدف هو جعل النتائج المستخلصة دلائل تشخيص أو تطوير قواعد لمعالجة

المشاكل المزرعيه- فان استخدام طريقه- التحليل الاقتصادى النظرى تمـلأ فراغا كبيرا فى الدراسات الاقتصاديه- المتصلة بفرع إدارة الأعمال المزرعيه- وأن كان هذا لا يمنعنا من القول بأن مشاكل إدارة المزارع ليست كلها مشاكل اقتصاديه- بحته بل تضم مشـــاكل طبيعيه- وفيزيقيه- لابد من ادراجها وإدخالها فى الاعتبار عند تصميم النماذج أو الموديلات النظريه- ونماذج هـذا شأنها لابد وأن تبلغ درجه- من التعقيد عند تصميمها وفى تفاصيل فروضها حـــداً يجعلها أمراً بالغ الصعوبه- من وجهه- النظر العمليه- . ولهـــذا كانت الطريقه- محدودة الاستعمال .

وعموما فيمكن القول بأن مايمكن أن تحققه هذه الطريقه- أو تقوم به خدمة للدراسات الخاصه- بادارة الاعمال المزرعيه- هو استعمالها كأداة لاختبار النتائج المتحصل عليها من استخدام الطرق الأخرى . وإذا تمشت النتائج المستخلصه- بطريقه- المقارنه- المباشرة أو بطريقه- تحليل الميزانيه- أو بطريقه- دراسه- الحالة مع النتائج المستخلصه- بطريقه- التحليل الاقتصادى النظرى فانها لابد وأن تكون أقوى واوقع تأثيراً عما لو لم تكن كذلك .

الباب التاسع

اختيار المزارع

تمهيد

يفضل الزراع امتلاك الأرض التى يفلحونها كليا أو جزئيا فى صورة أوأخرى من صور حيازة المزارع . والقليل المحظوظ منهم هو من اتيحت له فرصة ميراث مزرعة تتمشى وأغراضه وتتيح له العيش الكريم أما الأغلبية العظمى منهم فعليها أن تعمل جاهدة للوصول إلى امتلاك قطعة الأرض التى يفلحونها بصعودهم السلم الاقتصادى الزراعى من أوله . ونعنى بصعود السلم الزراعى هى تحول فالح الأرض أى الفلاح من عامل زراعى أجير إلى مستأجر ثم إلى مالك لأرضه وتتفاوت درجة صعوبة صعود السلم الزراعى من دولة لأخرى نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية عديدة منها مدى توافر الأرض الزراعية غير المزروعة بها ودرجة اكتظاظها أى تكدسها بالسكان والعلاقة بين مستويات الأجور وأسعار الأراضى الزراعية ومدى توافر العمال الزراعيين.. الخ . وفى دولة قديمة كمصر حيث تكتظ أراضيها الزراعية بماعليها من سكان وحيث تتوافر كميات فائضة كبيرة نسبيا من العمل الزراعى ويزداد الطلب على الأراضى الزراعية فى الوقت الذى تعتبر امكانيات زيادة العرض من تلك الأراضى محدود نسبيا يعتبر صعود السلم الاقتصادى الزراعى من الصعوبة بمكان بسبب انخفاض الأجور النسبى للعمال الزراعيين والارتفاع النسبى لأسعار الأراضى الزراعية . وحتى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الذى حدد أسعار الأراضى وعمل على رفع أجور العمال الزراعيين وبعد الانتهاء من مشروعات التوسع الزراعى الأفقى التى تضمنتها الخطة العشرية الحالية

فان من لم يسعدهم الحظ من العمال الزراعيين ممن لم يستفيدوا من قوانين الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية لازالوا يواجهون نفس الصعوبات التى كانوا يواجهونها من قبل بسبب عدم مسايرة المعروض من الأراضى الزراعية المستصلحة حديثا مع زيادة الطلب عليها وذلك لتفوق سرعة ازدياد السكان خصوصا الزراعيين منهم على سرعة معدلات الاستصلاح والاستزراع الحالية . الأمر الذى يبدو معه أن مسألة حيازة قطعة أرض بامتلاكها هى مسألة مشروعات عمر الزارع بأكمله .

وعادة يهدف الزارع عند اختياره لمزرعة الى تحقيق واحد من الأغراض الاتية :

(١) استئجار مزرعة نقدا أو عينا أو مشاركة . (٢) شراء مزرعة بقصد إدارتها كوحدة اقتصادية زراعية . (٣) شراء مزرعة بقصد تأجيرها للغير . (٤) شراء مزرعة صغيرة تتمشى وامكانيات الزارع المالية المحدودة على أن يجرى استئجار قطعة أرض زراعية من جيرانه تدار مع مزرعته المشتراه كوحدة اقتصادية زراعية واحدة أى مزرعة واحدة .

ويلجأ الزارع إلى الاستئجار عندما تكون امكانياته الرأسمالية محدودة أو ضئيلة وقاصرة عن دفع ثمن أرض المزرعة ولكنها كافية لتمويل العمليات الزراعية فى مزرعة غير مملوكة له حق استعمالها وهذا الوضع لن يتأتى له إلا باستئجار الأرض الزراعية أى أرض المزرعة . وعندما تنتابه الرغبة فى اتخاذ الزراعة كمهنة له وكعمل اقتصادى يتفرغ له كل الوقت ويدر عليه دخلا كافيا يقيم أوده وأود عائلته المزرعية أى معوليه ويكفل لهم مستوى معيشة معين . كما أنه فى أحوال كثيرة قد يكون فى مقدور الزارع شراء مزرعة صغيرة نسبيا لا تستنفد عمله وعمل أفراد عائلته ولا تدر عليه دخلا كافيا يحقق له مستوى معيشة لائق ففى هذه الحالة قد يجنح الزارع إلى استئجار قطعة أو أكثر من أراضى جيرانه

الملاصقة لأرضه على أن يجعل مزرعته الأصلية مركزا لعملياته المزرعية وتعتـور هذه الطريقة صعاباعديدة تجعلها غيرمرغوبة كثيرافقد لايجدالزارع منجيرانه من يؤجرله أرضا وإذا وجدفقد تكونخواص الأرض غير جيدةأو لاتتمشىوطبيعة الزروع التى يرغب فى إنتاجها أو قد تكون شروطها غير مناسبة له أو متناسبة وقوتها الإنتاجية ... الخ إلا أن الطريقة ان صحت فانها تتيح للزارع فرصة توسيع عمله المزرعى - ورغم الصغر النسبى لرأس ماله - إلى الحد الذى يستوعب كل أو أغلبية عمله وعمل أفراد عائلته ويدر عليهم دخلا كافيا يتمشى ومقدار الجهد الذى يبذلونه . كما تمنحه فرصة إمتلاك مزرعة يركن اليها جزئيا فى الحصول على جزء من دخله عند الحاجة الامر الذى ييسر له سبل الاستقرار الاقتصادى والإجتماعى الكلى أو النسبى وفقا للظروف .

ويفضل الزراع عادة امتلاك المزارع التى يديرونها إذا توافرت لهم المقدرة المالية على ذلك لما تتمتع به ملكية المزارع من مميزات تتلخص فى (١) أن الملكية تتضمن نوعا أكبر من الإستقرار الاقتصادى والإجتماعى عما تحققه الإستئجارية بمعنى أنه بمجرد دفع الثمن والانتهاء من تسجيل العقود وانتقال حقوق الملكية إلى الزارع فانه يضمن بهذا بقاء دائما فى مزرعته لا يمانعه فيه أحد وهى فى هذا على عكس الإستئجارية حيث أنه من المحتمل أن يطالبه المالك بالرحيل من المزرعة بعد استقراره فيها أمد طويلا أما بسبب خلافه معه أومع ورثته أو بسبب بيع المزرعة ... الخ . (٢) وفى أن الملكية تحقق للزارع ظروفا معيشية أفضـل خصوصـا إذا كانت المزرعة بالسعة التى تسمح للزارع بسكناها أو إقامة عزبة عليها إذ فى مثل هذه الحالة تتاح للزارع فرصة توسيع مسكنه وزراعة بعض الأشجار الفاكهية والخشبية والمسطحات الخضراء وإنشاء بعض التحسينات الأخرى الثابتة مما قد لايسمح به أصحاب الأراضى عادة وإذا سمحوا فقد يعارضون فى دفع تكاليفه ...

الخ (٣) وفى أن التمتع بحقوق ملكية المزرعة يعطى للزارع حرية أكبر فى إدارة شئون مزرعته عما لو كان مستأجرا ففى كثير من الأحيان ولسبب أو لآخر قد يتدخل مالك الأرض المؤجرة فى شئون الزارع الإدارية خصوصا فى حالات إيجار المشاركة أو الإيجار العينى ... الخ . (٤) وأخيراً فإن زهو الزارع المالك بحقوق ملكيته يعتبر شعورا يفوق كل شعور بسبب ما تضفيه المجتمعات على الملكية والملاك الزراعيين من أهمية ومزايا وصفات .

وإذا كانت هذه مميزات شراء الأرض وملكيتها فانه يجب الا يغرب عن البال أن لها أيضا بعض المساوىء التى تتلخص فيما يلى : (١) فالملكية تتضمن كثيراً من عوامل المجازفة عما فى حالة الاستئجار خصوصا إذا كان الاعتماد على مصادر التمويل الخارجى أى الاقتراض كبيرا مع التعرض لإنخفاض أسعار الزروع أو قيم الأراضى أو انتشار الآفات . . . الخ (٢) كما قد يضطر الزراع إلى شراء مزرعة أصغر كثيراً مما يجب نسبياً بسبب ضيق إمكانياته المالية كما قد يكون عرضة للوقوع فى أحابيل تجار الأراضى فيخدع ويشترى مزرعة تربتها ضعيفه نسبيا ... الخ مما قد يؤدى إلى صغر دخله الناتج من مزرعته الامر الذى قد يضطره إلى الإقتراض فى الوقت الذى هو فيه أعجز ما يكون عن مواجهة تكاليفه المعيشيه وهذا بدوره قد يؤدى فى النهاية بمزرعته وبما ادخره طوال عمره (٣) والمثل قد يحدث فى حالة الشراء بالتقسيط اذ قد تغرى الزارع المقـــدمه الصغيرة عند الشراء ثم يجد نفسه فى دوامة من الديون لا يعرف كيف يعالجها . وعلى هذا فمعـــرفة الزارع متى يستأجر أو متى يشترى مزرعة لمن الامور البالغة الأهميه . وأن قراراته التمويليه فى هذا الشأن بوصفه منولا أى مديرا للعمل المزرعى المرتقب لمن أهم القرارات التى يصدرها فى حيـــاته وعلى صحه حكمه وفراسه تقـديره قد يتوقف مدى استقراره وأستقرار عائلته الاقتصـادى والاجتماعى بل وأيضا قد يتوقف مدى

بقائه فى زمرة الزراع أى أصحاب الاعمال . والنصائح التى يجب أن تعطى لاى زارع يرغب فى شراء مزرعة لادارتها كوحدة إقتصادية إنتاجية هى:(١) أن يكون تحت يده رأس مال كاف لدفع مقدمة كبيرة من الثمن وأن يتبقى معه بعد ذلك ما فيه الكفاية لمواجهة عملياته المزرعية (٢) أن لا يتسرع حتى يجد المزرعة الملائمة التى تفى باغراضه . (٣) وأخيرا أن يدفع فى المزرعة الثمن المناسب الذى يتمشى وقوتها الإنتاجية وسعر السوق السائد على أن يتلافى بقدر المستطاع الشراء فى فترات أرتفاع أسعار الأراضى الناتجه عن المضاربة .

والآن وبعد هذا التمهيد الكافى يمكننا أن نتقدم قدما لمعرفة العوامل الواجب مراعاتها عند إختيار المزارع .

العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار المزارع

يمكن تصنيف العوامل المختلفة التى يجب مراعاتها عند إختيار مزرعة تحت أربعة مواضيع هى : (١) العوامل الشخصية (٢) عوامل القوة الكسبية المزرعية (٣)العوامل العمالية والاجتماعية (٤) العوامل المالية. وفيمايلى ملخصا لما يتضمنه كل واحد من تلك المواضيع الرئيسية .

العوامل الشخصية: تتداخل العوامل الشخصية المتصلة براحة وصحة ورخاء المزارع خصوصا إذا كان هو الذى سيتولى إدارة شئون المزرعية التمويلية والرقابية بنفسه فى إختيار المزرعة وتتضمن العوامل الشخصية مايلى : (١)الجو ومدى ملاءمته أو عدم ملاءمته طوال السنة أو فى بعض المواسم. مدى حرارته فى الصيف أو برودته فى الشتاء. ومدى انتشار العواصف ودرجات الرطوبة وغزارة الأمطار . الخ (٢)الظروف الفيزيقية للمنطقة كأن تكون الناحية متربة أو رملية أو صخرية أو مليئة بالمستنقعات أو تكون مفتوحة أو طويلة أو مستوية مشجرة أو غير مشجرة أو جبلية مغطاة

بالمراعى أو مرتفعة كثيراً عن سطح البحر أو منخفضة عنه . أو قريبة أو بعيدة عن البحار أو المحيطات أو مجارى الأنهار ... الخ . (٣) التسهيلات الاجتماعية فى الاقليم وهذه تتضمن توافر المدارس بأنواعها والجوامع والمصليات والكنائس والمكتبات والمسارح ومحلات البقالة والملابس والصيدليات والاطباء والمستشفيات والبنوك ووسائل المواصلات ... الخ ، (٤) مدى انعزال المزرعة وتتضمن مدى بعد المزرعة عن الجيران ومدى صلاحية الطرق للاجتياز فى مواسم الشتاء بعد أمطار غزيرة أو فى الصيف عند إطلاق الترع فى مواسم الفيضان ومدى استتباب الأمن وإمكانية الخروج أو الدخول للمزرعة ليلا أو نهارا ... الخ (٥) توافر فرص الحياة الاجتماعية فى المنطقة كتوافر أماكن الصيد والقنص والملاعب الرياضية وركوب الخيل ... الخ. (٦) نوع الجيران وهل هم من الوطنيين أو الأجانب ومدى مؤانستهم ولطف معاشرتهم ومدى قابليتهم للاختلاط والذوبان فى المجتمع وقبول الجديد من الأمور (٧) مدى صحة وراحة الناحية كخلوها من الذباب والناموس والملاريا أو الامراض المتوطنة ... الخ . (٨) مبانى المزرعة ومدى احتمالات إنشاء سكن حقيقى وهذه تقتضى توافر مياه صحية للشرب وتوافر التيار الكهربائى ... الخ .

هذه بعض من كل العوامل الشخصية القابلة للزيادة والنقصان من وجهة نظر الزراع الذين يرغبون فى الإقامة بمزارعهم ولكنها كفيلة ببيان مدى تنوع واتساع العوامل الشخصية الممكن إدخالها فى الاعتبار عند اختيار المزرعة .

قوة الكسب المزرعى : إن المفردات السابقة المؤثرة على الرخاء الشخصى للزراع تبين الى أى مدى يمكن للبيئة المحيطة بالمزرعة أن تؤثر على محيط ومستوى العائلة المزرعية أما المفردات

التى تتضمنها قوة الكسب المزرعى فهى أيضا من الأهمية إلى الحد الذى يمكننا من القول بأنه لايتوقف عليها فقط الرغبة فى امتلاك المزرعة بل وأيضا تتوقف عليها مقدرة الزارع المستقبلة فى مواجهة وحمل أعباء تكاليفه المنزلية وتكاليف عملياته المزرعية . وتعتبر العوامل المؤثرة على قوة انتاج الأرض للزروع النباتية من أهم المفردات المؤثره على قوة كسب المزرعة . فمقدار غلات الزروع الناتجة تحدد كمية الزروع الممكن التخلص منها أى تصريفها بالبيع مثل الزروع الحقلية والفاكهية والبقرية والغنمية والخيلية والداجنية واللبنية والخشبية . . . الخ وعلى ذلك فمن واجب الزارع أن يولى أتم عناية واهتمام الى اختبار وتقييم تلك العوامل المؤثرة على قوة إنتاج الأرض للغلات قبل محاولة حيازة الأرض سواء كان ذلك بالشراء أو الاستئجار وعادة تقع تلك العوامل المؤثرة على القوة الانتاجية المزرعية تحت ما يسمى بالعوامل الفيزيقية .

وتتضمن **العوامل الفيزيقية** المفردات الآتية : (١) **شكل المزرعة** : يفضل شراء المزرعة ذات الشكل الهندسى المحدد وذلك لسهولة تقسيمها إلى أحواض وقطع عند اعدادها للزراعة كما يسهل وصفها عند تحرير عقود الشراء (٢) **الترتيب المزرعى** : ويقصد به نظام ترتيب مواقع الحقول والمبانى بالنسبة لبعضها وقد تكون مزرعة مرغوبة من جميع الوجوه إلا من هذه الوجهة . فقد يؤدى ترتيب مواقع الحقول إلى إضاعة كثير من وقت العمال فى الوصول اليه أو فى إعداد الأرض للزراعة بسبب شكل هذه الحقول أو بعد مزرعات زروع معينة عن منزل الزارع أو مركز الرقابة المزرعية فى الوقت الذى يجب أن يجرى الانتاج فيها تحت اشراف دقيق متواصل من جانب الزارع . كما قد تكون المبانى فى وضع يتمشى مع مصادر المياه أو طرق المواصلات أو مواقع الحقول الهامة وهذه العوامل الثلاث هى عادة الحكم الفصل فى تحديد موقع المبانى وقد يقتضى اصلاح الأخطاء

المتصلة بهذا الموضوع الى انفاق مبالغ طائلة وإذا تركت وشأنها فقد تحتاج إلى تضحيات كثيرة ومستديمة من جانب الزارع للتغلب عليها أو تلافيهـا . واخطـاء من هذا النوع تؤدى عادة إلى تدهور قيمة المزرعة والمثل ممكن الحدوث فى حالة الأخطاء الناشئة عن عدم ترتيب مبانى المزرعة بالنسبة لبعضها بما يتمشى وقواعد الصحة وحسن استغلال المزرعة . (٣) **الطبوغرافيا** : ويقصد بها الميـــل العام للأرض الزراعية ويدخل تحتها انحدار الأرض الحالى ودرجته واتجاهه ووجود الأخاديد أو الوديان أوالتلال وأهمية دراسة طبوغرافية المزرعـة مشتقـة من أن انتاج بعض الزروع يسود كثيراً بسبب وجود المرتفعات التى قدتتسبب فى نفس الوقت الى عزل المزرعة عن بقيه أجزاء المنطقة كما أن اتجاه انحدار أرض المزرعة قـد لايتمشى وعمليات الرى الصنـاعى للأراضى بسهولة خصوصـا إذا كان الرى بآلات الرفع لهذا يحسن العمل على الحصول على خريطة كنتور للمزرعة أوعملواحدة كذلك تلعب طبوغرافيا أرض المزرعة دوراً هامافى إنشاءالمصارف اللازمة للتخلص من المياه الراكدة أو مستويات الماء الأرضى المرتفعة . كما تلعب نفس الدور الهام فى إنشاء القنوات والمساقى . (٤) **نوع التربة** : يعتبر من أغلى أرصدة المزرعة فعلى نوع التربة يتحدد إلى مدى بعيد نوع وغـــلات الزروع الممكن انتاجها على المزرعةبل وأيضا على مدىاستمرار هذا الانتاج (٥) **الخواص الفيزيقية** للأراضى الزراعية لها نفس الأهمية التى لنوع التربة خصوصا إذا كان سيجرى انتاج الزروع فى ظل نظام رى مستديم كما هو الحـال فى مصر فوجـود طبقات حصوية (جرافيليـــة) أو صلصالية أو صخرية فوق سطح الأرض أو تحت التربة مباشرة يعوق إنبات زروع معينة أو عمليات الحرث أو الصرف أو الرى ... الخ لهذا فلابد وأن يكون الزارع عارفا بها مقدما قبل سعيه وراءحيازة مزرعة بالشراء أو بغيرها من طرق حيازة الأراضى . (٦) **توافر العوامل**

الصحية فى موقع المزرعة يعتبرعاملا هاما فما يلائم فرداً معيناً قد لايلائم البعض الآخر فالجـــو الجاف الحار مثلا مثبط للطاقة على العمل والجو البارد الرطب قد لايلائم البعض كما أن تفشى الملاريا أو الأمراض المتوطنة أو وجود المياه القلوية أو الرياح الشديدة كالعواصف والأعاصير لما يضر بصحة الانسان أو الحيوان أو يضر بغلات الزروع وتعتبر جميعاً عوامل فى غير صالح حيازة المزرعة . (٧) **التحسينات المزرعية** كالمبانى والمظلات والأسوار والمزيرعات الفاكهية والطرق ومدى تمهيد أراضى المزرعة جميعاً تزيد فى قيمة المزرعة . وعموما فيجب الحذر من المغالاة فى تقدير قيمة هذه التحسينات أكثر مما يجب عند الشراء (٨) **توافر مياه الشرب** الصحية اللازمة لشرب الحيوانات والانسان والاستعمالات المنزلية والرى تعتبر من ألزم الضروريات فى المزرعة وترفع من قيمتها (٩) **قلة الجهد والتكاليف** اللازمة لصيانة المنشآت والمعدات ووسائل الرى والصرف واستصلاح الأراضى (١٠) **مدى توافر وقرب الاسواق** المحليـة والدائمة الملائمة لتصـريف منتجات المزرعة وشراء الاحتياجات المزرعية والمنزلية حيث أن قرب أو بعد الأسواق عن المزرعة يلعب دوراً هاما فى مقدار الربح المزرعى خصوصا إذا كانت الزروع النـاتجة من الأنواع سريعة التلف كالمنتجـات اللبنية والخضرية والفاكهية (١١) **توافر الطرق الجيدة** وسهولة المواصلات إلى الأسواق أو الى مراكز تجميع المنتجات المزرعية له نفس الأثر الذى يسببه توافر الأسواق على التـكاليف المزرعيه وصـافى الربح . (١٢) **نسبة الارض المزروعة** والأرض المهجورة هجرانا كاملا بسبب استحالة استصلاحها والأرض المهجورة هجرانا مؤقتا إلى جملة مسأحة المزرعه تؤثر كل منها بصفة مباشرة على قيمة المزرعة .

العوامل العمالية والاجتماعية

تقف العوامل العمالية والاجتماعية على قدم المساواة فى الأهمية مع العوامل الفيزيقية فى مدى تأثيرها على الطاقات الانتاجية للمزرعة . فتوافر العمال وصفاتهم الشخصية من ناحيه الأمانة وطاقتهم على العمل ودرايتهم بالأعمال المزرعية التى يقومون بها ومستويات الأجور التى يقبلون العمل بها ... الخ كلها عوامل تلعب دوراً هاما فى هدفات ونوع الزروع التى يجرى انتاجها على المزرعة وعلى جدارة عناصر الانتاج المختلفة التى تضمها المزرعه وبالتالى على إجمالى الدخل المزرعى وصافى الدخل المزرعى الأمر الذى قد يجعل نوع العمل حكما فاصلا بين نجاح وفشل الزارع .

وبالمثل فى حالة المجتمع المحيط بالمزرعه وهل هو من النوع الذى يتقبل الغرباء فيه ويتعاون معهم أم لا ؟ فالتعاون والتآخى بين زراع الجيرة أو المنطقه يساعد كثيراً على حل أغلب المشاكل المزرعيه خصوصا عن طريق المنظمات الجماعيه كالجمعيات التعاونيه الزراعيه سواء كانت تسويقيه بيعيه أو شرائيه أو اقراضيه أو متخصصه أو متعددة الأغراض أو تحويلية (كجمعيات التعاون اللبنيه) الخ أو عن طريق الاجتماعات الدوريه فى النوادى أو الجمعيات أو فى المنازل كما أن قبول أهل الجيرة للزراع الجدد فى مجتمعاتهم بسهولة يجعل من الزراعة متعه. وهى فى هذا على العكس من المجتمعات التى لاتقبل الجدد وتقابلهم بالبرود أو اللؤم أو العداوة الأمر الذى يجعل الحياة فى المزرعه خصوصا إذا كانت الاقامه بها مستديمه جحيما لايطاق .

العوامل المالية

ترتبط النواحى المالية بمقدار المبالغ المتوافرة حاليا أو الممكن توافرها فى المستقبل لدى الزارع واللازمة لسداد قيمة شراء المزرعة والكفيلة فى نفس الوقت بمواجهة الانفاق على عملياته المزرعية ومقابلة احتياجـــاته الشخصية والتزاماته العارضة الفجائية المحتملة . وتتحدد تلك المبالغ فى ضوء ما يوجد تحت يد الزارع من رأس مال ـ قد يكون فى صورة سائلة أى نقود أو كسب محتمل ـ فى الحال أو فى المستقبل القريب . وتتضمن المبالغ المتوافرة تحت يد الزارع حاليا ما يمتلكه من نقد أو ديون له لدى الغير أى أوراق قبض أو ما حصل عليه من قروض أو تصفية بوالص تأمين على الحياة أو فوائد مستحقة على مدينين له ويتضمن الكسب المحتمل كل المبالغ الممكن توفيرها لسداد ثمن المزرعة من بيع منتجات معينة أو مقبوضات من الغير فى نظير أداء خدمات شخصية لهم أو تأجير آلات أو معدات ... الخ .

اختبار المشروع المالى المقترح للمزرعة

يمكن القول باختصار أن اختبار تصميم أى منوال مالى مزرعى يتضمن خطوتين رئيسيتين هما : (١) تكاليف الانشاء (٢) مدى الاربحية التى يحققها المنوال المالى المقترح عند وصوله الى غايته وبديهى أنه يجب أن يسبق أى اختبار اعداد خطة أى منوال تفصيلى يستند فى إعداده على أساس من الأحوال المالية الحقيقية القائمة وفيما يلى بعض مقترحات من الممكن اعتبارها كنقط بداية توضح المجال المطلوب الذى تدور فيه مباحث هذا الاختبار .

اولا : وصف الاملاك : وهذه تشمل وصفا كاملا للمزرعة أو للخطة أى المنوال موضع الاختبار وتتضمن بيانات محددة ودقيقة بقدر الامكان عن مساحة

المزرعة وأنواع التربة والمياه وظروف الجو والنقل والتسويق والجيران والصناعات المقترحة والممكن ادخالها ومساحات الزروع التى سيجرى انتاجها وعدد وأنواع المواشى التى ستجرى تربيتها أو الاحتفاظ بها والاساليب المزرعية التى سيجرى اتباعها فى إنتاج الزروع النباتية والزروع الحيوانية وطرق التغذية...الخ . وخطة من هذا النوع يجب أن يجرى اعدادها بدقة فى ضوء احتياجات الزروع النباتية والحيوانية المزمع انتاجها على المزرعة وفى ضوء رغبات الزارع نفسه .

ثانيا : تكاليف الانشاء : ولاحتسابها يحسن (١) أن يعمل الزارع قائمة بكل ما يحتاجه من معدات وفيها يقرر احتياجاته من الأرض والمبانى - عدداً وحجما ونوع المبانى وتصميمها وفقا لآرائه الشخصية - وحيوانات العمل وحيواناته الأخرى والأشجار والمشاتل والمسطحات والسروج للركايب والأدوات والآلات ومعدات الاصلاح والأدوات اللازمة لبعض عمليات خاصة - كآلة فرز اللبن وقوالب الجبن ومعدات التقليم والتطعيم اللازمة للاشجار الفاكهية والأسوار وآلات الرى والأثاث ... الخ (٢) أن يقوم بتقدير جملة تكاليف كل مفردات البند السابق واحدة واحدة وفقا للأسعار الجارية للسوق على أن يضيف لهذه التكاليف المبالغ اللازمة لتشغيل العمال الذين يقومون باقامتها . (٣) تقدير طول الفترة اللازمة للوصول إلى حالة التشغيل الكامل لكل جزء من أجزاء المزرعة على حدة ثم المزرعة كوحدة . (٤) عمل قوائم دقيقة لتكاليف العمليات المزرعيه الموسمية وتكاليف الإنشاءات التى تضمنها البند الثانى السابق ومواعيد تنفيذها وسداد أقساطها أو أثمانها . وإذا كانت المبالغ اللازمة لمواجهة جزء من هذه التكاليف سيجرى اقتراضها فيجرى احتساب الفوائد التى ستدفع عليها بطريقه الربح المركب وفقا لسعر الفائده الشائع (٥) وأخيراً تجمع كل التكاليف لمعرفة اجمالى رأس المال الواجب استثماره فى المزرعة .

ثالثا : اختبار مشروع المنوال المالى للمزرعة بعد وصولها لمرحلة التشغيل الكامل

بعد الوصول بمشروع المنوال المالى للمزرعة لهذا الحد الذى أصبح بمقتضاه أمام الزارع صورة كاملة لمشروع مزرعته عند بلوغها مرحلة التشغيل الكامل يحسن اعادة النظر فيه كوحدة . (١) لتقرير احتمالات اجمالى المتحصلات من المزرعة بعد وصولها لمرحلة التشغيل الكامل ومثل هذه التقديرات ينبغى أن تعتمد على حسن إدراك الزارع لكمية الانتاج المحتملة ولمتوسطات الأسعار فى الأوقات العاديه والمبنية على دراسات واقعية لسجلات مزارع تشابه بقدر المستطاع النموذج الموجود فى رأس الزارع على أن تغطى الدراسة عدداً من السنين السابقة وإذا لم يمكن الحصول على مثل هذه البيانات الواقعيه فيمكن الحصول على بيانات من الدرجة الثانية أى من مصادر أخرى كنشرات وزارة الزراعة أو من التجار الذين لهم سابق تعامل مع المزرعة خصوصا المشترين لمنتجاتها ... الخ . (٢) ولتقدير اجمالى تكاليف التشغيل المحتملة فى المزرعة ، وهذه عند احتسابها يجب أن تتضمن تكاليف العمل الانسانى والحيوانى والاغذية الحيوانية والزكائب والدوبارة والصناديق والأخشاب والتقاوى والأسمدة والمياه والقوى المحركة والوقود وتكاليف موظفى مركز الإدارة المزرعية وأجور ملاحظى العمال والضرائب والتأمين وإيجارات الآلات الاضافية ، وتكاليف التسويق وتكاليف معيشة الزارع ... الخ وأخيراً تكوين احتياطى لمواجهة الطوارىء غير المتوقعة (٣) مقارنة الاحتياجات والمتحصلات المتوقعة وهذه تتضمن دراسة نهائية لما يمكن أن تحققه المزرعة كعمل اقتصادى . ومثل هذه الدراسة مثلا قد تتضمن مقارنة لمقدار الاستثمارات فى المزرعة مع نظيراتها فى الاعمال الاقتصادية الأخرى ومدى احتمال مقدرة الدخول المتحصل عليها من المزرعة على تغطية تكاليف التشغيل والفوائد على رأس المال المقترض وفقا للسعر الشائع . وتوفير مبالغ فائضة لمواجهة استهلاك الديون عندما يحين وقتها

إستهلاكها ولمواجهة الطوارىء . ولحجز نسبة معقولة لمواجهة تكاليف استنفاد الآلات والأدوات والمباني المزرعية وأخيرا توفير نسبة معقولة لتغطية تكاليف عمليات الاشراف المزرعى (٤) وأخيراً وبعد هذه الدراسة المستفيضة إذا بدا للزارع أن هناك أخطاء فى تقديراته المالية كأن تكون مواعيد تسديد التزاماته مثلا سابقة لمواعيد تحصيل دخله فعليه البحث عن الأسباب وهذه قد تكون إما نتيجة لدفع مبالغ أكثر من اللازم فى الأرض الزراعية أوفى بناء المنشآت المزرعية أو فى قلة المساحه المزروعه بما لايتمشى والمطلوبات منها أو لشراء معدات او آلات بأسعار أعلى مما يجب أو نتيجه لدفع فائدة مرتفعه على المبالغ المقترضه أونتيجه للتمادى فى تقديرات المبالغ الفائضه اللازمه لمواجهه استهلاك الديون وتكوين الاحتياطات أو لتقدير أجر للادارة أعلى مما يجب أو لتغذيه الحيوانات على علائق مرتفعه الثمن أو الانفاق أكثر مما يجب على انتاج الزروع أو لتقدير غلات الزروع بأقل مما يجب بالنسبه لتكاليف انتاجها أونتيجه لإنتاج زروع معينه لاتتمشى وقيمه الأرض أوخصوبتها أوخصائصها وأخيراً قد تكون نتيجه لأخطاء فى التقدير أو فى المعلومات والبيانات أو نتيجه لأخطاء الادارة نفسها .

وعند دراسة القوة الكسبية لأى وحدة اقتصادية كائنة ماكانت بما فيها الزارع فيجب على الدارس أو الباحث ألا يوجه عنايته فقط لدراسه النواتج المتحصل عليها حاليا بل وأيضا إلى ما يتضمنه النظام من احتمالات زيادة القوة الكسبية عن طريق تعديله تعديلات غير جذرية أو جذرية والباحث الحصيف هو الذى يتمتع بالقدرة على إستشفاف الطاقات الكسبية الكامنة غير المستغلة والممكن الاستفادة منها فى زيادة الدخول المزرعية كما قد تؤدى محاولات الاستفادة من هذه الطاقات الكامنة فى زيادة الأرباح المزرعية إلى إعادة النظر فى التقديرات

القيمية الأصلية التى تضمنتها الخطة أى المنوال .

وبعد هذه الدراسة يمكننا القول بأن الأهمية النسبيةلهذه المجموعات الرئيسية ـ الشخصية والفيزيقية والعمالية والمجتمعية والمالية ـ من العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار المزارع إن هى إلا وليدة تقديرات الزارع نفسه لمدى هذه الأهمية إلا أنه رغما عن هذا فيجب عليه أن يقدر أهمية وقيمة كل عامل منها على حدة قبل اصدار قراراته بشأنها أوبشأن مشروع منواله المقترح لمزرعته المستقبلة . على أنه يجب علينا ألا نغفل فى هذا الجزء من دراستنا التنويه بأن نجاح المزرعة كوحدة اقتصادية انتاجية زراعية يتوقف على : (١) مدى توافر الفرصه أمام الزارع لتوفير رأس المال اللازم لشراء مزرعة ذات حجم يتناسب وخططه المستقبلة (٢) وعلى مدى خصوبة أرض المزرعة نفسها ونوع الزروع النباتية والحيوانية التى سيجرى انتاجها عليها والكفيلة لا بتغطية تكاليفها فقط بل وأيضا بادرار صافى ربح معقول (٣) وعلى توافر الظروف المناسبة ـ الطبيعية والبيئية ـ وتوافر الأسواق بما يكفل للمنوال المزرعى التطور وللمنول الحرية التامة فى اختيار زروعه النباتية والحيوانية . (٤) وأخيراً فعلى الزارع قبل اصداره لقرار بشأن حيازة مزرعة معينة أن يجيب بصراحة تامة على الأسئلة الآتية التى لاتعتبر على سبيل الحصر بل يمكن اضافة غيرها إذا لزم الأمر ـ بوصفها آخر اختبار قبل إصدار قراراته : (١) ما مقدار الدخل السنوى الواجب حصوله عليه لمقابلة احتياجاته الشخصية والعائلية ؟ (٢) ما مقدار رأس المال الموجود تحت تصرفه سواء كان هذا الرأس مال مملوكا أومقترضا ؟ (٣) مامقدار صافى الدخول التىأمكن الحصول عليها سنويا من المزرعه موضوع الإختيار خلال السنوات الخمس الماضية ؟ (٤) ماهى احتمالات إيجاد طرق أخرى لزيادة صافى الدخـــل المزرعى ؟ (٥) ما مقدار رأس المال اللازم والكفيل بحيازة ملكية المزرعه والانفاق

على عملياتها المزرعيه" ومواجهه" احتياجات الزارع الشخصيه" والعائليه" ؟ هل هذا النوع من أنواع العمل الاقتصادى هو الذى يرغب الزارع فى قضاء بقية حياته فى ممارسته ؟ (٦) هل تتناسب عوامل البيئه ـ بما تتضمنه من جو وجيران وطرق وقرب من المدن والمدارس . . . الخ ـ مع رغبات الزارع ؟ (٧) هل يحقق المشروع المزرعى الآمال الاجتماعيه للزارع ؟ (٨) هل يشعر الزارع بأنه فى حاجه" الى دراسه" أو تمرين أى قاصراً عن الاضطلاع بادارة مزرعته بنجاح؟ (٩) هل يتحمل من الناحيه الفيزيقيه ـ الجسديه والصحيه ـ أعباء عمله المزرعى أم هناك موانع تحول دون ذلك ؟ (١٠) هل تتوافر لديه الشجاعه اللازمة لتحمل عوامل المخاطرة التى تكتنف استقلاله بعمل مزرعى من هـــذا القبيل ؟ (١١) وأخيراً هل من الممكن له الحصول على مساعدات من الغير ـ شخصيه أو ماليه ـ عند الاحتياج اليها .

وعادة يوضح مثل هـذا النـوع من الأسئله الاختبـاريه للزارع الموقف بحذافيره ويساعده على اتخاذ قرارات تكاد تكون صائبه فى الموضوع . وإذا وجد أن هناك عوامل معينه لاتتمشى مع رغباته أولا تحقق آماله لسبب أولآخر فعليه اما أن يعيد البحث عن مزرعه أخرى فى أماكن أخرى الى أن يجدالمزرعه الملائمه علما بأنه من الواجب على الزارع قبل توجيه هذه الأسئـله الاختبـاريه لنفسه أن يكون قد درس مقدما أحوال المزرعـه موضع الاختبـار من نواحى توافر مياه الرى ووسائل الصرف وظروف الانتاج ونوع التربه والطبوغرافيا والمعدات اللازمه ... الخ .

الباب العاشر

حيازة المزارع

تعرف حيازة المزارع بأنها تلك العلاقات العديدة المتداخلة ذات الأشكال المتفاوتة التي أنشأها واصطلح عليها أفراد مجتمع معين لتنظيم وتحديد حقوقهم المختلفة في استعمالات الأراضي الزراعية . أي أن حيازة المزارع بمعناها المتسع تتضمن المدى الذي يتمتع فيه أفراد مجتمع معين بكل أو بنسبة معينة مما تضمه « حزمة الحقوق » الممثلة في ملكية الأرض الزراعية وفقا للقواعد والتنظيمات التي يقررها ويقبلها المجتمع ممثلا في حكوماته وهي إذ تعمل في محيط توزيع حقوق ملكية الأفراد في إمتلاك واستعمال الأراضي الزراعية لابد وأن يدخل في مجالها وسائل السيطرة على هذا النوع من الموارد الطبيعية . ووفقا لهذا فحيازة المزارع تقوم أساسا على علاقة الفرد بالفرد والفرد بالأرض والفرد بالمجتمع في المواضيع الخاصة بالملكية والسيطرة والاقامة وتحويل الملكيات واستعمال الأراضي الزراعية وتبين أو تشير إلى وسائل الحصول والاحتفاظ بهذه الحقوق واستمرار بقاءها على الأرض الزراعية وهي بهذا لا بد وأن يدخل ضمن مجالها العلاقات القائمة بين تلك الأرض ومستعمليها أي زراعها والتي تبدو عادة إما في الصور العديدة لأنواع الملكية التي يتضمن كل نوع منها مقادير متفاوتة وأنواع مختلفة من حقوق الملكية أو تبدو في صورة عدد الحيازات وسعاتها وطرائق ادارتها واستعمالاتها ...الخ ، كما قد يدخل في نطاقها عدد من العلاقات الناتجة عن الاتصالات العامة والخاصة والمقرضين والمقترضين وأصحاب الأعمال أي الزراع ومستخدميهم .

وإذ تتضمن حيازة الأراضي المزرعية العلاقات القائمة بين الموارد الانسانية

والموارد الطبيعية أى بين عنصرى الانتاج الاصليين فى البنيان الاقتصادى الزراعى تبدوا آثارها فى صور شتى من أوجه النشاط الانسانى الموجهة نحو استغلال الاراضى المزرعية فى انتاج مختلف أنواع الزروع النباتية والزروع الحيوانية . وعلى مدى تفاعل هذين العاملين الانتاجيين الزراعيين الرئيسيين لايتوقف فقط مدى الطاقة الانتاجية ونوع ومقدار النعم الزراعية ومقدرة هذه النعم على اشباع الاحتياجات والرغبات لكل من من المنتجين والمستهلكين بل وأيضا على مدى ادخال واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة على وسائل الانتاج الزراعى ومدى موازنة إنتاج الزروع بالطلب عليها ومدى تجميع الثروة أو تبديدها ومدى عمران المناطق الزراعية أواقفارها من سكانها ومدى صيانة الخصوبة أو استنفادها ومدى عدالة توزيع الدخول بين أصحاب المزارع وعمالها أو مستأجريها . . . الخ . وهى جميعا عوامل متداخلة ومعقدة تؤثر تأثيراً إيجابيا على الظروف والمرافق الاقتصادية والاجتماعية الريفية والزراعية التي تعتبر مسئولة عن أوجه التحسن أو الخلل الاقتصادى والاجتماعى الذى قد يصيب البنيانات الاقتصادية التى تعتبر فى غالبيتها بنيانات اقتصادية زراعية مشابهة للبنيان الاقتصادى المصرى . وإذا كان هذا شأن وآثار حيازة الاراضى المزرعية بوجه عام واضفنا اليه وادخلنا فى الاعتبار أن مصر وهى تجتاز المرحله الحالية من تاريخها تكاد تعتمد اعتمادا يكاد يكون تاما على النقد الخارجى المتحصل على غالبيته من صادراتها الزراعية فى تمويل مشترواتها من النعم الانتاجية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه التى تهدف الى مضاعفة الدخل القومى المصرى فى عشر سنوات لبدت أهميه حيازة الاراضى المزرعيه بصورة أوضح وأوثق الأمر الذى جعل منها واحداً من المحاور الرئيسيه التى تدور حولها السياسه الزراعيه للحكومة الحالية .

ملكية الاراضى المزرعية

لابد أن تخضع الاراضى الزراعية فى مصر لنوع أو لآخر من أنواع الحيازة وأيضا لنوع أو لآخر من الملكية وفقا لطبيعة المالك وهى من هذه الوجهة اما أن تكون ملكا عاما أو خاصا . ويقصد بالأراضى الزراعية العامة تلك الاراضى التى تمتلكها الحكومة بوصفها ممثلا عاما للمجتمع الذى تسود فيه أما الأراضى الزراعية الخاصة فهى تلك التى يتمتع بثمرات وانتاجها وبخيراتها الافراد بوصفها ملكا خاصا لهم . ويتوقف قيام الملكية أساسا على (١) وجود مجتمع إنسانى (٢) إعتراف المجتمع بحقوق الملكية للمالك (٣) استعداد المجتمع للدفاع عن هذه الحقوق ضد أى معتد من الخارج أو من الداخل .

الملكية : تدل كلمة الملكية على حزمه من الحقوق تكفل للزارع التمتع بثمرات الشىء موضوع الملكيه دون غيره من الناس . وتتضمن حزمة الحقوق فى مجموعها (١) حق الملك (٢) وحق الحيازة (٣) وحق الاستعمال (٤) وحق ثمرات الشىء المملوك (٥) وحق التخلص مما هو مملوك اذا رغب المالك . ووفقا للقانون المصرى **تعرف الملكية** بأنها حق المالك فى الانتفاع بما يملك والتصرف فيه كيف يشاء بشرط ألا يكون هذا التصرف ضارا بالغير . وعلى ذلك فلمالك الشىء الحق فى جميع ثمراته كانت طبيعيه أو عارضه وفى كافة ما هو تابع له وفقا لنصوص القانون الذى يخضع له سكان مجتمع معين .

اكتساب الملكية : يجرى اكتساب الملكية فى الأراضى الزراعية فى مصر بثلاث طرق تقليديه رئيسية هى : (١) الاتفاق ويتم بالشراء أو الهبة أو الإستبدال (٢) الشفعة (٣) وضع اليد .

اكتساب الملكية بالاتفاق : وفقاً لقانون التسجيل رقم ٨ لسنة ١٩٢٣ تكتسب ملكية الارض الزراعية بعد توقيع العقود والتسجيل . والعقود القابلة للتسجيل والناقله للملكية هى تلك العقود الصادرة من الأحياء بعوض كالبيع أو المقايضة أو بغير عوض كالهبة التى يقصد بها انشاء حق عقارى أو نقله أو تغييره أو حتى زواله ، أما العقود المضافة بعد الموت كالوصية أو الميراث فلا يجرى تسجيلها . ولا يعتبر التسجيل ركنا من اركان العقود الناقلة للملكية بين الاحياء . فهذه العقود صحيحة ومنتجة لكل أثارها ولولم تسجل الا ان العقود غير المسجلة لها اثر واحد فى مثل هذه الحالة الا وهو انتقال الملكية اذ البائع ملزم بذلك الا ان التسجيل يعتبر ضمانا لعدم تعرض الغير للمشترى ودفعهم عنه . وينتج عن عقد البيع عدة التزامات قبل المشترى فهو ملزم باستلام الأرض المباعة ودفع الثمن ومصاريف العقد وفى نفس الوقت يعتبر العقد ملزما للبائع بنقل ملكية الشيء المباع لمشتريه فاذا امتنع عن مساعدة المشترى فى نقل الملكية فللمشترى حق اللجوء للمحكمة وبمجرد صدور الحكم لصالحه فانه يستطيع تسجيل عقد الشراء وبهذا تنتقل له الملكية .

الشفعة : سيجرى التنويه عن موضوع الشفعة عند الكلام على قيود الملكية.

وضع اليد : يقصد بوضع اليد حيازة الشيء مع نية التملك . وهنا لابد من توافر نية التملك هذه لأنه لايكفى حيازة الشيء فقط كما أنه لابد ليصبح المرء مالكا لأرض معينة بالتقادم ان يظل واضعا يده عليها لمدة ١٥ سنة متتالية بدون ايقاف او انقطاع . ويقصد بايقاف المدة حدوث حدث طارىء يترتب عليه وقف استمرار سريان تلك المدة واذا مازال ذلك الظرف تستأنف المدة سيرها من النقطة التى وقفت عندها . وتقف المدة نتيجة لسبب عام وهو نقص اهلية المالك اما بسبب السن أو بسبب كونه مجنونا أو معتوها أو غائبا وتحتسب مدة الخمسة عشر

سنة بالتاريخ الهجرى لا الميلادى اما انقطاع المدة فيقصد به زوال المدة التى انقضت وبدء مدة جديدة نتيجة لواحد من سببين اولهما رفع دعوى من المالك لاسترداد ملكه وثانيهما اعتراف واضع اليد باحقية المالك الحقيقى فى الملك .

ومن الممكن لواضع اليد تملك العقار بعد خمس سنوات فقط اذا توافرت شروط معينة تتلخص فى . (١) ان لديه سبب حقيقى اى صحيح لوضع اليد (٢) أن يكون واضعا يده فعلا على العقار اى حائزا له (٣) أن يكون حسن النيه (٤) أن يكون قد مضى على الاقل خمس سنوات على وضع اليد. ويطلق على هذه الحالة «حالة التقادم القصير». ويقصد بالسبب الصحيح هنا أن يكون لدى واضع اليد عقد . والعقد ناقل للملكية بطبيعته ولكنه يعجز عن احداث هذا الاثر لانه صادر عن غير المالك الحقيقى ولتفسير ذلك نفترض أن ب يمتلك قطعة من الأرض الزراعية ولكن والده ا باع قطعة الارض التى لا يمتلكها إلى ج فلكى تنتقل الملكية الى بعد خمس سنوات يجب ان يكون حسن النية عند الشراء ووضع اليد . وفى هذه الحالة يكون وضع اليد وضعا صحيحا بوجود سبب صحيح وهو عقد البيع وبذلك تنتقل الملكية اليه بعد خمس سنوات .

قيود الملكية : والملكية فى مصر قيودها التقليدية القانونية التى تنحصر عادة فى (١) حق الاسترداد الوفائى (٢) حق الشفعة (٣) حقوق الارتفاق للرى والصرف والمرور :

حق الاسترداد الوفائى : للبائع فى حالة البيع الوفائى حق استرداد الملك اذا رد الثمن والمصاريف للمشترى فى خلال خمس سنوات وهى المدة المقررة قانونا فى مثل هذا النوع من العمليات البيعية الشرطية التى تنتقل فيها الملكية الى المشترى من يوم توقيع العقد الذى يجب أن ينص فيه ايضا على ان البيع بيع وفائى اى مشروط

بحق الاسترداد الوفائى الذى يخول البائع حق استرداد ملكه اى أرضه المباعة مع مراعاة شرطى سداد الثمن والمصاريف وكذلك المدة . وفى هذه الحالة تعود الملكية إلى البائع الاصلى ويعتبر الملك المباع وكأنه لم يخرج من ملكه وتسقط جميع الحقوق التى تكون قد ترتبت على مثل هذه الصفة نتيجة لتصرف المشترى كالبيع أو الرهن . وواضح من هذا أن حق الاسترداد الوفائى ان هو الا قيد من قيود الملكية .

حق الشفعة : حق الشفعة عبارة عن الحق فى امتلاك العقار المبيع كله أو بعضه ولو جبرا بالثمن الذى يكون المشترى قد دفعه وكذلك المصاريف ؛ وقد تقرر هذا الحق لغرضين **أولهما** منع المنازعات المحتملة بين الجيران **وثانيهما** منع تفتيت الملكية الى اجزاء صغيرة . واصحاب الحق فى الشفعة وفقا لاولويتهم هم : مالك الرقبة ـ الشريك فى الملك ـ صاحب حق الانتفاع ـ الجار المالك .

ويقصد **بمالك الرقبة** صاحب الملك دون أن يكون صاحب حق الانتفاع . وايضاحا لهذه النقطة نحن نعلم أن الملكية تتضمن عدداً من الحقوق منها حق المالك فى استعمال ملكه والانتفاع بثمراته والتصرف فيه وقد يحصل أن تنفرط حزمة الحقوق وتتوزع عناصرها فيحتفظ المالك بحق التصرف فيه فقط فيقال عنه مالك العقار . ولا يمكن أن يكون مالكا إلا إذا احتفظ بهذا الحق. ثم يكون حق الانتفاع لشخص آخر فيقال عنه أنه صاحب حق الانتفاع . وحق الانتفاع حق عينى يمكن التصرف فيه فاذا حدث وباع صاحب حق الانتفاع حقه فان المالك الملك أى مالك الرقبة أن يأخذ حق الانتفاع المبيع بالشفعة على أن يدفع للمشترى ثمن مادفعه لهذا الحق فتتوحد الملكية على رأسه . وبالمثل إذا حصل وباع مالك الرقبة حقه فى الرقبة أى الملك فان لصاحب حق الانتفاع أن يأخذه بالشفعة حتى تتوحد الملكية على رأسه .

وإذا كانت الأرض الزراعية مملوكة لعدة أشخاص على الشيوع وباع أحد المشتاعين أى أحد الملاك نصيبه فيكون للمشتاع الآخر أى الشريك فى الملك أن يأخذ النصيب الذى كان محلا للبيع بالشفعة . وأيضا للجار المالك لارض زراعية ملاحقة للارض الزراعية المباعة له حق الشفعة فيها بشرط أن تكون أرضه ملاصقة للارض المباعة من جهتين على الأقل ولا يكفى فى هذه الحالة التلاصق من جهة واحدة أو من نقطتين من جهة واحدة وعلى أن تكون الأرض المطلوب لها الشفعة تساوى نصف قيمة الأرض المطلوب أخذها بالشفعة . وفى حالة تعدد من لهم حق الشفعة وكانوا من طبقات مختلفة يكون ترتيب الأحقية كالآتى :
١ ـ مالك الرقبة ٢ ـ الشريك المالك ٣ ـ صاحب حق الانتفاع ٤ ـ الجار المالك
أما إذا كانوا من طبقة واحدة فيحكم لصاحب أكبر مصلحة . وإذا تساوت مصالحهم يحكم لصالح المشترى حيث لا يجوز تجزئة العقار المبيع .

وعقد البيع هو العقد الوحيد الذى يفتح طريق الشفعة أى لا تجوز الشفعة إلا فى حالة البيع أما غيره من العقود كعقود الاهداء أو المقايضة فلا تفتح هذا الطريق . ولكن يشترط فى حالة المقايضة فيجب توافر عدة شروط معينة لقفل أى لمنع جواز الشفعة أولهما أن تكون المقايضة عينا بعين فقط أو عينا بعين مع دفع الفرق فاذا كان الفرق النقدى المدفوع كبيراً جداً بالنسبة لثمن العقار كانت المقايضة فى هذه الحالة أقرب للبيع منها للمقايضة الامر الذى يؤدى فى هذه الحالة إلى فتح باب الشفعة . وبالاضافة فان هناك أنواعا من عمليات البيع لا تجوز فيها الشفعة بتاتا وهى : (١) عندما يتم البيع فى مزاد علنى (٢) عندما يكون البيع بين الاصول والفروع أو بين الزوجين أو الاقارب إلى الدرجة الثالثة . (٣) عندما تكون الارض المباعة مخصصة لتكون محل عبادة. (٤) لا يجوز للوقف أن يطالب بالشفعة أى لا يجوز لارض الوقف أن تكون شفيعا ولكنها إذا

بيعت هى نفسها فيمكن أخذها بالشفعة .

حق الارتفاق للرى والصرف والمرور : يقصد بحق الارتفاق حق مالك الارض فى الانتفاع بمجارى المياه من مساقى ومصارف فى زمام مالك آخر طالما لم يكن للمالك الاول مورد أو مصرف آخر لمياهه ولهذا لا يجوز للمالك الثانى إجراء أى تعديل فى تلك المجارى أو ردمها أو اتلافها الا بعد التراضى كتابة على ذلك بين المنتفعين. ويمتد حق الارتفاق أيضا إلى جواز إنشاء مساقى ومصارف تمر فى أرض الغير وعلى هذا الأساس يجوز لاى مالك إذا تعذر عليه رى أرضه من المساقى العمومية المارة به أن يستعمل المساقى الخصوصية أو الترع النيلية الواقعة فى ملك الغير أو ينشىء على نفقته فى أراضيهم مجارى تمكنة من رى أرضه على أن يكون ذلك بعد التراضى معهم مباشرة أو بعد تقديم طلب لمفتش الرى عن طريق المحافظة الذى يجيز له بالاتفاق مع المحافظ ما طلبه إذا رأى ضرورة فنية لذلك بعد دفع التعويضات الناشئة عن ذلك . ويرجع لوزاره الرى إذا حصل اختلاف فى الرأى بين مفتش الرى والمحافظة أوفى حالة عدم قبول الملاك الآخرين حكم المفتش من جهة حق الانتفاع أو تكاليف التعويض على أن يكون ذلك قبل مرور خمسة عشر يوما على تقرير مفتش الرى . وتسرى هذه الأحكام أيضا على المصارف التى يلزم مرورها بأرض الغير وفى حالة الالتجاء إلى مفتش الرى فعليه أن يتأكد بأن مرور المصرف لايحدث أضرارا بالأراضى التى يمر فيها .

وفيما يختص باتفاق المرور فان لصاحب الأرض غير المتصلة بالطريق العام الحق فى الحصول على ما يلزم للوصول إلى ذلك الطريق عن طريق الغير مع دفع التعويض المناسب ويشترط لسريان هذا الحق أن يكون عقار طالب المرور معزولا عن الطريق العام أو متصلا به اتصالا غير كاف لحسن استغلال ذلك العقار كأن يكون كافيا لمرور الدواب دون العربات مثلا وأن يكون الطريق

المطلوب لازما فعلا لاستغلال العقار وألا يكون عدم الاتصال ناشئا عن فعل مالكه كما يحدث إذا كان لعقاره ممراً أغلقه هو بالبناء فيه وأن يكون المتقدم بطلب المرور هو المالك نفسه أو أى شخص آخر له حق عينى على العقار (صاحب حق الانتفاع) وهو ما لايحق للمستأجر .

تطورات الملكية : كان يسود نظام حيازة الأرض الزراعية إلى مطلع القرن التاسع عشر نظام حيازى اقطاعى يطلق عليه نظام الالتزام . وقد ظل النظام راكدا أى لم يتطور طوال حكم المماليك لمصر . ونظام الالتزام أصلا هو نظام ضرائبي تمنح فيه الدولة حق الانتفاع بتلك الاراضى الزراعية إلى من يسمون بالملتزمين لقاء قيامهم بتوريد الضرائب المقررة على أراضى عدة قرى معينة على أن يتولوا هم تقدير وربط وجباية الضرائب من الزراع ولعدم وجود ما يقيد أولئك الملتزمين بعدم تجاوز حد معلوم كانوا يجنحون دائما إلى ارهاق الزراع وإلى جانب حيازة الالتزام كانت توجد حيازات أخرى معفاة من الضرائب معروفة بالأواسى والرزقة . وكانت الاواسى تمنح للملتزمين مع تخويلهم حق تسخير مزارعى منطقة التزامهم فى استغلالها . أما الرزقه فكانت تمنح للاتباع فى عهد المماليك والأتراك وباستبعاد كل من أراضى الوقف والأواسى والرزقة كانت حيازة الأراضى الزراعية فى ظل الالتزام خاضعة لنظام اقطاعى ضرائبي جماعى يعيش فيه الزراع عسيفا أى مجردين من كل حقوق الملكية ومربوطين بالأرض ربطا وثيقا فى نظام شبيه بنظام العسافة الذى كان سائداً فى روسيا إلى أمد ليس ببعيد غير أنه يقال أيضا أن الزراع كانوا يتركون أحيانا ليعيشوا فى سلام بل وكان يسمح لهم فى التنازل عن أراضيهم التى يفلحونها إلى أولادهم طالما هم يقومون بأداء التزاماتهم التى تتلخص فى دفع ما يطلب منهم من ضرائب والقيام بأعمال السخرة على مزارع الملتزم أو أعمال الرى مهما كانت تلك التزامات . وقد كان الملتزمون

يغالون فى تقدير قيم الضرائب الأمر الذى لم يكن يبق معه للزارع الفعليين من الدخل الزراعى القومى الذى أنتجوه إلا النذر اليسير كما أنه لم يكن يصل إلى خزائن الدولة إلا القليل . وخلال العقد الثانى (١٨١٤) من القرن التاسع عشر قام محمد على بعد أن استتب له الأمر فى مصر باعلان ملكيته لجميع الأراضى الزراعية ووضعها تحت تصرفه ثم تلى ذلك باقطاع أقاربه وأعوانه قطعا كبيرة من الأراضى الزراعية ووزع ما تبقى على صغار الزراع فى قطع صغيرة تتراوح بين ٣ - ٥ أفدنة على أن يكون لهم حق استعمال هذه الأراضى لا حق ملكيتها كما عدل نظام الضرائب وألغى نظام الالتزام وسمح للزراع فى مبدىء الأمر بحريه التصرف أى حرية تسويق فائض إنتاجهم الزراعى ولكنه فيما بعد حرمهم هذا الحق وحتم عليهم بيع هذا الفائض إلى بيوت المشتروات الحكومية وفقا لقائمة أسعار محددة تعدها الحكومة مقدما وغالبا ما كانت تلك الأسعار الجبرية تصل إلى نصف أو ثلث القيمة الحقيقية السوقية لتلك الزروع الأمر الذى جعله يحقق من هـــذه العملية أرباحا طائلة فى الوقت الذى حرم المنتجين الزراعيين من شطر كبير من ثمرات عملهم .

وخلال حكم سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) صدر عدد من القوانين المتتالية كانت بمثابة الخطوات الأولى لتحقيق الملكية الفردية فى الاراضى الزراعية فقد أعطت الزراع حق إمتلاك أراضيهم التى يفلحونها وبيعها ورهنها ووراثتها كل هذا تحت شرط واحد وهو أن للحكومة حق الإستيلاء على هذه الأرض عند الحاجة بدون دفع أى تعويضات للزراع . وفى سنة ١٨٦٥ أصدر اسماعيل الخديوى السابق قانونا يخول الزراع الحق فى التصرف فى فائض منتجاتهم الزراعية ثم تلاه فى ١٨٦٩ بقانون آخر يخول الابن الأكبر وحده حق ميراث الأرض الزراعية التى يمتلكها أبوه وتسجيلها باسمه على أن يوزع الدخل الناتج منها على بقية أفراد العائلة غير

أن القانون ألغى فى سنة ١٨٨١ على أساس أنه مناف للشريعة الإســـلامية . كما أصدر اسماعيل فى نفس السنة أى ١٨٦٩ وتحت ضغط الظروف المالية السيئة التى أوقع فيها مصر ونفسه إلى إصدار ما يسمى بقانون المقابلة « وينص القانون على منح الملاك حق الملكية المطلقة فى أراضيهم الزراعية وتخفيض الضرائب المربوطة عليها إلى النصف إذا ما دفعوا ضرائب ٦ سنوات مقدما ومرة واحدة»، ونظراً لمنافاة القانون للمنطق فقد ألغى فى سنة ١٨٨٠ وحل محله قانون آخر يرجع الأمور إلى طبيعتها فاعطى الملاك حق الملكية الكاملة بدلا من المطلقة كما قرر بأن تقوم الحكومة بتسديد الضرائب التى دفعها الملاك مقدما على أقساط سنوية ثم استمرت الحكومة فى العمل على توحيد النظام الضريبى الزراعى وتحويل معظم الأراضى الزراعية التى كانت معفاة من الضرائب إلى أراضى خراجيـــة أى إلى أراضى خاضعة لنظام الضرائب . وقد انتهت هذه التطورات فى سنة ١٨٩٦ إلى ما يسمى بنظام الملكية الفردية الزراعية وهـــو النظام الذى بمقتضاه يكون للافراد الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون بعملية الاستغلال حق الامتلاك الكامل للأراضى الزراعية فى حدود القانون . وقد استمر هذا النظام سارى المفعول حتى صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

وقد كان النظام بوصفه نظاما حيازيا رأسماليا مليئا بالثغرات والعيوب المعروفة عن النظم الرأسمالية والتى أدت فى آخر الإمر إلى مظالم اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة ضجت منها البلاد فى أواخر العهد السابق فقد أدى عدم توافر العدالة فى توزيع ملكية الأراضى الزراعية وتركز شطر كبير من مصادر الثروة الطبيعية الزراعية فى أيدى قليلة وعدم مسايرة المعروض من تلك الأراضى الزراعيـــة للمطلوب منها نتيجة للازدياد السريع فى أعداد السكان إلى ما يشبه الاحتكار وقد أدى بدوره إلى إرتفاع أسعار الاراضى الزراعية وقيم الايجار ارتفاعا لايبرره

واقع القوة الاغلالية ولا القوة الكسبية لتلك الأراضى الامر الذى لم يكن يترك للمستأجرين فائض دخل كاف يتمشى وجهودهم المبذولة فى عمليات الانتاج أو يكفل لهم ولعائلاتهم حياة كريمة أو حتى عيش الكفاف كما أدى تكدس العمل الزراعى على تلك الأراضى إلى انخفاض الاجور الزراعية إلى ما دون حد الكفاف فى غالبية الاحوال وقد أدت هذه الاوضاع إلى استحالة صعود السلم الزراعى على العمال الزراعيين المصريين وأصبحت ملكيه الاراضى الزراعية بالنسبة لهم أمراً بعيد المنال وحلم الاحلام . وقد أدت سيطرة كبار الملاك الزراعيين على مصادر الثروة الاقتصادية فى البلاد إلى السيطرة السياسية وما يتلوها من سيطرة إجتماعية على مصائر الشعب . وقد أدى ترك الأمور هكذا فى أيد أنانية رجعيه غير مختصة ولا متخصصة إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية وحتى الحربية وإلى شعور المواطنين بأن الأمور أصبحت تحتاج إلى تغيير جذرى لا فى هذه النواحى وحدها بل وأيضا فى شكل الحكومات الانانية الرجعية القائمة وفى رأس الدولة نفسه .

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ أى بعد مرور شهرين من قيام ثورة ٢٣ يوليو صدر قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى متضمنا تغييرات جذرية جريئة فى نظام حيازه الاراضى الزراعية المصرية وواضعا أسسا جديدة أصبحت فيما بعد نواه السياسة الزراعية للعهد الثورى الحاضر . فمن ناحية حيازه الاراضى الزراعية وهو ما يهمنا هنا نصت الماده الاولى من القانون على أنه لايجوز لأى شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان واستثنى القانون من هذا الحد الاعلى الشركات الزراعية والافراد الذين يمتلكون أرضا بورا أو صحراوية لاستصلاحها وأيضا الشركات الصناعية التى كانت تمتلك أرضا زراعية لازمة لاستغلالها الصناعى والتى تفوق الحد بالاضافة إلى اعفاءات

أخرى للجمعيات الزراعية العلمية والجمعيات الخيريه والدائنين ... الخ . ووفقا لشروط معينة تضمنها القانون . على أن تستولى الحكومة على ما يزيد على المائتى فدان فى حدود الاعفاءات والتصرفات التى سمح بها القانون للملاك الزراعيين الأصليين (مادة ٤) على أن تقوم الحكومة بتعويضهم عن أملاكهم بسندات على الدولة بفائدة سعرها ٣ ٪ تستهلك خلال ثلاثين سنة (مادة ٦) . على أن توزع الأراضى الزراعية المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين وفقا لشروط معينه فى رقع تتراوح بين ٢ - ٥ أفدنه (مادة ٩) على أن يقوم الملاك الجدد بتسديد ثمن الأرض الموزعة عليهم على أقساط سنوية متساوية فى مدى ٣٠ عاما ويحتسب اجمالى قيمة الأرض على أساس مبلغ التعويض الذى أدته الحكومة فى سبيل الاستيلاء عليها مضافا اليه فائدة سنوية سعرها ٣ ٪ وبمبلغ اجمالى قدره ١٥ ٪ من الثمن مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى (أنظر مادة ١١) . وفى يوليو ١٩٦١ خفض الحد الأعلى للملكيه إلى مائة فدان خاليه من جميع الاعفاءات والاستثناءات التى تضمنها القانون الاصلى بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ (أنظر القانون ومذكرته التفسيريه) كما تضمن القانون - وذلك لاول مرة فى تاريخ حيازة الاراضى الزراعية فى مصر - نصا يمنع تجزئة الملكيه إلى أقل من خمسه أفدنة مهما كانت الاسباب الداعية لذلك (أنظر مادة ٢٣) . كما تدخل القانون فى تحديد قيم الاراضى الزراعية المستولى عليها والداخلة فى نطاق الاصلاح الزراعى على أساس عشرة أمثال القيمه الايجارية لهذه الأرض أو سبعين مثلا لقيمة الضريبة الأصليه مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابته والأشجار . وإذا كانت تلك القاعدة غير معممة للآن بالنسبه للاراضى الزراعية الخارجة عن نطاق الاصلاح الزراعى إلا أنها بوضعها هذا قد أرست أسس قاعدة شبه قانونية بين كل من القيمة الضريبية والقيمة الايجاريه وأثمان الإراضى

الزراعية من الممكن الاهتداء بها عند تحديد ثمن الشراء الفعلى للمزارع .

ولتلافى ما قد يعتور الانتاج الزراعى من نقص إما نتيجه لتفتت الملكيات الكبيرة بعد توزيعها على صغار الزراع أو نتيجة لقصور الزراع الجدد أنفسهم فى النواحى الاداريه المزرعية والامكانيات الرأسمالية والمعلومات والوسائل التكنولوجية الانتاجية الزراعية العصرية وتمكينا للزراع الجدد من الاستفادة من ميزات الانتاج المتسع طالب قانون الاصلاح الزراعى المنتفعين منه فى كل قرية بضرورة انتظامهم هم وممن لايملكون أكثر من خمسة أفدنه فى قريتهم فى جمعية تعاونية زراعيه خاصه بهم تؤدى أعمالها تحت اشراف موظف تختاره وزارة الشئون الاجتماعيه . وهذا النوع من الجمعيات التعاونيه متعدد الأغراض فهو يقوم بالحصول على السلف الزراعيه اللازمه لمواجهه التكاليف المزرعيه الفوريه لأعضائها ومدهم باحتياجات الأرض كالبذور والسماد والماشيه ... الخ وتسويق منتجاتهم وتنظيم زراعه الأرض واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومه الآفات وشق الترع والمصارف وهى جميعا وظائف أساسيه تدخل فى مجال دراسات إدارة الأعمال المزرعيه التمويليه والرقابيه الامر الذى يحدونى إلى تسميتها باسم « الجمعيه التعاونيه المزرعيه المصريه للاصلاح الزراعى » تثبيتا لاصل تلك البدعه المصريه فى ميدان التعاونيه . وفى هذا المجال يجدر التنويه بأنه إذا كانت تجربه نواج هى المحاولة التطبيقيه الاولى لمشروع تجميع الملكيات الزراعيه الصغيرة الحالى فان الجمعيه التعاونيه المزرعيه المصريه تعتبر النواة الاولى التى انبثقت عنها فكرة التجميع المزرعى للملكيات الصغيره والمفتته .

الباب الحادي عشر

الاستئجارية المزرعية

يمر المبتدؤون فى إمتهان مهنة الزراعة بثلاث مراحل تقليدية رئيسية ليصلوا إلى نهاية السلم الزراعى ونعنى بذلك الترقى من عمال زراعيين إلى مستأجرين ثم الى ملاك زراعيين . وفى **المرحلة الاولى** يكتسبون خبرة عملية فى أداء العمليات المزرعية الفعلية بأيديهم ، وفى **المرحلة الثانية** يحاولون استخدام قدرتهم كزراع أما فى **المرحلة الثالثة** فيحصلون على حريتهم وإستقلالهم فى أداء أعمالهم المزرعية بوصفهم ملاكا الاراضى التى يفلحونها . ومضمون موضوع دراستنا الحالى يشمل المرحلة الثانية بوصفها المرحلة التى يتوقف على اجتيازها نجاح الزراع الملاك فى المرحلة الثالثة . ويثير استئجار المزارع أى الاستئجارية المزرعية اهتمام المعنيين بادارة المزارع لأنه يدور حول الفرص التى يتيحها للزراع الصغار الذين يريدون اختبار خبراتهم ومدى قدراتهم على استخلاص الدخول المزرعية من استغلال رؤوس الأموال المزرعية المستثمرة .

تعاريف متصلة باستئجار المزارع :

الاستئجارية : الاستئجارية هى عملية استئجار المزارع بما عليها من تحسينات رأسمالية بواسطة أفراد غرباء غير الملاك الأصليين بقصد شغل وتشغيل تلك المزارع .

المستاجر : المستأجر هو الفرد الذى يحوز أملاكا مزرعية بموافقة ورضا مالكها الأصلى بقصد شغلها واستعمالها فى انتاج الزروع النباتية والحيوانية. وعملية الاستئجار قد تكون مدعمة بعقد إيجار أو بموافقة شفوية من المالك والأخيرة

أصبحت غير قانونية إذ نص قانون الاصلاح الزراعى المصرى على ضرورة وجود عقود إيجارية منعا لاستغلال الملاك للمستأجرين وصونا لحقوق كل من الطرفين المتعاقدين قبل الآخر .

عقد الايجار : عقد الإيجار أن هو إلا وثيقة مكتوبة يلتزم فيها أحد الطرفين أى المالك بانتفاع الطرف الآخر أى المستأجر بالشيء موضوع التعاقد لمدة معينة ويلتزم المستأجر بمقابل معين لقاء هذا الانتفاع أى الايجار . ويعتبر عقد الإيجار الزراعى فى مصر من أهم العقود وذلك لأنه يتصل باستغلال الموارد الطبيعية الزراعية حيث لا تزال الزراعة أهم الصناعات الرئيسية فى البنيان الاقتصادى المصرى. ولعقد الايجار أربعة أركان رئيسية تدور حولها نصوص التعاقد تنحصر فى : (١) المؤجر والمستأجر وأهليتهما للتعاقد (٢) الشيء موضوع التأجير والاستئجار (٣) قيمة الايجار (٤) مدة التعاقد .

مدة التعاقد : جرى العرف فى مصر بأن تكون مدة عقد الايجار أما سنة واحدة أو ثلاث سنوات وان كان هذا لا يمنع من وجود عقود مدتها أقصر من ذلك كأن تكون لمدة موسم واحد لانتاج زرع واحد قصير المكث فى الأرض كالذرة أو لمدة أطول من موسم ولكن لأقل من سنة كما فى حالة القطن ... الخ . وقد تطول المدة عن ذلك كثيرا كما فى حالة التزام المستأجر باستصلاح واستزراع جزء أو أجزاء من أرض المزرعة كانت تعتبر بورا غير صالحة للزراعة فلا غراء المستأجر على أداء هذه المهمة ولتعويضه عن نفقاته الإدارية والرأسمالية وعن خبرته فى استصلاح الأراضى تمد له مدة الايجار إلى مدى قد يصل إلى ست سنوات وقد يطول إلى أكثر من ذلك وفقا للظروف المحيطة بالمزرعة . وتختلف مواعيد إبتداء وانتهاء السنة الزراعية من إقليم زراعى رئيسى لآخر وفقا للاوضاع والتقاليد والظروف

السائدة فيه ، فالسنة الزراعية تبدأ عادة فى أول نوفبر من كل عام وتنتهى فى آخر أكتوبر من العام التالى . إلا أن بعض المناطق تلجأ لاحتسابها وفقا للسنة القبطية فتبدأ فى أول هاتور (أى حوالى ١٠ - ٢٢ نوفبر) وتنتهى فى آخر بابة التالى أما فى مناطق الرى الحوضى فتتمشى السنة الزراعية مع مواسم الفيضان ومواعيد فتح وغلق الحياض أى مواعيد اطلاق مياه الفيضان فيها وانحسارها عنها وهكذا تبدأ السنة الزراعية فى أقاليم الحياض فى أول توت (أى حوالى ١١ - ١٢ سبتمبر) وتنتهى فى آخر مسرى (أى حوالى ٦ - ٩ سبتمبر). (والفرق نتيجة لأيام النسىء التى تبلغ حوالى خمسة أيام) .

القيمة الايجاريه

تمهيد: يقصد بالايجار أى مبلغ يدفعه مستأجر ما إلى مالك جزء من أحد الموارد الطبيعية نظير استغلاله لهذا الجزء بما فيه وما أدخل عليه من تحسينات رأسمالية وأن كان هذا المبلغ لا يدل على قيمة هذا الجزء المستغل من الموارد الطبيعية.

منشأ الايجار : ترجع نشأة الإيجار فى الأراضى الزراعية الى اختلاف درجه خصوبتها وإلى موقعها ومدى قربها من الأسواق... الخ أما فى المدن فيرجع الإيجار إلى صقع الموقع . ولما كانت الأراضى الزراعية تتفاوت فى درجة خصوبتها وفى موقعها (والأرض بوصفها من صنع الخالق فليس من الممكن إعادة انتاجها) فاننا نجد أن الأراضى التى تتساوى جملة دخلها من الزروع الناتجة مع جملة تكاليفها لا يحصل أصحابها على إيجارات وتسمى مثل هذه الأراضى بالحدية وملاكها يسمون بالملاك الحديين أما الأراضى التى تزيد فيها جملة الدخل من الزروع الناتجة منها على جملة تكاليفها فيحصل ملاكها على ايجار يتناسب طرديا مع الزيادة أى الفرق الموجب بين جملة دخلها وجملة تكاليفها وبهذا يحصل ملاك الأراضى المتناهية

الخصوبة أو كبيرة الدخل الصافى على أعلى الإيجارات أما بقية الملاك فتنحصر قيم الايجارات التى يحصلون عليها بين ما يحصل عليه ملاك الأراضى المتناهية الخصوبة والملاك الحديين .

ويجرى الاتفاق عادة بين الملاك والمستأجرين على طريقة سداد الايجار وتحديد قيمته النقدية أو العينية أو هما معا قبل كتابة العقود النهائية المثبتة للحقوق الاستئجارية بين طرفى الصفقة أى المؤجر والمستأجر .

الطرق الرئيسية لاداء الايجار : يعتمد تصنيف الأنواع الرئيسية للايجار على الطريقة التى تدفع بها القيمة الايجارية ويجرى أداء الايجار بواحدة من الطرق الآتية : (١) نقدا (٢) عينا (٣) خليطا من الاثنين .

فى طريقة **الايجار العينى** يقوم المستأجر بدفع قيمة الايجار للمالك عينا أى نواتج مزرعية . ولأداء الايجار العينى طرق عديدة فقد يتعهد المستأجر بتسليم كذا قنطار قطن قائم أى كمية محددة من قناطير القطن أو أى محصول رئيسى للمالك نظير حق استعماله لارضه الزراعية . أى أن المالك يحصل على هذه الكمية المحددة ولاشأن له بعد ذلك بكمية الناتج كبرت أم صغرت اى انه اى المالك لاشأن له اطلاقا بجودة النواتج المزرعية أو سوئها اى أن المالك بعيد تماما عن تحمل أى نوع من عوامل المجازفة واذا كانت الطريقة تتضمن ملامح عديدة من طريقة الايجار النقدى الا انها تختلف عنها فى ان القيمة النقدية للايجار العينى تختلف باختلاف اسعار الزروع التى يجرى أداء الايجار بها . وقد يكون الايجار العينى **مزارعة** وهذا يعنى أن على المستأجر ان يورد للمالك نسبة معينة من ناتج أو نواتج معينة نباتية أو حيوانية وعادة يقوم المالك فى حالة المزارعة باداء جزء من تكاليف الانتاج بالاضافة الى تزويد المستأجر بأرض المزرعة كما ان له ان يتدخل ايضا فى القرارات

الادارية التنويليه للمستأجر . وتختلف النسب التى يستولى عليها المالك من الزروع الناتجة تبعا لظروف الاقليم والعرف السائد ومدى مساهمته فى نفقات الانتاج . . . الخ . كما قد يؤدى الايجار العينى عملا وبعبارة أصح قد يؤدى اجر العمل فى صورة منح العامل لحق استعمال قطعة ارض زراعية كما فى حالة عمال التملية وهى من الحالات الشائعة فى مصر . وتعتبر هذه الطريقة جوازا لونا من ألوان الايجار وأخيرا قد يكون الايجار **عينيا - نقديا** وفى هذه الحالة يؤدى المستأجر ايجارا نقديا عن زروعه الثانوية كالاذرة والبرسيم مثلا ويؤدى الايجار عينا فى حالة الزروع الرئيسية كالقطن او الارز . وعموما فلكل من الايجار النقدى والعينى محبذية ومؤيدية من كل من الملاك والمستأجرين .

فدعاة الايجار النقدى من الملاك يقولون أن هذا النوع من الايجار (١) لا يحتاج لكثير من العناء (٢) وأنهم لا يثقون كثيرا فى أمانة مستأجريهم (٣) كما أنهم يخشون اهمال المستأجرين فى خدمة الزروع النامية عندما يكون الايجار مزارعة (٤) وأن المستأجرين المليئين يفضلون طريقة الايجار النقدى (٥) وأن الايجار النقدى يعرف المستأجر التزاماته من اول الامر واخيرا (٦) الايجار النقدى أسهل فى تحصيله وأقل انواع الايجار مدعاة للاختلاف اما من وجهة نظر المستأجرين فهم يعتقدون ان الايجار النقدى (١) يتيح لهم الاستقلال وحرية العمل بعيدا عن رقابة وتفتيش المالك وتدخله بين كل حين وآخر فى القرارات الادارية المزرعية للمستأجر (٢) وأنه يشبع رغبتهم فى الشعور بان كل « فائض الانتاج » المزرعى ان هو الا ملك يمينهم يمكنهم التصرف فيه حينما يروق لهم (٣) وأنه أكثر اربحية للمستاجر عن بقية أنواع الايجار الاخرى (٤) وانه يزيح عن كاهلهم اعباء الضرائب والاستنفاد والصيانة ويحملها المالك (٥) وانه يتيح للمستاجر

فرصة جنى ثمار عنايته الفائقة بزروعه وحسن ادارته للمزرعة وأخيرا (٦) فانه يوسع مجال حريه العمل أمام المستاجر فى استخدام أساليب مزرعية جديدة فى إنتاج زروعه أو فلاحة المزرعة اذا ماتراءى له ذلك .

أما **محبذى الايجار العينى** فلهم أيضا وجهات نظرهم فيعتقد الملاك أن الايجار العينى (١) يميل لأن يكون أكثر أربحية لهم حيث أن معظم المستأجرين لا يحبون الارتباط بعقود نقدية تمثل القوة الكسبية الحقيقية للزارع خوفا من انخفاض الأسعار أو سوء الانتاج كما و نوعا بسبب الظروف الطبيعية المعاكسة (٢) كما أنهم فى حالة الايجار العينى يساعدون فى إدارة المزرعة وهذا يتيح لهم فرصة أحسن تمكنهم من المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية الأمر الذى يؤدى عادة إلى زيادة جملة النواتج المزرعية وبالتالى إلى زيادة دخل كل من المالك والمستأجر (٣) كما يؤدى ايضا إلى مشاركة الملاك للمستأجرين فى الأرباح الإضافية الناجمه عن جودة الزروع بسبب ملائمة الظروف الطبيعيه خلال مواسم الانتاج وهم أى الملاك يدعون بأنه من المتيسر لهم بهذه الطريقة الحصول على شىء من لا شىء إذا جادت الزروع الناتجة بينما هم قد لا يحصلون على شىء عندما يسوء ويقل الانتاج إذ قلما يتيسر للمستأجرين دفع الايجارات النقدية فى هذه الحالة الأخيرة (٤) وأن إستمرار موالاة المالك لأرضه فى حالة الايجار العينى يزيد من إشرافه عليها وموالاته لها ، وأخيرا (٥) فان المستأجرين الذين يدفعون إيجارا نقديا قلما يهتمون بالاحتفاظ بعدد كاف من المواشى لتوفير الكميات المناسبة من الأسمدة مما يقلل من نسبة المواد الدبالية بها ويضعف خواصها فى حين أنه فى حالة الايجار العينى يمكن للمالك أن يساهم فى زيادة عدد الحيوانات التى تجرى تربيتها على المزرعة الأمر الذى يؤدى فى نهايته إلى المحافظة على خصوبة الارض أن لم يؤد إلى زيادتها . أما وجهة نظر محبذى الايجار العينى من المستأجرين فتتلخص فى (١) أن أحتمالات المجازفة

وأخطارها أقل فى حالة الإيجار العينى عنها فى حالة الايجار النقدى خصوصا فى الاحوال التى تسوء فيها النواتج المزرعية (٢) وإن كمية رأس المال المزرعى المستثمر الواجب توافره لدى المستأجر فى هذه الحالة أقل منه فى حالة الايجار النقدى الأمر الذى يخفف من الأعباء الرأسمالية التى يتحملها المستأجر . (٣) والمالك فى حالة الايجار العينى تزداد عنده الرغبة فى القيام بانشاء تحسينات رأسمالية دائمة تزيد من القدرة الانتاجية للمزرعة طالما أن ذلك يزيد من دخله (٤) أن خبرة المالك قد تصبح ذات فائدة كبرى بالنسبة للمستأجر الحديث لأرض المزرعة أو الحديث فى الاستئجارية يمكنه أن يفيد منها كثيرا .

وقد جرت العادة على سداد قيمة الايجارات السنوية النقدية أو العينية للاراضى الزراعية على قسطين يحين ميعاد أولها ومقداره الثلث بعد تمام نضج الزروع الشتوية كالقمح والشعير والفول والبرسيم ... الخ ويحين ميعاد ثانيها ومقداره الثلثين بعد تمام نضج الزروع الصيفية والنيلية كالقطن والفول السودانى والذرة والأرز والسمسم . أى أن مواعيد سداد القسطين ليست مواعيدا قاطعة بل تتفاوت من إقليم لآخر بل ومن مزرعة لأخرى وفقا لمواعيد نضج وحصاد الزروع الشتوية والصيفية .

التقويم الاقتصادى الايجارى المزرعى

تمهيد : يقصد بالتقويم الاقتصادى الايجارى المزرعى تقدير قيمة الايجار الفعلى لمزرعة معينة أى الايجار الذى يرتضيه المؤجر ويقبله المستأجر ثمنـــا لحق الاستعمال السنوى لمزرعة معينة تستخدم فى إنتاج الزروع النباتية أو الحيوانية أو كلاهما معا وبذلك تتم صفقة التأجير والاستئجار . ومالك المزرعة بوصفه مؤجرا أى عارضا يعمل جاهـدا للحصول على أعلا ايجار ممكن أى على أعلى ثمن يمكنه الحصول عليه فى نظير تنازله أى أباحته للمستأجر حق استعماله لممتلكاته المزرعية

بحيث لا يقل هـذا الايجار عن إيجاره التحفظى الذى يتحدد عادة وفقا لتقديراته لتكاليف انتاج مزرعته أى وفقا لتقديراته لدخل رأس ماله المزرعى الحالى بما يتضمنه من أملاك عقارية ومنقولة مضافا اليهـا تكاليفه الرأسمالية الأخرى . بينما المستأجر بوصفه راغبا فى شراء حق استعمال المزرعة أى ممثلا لجانب الطلب فيعمل على تخفيض قيمة هذا الايجار أى الثمن الذى سيدفعه فى نظير حصوله على حق الاستعمال السنوى لتلك المزرعة وما عليها من تحسينات رأسمالية ثابتة ومنقولة إلى أقل حد ممكن علما بأنه لن يستمر فى تزايده على الايجار عمـا تبرره القوة الكسبية لتلك المزرعة حاليا أو مستقبلا الا بالقـدر الذى تبرره عوامله الشخصية أى تقويمـه الشخصى أن صعودا أو هبوطا . الأمر الذى يبدو منه ان الايجار الفعلى للمزرعة ينحصر عادة بين حدين أدناهما يمثل الايجار الذى يقبله العارض أى المؤجر وهو يميل عادة لأن يكون مساو لتكاليف انتاج المزرعة وأعلاهما يمثل الحـد الأقصى للايجار الذى يقبله الطالب أى المستأجر وهو يميـل عادة لأن يتساوى مع القوة الكسبية المزرعية معـدلة أن صعودا أو هبوطا بكل من التقويم الشخصى وبقوة مساومة كل من الطرفين موضوع الصفقة أى المؤجر والمستأجر ولمعرفة المدى الذى يتذبذب فيه الايجار الفعلى ومدى إنحرافه عن هذين الحدين ـ الادنى والاعلى ـ يحسن الاهتداء بكل من الايجار الكسبي والايجار المثلى .

الايجار الكسبى : الايجـار الكسبي من وجهة النظر الاقتصادية إن هو إلا الايجـار الحقيقى لمزرعة معينة اذ هو « دليل قوتها الكسبية المستمدة من قوتهـا الاغلالية مقاسة بمعيار القيمة وفقا لقوى العرض والطلب » وهى قوى اقتصادية وأخرى غير اقتصاديه كالعوامل الشخصية . ويقصد بالقوة الاغلالية ذلك المركب الذى يتضمن عددا من القوى الفرعية التى تنحصر عادة فى (١) القوة الانتاجية الادارية التمويلية

والرقابية (٢) والقوة الانتاجية العمالية (٣) والقوة الانتاجية الطبيعية الفيزيقية والبيولوجية للارض بمعناها الاقتصادى المتسع (٤) والقوة الانتاجيه الرأسمالية (٥) والقوة الانتاجية الحكومية . وهى جميعا قوى مستمدة من عناصر الانتاج الجارى استعمالها على المزرعة . ومن هذا يبدو أن القوة الانتاجية مستمدة من من الكفاءة الادارية التمويلية والرقابية للمدير والقوة الانتاجية العمالية خاضعه للكفاءة العمالية المستمدة من خبرة ومران وطاقه العمال على العمل. والقوة الطبيعية خاضعة للعوامل الطبيعية الفيزيقية والبيولوجيه الموثرة على جـودة وخصوبة الارض ومدى مقدرتها على انتاج الزورع المختلفة والقوة الرأسمالية خاضعة لكفاءة النعم الرأسمالية أى على مدى ملائمة المعدات والآلات والادوات ومدى مقدرتها على الاسهام فى انتاج الزروع الجارى انتاجها والقوة الحكومية خاضعة لكفاءة الحكومة أى المنظمات الحكوميه القضائيه والبوليسية والتشريعية والضرائبية والحربية (الجيش) . . . الخ فى حماية وتدعيم الأمن والطمأنينة والعدالة وتوفير الاستقرار الاقتصادى اللازم لاستمرار ونمو الانتاج .

ويسفر تجميع تلك القوى الانتاجية المختلفة واستخدامها على مزرعة معينه الى انتاجها للزرع أو الزروع التى يتكون من قيمتها النقدية اجمالى الدخل المزرعى . فلو نظرنا لاجمالى الدخل المزرعى من هذه الوجهه لوجدناه يمثل القوة الاغلالية للمزرعة بما تتضمنه عناصر الانتاج المختلفة أى يمثل قوتها الانتاجية الاقتصاديه المعروفة بقوتها الكسبية . ولونظرنا له من ناحية مكوناته لوجدناه يتكون من انصبة عناصر الانتاج وهذا فى حالة التوزيع الوظيفى للدخل المزرعى أو من أنصبة أصحاب أى ملاك تلك العناصر الانتاجية وهذا فى حالة التوزيع الشخصى للدخل المزرعى . فلو خصمنا اجمالى التكاليف المزرعيه اى جملة التكاليف المزرعيه النقديه التى منها الاجور والضرائب والتكاليف العموميه أى تكاليف الاستنفاد والبلى والنفوق

من إجمالى الدخل المزرعى لتبقى لدينا صافى الدخل المزرعى وهو الجزء من جملة الدخل المزرعى الذى يؤول الى الزارع المالك بوصفه المدير الاصلى للمزرعه" لقاء عمله الادارى والجسمى ولقاء مجازفته أى لقاء ربحه وحق ملكيته فى الأرض وفى النعم الرأسماليه أى ان صافى الدخل المزرعى كما سبق القول أن هو الا دخل العمـــل المزرعى ودخل رأس المال المزرعى التجارى أى بما فيه قيمه" أرض المزرعه" . وبتقدير قيمه" أجر العمل المزرعى أى دخل العمل المزرعى غير المأجور اى دخل العمل المزرعى العائلى بما فيها عمل الزوارع نفسه وفقا للاجور الشائعه" لمديرى وعمـال المزارع الاجراء وطرحه من صافى الدخل يتبقى لدينا دخل رأس المال المزرعى التجارى (بما فيه الارض) أى أن دخل رأس المال المزرعى التجارى يتضمن كلا من ايجار الارض الاقتصادى ودخل رأس المال المزرعى (الاقتصـادى) معا . واذا كان دخل رأس المال المزرعى التجـارى بتعريفه هذا يمثل القوة الـكسبيه" السنويه" لرأس المـال المزرعى التجارى أى القـوة الـكسبيه" للارض الزراعيه" وللنعم الرأسماليه" اللتين تتـكون منهما مزرعـه" ما فهو بالتعريف ايضا لابد وأن يساوى قيمه" الايجار الـكسبى لهذه المزرعه" ويرادفه فى معناه . وبالاضافه" فان تعريف دخل رأس المال المزرعى التجـارى يتطابق تماما وتعريف جمـلة الربح السابق التنويه عنه الامر الذى يبـدو منه فى آخر المطاف أن دخل رأس المـال المزرعى (التجارى) وجمـــلة الربح وايضا الايجار الـكسبى المزرعى إن هى الامترادفات تعنى شيئا واحدا وتحتسب بنفس الطريقة وان اختلفت المصطلحات أى أختلفت الالفاظ التى تدل عليها لتخدم كل منها غرضا معينا .

ويصبح الايجار الـكسبى فعليا إذا تمت به صفقه" التاجير والاستئجار فينتقل بذلك حق الاستعمال من المؤجر المستأجر خلال المدة التى يتم عليها الاتفاق . ويميل الايجار الـكسبى الفعلى فى ضوء التقويم الاقتصادى اى فى ضوء خضوعه

لقوى العرض والطلب للوقوع عادة بين الايجار الكسبي التحفظي أي ايجار المثل الكسبي كحد أدنى للايجار الذي يقبله المؤجر وبين الايجار الكسبي كحد أعلى للايجار الذي يقبل المستأجر دفعه ايجارا لتلك المزرعة". وعموما فقد يتخطى الايجار الكسبي الفعلى هذين الحدين فى اتجاه الواحد منهما او الآخر وفقا للاعتبارات الشخصية- وعلى رأسها قوة مساومة- كل من الطرفين موضوع صفقة- الايجار والاستئجار أي المؤجر والمستأجر كما سيبدو بوضوح عند ايضاح الايجار التعاقدى فيما بعد.

الايجار التحفظي: الايجار التحفظي قد يكون كسبيا أو تعاقديا. والايجار الكسبي التحفظي أي إيجار المثل الكسبي إن هو الا مبلغ يقدره المالك وفقا لسعر الفائدة الشائع مثلا أو وفقا لما يراه من إيجارات كسبية لمزارع مشابهة لمزرعته. ويمثل هذا المبلغ تكاليف انتاج الأرض والنعم المزرعية المعروضة للتأجير معها كما سبق أن بينا. ولما كان الايجار الكسبي التحفظي عبارة عن تكاليف انتاج فان المالك عادة يجنح لعدم الموافقة على التأجير بأقل منها وهذا يعني أن الايجار الكسبي التحفظي والأمر كذلك أن هو إلا الحد الأدنى الذي يوافق عليه ويرتضيه المالك إيجارا كسبيا فعليا لمزرعته أو الجزء المعروض منها للايجار.

والايجار التعاقدى التحفظي أي ايجار المثل التعاقدى أن هو إلا مبلغ يقدره المالك وفقا لما يعتبره إيجارات تعاقدية لمزارع مماثلة أي وفقا لما يعتبره إيجارات كسبية وفائدة على مقدار إسهامه فى رأس المال اللازم فى عملية الاستغلال - عدا الأرض - والنعم الرأسمالية المزرعية المعروضة للتأجير معها وأجرا على مقدار إسهامه فى العمل المزرعى وربحا على مقدار إسهامه فى تحمل أعباء المجازفة لمزارع يعتبرها مماثلة لمزرعته ولما كانت كل مكونات الايجار التعاقدى التحفظي تكاليفا فان

المالك يجنح دائمـا لأن يجعل هذا الايجار حدا أدنى لمـا يقبله كايجار تعاقدى فعلى لمزرعته . وعموما فى الحياة العملية وفى ضوء الاعتبارات الشخصية قد يرتضى المالك لسبب أو لآخر إيجارا كسبيا فعليـا أقل من ايجاره الكسبى التحفظى أو إيجارا تعاقديا فعليا أقل من ايجاره التعاقدى التحفظى .

الايجار المثل . الايجار المثلى أن هو الا الايجار الذى تساويه مزرعة معينة فى وقت معين فى ضوء ايجارات سابقة أو لاحقـة لنفس المزرعة أو لمزارع أخرى مماثلة لنفس المزرعة وتقع فى نفس الجيرة أو فى منطقة أو مناطق مماثلة . وهنا يجدر التنويه بأن التماثل التام بين المزارع أمر بعيد الاحتمال أن لم يكن مستحيلا تماما فالمزرعة لاتماثل إلا نفسها . وحتى هذا التماثل الأخير أمر يحتمل الشك نتيجة للتغير المستمر فى الظروف الطبيعيـــة الفيزيقية والبيولوجية وفى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعموما فان عدم التماثل التام بين المزارع لا يمنع من إعتبار ايجار المثل مجرد دليل - تتوقف قوته على مدى تماثل أو عدم تماثل أو تباين الظروف المحيطة بالمزرعة موضوع الايجار والمزارع الأخرى التى يقال عنها أنهـا مماثلة - يهتدى به فى الوصول الى الايجار الفعلى للمزرعة بعد تعديله وفقا لتطور حالة المزرعة ووفقا لتطورات الظروف الاقتصادية أو بالرجوع إلى ايجـارات سابقة لنفس المزرعـة معدلة فى ضوء التغيرات التى طرأت عليها والتحسينات الرأسمالية التى أضيفت اليهـا وفى ضوء الظروف الاقتصادية التى استجدت . ولتعذر العثور على مزارع أخرى مماثلة بسبب تفاوت السعات المزرعية وأنواع الحيازة - كأن تكون الحيازة حيازة ملكية أو استئجارية أو تحت اشراف مـدير مأجور . . . الخ . وحالة العمال والمنشآت والمعدات والمبانى وغيرها من العوامل المؤثرة على القوة الكسبية المزرعية التى تعتبر وليدة لمدى التوازن الكلى أو الجزئى بين عناصر الانتاج المزرعية مما يدل على ان ايجارات

نفس المزرعة الواردة فى عقود ايجارها السابقة تعتبر نسبيا أفضل ايجارات مثل يمكن الاهتداء بها بعد تعديلها فى ضوء التغيرات التى طرأت على الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة على القوة الكسبية المزرعية .

الايجار التعاقدى : الايجار التعاقدى إن هو الا الايجار الذى يشمل كافة الأنصبة التى تؤول الى المالك وهى الايجار الكسبى وأجره والفائدة الأخرى وربحه وعلى ذلك فهو عبارة عن المبلغ الذى تتناوله مساومات المتعاقدين . ويتوقف مقدار الايجار التعاقدى فى مجموعة على جودة ما يعرضه المالك من نعم مزرعية رأسمالية للتأجير مع الأرض وعلى مقدار ما يسهم به كصاحب عمل من رأس مال آخر ومن عمل مزرعى ومن تحمل لأعباء المجازفة وأيضا على مقدار و[illegible]ة وكذلك أسعار الزروع الناتجة . ويميل الايجار التعاقدى للزيادة أو للنقصان ايجابيا مع زيادة أو قلة إسهام المالك كصاحب عمل فى عمليات الانتاج المزرعية وعكسيا مع مدى حلول المستأجر محله كصاحب عمل . الأمر الذى يبدو منه أن الايجار التعاقدى الذى يدفعه كبار المستأجرين يميل لأن يكون أقل مما يدفعه صغارهم حيث أنهم أى كبار المستأجرين يحلون محل الملاك من هذه الوجهة الى حد كبير مما يعفى هؤلاء الملاك من الاضطلاع بمعظم هذه المهام وبالتالى يؤول الى هؤلاء المستأجرين الكبار شطرا كبيرا من صافى الدخل أى دخل العمل المزرعى ودخل رأس المال المزرعى وهى فى ذلك على العكس من صغار المستأجرين الذين يجنحون الى زيادة اعتمادهم على المالك الأمر الذى يؤدى الى قلة نصيبهم من صافى الدخل المزرعى وزيادة نصيب الملاك منه والذى يبدو عادة فى صورة ارتفاع للقيمة الايجارية .

والايجار التعاقدى الفعلى لمزرعة معينة إن هو إلا الايجار التعاقدى الذى تم به فعلا صفقة التاجير والاستئجار فينتقل بذلك حق الاستعمال من المؤجر إلى المستأجر

خلال المدة المتعاقد عليها . ويميل الايجار التعاقدى الفعلى ـ وشانه فى ذلك شأن الايجار الكسبى الفعلى ـ لأن يقع بين الحدين الأدنى والأعلى وذلك فى ضوء كل من التقويم الاقتصادى وما يضمه من قوى طلب وقوى عرض اقتصادية والتقويم الشخصى الذى يتضمن بدوره القوى غير الاقتصادية المؤثرة على العرض والطلب والتى منها قوة مساومة الطرفين موضوع الصفقة . والحد الأدنى كما سبق التنويه عنه أن هو إلا الايجار التحفظى أى الايجار المثلى التعاقدى أما الحد الأقصى فما هو الا الايجار الكسبى التعاقدى .

فاذا كانت قوة مساومة المستأجر عالية ـ بعد تعديلها فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والشخصية ـ وكانت قوة مساومة المؤجر منخفضة مال الايجار التعاقدى الفعلى الى الاقتراب من الايجار التعاقدى التحفظى بل قد يرتضى المالك خفض الايجار التعاقدى الفعلى عن ايجاره التعاقدى التحفظى . وإذا كانت قوة مساومة المستأجر ـ بعد تعديلها ـ منخفضة فى حين كانت قوة مساومة المالك عالية مال الايجار التعاقدى الفعلى الذى يقبله المستأجر إلى الاقتراب من الايجار الكسبى التعاقدى إن لم يرتفع عنه . أما إذا كانت قوة مساومة كل من طرفى صفقة الايجار والاستئجار متعادلة ـ بعد تعديلها ـ مال الايجار التعاقدى لأن يقع بين الحدين الأدنى والأقصى على أن يقترب من الحد الأقصى أى الايجار الكسبى التعاقدى إذا فاقت قوة مساومة المؤجر قوة مساومة المستأجر فى الدرجة والعكس صحيح فى حالة ما إذا فاقت قوة مساومة المستأجر قوة مساومة المؤجر فى الدرجة إذ يميل الايجار التعاقدى الفعلى للاقتراب من الايجار التعاقدى التحفظى . وبمجرد الانتهاء من الموافقة على القيمة الايجارية التعاقديه الفعلية وعلى بقية الشروط الأخرى تتم صفقة الايجار والاستئجار .

تدخل الدولة فى تنظيم الاستئجارية المزرعية

كان لسوء توزيع ملكيه الأراضى الزراعية وتركزها فى أيدى عدد قليل من كبار الملاك أسوأ الأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى البلاد . فمنذ عهد محمد على وبعد أن أمم جميع الأراضى الزراعيه أقطع أهله وأتباعه قطعا كبيرة من الأراضى الزراعية ليديرونها لحسابهم الأمر الذى جعل لهذه الطبقة من الاقطاعيين مركزا ممتازا فى مقر اقطاعهم وفى مراكز الحكومة بسبب قرابتهم أو صداقتهم للوالى . وبعد الاحتـــلال البريطانى وإستقرار حقوق الملكية لجأ البريطانيون للاستعانة بهم فى إدارة مقاليد الحكم فى البلاد حيث قال عنهم لورد كتشنر تبريرا لسياسته بأنهم أصحاب المصالح الحقيقية فى مصر . وقد استغلت هذه الطبقة السلطات السياسية والقوى الاقتصادية التى تتمتع بها استغلالا يتسم بالأنانية دون مراعاة لمصالح بقية الطبقات الكادحة التى تعيش من حولهم. وقد أدى شعورهم بالوضع شبه الاحتكارى فى ملكية الشطر الأكبر من الأراضى الزراعية المعروضة للايجار مع إستمرار زيادة الطلب عليها الى العمل على إملاء شروطهم على المستأجرين فكانوا يجنحون إلى تأجير أراضيهم نقداً عندما تبدوا بوادر إنخفاض أسعار الزروع وعينا عندما تبدو بوادر إرتفاعها كما كانوا يجنحون الى تحـديد قيم ايجارية تفوق كثيرا القيم الكسبية لتلك الأراضى. فقد تبين للدكتور أحمد حسين من دراسة قامت بها إدارة الفلاح فى عهده على ١٨١ قرية أن المستأجرين كانوا يدفعون قيما إيجارية تزيد عما يغله الفدان أى عن جملة الدخل الفدانى فى حين أن الوضع الاقتصادى الصحيح يفترض ألا تزيد القيمة الايجارية للفدان عن ايجاره الكسبى أى عن دخل رأس المال وبهذا يمكن للزارع المستأجر أن يقوم بتغطية جملة تكاليفه ودخل العمل العائلى المزرعى . وهو أمر كان يدعو الكثير من صغـار المستأجرين إلى

الركون إلى انفاق مدخراتهم واللجوء أحيانا الى السرقة لتسديد إلتزاماتهم ثم يعيشون بعد ذلك عيش الكفاف أن لم يكن أقل . ولما كان أى تغير غير ملائم يعتور الأوضاع الاقتصادية يخل بهذا التوازن ويؤدى الى دمار وافلاس هذه الطبقة من الزراعيين. ولما كان كبار الملاك بوصفهم أعضاء فى البرلمان أومن رجال الحكم لهم مصلحة فى بقاء هذه الطبقة فانهم كانوا يعملون دائما على الابقاء عليها عندما تدلهم الأمور وتهدد بكارثة وتبدأ الحكومات فى التدخل .

وقد بدأ التدخل الحكومى فى شئون الاستئجارية منذ عام ١٩٢١ حين تغيرت الأحوال الاقتصادية التى سادت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وأدت الى إنهيار أسعار الزروع إلى الحضيض مما أوشك أن يودى بطبقة المستأجرين إلى الدمار فصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢١ قاضيا بتشكيل لجنة مشتركة خاصة فى كل مديرية تتكون من قاض رئيسا وعضوين من الأعيان يمثل أحدهما الملاك والآخر المستأجرين خول لها حق النظر فى تخفيض إيجارات الأراضى الزراعية عن سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الزراعية فقط وكانت هذه اللجان التى أطلق عليها اسم «لجان ايجارات الأراضى الزراعية» تراعى وهى تصدر أحكامها مصالح الأطراف المعنية . ولما استمر سوء الأوضاع الاقتصادية وإمتد الى العام التالى قامت الحكومة فى سنة ١٩٢١ باصدار قانون آخر أعطى للجان إيجارات الأراضى حق الفصل القضائى فى المنازعات القائمة بين الملاك والمستأجرين على أن تكون أحكامها نهائية وملزمة لأطراف النزاع.ولما انخفضت أسعار القطن فى سنة ١٩٢٧ شكلت الحكومة لجانا استشارية مهمتها التوفيق بين الملاك والمستأجرين غير أن قراراتها لم تكن فى قوة قرارات اللجان السابقة إذ لم تكن ملزمة لأى من الأطراف . وعندما بدأ الإنهيار الكبير تلاه انهيار سريع فى أسعار الزروع أصدرت الحكومة مرسوما بقانون فى ديسمبر ١٩٣٠ يقضى بامهال المستأجرين الذين سددوا أربعة أخماس

الايجارات المستحقة عليهم عن سنه ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية الى أول سبتمبر من سنه ١٩٣٠ لدفع الخمس الباقى كما قرر القانون عدم جواز مطالبة المستأجرين بالمتأخر عن السنتين الزراعيتين السابقتين قبل نفس الميعاد السابق وأيضا عدم جواز فسخ عقود الايجار بسبب عـدم سداد الايجار عن نفس السنة . ثم صدرت بعد ذلك عدة قوانين لمعالجة الحالة الاقتصاديه السيئه فى أعقاب أزمه ١٩٣٠ تقرر بمقتضاها تخفيض ٢٠ ٪ من ايجارات السنه الزراعيه ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لمن قام بدفع ٨٠ ٪ من قيمه الايجار المستحق عليه وتخفيض ٣٠ ٪ من قيمه ايجار سنه ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعيه لمن سدد ٧٠ ٪ من الايجار وفقا لشروط معينه .

وبعد ثورة ١٩٥٢ كان اصدار قانون الاصلاح الزراعى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ من أول الخطوات التى انتهجها العهد الحالى تحقيقا لمبادىء العدالة فى توزيع الدخل القومى . وقد افرد القانون بابا بأكمله لتنظيم الاستئجارية أى لتنظيم العـلاقة بين الملاك والمستأجرين وقد تعرض هذا الباب لعدة تعديلات فيمابعد إلا أنها لم تغير كثيراً من معالم نصوص القانون الاصلى . ووفقا لنصوص القانون أصبح لايجوز تأجير الارض الزراعية الا لمن يتولى زراعتها بنفسه وبهذا أنهى القانون عهد كبار المستأجرين الذين كانوا يعملون كوسطاء بين الملاك الاصليين وصغار المستـأجرين فأصبحت العلاقة مباشرة بين مالك الأرض الأصـلى وبين المستأجر من الباطن . وقد أجاز القانون للمستأجر ان يعهد لغيره بزراعة الأرض برسيما لمواشيه أوأذرة أو أرزا لغذائه على الا يعتبر هذا ايجار من الباطن . كما تدخل المشرع فى تحديد القيمة الايجارية فربط بينها وبين القيمة الضريبية الأصليـة على الأرض فأصبـح لايجوز لمالك الأرض أن يؤجرها بايجار يزيد على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطه عليها هذا فى حالة الايجار النقدى أما فى حالة الإيجار العينى فقد أعتبره المشرع مزارعة ونص القانون على أنه لايجـوز ان يزيد نصيب المالك فى هـذه

الحالة على النصف بعد خصم التكاليف وقد تعمق المشرع فى تحديداته للقيمة الايجارية الى مدى أبعد من ذلك فيما بعد (انظر مادة (١) من قرار (١) لسنة ١٩٥٢) فقد قام أثناء تفسيره للمادة السابقة من القانون بالنص على انه اذا استؤجرت الأرض لزرع واحد شتوى احتسب الايجار بثلثى القيمة الايجارية واذا استؤجرت لزرع واحد نيلى احتسب بثلث القيمة الايجارية . واستثنى القانون من حد السبعة أمثال القيمة الضريبية على الارض ايجارات الحدائق وأراضى المشاتل والزهور . وتمشيا مع قاعدة الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى للمستأجرين ومع حسن استغلال الأرض الزراعية فى دورة زراعية ثلاثية (وهى الدورة الزراعية السائدة فى مصر) نص القانون على انه لايجوز أن تقل مدة العقود الايجارية للاراضى الزراعية عن ثلاث سنوات . وأخيرا عمد القانون تثبيتا لحقوق المستأجرين قبل الملاك النص على ان الاستئجارية يجب أن تكون مدعمة بعقد ايجار مكتوب من نسختين عدلت الى ثلاث نسخ مؤخرا مهما كانت القيمة الايجارية على أن يحتفظ كل من الطرفين بنسخة وتودع النسخة الثالثة بالجمعية التعاونية الزراعية الموجودة بالناحية التى بها الأرض موضوع الصفقة .

الباب الثاني عشر

تثمين المزارع

من الوجهة الاقتصادية الكلاسيكية أى النظرية البحتة تشتق قيمة الأرض الزراعية وغيرها من عناصر الانتاج المستعملة من ندرتها وأيضا من قيمة الزروع التى اشتركت تلك العناصر فى انتاجها . وعليه فان قيم عناصر الانتاج المزرعية ترتفع أو تنخفض ـ وهذا فى حدود معينة ـ بارتفاع أو انخفاض أثمان الزروع الناتجة عن استعمالها . ولما كان من الممكن اعادة انتاج كل عناصر الانتاج التى تضمها المزرعة فيما عدا الأرض الزراعية فمن الممكن القول بأن الحد الأعلى لقيمة عناصر الانتاج المزرعية الممكن اعادة انتاجها والمشتق من الطلب عليها لاستعمالها فى عمليات انتاج الزروع المختلفة يتحدد بقيمة تكاليف اعادة انتاجها أى بتكاليف استبدالها بغيرها تؤدى نفس عملها . أما الحد الأعلى لقيم الأراضى المزرعية ـ التى يصعب إن لم يكن من المستحيل اعادة انتاجها ـ فيكاد يتوقف تماما على قيم أى أسعار المنتجات الزراعية الناتجة من استعمالها .

أما من وجهة النظر السوقية أى من الناحية العملية الواقعيه فتتدخل العوامل السابق التنويه عنها عند الكلام على العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار المزارع ونعنى بها (١) العوامل الشخصية (٢) عوامل القوة الكسبية المزرعية (٣) العوامل المالية والاجتماعية (٤) العوامل المالية فى تقدير أثمان المزارع. ويقصد **بتثمين المزارع** تلك المراحل التى تتضمنها عملية تقدير قيم المزارع تقديراً سليما وقد سبق القول بأن أولى هذه المراحل تنحصر فى معرفة مدى موافقة أوعدم موافقة مزرعة معينة للرغبات الشخصية التى يطلبها الزارع بوصفه المشترى المرتقب لهذه المزرعة

أما المرحلة الثانية فتنحصر فى معرفة ظروفها الطبيعية ـ الفيزيقية والبيولوجية ـ وأيضا الديموجرافية التى تؤثر على قوتها الكسبية المستمدة من قوتها الاغلالية التى تكاد تتوقف تماما على تلك الظروف للاستدلال منها على معرفه ماإذا كانت تلك المزرعه موضوع التقدير حسنه أو مرضيه أو سيئه . أما المرحلة الثالثه فخاصه بتقدير القيمه الاقتصاديه الايجاريه المزرعية أى تقويم المبلغ المعروضه به للايجار أو للبيع وقد سبق الخوض فى موضوع تقدير القيمة الاقتصادية الثمنية المزرعية أى تثمين المزرعه . ويعنى **التقييم الاقتصادى الثمنى** لمزرعة معينه الموازنه بين الثمن المعروضه به للبيع أى ثمن العرض والثمن الذى يقدره لها المشترى أى ثمن الطلب ومقارنه هذين الثمنين بكل من الثمن الجردى والثمن المثلى والثمن الكسبى للاستدلال منها فى النهايه على الثمن الفعلى الذى يرتضيه صاحب المزرعه بوصفه ممثلا لجانب العرض والمشترى بوصفه ممثلا لجانب الطلب .

العلاقة بين القيمة الايجارية المزرعية والقيمة الرأسمالية المزرعية :

القيمة الايجـــاريه المزرعيه كما سبق القول أن هى إلا ثمن شراء حق الاستعمال والسيطرة على مزرعه" معينه لمدة عام . أما **القيمة الرأسمالية المزرعية** فهى عبارة ثمن شراء حزمه" حقوق الملكيه الكاملة بما فيها حقوق الاستعمال والسيطرة على المزرعه . ومن هذا يبدو أن كلا من القيمتين ـ أى القيمه" الايجاريه" المزرعية والقيمه" الرأسماليه" المزرعيه" ـ ان هما إلا ثمنين خاضعين لقوى العرض والطلب شأنها فى ذلك شأن بقيه الاثمان الاخرى . وتمر عمليات تقدير كل واحدة من القيمتين بنفس المراحل الأوليه التى يمر بها تقدير الثانيه الا أن مرحلة تقدير القيمه" الايجاريه" يجب أن تسبق عمليه تقدير القيمه" الرأسماليه" المزرعيه" حيث أن عمليه تثمين المزارع فى حقيقة أمرها إن هى إلا عمليه ذات شقين يتناول أحدهما

تقدير القيمة الايجارية ويتناول الثانى تقدير القيمة الرأسمالية فى ضوء القيمة الايجارية. أى أن تقدير القيمة الايجارية يعتبر واحدا من المراحل التى يجب أن يمر بها المثمن قبل بدء تثمينه لمزرعة معينة أى تقدير قيمتها الرأسمالية .

التقييم الاقتصادى للمزارع : يقصد بالتقييم الاقتصادى لمزرعة معينة أى تثمينها محاولة التنبؤ بالثمن الفعلى لهذه المزرعة أى بالثمن الذى يقبله البائع ويرتضيه المشترى فتتم بذلك الصفقة . ولما كانت أثمان المزارع ـ وشأنها فى ذلك شأن بقية الأثمان ـ خاضعة لقوى العرض والطلب فيبدو والأمر كذلك أن التقييم الاقتصادى لمزرعة معينة أن هو إلا عملية موازنة بين الثمن المعروضة به للبيع وبين عدد آخر من الأثمان تنحصر فى الثمن الجردى المزرعى وثمن المثل المزرعى والثمن الكسبى المزرعى للوصول منها فى النهاية إلى الثمن الفعلى الذى يتقابل عنده العرض والطلب أى يرتضيه كل من بائع المزرعة ومشتريها وبهذا تتم الصفقة البيع والشراء والتى يعقبها عادة انتقال حقوق الملكية من البائع الى المشترى وفقا لشروط التعاقد بينهما .

الثمن الجردى : الثمن الجردى لمزرعة معينة أن هو الا جملة قيم مشتملات المزرعة المعروضة للبيع بندا بندا مقومة وفقا لقيمها المحتسبة بالطرق الجردية وأحسن طريقة لمعرفة الثمن الجردى لمزرعة معينة هو عمل قائمة جرد لكافة المشتملات المعروضة للبيع من أراضى زراعية ومزيرعات فاكهية أو شجرية وحيوانات ومبانى وآلات وأدوات ومعدات وخلافه واحتساب قيمها بواحدة أو أكثر من الطرق الجردية وبجمع تلك القيم على بعضها يمكن الحصول على الثمن الجردى للمزرعة واحتساب ثمن المزرعة بهذه الطريقة يدعم مركز البائع ويبرر تقديره لثمن البيع الذى يطلبه .وتقدير ثمن المزرعة بهذه الطريقة معرض دائما لمغالاة البائع فى تقدير الأثمان الجردية لمحتويات المزرعة الأمر الذى يقتضى من المشترى ضرورة الالمام بطرق

تقدير أثمان عدد لاحصر له من أنواع المبانى والعتاد المزرعى كلا وفقا لحالتها وقت البيع حتى يمكنه أن يتلافى تحيز البائع فى تقديراته لموجودات مزرعته. كما أن جداول الجرد هذه ستبين للمشترى البنود التى هو فى غنى عنها وتعرفه بحالة ومدى صلاحية وأوجه نقص الموجودات المزرعيه وبكيفية توزيع رأس المال المزرعى المستثمر على الممتلكات المزرعية وأخيرا يمكن استعمال تلك الجداول الجردية كأساس لاحتساب التكاليف المزرعية خصوصا قيم الاستنفاد وفائدة رأس المال المزرعى المستثمر مستقبلا إذا تمت صفقة البيع والشراء . وطريقة احتساب الثمن الجردى تفتح أمام البائع والمشترى ميدان مساومات كثيرة قبل الوصول إلى الثمن الفعلى للمزرعة .

ثمن المثل : ثمن المثل ان هو الا الثمن الذى تساوية مزرعة معينة فى وقت معين فى ضوء اثمان مزارع تعتبر مماثلة ومباعة حديثا او أثمان غير حديثة معدلة وفقا لتطور الحالة وتطور الأوضاع الاقتصادية وكما سبق القول عند الكلام على ايجارات المثل يعتبر التماثل بين المزارع من جميع الوجوه امرآ بعيد الاحتمال جدا بسبب تعدد وتفاوت نسب العناصر المكونة لكل مزرعة على حدة فالمزارع التى تتماثل فى السعة أو فى الموقع قد تختلف فى درجات الخصوبة واذا تساوت فى هذه كلها فقد تختلف فى نوع الحيازة كأن تكون حيازة ملكية أو حيازة استئجارية أو تحت ادارة مدير مأجور ولكل من أنواع هذه الحيازات محاسنها ومساوئها بسبب تفاوت الطاقة" أى القوة والمقدرة الاداريه" لكل واحد من مديرى هذه المزارع فى كل نوع من أنواع هذه الحيازات على حدة ثم بين كل انواع هذه الحيازات مجتمعه" وايضا يبدو هذا التفاوت فى أنواع وحالة العمال وأنواع وحالة المنشآت والعتاد وخلافه . وأى اختلاف أو تفاوت فى واحدة من هذه المكونات أو فى نسبها لبعضها لا بد وأن يؤثر على القوة الكسبية المزرعية

وبالتالى على ثمن المزرعة لأن القوة الكسبية المزرعية أن هى الانتيجة لمدى التوازن الكلى أو الجزئى بين كافة عناصر الانتاج المزرعى . هذا فيما يختص بالمزارع التى يقال عنها مماثلة للمزرعة موضوع التقدير الأمر الذى يجعل المزرعة لا تتشابه أو تتماثل الا مع نفسها فى وقت معين أما إذا اختلفت الأوقات فقد تتباين وتتعدد وتختلف نسب العناصر المكونة لها إلى بعضها مما يتعذر معه القول عنها أنها مماثلة حتى لنفسها وأن تساوت قوتها الكسبية فى الحالين اذ أن هذا وحده لا ينهض دليلا على تساوى ثمن المزرعة فى كل من الزمنين وعموما فلا يزال الكثير من مثمنى الأراض يهتدون بأثمان المزارع التى يقال عنها أنها مماثلة فى تقويم المزارع المعروضه للبيع اذ هى تعطيهم فكرة عن اتجاهات قوى العرض والطلب المؤثرة على أثمان المزارع فى الجهة التى بها المزرعة موضوع الصفقة . وعادة يلجأ المثمنون إلى البحث فى السجلات والوثائق الرسمية الموجودة بمكاتب التسجيل بالمساحة أو بالشهر العقارى .. الخ كمصادر لايجارات المثل فى المنطقة أو الناحية . وإذا حدث أن انحرف الثمن الفعلى عن ثمن المثل فقد يعزى ذلك الى تباين الحالة الجردية لمكونات المزرعة أو لتفاوت الإعتبارات الشخصية لكل من البائع والمشترى أو لاختلاف قوة مساومة كل من الطرفين موضوع الصفقة فقد يقنع البائع بحد أدنى عن الثمن الذى كان يطلبه ثمنا لمزرعته كما قد يرتضى المشترى فى ضوء اعتبارات شخصية معينة قبول ثمن أعلى عما تبرره القوة الكسبية للمزرعة .

الثمن الكسبي المزرعى

الثمن الكسبي المزرعى من وجهة النظر الاقتصادية إن هو الا الثمن الحقيق لمزرعة معينة أى هو الثمن الحقيق لعناصر الانتاج الجارى استخدامها فى العمليات الانتاجية المزرعية الممكن امتلاكها أى الممكن بيعها وشرائها مقومة على أساس قوتها الكسبية المزرعية المستمدة من قوتها الاقتصادية المستمدة بدورها من قوتها الاغلالية مقاسه بمعيار القيمة وفقـا لقوى العرض والطلب الاقتصادية وغير الاقتصادية بما فى ذلك الاعتبارات الشخصية ولما كانت القوة الاغلالية المزرعية فى حقيقة أمرها أن هى الا مركب من كافة القوى الانتاجية المستمدة من عناصر الانتاج المزرعية (الممكن إمتلاكها وغير الممكن إمتلاكها) المقابلة لكل منها (الإدارة والعمل ورأس المال والأرض والحكومة) والتى يسفر تجميعها وتوجيهها فى عملية الانتاج المزرعية الى انتاج الزرع أو الزروع التى يتكون من قيمتها النقدية فى النهاية اجمالى الدخل المزرعى. فلمعرفة الدخل الكسبي أى الايجار الكسبي لرأس المال الكسبي المزرعى أى رأس المال المزرعى الحقيق المقوم على أساس القوة الكسبية لمكوناته المزرعيه (أى عناصر الانتاج المملوكة) مقاسه بمعيار القيمه وفقا لقوى العرض والطلب الاقتصاديه وغير الاقتصاديه بما فى ذلك الاعتبارات الشخصية والذى يرادف ويساوى بالتعريف الثمن الكسبي المزرعى يجرى طرح جملة التكاليف المزرعية (الفورية وغير الفوريه) ودخل العمل العائلى المزرعى المقدر (بما فيه دخل عمل الزراع نفسه) من إجمالى الدخل المزرعى فيتبقى لدينا جملة الربح المزرعى أى الايجار الكسبي المزرعى وباحتجاز نصيب الجزء من رأس المال الكسبي المزرعى غير المعروض للبيع من الايجار الكسبي المزرعى يتبقى لدينا الايجار الكسبي المزرعى أى دخل رأس المال الكسبي المزرعى المعروض للبيع وهو المرادف هنا

للثمن الكسبي المزرعى أى الثمن الحقيقى لعناصر الانتــاج المزرعية المملوكة والمعروضة للبيع .

وتبدو العلاقة بين الثمن الكسبي المزرعى والايجار الكسبي المزرعى فى أن الأول أن هو إلا رأس مال مزرعى مستثمر إستثمارا طويل الأجل وأن الثانى ان هو الا دخله. فلو اتخذنا سعر الفائدة الشائع على الاستثمارات طويلة الأجل كأساس لنسبة الايجار الكسبي المزرعى أى لنسبة الدخل الكسبي المزرعى المحتمل الحصول عليه من المزرعة سنويا إلى الثمن الكسبي المزرعى بوصفه رأس مال كسبي مزرعى مستثمر إستثمارا طويل الأمد فى المزرعة لأمكن احتساب الواحد أو الآخر منها - أى الثمن الكسبي المزرعى أو الايجار الكسبي المزرعى - لو تعرفنا على أحدهما وفقا للمعادلة الآتية والتى يطلق عليها اسم **معادلة الرسملة**:

$$\text{الثمن الكسبي المزرعى} = \frac{\text{الايجار الكسبي المزرعى}}{\text{سعر فائدة الرسملة}} \quad \text{أى} \quad V = \frac{R}{r}$$

مفترضين أن V تدل على الثمن الكسبي المزرعى وأن R تدل على الدخل الكسبي المزرعى المحتمل الحصول عليه سنويا طول مـــدة الاستثمار أى الايجار الكسبي المزرعى وأن r تدل على سعر الفائدة الشائع على الاستثمارات طويلة الأجل ومن الممكن تسميتها هنا **سعر فائدة الرسملة** .

ورغم شيوع استعمال معادلة الرسملة فى احتساب الأثمان الكسبية المزرعية التى يستند إليها المشترون كأساس عند تقدير أثمان المزارع فان للمعادلة عيوبا نابعة من الافتراضات الأصلية التى قامت عليها . فتفترض المعادلة إستمرار ثبات الدخل الكسبي المزرعى السنوى على حالة على مدى السنين المستقبلة وهو أمر مستحيل **فاولا** حتى إذا افترضنا ثبات الأسعار والتكاليف على مر السنين - وهو أمر بعيد الاحتمال -

فان الأرض الزراعية لن تجود دائما على الزراع بكمية ثابتة من الزروع وذلك لأن الطبيعة هى الشريك الأقوى فى الانتاج الزراعى وهى دائما متقلبة لاتستقر على حال الأمر الذى يؤدى إلى تأرجح كمية النواتج المزرعية بين الزيادة والنقصان وبالتالى إلى عدم استقرار الدخول الكسبية المزرعية السنوية . **ثانيا** : أن قيمة الزروع الناتجة لاتعكس فقط خواص أراضى المزرعة بل وأيضا تأثير الأسمدة البلدية والكيماوية المضافة للارض وهذه الأخيرة قابلة للاستنفاد بسرعة كبيرة جدا الأمر الذى يجعل احتساب الزيادة فى قيمة الزروع الناتجة عن استعمالها عند عملية تقدير الثمن الكسبى المزرعى المرسمل عملا خاطئا . **ثالثا** : تفترض المعادلة ثبات قيمة خدمات المبانى والآلات والمعدات على مر الزمن وهذا غير حقيقى فقيمة هذه الخدمات تنكمش تدريجيا بقدم وبلاء هذا النوع من رأس المال العينى أو تختفى فجأة نتيجة لحادث عارض أو الاضطرار لاحلال غيرها محلها أكثر كفاءة انتاجية منها . . . الخ . الأمر الذى يبدو منه أن معادلة الرسملة السابق التنويه عنها لاتتماسك عند توقع أو احتمال ظهور تغيرات فى الدخول الكسبية المزرعية المستقبلة . إذ أن الدخول الكسبية المزرعية تميل للانخفاض التدريجى بمرور الوقت نتيجة للانخفاض التدريجى الذى يطرأ على الأسعار كما تميل الدخول للازدياد التدريجى إذا مالت الأسعار للارتفاع التدريجى . إذا مالت الأسعار للارتفاع التدريجى . فاذا بدت للمثمن بوادر احتمال ظهور زيادة أو نقص فى الدخول الكسبية المزرعية بمرور الزمن ووفقا لمعدلات حسابية ثابتة فان من الممكن الاستعاضة بمعادلة الرسملة التالية عن معادلة الرسملة الأولى :

$$\text{الثمن الكسبي المزرعى} = \frac{\text{الايجار الكسبي المزرعى}}{\text{سعر فائدة الرسملة}} \pm \frac{\triangle\ \text{فى الدخل الكسبي السنوى}}{(\text{سعر فائدة الرسملة})}$$

$$\text{أى}\quad V = \frac{R}{r} \pm \frac{I}{r^2}$$

بفرض أن I تساوى التغير المتوقع فى الدخل الكسبي المزرعى السنوى أى التغير السنوى المتوقع فى الايجار الكسبي المزرعى على مر الزمن . ولإيضاح الفرق فى الثمن الكسبي الناتج عن استعمال المعادلتين السابقتين يمكن الاستعانة بالمثال التالى :

مثال : قدر الايجار الكسبي المزرعى لمزرعة معروضة للبيع بمبلغ ١٢٥٨ جنيها وأن سعر فائدة الرسملة ٥ ٪ علما بأن هناك دلائل قوية تشير إلى أن السنين المقبلة سنين رخاء وأن من المتوقع إرتفاع الايجار الكسبي المزرعى بمقدار ٥ جنيهات فى كل عام عن سابقه فبكم تقدر الثمن الكسبي لهذه المزرعة ؟

الحل وفقا للمعادلة الأولى :

$$\text{الثمن الكسبي المزرعى} = \frac{\text{الايجار الكسبي المزرعى}}{\text{سعر فائدة الرسملة}}$$

$$= \frac{١٢٥٨}{٠٥\text{ر}} = ٢٥١٦٠ \text{ جنيها}$$

وفقا لتركيب المعادلة لم يمكن الاستفادة من المعلومات المتعلقة بميل الايجار الكسبي المزرعى الى الارتفاع بمقدار ٥ جنيهات سنويا أي وفقا لمعدل حسابي ثابت .

الحل وفقا للمعادلة الثانية :

$$\text{الثمن الكسبي المزرعى} = \frac{\text{الايجار الكسبي المزرعى}}{\text{سعر فائدة الرسملة}} + \frac{\text{الزيادة السنوية فى الايجار الكسبي المزرعى}}{(\text{سعر فائدة الرسملة})^{٢}}$$

$$= \frac{١٩٥٨}{٠٥ر} + \frac{٥}{(٠٥ر)^{٢}} = \frac{١٢٥٨}{٠ر٠٥} + \frac{٥}{٠٠٢٥ر}$$

$$= ٢٥١٦٠ + ٢٠٠٠ = ٢٧١٦٠ \text{ جنيها ،}$$

أى أن المعادلة الثانية اتاحت للثمن فرصة استعمال معلوماته عن احتمالات ميل الايجار الكسبي المزرعى الى الارتفاع بمعدل حسابي ثابت مقداره ٥ جنيهات سنويا فأضافت مبلغ ٢٠٠٠ جنيه إلى الثمن الكسبي المزرعى الناتج من استعمال المعادلة الأولى لصالح البائع .

وإذا فرض وظهر أن الدخول الكسبية المزرعية سوف تتأرجح بين الزيادة والنقصان مؤقتا وعلى مدى سنين متفاوتة وأنه أمكن التنبؤ بتلك الدخول مقدما فان كل من المعادلتين تقف عاجزة عن الاستفادة من تلك المعلومات الجديدة غير أنه من الممكن تطوير المعادلة الأولى ـ وهى معادلة الرسملة الأصلية ـ للاستفادة من هذه التطورت الجديدة عند احتساب الثمن الكسبي المزرعى المرسمل . فلو أخذنا تقدير الثمن الكسبي المزرعى المرسمل السابق الناتج عن إستعمال المعادلة الأصلية لوجدناه يبلغ ٢٥١٦٠ جنيه على أساس أن الايجار الكسبي المزرعى يبلغ ١٦٥٨ جنيها سنويا . فلو فرضنا أن الايجار الكسبي المزرعى البالغ ١٢٥٨ جنيها

أن هو الا الإيجار الكسبي المزرعى لسنة ١٩٥٠ وأن الزارع يتوقع خلال السنوات التالية ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ أن قيم الايجـــار الكسبي المزرعى ستبلغ ١٣٥٨ جنيه و١٦٥٨ جنيه و١٥٥٨ جنيه و١٤٥٨ جنيه و١٣٥٨ جنيه فى تلك السنوات السابق ذكرها على التوالى . والان وفى ضوء هـذه البيانات الجديدة عن احتمالات الزيادات السنوية فى الايجارات الكسبية بعد سنة ١٩٥٠ وهى سنة البيع فكم يبلغ الثمن الكسبي المزرعى لتلك المزرعة الذى يستطيع المشترى دفعه . أن المعادلة الى ستعمل لإرجاع الفروق بين الايجار الكسبي المزرعى لسنه الأساس أى سنة ١٩٥٠ والايجار الكسبي المزرعى المتوقع فى السنة المعلومة القادمة إلى قيمته فى سنه ١٩٥٠ هى :

قيمة الفرق فى سنة الأساس = $\frac{\text{الفرق فى الايجار الكسبي } (\pm)}{(\text{ سعر فائدة الرسملة })\ \text{ن}}$ أى

$$N = \frac{R}{(1 + r)^{n}}$$

مفترضتين أن ن أى n هى عدد السنين التى ستنقضى قبـــل الحصول على الدخل الكسبي المزرعى المعين وإذا افترضنا أن سعر فائدة الرسملة لا زال كما هو ٥ ٪ فيجرى الاحتساب وفقا للخطوات الآتية :

اولا : تحتسب فروق الايجار الكسبي فى السنوات المعينة عن سنة الأساس:

الفرق بين سنة ١٩٥١ عن ١٩٥٠ = ١٣٥٨ — ١٢٥٨ = ١٠٠ جنيه

الفرق بين سنة ١٩٥٢ عن ١٩٥٠ = ١٦٥٨ — ١٢٥٨ = ٤٠٠ جنيه

الفرق بين سنة ١٩٥٣ عن ١٩٥٠ = ١٥٥٨ — ١٢٥٨ = ٣٠٠ جنيه

الفرق بين سنة ١٩٥٤ عن ١٩٥٠ = ١٤٥٨ — ١٢٥٨ = ٢٠٠ جنيه

الفرق بين سنة ١٩٥٥ عن ١٩٥٠ = ١٣٥٨ — ١٢٥٨ = ١٠٠ جنيه

ثانيا : تقوم الفروق السنوية للايجارات الكسبية المزرعية للسنوات المعنية بقيمتها فى سنة الأساس باستعمال المعادلة :

$$\text{قيمة الفرق فى سنة الأساس} = \frac{\text{الفرق بين الايجار الكسبي المزرعى } (\pm)}{(\text{١ + سعر فائدة الرسملة})^{\text{ن}}}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥١ فى سنة ١٩٥٠ =

$$\frac{١٠٠}{(١ + ٠٥ر)^{١}} = ٩٥ر٢٤ \text{ جنيه}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥٢ فى سنة ١٩٥٠ =

$$\frac{٤٠٠}{(١ + ٠٥ر)^{٢}} + ٣٦٢ر٨٢ \text{ جنيه}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥٣ فى سنة ١٩٥٠ =

$$\frac{٣٠٠}{(١ + ٠٥ر)^{٣}} = ٢٥٩ر١٦ \text{ جنيه}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥٤ فى سنة ١٩٥٠ =

$$\frac{٢٠٠}{(١ + ٠٥ر)^{٤}} = ١٦٤ر٥٥ \text{ جنيه}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥٥ فى سنة ١٩٥١ =

$$\frac{١٠٠}{(١ + ٠٥ر)^{٥}} = ٧٨ر٣٥ \text{ جنيه}$$

ثالثا : تجمع قيم فروق الايجارات الكسبية المزرعيه للسنوات المعنيه بعد تقويمها فى سنه الاساس

جملة فروق الايجارات الكسبيه المزرعيه فى سنه ١٩٥٠ = ٩٥ر٢٤ + ٢٦٢ر٨٢ + ٢٥٩ر١٦ + ١٦٤ر٥٥ + ٧٨ر٣٥ = ٩٦٠ر١٢ جنيه

رابعا : تضاف جملة فروق الايجارات الكسبية المزرعية فى سنة الأساس إلى الثمن الكسبي المقوم على أساس إستعمال معادلة الرسمله الأولى فينتج الثمن الكسبي المزرعى الحقيق .

الثمن الكسبي المزرعى الحقيــــق فى سنه ١٩٥٠ = ٢٥١٦٠ + ٩٦٠ر١٢ = ٢٦١٢٠ر١٢ جنيه

واحسن استعمالات هذه الطريقة تكون عندما (١) تتوقف الاسعار عن الارتفاع أو الانخفاض اى عندما تميل الاسعار الى الثبات فى اعقاب نشاط كبير فى البنيان الاقتصادى القومى اى عندما تأخذ القوى التوسعية فى البنيان الاقتصادى فى الضعف وتبدو فى الافق بوادر انخفاض الاسعار او (٢) عندما يبدأ البنيـان الاقتصادى القومى فى التحول بسبب الاستعداد لحرب رئيسية او(٣) عندما تبدو فى الجو الاقتصادى بوادر موجة تضخمية قوية .

كذلك تفترض معادلة الرسملة فى جميع اشكالها ان البنيـان الاقتصادى القومى

يمتلك كميات كبيرة غير محدودة من رأس المال وأنه اذا لم يجر استثماره فى اقتناء المزارع فلا زالت امامه فرص كثيرة للاستثمارات طويلة الأجل تدر عليه نفس الدخل السنوى وهو هنا سعر الفائدة الشائع على الاستثمارات طويلة الاجل وهذا الفرض يبرز تماما فكرة قاعدة تكاليف الاستعاضة فالمستثمر الذى يمتلك رأس مال محدود ويمكنه الحصول منه على دخل سنوى يبلغ ١٠ ٪ من قيمته من صناعة أخرى غير الزراعة يستخدم نفس النسبة كفائدة رسملة عند تقويمه لقيمة الثمن الكسبي للمزرعة موضوع الصفقة . فالمعادلة تدلنـا على القوة الكسبية المزرعية مقومة بمعيار القيمة عند استخدامها فى انتاج الزروع اى تدلنا على قيمة استعمال الارض . ولما كان معظم الزراع لا يمتلكون رؤوس اموال كافية تمكنهم من احتساب تكاليف استعمال رأس المال المزرعى لهذا فهم يلجأون عادة لاحتسابه وفقا لسعر فائدة خارج عن نطاق صناعتهم الرئيسية اى الزراعة وهو عادة سعر الفائدة على القروض والاستثمارات طويلة الاجل وهو عادة يتراوح بين ٤ ٪ ، ٥ ٪ والقيمة الناتجة عن احتساب الثمن الكسبي باستعمال سعر فائدة الرسملة اى سعر الفائدة الشائع على الاستثمارات طويلة الاجل فى الميادين التجارية والمالية يطلق عليها احيانا اسم **قيمة الاستعاضة** وتعزى هذه التسمية الى ان المشترى المتوقع اذا لم يتمكن من استثمار جزء من رأس ماله فى العمل المزرعى فلا زال امامه فرصا عديدة للاستثمار يمكنه ان يلجأ اليها ويحصل منها على نفس النسبة من الدخل السنوى على رأس المال هذا فى حالة اصحاب رؤوس الامـوال الكبيرة اما اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة فيجنحون الى رفع نسبة فائدة الرسملة وفقا لدخل رأس مالهم من استثمارات زراعية بحته كتربية العجول أو استعمال البذور الجيدة أو الاسمدة . . الخ كل هذا سعيا وراء رفع سعر فائدة الرسملة الامر الذى يؤدى الى خفض الثمن الكسبي ما يتفق فى النهاية ومايمتلكون من رؤوس أموال

محدودة . وعمـــوما وكما سبق القول يحسن بهذه الفئة الاخيرة القيام باستئجار الارض التى يفلحونها بدلا من امتلاكها وذلك لأن (١) الاستثمار فى امتلاك الارض الزراعية استثمار طويل الامد الامر الذى يجعل الوقت اللازم لاستعادة رأس المال الجارى استثماره فى الارض طويلا جدا . (٢) ارتفاع نسبة الارباح الناتجة من الاستثمار فى الفرص الزراعية العديدة الأخرى غير الارض الزراعية والتى تتضمنها المزرعة . وأخيرا (٣) تعرض الزارع الذى القى بغالبية رأس ماله فى امتلاك الارض الزراعية الى فعل اكثر من عامل واحد من عوامل المجازفة خصوصا اذا كان ممن يعتمـــدون على الاقتراض فى تمويل عملياته المزرعية العادية .

الثمن الفعلى المزرعى

الثمن الفعلى المزرعى أن هو الا الثمن الذى يرتضيه كل من البائع والمشترى وتتم به صفقة بيع وشراء مزرعة معينة وما يتبعهـا من رأس مال عينى ثابت أو منقول . وبمجرد الانتهاء من صياغة العقود اللازمة وتوقيعهـا يصبح الثمن الفعلى المزرعى ثمنا تعاقديا مزرعيا وتنتقل حقوق الملكية فى المزرعة فورا من المالك البائع الى المشترى الذى يصبح مالكا جديدا . ويتوقف مقدار الثمن الفعلى لمزرعة معينة فى مجموعة على مـدى جودة الارض الزراعية وعلى مدى جـودة ما يعرضه البائع من نعم رأسمالية مزرعية للبيع معهـا وايضا على مقدار وجودة منتجاتها الزراعية وكذلك اسعـار هذه الزروع الحالية والمحتملة فى المستقبل القريب او البعيد . وباختصار يمكن القـول بأن كلا من العوامل الشخصية وعوامل القـوة الكسبية المزرعية والعوامل العالمية والعوامل الاجتماعية والعوامل المالية تلعب ادوارا

ايجابية فى تقرير قيمة الثمن الفعلى المزرعى بعد تعديلهـــا فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بقوى العرض والطلب الاقتصادية وغير الاقتصادية بما فيها الاعتبارات الشخصية المتعلقة بطرفى الصفقة اى كل من البائع والمشترى .

والثمن التعاقدى المزرعى اى الثمن الفعلى المزرعى الذى تتم به صفقة بيع وشراء المزرعة يميـــل عادة — فى ضوء التقويم الاقتصادى — للوقوع بين حدين . **ادناهما** هو الثمن التحفظى الذى قد يكون جرديا أو مثليا والذى لن يقبل البائع ثمنا اقل منه لمزرعته اذ هو فى تقديره ادنى حد لقيمة ممتلكاته المعروضة للبيع وفقا لتقديراته الجردية أو وفقا لما يعتبره ثمنا مثليا لمزارع يقال عنها انها مماثلة لمزرعته . اما **اعلاهما** فهو الثمن الكسبى المزرعى الذى لن يرتضى المشترى — فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية — قبول دفع ثمن فعلى يزيد عليه . ولما كان تقدير الثمن الفعلى المزرعى لايخضع فقط للتقويم الاقتصادى بل وايضا لقوى العرض والطلب غير الاقتصادية اى للتقويم الشخصى الذى يؤثر بدوره على قوة مساومة كل من الطرفين موضوع الصفقة اى البائع والمشترى فاذا كانت قوة مساومة المشترى مرتفعة — بعد تعديلها فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الشخصية التى تتضمنها قوى العرض والطلب — وكانت قوة مساومة البـــائع منخفضة مال الثمن الفعلى المزرعى الى الاقتراب من الثمن التحفظى الجردى أو المثلى بل قد يتعداه فى نفس الاتجاه ويقبل البائع ثمنا فعليا لارضه يقل عن ثمنه التحفظى — جرديا كان أو مثليا — واذا كانت قوة مساومة المشترى منخفضة فى حين كانت قوة مساومة البائع قوية مال الثمن الفعلى المزرعى الذى يقبله المشترى الى الاقتراب من الثمن الكسبى المزرعى — وهو الحد الأعلى للثمن الفعلى الذى يقبله المشترى — إن لم يرتفع عنه أما إذا تقاربت قوى مساومة كل من البائع والمشترى مال الثمن

الفعلى المزرعى إلى الوقوع بين كل من الثمن التحفظى للبائع والثمن الكسبي المزرعى الذى يقدره المشترى على أن يقترب من الحد الأقصى إذا فاقت قوة المساومة النسبية للبائع نظيرتها لدى المشترى والعكس صحيح أى أن الثمن الفعلى المزرعى يميل للاقتراب من الحد الأدنى لو فاقت قوة المساومة النسبية للمشترى نظيرتها لدى البائع وبمجرد الاتفاق على الثمن الفعلى المزرعى بين طرفى الصفقة وكتابة عقود البيع وتوقيعها تتم صفقة بيع وشراء المزرعة ويصبح الثمن الفعلى المزرعى ثمنا تعاقديا فعليا للمزرعة .

الباب الثالث عشر

معايير الكسب المزرعى

تمهيد : تعتبرالزراعة مهنة معقدة غاية التعقيد فالمدير النموذجى لمزرعة عائلية أن هو إلا مستثمر ومنول ومراقب وعامل بينما هو أيضا فى المزارع الكبيرة محاسب ومنظم للعلاقات بين الإدارة والعمل وطبيب بيطرى ومتخصص فى علوم أمراض النباتات وفى الحشرات... الخ وكنتيجة لتعدد الأغراض والأهداف النهائية للمزارع العادية أصبح من المتعذر القول بأن هناك معيارا احصائيا أو محاسبيا معينا يمكننا من تقرير الوضع أو الحالة المالية للمزارع المختلفة معا أو الحكم على مدى نجاحها أو فشلها . وبصفة عامة ولكى يقال عن مزرعة معينة أنها عمل اقتصادى ناجح يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية : (١) أن تنتج اجمـــالى دخل يكفى لتغطية اجمالى تكاليفها . (٢) ويغطى دخل رأس المال المزرعى المستثمر ـ المملوك والمقترض ـ وفقا لسعر الفائدة الشائع (٣) أن يغطى دخل العمل العائلى المزرعى المقدر وفقا للأجور السائدة فى الجيرة (٤) وأخيرا يجب أن تكون عناصر الإنتاج المزرعية فى حالة جيدة صالحة للاستثمار فى عمليه الإنتـاج فى آخر السنه الزراعيه وأن تكون حالتها فى آخر العام ـ وهذا على الأقل ـ كحالتها فى أول نفس السنه الزراعية .

وتعتبر إدارة المزرعه ـ كوحدة اقتصاديه ـ الحصول على إجمالى دخل يكفى لتغطية اجمالى تكاليفها واحدا من أول البديهات أو القواعد الاقتصاديه الأساسيه التى يمكن الاستناد إليها فى القول بأنها عمل اقتصادى ناجح أو فاشل . خصوصا وأن معظم الشروط التى سبق التنويه عنها أعلاه غير مفهومه تماما من الزراع وكثيرا ما أهملوها أو تغاضوا عنها عند تقديرهم لقيمه دخولهم المزرعيه . فالمزرعه لابد لها وأن تنتج

دخلا يكفى لتغطيه دخل رأس المال المزرعى المستثمر وفقا لسعر الفائدة الشائع لأن هذا الرأس مال لو استثمر فى عمل اقتصادى آخر لدر على صاحبه نفس سعر الفائدة فاذا فشلت المزرعه فى أدرار اجمالى دخل يغطى تكاليفها ودخل رأس المال المزرعى المستثمر فيها وفقا لسعر الفائدة الشائع فان من مصلحه المستثمر تحويل استثماراته إلى عمل اقتصادى آخر يدر عليه دخلا مناسبا بدلا من تركه مستثمرا فى عمل اقتصادى مزرعى عقيم . كما أن من الواجب أن يكفل اجمالى الدخل المزرعى بعد كل هذا أجرا كافيا معقولا لعمل الزارع طالما أن فى امكان الزارع الحصول على مثل هذا الأجر لو اشتغل لدى الغير . وأخيرا فيجب عدم التغاضى عن مقدرة إجمالى الدخل عن تغطية أوجه النقص فى قيمة المبانى والحيوانات والنعم الرأسمالية المزرعية الاخرى إذ كما سبق القول يجب أن تكون عناصر الإنتاج آخر العام حافظة لقيمتها وقادرة على مواصلة الإنتاج فى آخر السنة الزراعية كما كانت فى أولها .

معايير القيم والتكاليف والدخول المزرعية

تعتبر المزارع كوحدات انتاجية زراعية أعمالا اقتصادية بالغة التعقيد فهى تتضمن مركبات مختلفة ذات نسب متفاوتة من العمل الإنسانى ورأس المال والادارة والأرض الامر الذى جعل من المستحيل القول بأن هناك معيارا واحدا يمكننا عن طريقه معايرة أو قياس الدخول أو التكاليف أو صافى الأرباح فى المزارع الفردية ذات الانماط المزرعية المختلفة. وان كانت هذه الحقيقة لا تمنع القول بأنه رغما عن ذلك فان هناك معايير أساسية احصائية يمكن الاستعانة بها فى تقييم المركز المالى والتكاليف والدخول للمزارع الفردية كما تسهل عمليات المقارنة بين المزارع المختلفة. علما بأن كلا من هذه المعايير قد لا ينطبق بالضرورة ولا يمكن تطبيقه على أنواع

معينة من المزارع أو فى ظل انماط مزرعية معينة الأمر الذى يجعل اختيار المعيار الملائم للمزرعة أمرا بالغا الدقة كما هو بالغ الأهمية والاختيار المعيار الذىسيجرى استعماله يجب ملاحظة مدى ملاءمته لحجم المزرعة ومدى الأهمية النسبية لاسهام العمل الإنسانى مقارنا باسهام النعم الرأسمالية الإنتاجيةفىعمليات الإنتاج المزرعية ومدى تمشية والأهداف المالية للزارع نفسه . ويمكن تقسيم تلك المعايير إلى ثلاث مجموعات رئيسية هى : (١) تلك المعايير المتصلة بالوضع المالى للمزرعة والمزارع نفسه فى وقت معين . (٢) وتلك المعايير المتصلة بمعايرة أى قياس النتائج المتحصل عليها على مدار السنة وأخيرا . (٣) تلك المعايير المتصلة بقياس الأرباح فى نهاية السنة الزراعية .

معايير الحالة المالية

تدل صحيفة الحالة المالية للمزرعة الفردية الزارع على مقدار ثروته المزرعية الحقيقية أى على صافى قيمتها فى وقت معين.ولا جراء تقييم دقيق للدخل المزرعى السنوى يحسن مقارنة صحيفة الحالة المالية المزرعية فى آخر العام الزراعى بأخرى مناظرة لها تدل على الحالة المالية المزرعية فى أوله إذ تبين هـذه المقارنة التغيرات التى طرأت على الموارد المزرعية خلال السنة الزراعية المنقضية . ويحسن التنويه بأنه لا شأن لصحيفة الحالة المالية المزرعية بصحيفة الحالة الماليةللزارع نفسه كفرد. فصحيفة الحالة المالية المزرعية تتضمن فقط تلك البنود المتصلة بالعمليات والنواتج والدخول المزرعية البحتة فى حين أن صحيفة الحالة المالية للزراع كفرد والتى قد تستعمل لبيان حالته المالية عند شروعه فى الحصول على قرض أو خلافه فتتضمن بالاضافة إلى البيانات التى تشملها صحيفة الحالة المالية المزرعية موارده وديونه الأخرى الخاصة غير المتصلة بالمزرعة . وأكثر المعايير المستعملة كليا أو جزئيا

لقياس الحالة المالية المزرعية تنحصرفى. (١) قوائم الجرد المزرعى. (٢) الأصول المزرعية . (٣) الخصوم المزرعية (٤) صافى القيمة المزرعية .

قوائم الجرد المزرعى : قوائم الجـــرد المزرعى هى تلك القوائم التى تضم كل مكونات المزرعة بنداً بنداً مقومة على أساس قيمتها وقت عمل هذه القوائم كما تضم أيضاً على المزرعه من ديون للغير . ومن هنا يبدو الاختلاف بين قوائم الجرد المزرعى - وذلك من وجهة نظر المحاسبين والتجاريين - ونظيراتها فى الأعمال الاقتصادية الأخرى التى لا تتضمن قوائم جردها غير كميات وقيم النعم المادية المخزونة فعلا دون ذكر لـكمية ولا يقيم البنود غير المنظورة ولا يقيم ديون العمل الاقتصادى . الأمر الذى يجعل قوائم الجرد المزرعى أقرب ما تـكون إلى الميزانية العمومية (الموازنة العمومية) فى الأعمال الاقتصادية الأخرى عنها إلى قوائم جردها .

الاصول المزرعية : الأصول المزرعية أى الموارد المزرعيـة تتضمن كل بنود الأملاك المزرعية مقومة بمعيار القيمة مضافا إليهـا ديون المزرعة قبل الغير . وفى العادة تتضمن أصول المزرعة اجمالى قيم أرض المزرعة والمبانى والآلات والمعدات والحيوانات المزرعية والأغذية الحيوانية والتوينات المزرعية الموجوده بالمخازن وأوراق القبض المتصلة بمعاملات المزرعة مع الغير وأخيرا الجزء من النقدية التى يمتلكها الزارع والمخصصة للانفاق على العمليات المزرعية الجاريه ومن المستحسن التفرقة بين الأصول المزرعية وأصول الزارع فالأخـيرة تتضمن بالاضافة الى الأصول المزرعية السابق التنويه عنها بقية النقدية التى يمتلكها الزارع وأوراق القبض الأخرى الناتجة من معاملاته الخاصة مع الغـير خارج نطاق المزرعة بالاضافة إلى ممتلـكاته الأخرى غير المزرعية . كما يحسن من وجهـة النظر التحليلية البحتة تقسيم الأصول المزرعية إلى أصول ثابتة وأصول جارية . ويقصد **بالاصول الجارية** تلك الموارد

المستعملة فى الانفاق على العمليات المزرعية (النقدية) أو تلك الموارد التى يمكن تحويلها إلى نقود فى وقت قصير نسبيا ـ مداه سنه على الأكثر ـ أما **الاصول الثابتة** فهى تلك الموارد المزرعية التى لا يجرى استنفادها فى العمليات المزرعية العادية أو التى لا يسهل تحويلها إلى نقد سائل فى وقت قصير نسبيا .

ويستفاد من البيانات الخاصة بالأصول المزرعية أما فى معرفة صافى قيمة ممتلكات الزارع كفرد منفصل تماما عن المزرعة أو فى تحليل ومقارنة العمليات الجارية بالمزرعة . ويلاحظ هنا أنه للوصول إلى الهدف الأول لابدوأن تتضمن أية بيانات خاصة بالموضوع كافة بنود أصول الزارع سواء كانت هذه البنود متصله بأصوله المزرعية أو غير المزرعية أى الشخصية . أما لتحقيق الهدف الثانى أى عمل تحليل اقتصادى للعمليات المزرعية أو مقارنة تلك العمليات المزرعية الجارية داخل المزرعة بنظيراتها فى السنين الماضية لنفس المزرعة أو بنظيراتها فى المزارع الأخرى فمن الضرورى جدا بل من الواجب الا تتضمن الدراسة إلا تلك البنود الحقيقية المتصلة بالعمليات المزرعية العادية الأمر الذى يجعل النتائج المتحصل عليها من مثل هذه الدراسة مبينة لحقيقة واقع الحالة فى المزرعة بوصفها عملا اقتصاديا منفصلا تماما عن شخصية مالكه أى الزارع .

الخصوم المزرعية : تتضمن الخصوم أى الذمم كما تسمى أحيانا كافة المطلوبات القانونية أى الحقوق فى ممتلكات المزرعة أو فى ممتلكات الزارع بصفته الشخصية . وتتضمن خصوم الزارع كل ما عليه من ديون وأوراق دفع أى ما يستحق عليه أداؤه للأفراد أو المنظمات أو المؤسسات التى يجرى التعامل بينها وبينه . ولإعداد ملخص عن خصوم الزارع أى التزاماته قبل الغير بصفته الشخصية فيجب أن ينص فيه على كل أنواع التزاماته الناشئة عن إدارته للعمليات المزرعية أو أوراق الدفع

الخاصة به والتى لا تمت للمزرعة بأية صلة . أما عند إعداد ملخص عن خصوم المزرعة كوحدة اقتصادية لأغراض التحليل الاقتصادى أو المقارنة فيجب النص فقط على تلك الخصوم الناشئة عن العمليات المزرعية وحدها والتغاضى أى إهمال ما عداها من الالتزامات الشخصية للزارع إذ يجب هنا الفصل بين الزارع كصاحب وحدة اقتصادية إنتاجية وبين الوحدة نفسها أى المزرعة .

ويحسن عند إعداد ملخص عن الخصوم المزرعية لأغراض التحليل الاقتصادى أو المقارنة الاقتصادية تقسيم الخصوم المزرعية إلى خصوم ثابتة وخصوم جارية . ويقصد **بالخصوم الجارية** تلك الديون الناشئة عن العمليات المزرعية العادية الواجبة السداد فى خلال فترة قصيرة نسبيا ـ أى خلال السنة الزراعية . أما **الخصوم الثابتة** فهى تلك الديون التى لن يحل ميعاد سدادها فى وقت قصير نسبيا أو الأجزاء من الديون التى لن يحل ميعاد سداد أقساطها فى وقت قصير نسبيا أى خلال السنة الزراعية . وعلى ذلك فيمكن القول بأن جميع الديون التى يحل ميعاد سدادها خلال السنة الزراعية الجارية أو أقساط الديون طويلة الأجل التى يحل ميعاد سدادها فى نفس السنة الزراعية يجب أن تتضمنها قائمة الخصوم الجارية .

صافى القيمة المزرعية : أن صافى قيمة الزارع كفرد أن هى إلا صافى القيمة الحقيقية لممتلكاته بعد خصم إجمالى ديونه من إجمالى موارده أى هى عبارة عن الفرق بين إجمالى أصوله وإجمالى خصومه كفرد . فصافى القيمة الشخصى للزارع يدل على حقيقة ما يمتلك من جملة أصوله. أما صافى قيمة المزرعة فيختلف عن صافى قيمة الزارع فى أنه لا يدخل فى إحتسابها غير اجمالى الأصول المزرعية وإجمالى الخصوم الناتجة عن سير العمليات المزرعية البحتة . ولهذا فلمقارنة التغيرات التى تطرأ على تكوين راس المال المزرعى يجب الاستعانة بصافى قيمة المزرعة أما

عند إعداد صحيفة مالية لاستخدامها فى توضيح الحالة المالية لامكانية الحصول على قروض مالية فيجب الاستعانة بصافى قيمة الزارع إذ هى الأهم فى هذه الحالة . وبمقارنة صافى قيمة المزرعة كوحدة إقتصادية إنتاجية فى أول السنة الزراعية بصافى قيمتها فى آخر السنة يبدو مدى الكفاءة النسبية للوسائل والأساليب المزرعية التى أتبعت للمحافظة على رأس المال المزرعى أو لتطويره .

معايير نتائج النشاط الاقتصادى المزرعى خلال العام

تمهيد : يقصد بمعايير نتائج النشاط الاقتصادى المزرعى تلك المقاييس المستعملة فى قياس النفقات والايرادات والتى تتضمن عادة المصروفات والمتحصلات المزرعية خلال العام. ولما كانت العمليات المزرعية متعددة ومتداخلة بطريقة جعلت الآراء تتضارب بشأن تصنيفها فسننوه فيما يلى بأكثر هذه المعايير شيوعا .

اجمالى الدخل المزرعى : هو عبارة عن جملة المبالغ المحصلة والمكتسبه من استعمال الموارد المزرعيه خلال فترة معينة من الزمان تكون فى العادة سنة زراعية . وعلى ذلك فاجمالى الدخل المزرعى ان هو إلا جملة المتحصلات النقدية المحصلة أو التى حان ميعاد تحصيلها والناتجة عن بيع الزروع النباتية والزروع الحيوانية أو منتجاتها والأدوات والمعدات والتموينات المزرعية ومن تأجير الموارد الزراعية الانتاجية للغير كالآلات والمبانى والمعدات المزرعية والأراضى الزراعية .. الخ كما يتضمن أيضا الزيادة فى قيمة رأس المال وهى تساوى الفرق الموجب (+) بين صافى القيمة المزرعية فى آخر العام وصافى القيمة المزرعية فى اول العام المستخلصتين من واقع جداول الحصر المزرعى وإذا كان الفرق بين صافى القيمتين سالبا فيجرى خصمه ليصبح إجمالى الدخل المزرعى ممثلا لحقيقة الواقع . ويجدر التنويه هنا بأن إجمالى الدخل المزرعى لا يتضمن قيمة اللوازم المعيشية المزرعية التى يستهلكها الزارع

وأفراد عائلته من منتجات المزرعة حيث يجرى تقديرها على حدة . ويعزى عدم إدخال قيمتها فى إجمالى الدخل المزرعى إلى صعوبة إحتسابها .

اجمالى التكاليف المزرعية : اجمالى التكاليف المزرعية عبارة عن جملة نفقات العمليات المزرعية العادية الفورية وغير الفورية فيما عدا الفائدة المدفوعة على رأس المال المزرعى وقيمة العمل المزرعى غير المأجور بما فيه أجر عمل الزارع وذلك لأغراض تحليلية بحتة .

التكاليف المزرعية الفورية : ويقصد بالتكاليف المزرعية الفورية تلك النفقات المباشرة النقدية أو العينية مقومة بمعيار القيمة وتشمل التكاليف المزرعية الفورية أجور العمال الاجراء وأجر أعمال المقاولات وأثمان المؤن والتموينات والمواد وقطع الغيار وأجور التصليحات والترميمات وأعمال النجارة والحدادة وقيمة الضرائب المربوطة وأقساط التأمين أن وجدت وغير ذلك من أبواب التكاليف التى يستدعيها سير العمل فى المزرعة والتى لا مناص من بذلها لدوام إستمرار المزرعة كوحدة إنتاجية أى كعمل إقتصادى (تجارى) ولا تتضمن التكاليف المزرعية الفورية أجر العمال غير الاجراء وذلك لأن هذا الجزء من العمل لايتناول القائمون به أجورا فورية . كما لا تتضمن التكاليف المزرعية الفوريه الفائدة المدفوعة على رأس المال المزرعى المقترض رغما عن كونها تبدو كتكاليف فوريه وذلك لأغراض تحليلية بحته . إذ لو جرى إحتسابها كتكاليف فانه يصبح من المستحيل مقارنة التكاليف فى المزارع المختلفة حيث أن بعضها يجرى تمويل عملياتها المزرعيه برأس مال مقترض وبعضها برأس مال مزرعى مملوك والبعض الاخر يجرى فيه تمويل العمليات المزرعية برأس مال مزرعى بعضه مملوك وبعضه الآخر مقترض . وتفاوت نسب هذه الرؤوس أموال لبعضها وأيضا تفاوت أسعار الفائدة التى جرى الاقتراض بها والجارى تحصيلها من المزارع المختلفه يؤدى عادة الى إخفاء معالم الكثير من الفروق

الجوهرية عند مقارنه تكاليف المزارع المختلفة ببعضها الأمر الذى جعل المهتمين بأبحاث إدارة المزارع يستبعدون هذا البند من التكاليف المزرعية توحيدا للظروف التى يجرى الانتاج فى ظلها فى مختلف المزارع على أن يحتسب على حدة عند اللزوم كا سننوه عنه فيما بعد .

التكاليف غير الفورية : ويقصد بالتكاليف غير الفورية أى العمومية تلك المبالغ المقدرة والمحتسبة نظير الاستنفاد والبلى والنفوق ، والتكاليف العمومية تعرف أحيانا بالتكاليف غير المباشرة لأنها تكاليف مقدرة وليست فوريه أى غير مباشرة لأن تغطيتها لا تتم أثناء أو فور تمام صفقه فعلية معينة أى أنها مبالغ لم تدفع إطلاقا عند شراء نعمة معينة أو أداء خدمة معينة فى ذات الوقت أو السنة التى حدث فيها الشراء كا فى حالة الاستنفاد أما فى حالة البلى والنفوق فلا يقابلها صفقات شراء إطلاقا . **وتكاليف الاستنفاد** أن هى إلا مقدار الفقد أو النقص الذى يصيب قيمة رأس المال المزرعى الثابت بالاستعمال وبمرور الزمن . ويتضمن رأس المال المزرعى الثابت الآلات والمبانى والماكينات والمعدات (سلالم - رشاشات - عفارات - الات حليب - سلالم - فرازات - الات تعبئة ... الخ) والحيوانات المنتجة سواء كانت حيوانات لبن أو عمل والنباتات المعمرة (أشجار الفاكهة) . أما **تكاليف البلى** فهى عبارة عن مقدار الفقد الذى يصيب قيمة النعم الرأسمالية (وهذه تدخل ضمن رأس المال الثابت) نتيجة لتحولها من نعم صالحة للاستعمال إلى نعم غير قابلة للاستعمال نتيجة لحوادث عارضة خارجة عن إرادة الإدارة أو نتيجة لظهور نعم انتاجية أخرى تفضلها تجعلها غير متمشية مع مقتضيات العصر وذلك قبل إنقضاء المدة المقدر استنفادها فيها . وأخيرا يقصد **بتكاليف النفوق** تلك المبالغ التقديرية التى تحتسب على أساس نسبة مئوية يقدرها الزارع فى ضوء معلوماته عن منطقة مزرعته ومدى انتشار الأمراض الوبائية المميتة بها لمواجهة احتمالات نفوق حيواناته المزرعية كا قد يجرى تقديرها كقيمة معينه لكل حيوان ينفق فعلا فى المزرعه .

معايير الكسب المزرعى

توجد معايير كثيرة مستعملة فى إدارة الأعمال المزرعية لقياس أرباح المزارع أو لقياس الكسب المزرعى غير أن تلك المعايير كلها ليست بالضرورة قابلة التطبيق أو الاستعمال فى كل أنواع المزارع الأمر الذى يجعل القول بأن هناك معيارا منها أحسن من غيره بعيدا عن الصواب إذ تتداخل فى إختيار المعيار أى المقياس المناسب الذى سيجرى إستعماله فى قياس الأربحية فى مزرعة معينة عوامل كثيرة منها سعة المزرعة ونسبة العمل المأجور إلى العمل غير المأجور ونوع الادارة المزرعية . . الخ وإن كان هذا لا يمنع القول بأن هناك معايير معينة شائعة الاستعمال يمكن حصر أهمها فيما يلى :

١ ـ صافى الدخل المزرعى .

٢ ـ دخل العمل المزرعى .

ا ـ دخل عمل أفراد العائلة المزرعية دون عمل الزارع نفسه .

ب ـ دخل عمل الزارع .

دخل العمل الجسمى للزارع .

دخل الإدارة المزرعية أى دخل العمل الإدارى للزارع .

٣ ـ دخل رأس المال المزرعى .

٤ ـ دخل رأس المال المزرعى المستثمر .

٥ ـ دخل رأس المال المزرعى المملوك .

٦ ـ صافى الربح المزرعى .

٧ ـ دخل الزارع .

ونورد فيما يلى شرح هذه الأنواع المختلفة من المقاييس .

١ - **صافى الدخل المزرعى** : صافى الدخل المزرعى هو المبلغ المتبقى بعد خصم اجمالى التكاليف المزرعيه من اجمالى الدخل المزرعى وكما سبق أن ذكرنا فان اجمالى التكاليف المزرعية لا تشمل القيمة النقدية للعمل الذى يؤديه الزارع وأقاربه أى القيمة النقدية لعمل الأقارب غير المأجورين بما فيهم الزارع وبالمثل فان إجمالى الدخل المزرعى لا يشمل القيمة النقدية للوازم المعيشة المزرعيه .

وقد جرت العادة أن يذكر صافى الدخل المزرعى فى صورة مبلغ من النقود ولكن يحدث أحيانا أن يحتسب فى صورة نسبة مئوية من رأس المال المزرعى أو رأس المال المزرعى المستثمر وفى بعض الأحيان يذكر صافى الدخل المزرعى مجردا من كلمة صافى مع أن المقصود يكون صافى وليس اجمالى الدخل المزرعى .

٢ - **دخل العمل المزرعى** : دخـــل العمل المزرعى هو المبلغ المتبقى بعد طرح مقدار الفائدة المستحقة لرأس المال المزرعى (أو المزرعى المستثمر) مقدرة على أساس سعر الفائدة الشائع (٢ ٪ - ٣ ٪ ... الخ) من مقدار صافى الدخل المزرعى .

أ - **دخل عمل أفراد أسرة الزارع** : هو دخل العمل المزرعى بدون طرح القيمة النقدية لعمل أفراد عائلة الزارع أى أنه مرادف لدخل العمل المزرعى نفسه وهو فى هذه الحالة يشمل دخل عمل عائلة الزارع بما فيهم الزارع نفسه نظير عملهم وعمله العادى ونظير مجهوداته الإداريه .

ب - **دخل عمل الزارع** : هو المبلغ المتبقى بعد طرح القيمة النقدية لعمل أفراد العائلة عدا الزارع نفسه من جملة دخل العمل المزرعى أى من اجمالى دخـــل عمل أفراد الأسرة .

٣ ـ **دخل الادارة المزرعية** : عبارة عن باقى طرح قيمة العمل الجسمى الذى يؤديه الزارع من اجمالى دخل عمل الزارع وفائدة هذا المقياس هو التمييز بين مايؤول للزارع نظير عمله الإدارى ونظير عمله الجسمى لأن جملة دخل عمله تؤول إليه فى نظير خدماته الإدارية والجسمية .

٤ ـ **دخل رأس المال المزرعى** : دخل رأس المال المزرعى عبارة عن باقى طرح دخل العمل المزرعى (دخل عمل أسرة الزارع أى دخل عمل الزارع وأفراد عائلته أى العمل الذى يؤدونه كعمال غير مأجورين بما فى ذلك خدمات الزارع الإدارية) من صافى الدخل . ويحتسب دخل رأس المال المزرعى أما فى صورة مبلغ معين من النقود أو فى صورة نسبة مئوية من قيمة رأس المال المزرعى. وفى حالة احتسابه كنسبة مئوية يسمى بالدخل المئوى لرأس المال المزرعى .

ومما تجدر ملاحظته فيم يختص باحتساب دخل العمل المزرعى أنه للحصول على أحدهما يحتسب الآخر مقدرا كمبلغ ثابت ويمثل الباقى المبلغ الآخر. فللحصول على دخل العمل المزرعى يحتسب دخل رأس المال المزرعى أولا كمبلغ ثابت يتحصل عليه بافتراض واستعمال نسبة مئوية معينة كفائدة على رأس المال وبطرح هذا المبلغ من صافى الدخل المزرعى يكون الباقى هو دخل العمل المزرعى . وللحصول على دخل رأس المال المزرعى يحتسب دخل العمل المزرعى أولا كمبلغ ثابت يقدر كأتعاب للزارع وعائلته أى كأتعاب للعمل غير المأجور وبطرح هذا المبلغ من صافى الدخل المزرعى يكون الباقى هو دخل رأس المال المزرعى .

٥ ـ **دخل رأس المال المزرعى المستثمر** : هذا الدخل عبارة عن المبلغ الذى يحتسب نظير استعمال رأس المال المزرعى المستثمر ويظهر هذا المبلغ أيضا فى صورة

نسبة مئوية من رأس المال المزرعى المستثمر ويكون بمثابة فائدة مئوية . ويحتسب هذا الدخل بنفس الطريقة التى يحتسب بها دخل رأس المال المزرعى .

جملة الربح : جملة الربح عبارة عن مصطلح يطلق إما على دخل العمل المزرعى الناتج عن طرح قيمة دخل رأس المال المزرعى أو دخل راس المال المزرعى المستثمر المقدرين وفقا لسعر الفائدة الشائع من صافى الدخل المزرعى . او يطلق على دخل رأس المال المزرعى أو دخل رأس المال المزرعى المستثمر الناتج عن استنزال دخل العمل المزرعى المقدر وفقا لقيم الأجور الشائعة فى الجيرة من صافى الدخل المزرعى . وذلك لأن كلا من المبلغين يتضمن فى داخله قيمة صافى الربح فأولهما أى دخل العمل المزرعى عبارة عن دخل العمل المزرعى المقدر وصافى الربح معا فى حين أن ثانيهما سواء كان دخل رأس المال المزرعى أو رأس المال المزرعى المستثمر فيتضمن دخل رأس المال المزرعى ـ أو المزرعى المستثمر ـ وفقا لسعر الفائدة وصافى الربح معا .

٦ - دخل رأس المال المزرعى المملوك : يحدث فى كثير من الأحيان أن يكون رأس المال المزرعى المستثمر غير مملوك بل يكون جزءا منه مقترضا تدفع عنه فائدة . لهذا فان دخل رأس المال المزرعى المملوك يعتبر أيضا مقياسا من مقاييس الكسب المزرعى وفى هذه الحالة تدخل قيمة الفائدة ضمن التكاليف المزرعية الفورية ويكون دخل رأس المال المزرعى أو دخل رأس المال المزرعى المستثمر فى هذه الحالة منصبا على الجزء المملوك من رأس المال سواء كان مزرعيا فقط أو مزرعيا مستثمرا . ويحتسب بالطريقة التى سبق أن ذكرناها (كما ويمكن أيضا طرح قيمة فائدة الجزء غير المملوك ـ أى فائدة القروض ـ من صافى الدخل بدلا من ضمها أولا إلى جملة التكاليف المزرعية الفورية والسير فى إحتساب هذين الدخلين كالمعتاد) .

٧ ـ **صافى الربح المزرعى:** صافى الربح إن هو الا النقاية أى المبلغ المتبقى بعد استنزال مجموع كل من اجمالى التكاليف المزرعية ودخل العمل المزرعى ودخل رأس المال المزرعى المقدر ـ أو دخل رأس المال المزرعى لمستثمر المقدر ـ وفقا لسعر الفائدة الشائع من اجمالى الدخل المزرعى. ومنه وفى ضوء التعاريف السابقة يمكن القول بأن صافى الربح إن هو الا الفرق بين صافى الدخل الفعلى وصافى الدخل المقدر اى هو الفرق بين صافى الدخل الفعلى وبين اجمالى كل من دخل العمل المزرعى المقدر ودخل رأس المال المزرعى المقدر او هو الفرق بين اجمالى كل من دخلى العمل المزرعى ورأس المال المزرعى الفعليين وبين اجمالى كل من دخلى العمل المزرعى ورأس المال المزرعى المقدرين .

وعلى ذلك يكون صافى الدخل الفعلى موجبا إذا تساوى مع صافى الدخل المقدر أو زاد عليه ويكون سالبا اذا نقص عنه ومقدار النقص أى صافى الربح السالب هو ما يسمى **بالخسارة** . فالمزرعة الخاسرة والأمر كذلك ان هى الا المزرعة التى يقل صافى دخلها الفعلى عن صافى دخلها المقدر اى التى يقل صافى دخلها الفعلى عن صافى الدخل الشائع اى عن مجموع دخل العمل المزرعى المقدر ودخل راس المال المزرعى المقدر وفى مثل هذه الحالة يكون صافى الدخل سالبا . اى ان صافى الربح هو المبلغ الذى يدل على مدى تفوق أو تأخر صافى دخل مزرعة معينة عما هو شائع اى عن غيرها من المزارع .

صافى الربح كمرادف لصافى الدخل المزرعى : إذا تضمنت جملة التكاليف المزرعية مقدار الفائده على رأس المال حسب سعر الفائدة الشائع وكذلك أجر العمل غير المأجور مقدرا وفقا لما هو شائع فان الفرق بين جملة الدخل وجملة التكاليف المزرعية يكون هو **صافى الربح**

وفى هذه الحالة يكون صافى الدخل مساويا لصافى الربح أى مرادفا له حيث أن صافى الربح هو الفرق بين صافى الدخل الفعلى وصافى الدخل المقدر . وصافى الدخل الفعلى فى هذه الحالة هو الفرق بين اجمالى الدخل واجمالى التكاليف بما فيها الفائدة الشائعة لرأس المال والأجر الشائع للعمل غير المأجور أى بما فيها الدخلين الشائعين للعمل ورأس المال أى الدخل الصافى المقدر الذى بهذه العملية نطرحه (ضمن جملة التكاليف) رأسا من اجمالى الدخل بدلا من الانتظار حتى نطرح اجمالى التكاليف (من غير الدخلين الشائعين للعمل ورأس المال) من اجمالى الدخل لينتج لدينا صافى الدخل الفعلى ثم نطرح من هذا الدخلين الشائعين أى الدخل المقدر لنحصل على صافى الربح .

ولهذا فانه فى جميع الحالات التى يتضمن فيها اجمالى التكاليف الفائدة على رأس المال حسب سعر الفائدة الشائع وأجر العمل غير المأجور حسب الأجور الشائعة فان باقى طرح اجمالى التكاليف من اجمالى الدخل يكون هو صافى الربح مباشرة . فاذا تجاوزنا وسميناه صافى الدخل بحكم كونه عبارة عن الفرق بين اجمالى الدخل واجمالى التكاليف فعلينا أن نوقن أن صافى الدخل هذا لا يشمل دخـــل العمل المزرعى ولا دخل رأس المال المزرعى وأنه ما هو إلا صافى الربح أى المبلغ الذى يتفوق به دخل مزرعة ما على الدخل الشائع للمزارع الأخرى . وفى هذه الحالة لا نستطيع معرفة الدخل الفعلى للعمل غير المأجور ولا الدخل الفعلى لرأس المـال كل عـلى حدة بتقدير أحدهما وطرحه من صافى الدخل الذى يضمها معـا حتى نحصل عـلى الدخل الفعلى للاخر كما سبق أن أوضحنا حتى يستطيع الزارع أن يعرف الجـزاء الذى ناله مقابل استثمار رأس ماله فى مزرعة ما ،

أما إذا إحتسبنا ضمن اجمالى التكاليف الفائدة الشائعة عـلى رأس المـال فقط دون الأجر الشائع للعمل غير المأجور أو العكس فان صافى الدخل أى الفرق بين

اجمالى الدخل واجمالى التكاليف فى هذه الحالة يتضمن دخل الواحد أو الآخر أى دخل العمل أو دخل رأس المال ولا يكون صافى الدخل فى هذه الحالة مساويا لصافى الربح فللحصول على صافى الربح علينا أن نطرح من صافى الدخل المبلغ المقدر للعمل غير المأجور إذا كان صافى الدخل يتضمن دخل العمل أى إذا لم يكن اجمالى التكاليف قد تضمن هـذا المبلغ أو نطرح منه الدخل المقدر لرأس المال إذا كان العكس هو ما حدث لأن صافى الدخل فى هذه الحالة يكون متضمنا لدخل رأس المـال وفى كلتا الحالتين فان صافى الدخل يكون مساويا إما لدخل العمل أو لدخل رأس المال أيهما ترك بغير احتساب فى اجمالى التكاليف . وعملية طرح الدخل المقدر لأحدهما من صافى الدخل للحصول على صافى الربح تكون فى الواقع عملية طرح للدخل المقدر من الدخل الفعلى لأيهما .

وعلى ذلك يعتبر صافى الدخل سالبا إذا كان لايكفى لتغطية الدخل المقـدر للعمل ورأس المال (صافى الدخل المقدر) . أو بمعنى آخر فانه يكون سالبا إذا كان صافى الربح سالبا والحد الأدنى للمبلغ الذى يكون عليه صافى الدخل موجبا ينتج فى هذه الحالة من اضافة الربح السالب إلى صافى الدخل الفعلى .

٨ - **دخل الزارع** : دخل الزارع عبارة عن صـافى الدخل المزرعى مضافا اليه قيمة اللوازم المعيشية ، وبذلك فان دخل الزارع يكون عبارة عن مركب من منتجات المزرعة النقدية (المتحصله من بيع المنتجات المزرعية وغير النقدية (أى التى لاتباع بل يستهلكها المزارع وعائلته وقيمتها تقدر نقداً) وهذا المقياس يعتبر فى الواقع مقياسا شخصيا أكثر منه مزرعيا فهو ليس مقياسا تجاريا لمدى نجاح المزرعة. وتبدو أهمية هذا المقياس فى المزارع المكتفية اكتفاء ذاتيا .

دخل رأس المال المزرعى كمرادف لصافى الدخل المزرعى : يكون دخل رأس المال المزرعى مرادفا لصافى الدخل المزرعى أى مساويا له فى حالة المزارع التى لايوجد بها عمل غير مأجور جسميا كان أو اداريا إذ فى هذه الحالة تتضمن التكاليف المزرعية الفورية مرتب المدير ومساعديه وهذا هو ما يحدث فى المزارع الكبيرة التى لا يديرها أصحابها فبطرح اجمالى التكاليف المزرعية من اجمالى الدخل المزرعى لايتبقى لدينا سوى دخل رأس المال المزرعى إذ لا وجود لدخل العمل المزرعى فى هذه الحالة ولأن دخل العمل المزرعى ماهو إلا القيمة النقدية للعمل الغير مأجور (عمل المزارع وعائلته الذى يؤدى بدون أجر) وفى مثل هذه المزارع لا يكون هناك عمل غير مأجور وبما أن صافى الدخل المزرعى يشمل دخل رأس المال المزرعى ودخل العمل المزرعى فان هذا الفرق بين اجمالى التكاليف واجمالى الدخل يمثل فقط دخل رأس رأس المال المزرعى إذ لا وجود لدخل العمل .

هذا فى المزارع الكبيرة أما فى غيرها من المزارع فيمكن أيضا أن يكون دخل رأس المال المزرعى مرادفا أى مساويا لصافى الدخل لوكان المتبع أن تقدر أتعاب الزارع فى صورة مرتب يتقاضاه لنفسه نظير عمله الجسمانى والادارى وإذا كان أفراد عائلته يتقاضون أجرا نظير عملهم أو يقدر لهم أجر وفى هذه الحالة يظهر هذا المرتب وهذه الأجور ضمن اجمالى التكاليف المزرعية ويكون الفرق بينها وبين اجمالى الدخل المزرعى أى صافى الدخل المزرعى هو دخل رأس المال المزرعى (المستثمر) وفى الحالات التى يكون فيها صافى الدخل المزرعى هو نفسه دخل رأس المال المزرعى فانه بطرح المبلغ المناظر لهذه النسبة من جملة الربح أى من دخل رأس المال المزرعى الفعلى أى صافى الدخل المزرعى فيكون الباقى هو صافى الربح .

الدخول السالبة : عندما يكون اجمالى الدخل المزرعى كبيرا واجمالى التكاليف المزرعية صغيرا أى عندما يكون صافى الدخل كبيرا بدرجة تسمح بتغطية قيمة العمل غير المأجور وفائدة استعمال رأس المال المزرعى أى بدرجة تكفى لتغطية دخل العمل ودخل رأس المال المزرعيين السائدين المقدرين (مع بقاء فائض ولو قليل فى صورة صافى ربح أو حتى بدون هذا الربح الصافى فان مزرعة هذا شأنها تعتبر موجبة الدخل إذ المفروض أن تكون جملة الدخل للمزرعة كافية لتغطية اجمالى التكاليف المزرعية ودخل العمل غير المأجور ودخل رأس المال المزرعى على الأقل أو أن يكون صافى الدخل كافيا لتغطية المبلغ المقدر للعمل غير المأجور ولفائدة رأس المال الشائعة على الأقل سواء أبقى فائض أم لم يبق .

أما إذا لم يكف صافى الدخل لتغطيــــة أجر العمل أو فائدة رأس المال المقدرين فيشار اليه بصافى الدخل السالب .

الباب الرابع عشر

سعة المزارع والمزيرعات

تمهيد : تعتبر سعة المزارع واحداً من أهم الموضوعات التى تشغل أذهان الزراع والمهتمين بدراسة إدارة الأعمال المزرعية . وكل ما يبغيه الزراع من اهتمامهم بهذا الموضوع هو محاولة الحصول على مزارع ذات سعات مناسبة تدر عليهم دخلا كافياً يكفل لهم ولعائلاتهم العيش الكريم . أما من وجهة نظر المهتمين بدراسة إدارة الأعمال المزرعية فقد إنبثق إهتمامهم بسعات المزارع من اهتمامهم بالسعى وراء تحقيق التكديس المثالى فيما يختص بكمية ونوع العمل (بما فيه الادارة) ورأس المال (بما فيه الآلات والمعدات والمواد كالأسمدة والوقود ... الخ) بالنسبة لمساحة ونوع الأرض وفيما يختص بأنسب وجوه استعمال تلك المساحة من الأرض من حيث انتاج الزروع النباتية والحيوانية . ولو نظرنا **للتكديس المثالى** من ناحية أخرى لوجدنا أنه عبارة عن محاولة السعى وراء إيجاد المركب المثالى من عوامل الانتاج الكفيلة باغلال أكبر دخل ممكن وهذا لن يحدث عادة إلا اذا بلغت المزرعة ـ بوصفها وحدة انتاجية اقتصادية زراعية ـ وضع أى نقطة التوازن أى توصلت للمركب المثالى لعوامل الانتاج المزرعية وكانت سعتها مثالية . وعلى ذلك فيمكن تعريف **السعة المثالية المزرعية** بأنها تتكون من المساحة التى يجرى فيها استخدام عوامل الانتاج المزرعية لأقصى كفاءتها الانتاجية فى إنتاج مختلف الزروع نباتية كانت أو حيوانية . ولاستكمال مقومات وضع التوازن الاقتصادى للمزرعة ولانتاج مركب مثالى من الزروع بأقل ما يمكن من التكاليف يجب أن يتساوى معدل التكاليف الحدية لكل زرع من الزروع بعد ضربها فى الدخل الحدى لنفس الزرع مع نظيرتها فى حالة كل زرع من الزروع الناجحة على المزرعة كل منها على حدة .

وتوافر هذين العاملين فى مزرعة معينة يجعلها فى حالة توازن اقتصادى أى تتساوى فيها التكلفة الحدية مع الدخل الحدى وهذا هو الشرط الأساسى لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح المزرعية . ورغما عن الأهمية الكبرى للعلاقة بين سعة المزارع والتكاليف المزرعية من وجهة النظر التنويلية فيبدو أننا لن نطرقها فوراً حتى نستكمل العناصر الأولية لفهم موضوعها .

العوامل المؤثرة على سعة المزارع

تلعب الظروف المحيطة باقليم معين أو منطقة معينة أو دولة ما دوراً إيجابياً رئيسياً فى تقرير سعة المزارع بها . ويمكن تقسيم هذه العوامل الى قسمين رئيسين : **اولا** : العوامل المحددة لمتوسطات أو لسعات المزارع الحالية التى يضمها أقليم معين أو منطقة أو دولة معينة . **ثانيا** : العوامل المحددة لسعات المزارع الفردية فى أقليم أو منطقة أو دولة معينة . ومهما قيل عن السعة المزرعية المناسبة لاقليم معين فلا زالت تلك الظروف أو العوامل تلعب - لحد كبير - دوراً رئيسياً فى تقرير هذه السعة مهما حاول الاقتصاديون تعريف « السعة المزرعية المناسبة » .

أولا : العوامل المحددة لسعة المزارع الحالية

يمر كل أقليم أو دولة بمراحل تطور مختلفة عبر السنين وينشأ عن هذا التطور ظهور عوامل وظروف عديدة تلعب أدواراً إيجابية رئيسية فى تشكيل المنظمات القومية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية ... الخ كما تؤثر على شكل العلاقة القائمة بين الانسان والارض بوصفها عاملى الانتاج الرئيسيين وتبدو هذه العلاقة فى شكل أنواع الحيازات وسعاتها واستعمالات الأرض الزراعية وغير

الزراعية وطرق استغلالها . الخ **والعوامل الأساسية التى تلعب دورا مهما فى تحديد سمات المزارع** ـ بوصفها موضـوع دراستنا الحالى ـ يمكن حصرها فـيما يـلى :

١ ـ **غزارة السكان** تلعب غزارة السكان على الأراضى الزراعية دوراً رئيسياً فى تقرير حجم المزارع فى أقليم معين أو دولة معينة . فعادة يصاحب إزديادغزارة السكان على الأرض الزراعية فى مجتمع معين أى ازدياد تـكدسهم على تلك الأرض استمرار انخفاض متوسطات الأنصبة الفردية منها أى انخفـاض متوسط ما يمكن وضعه تحت أمرة الفرد الواحـد من تلك الأرض الزراعية فى أية صورةمن صور الحيازة. هذا بافتراض توخى المجتمع عدالة توزيع تلك المواردالأرضية الزراعية بين أفراده . وهـــذه الحقيقـة تعنى استمرار ميل سعات المزارع إلى الصغر كلما ازدادت غزارة السكان وتعتبر مصر مثلا حياً فى هذا المجال فهى كما هو معروف عنها لازالت غالبية بنيانها الاقتصادى تعتبر بنيانا زراعيا وأن الشطر الأكبر من سكانها لازالوا سكانا زراعيين وقدارتفع عدد سكانها من ثلاثة ملايين نسمة تقريبا فى سنة ١٨٣٦ إلى حوالى ستة وعشرين مليونا فى سنة ١٩٦٠ أى تضاعف عددهم تسع مرات خلال تلك المدة فى حـين أن مساحة الأرض المنزرعة لم تزدالا بمقدار ضعف واحد وقد أدى عدم مسايرة سرعة ازدياد الأرض الزراعية أو المنزرعة لسرعة ازدياد السكان ان ازدادت غزارة السكان عليها وبالتالى قلت متوسطات الأنصبة الفـردية المتاحـة لهم زراعتها من تلك الأرض أى قلت سعة مزارعهم وتبدو هذه الحقيقة من الجدول التالى :

جـــدول

١ ــ النصيب الفردى من جملة المساحة السطحية للاراضى المنزرعة والنسب السكانية ــ الأرضية فى مصر النيلية فى الفترة من ١٨٣٦ الى ١٩٤٧

السنة	جملة السكان	الأراضى المنزرعـــة		
		المساحة بالفدان	نصيب الفرد بالفدان	النسبة الأرضية السكانية القياسية
١٨٣٦	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٣ر٥٠٠ر٠٠٠	١ر١٦٦	١٠٠ر٠٠
١٨٧١	٥ر٢٥٠ر٠٠٠	٤ر٦٢٤ر٢٢١	٠ر٨٤٧	٧٢ر٦٤
١٨٨٢	٦ر٨٠٤ر٠٢١	٤ر٧٥٨ر٤٧٤	٠ر٦٩٩	٥٩ر٩٥
١٨٩٧	٩ر٧١٤ر٥٢٥	٥ر٠٤٧ر٦٩٨	٠ر٥١٩	٤٤ر٥١
١٩٠٧	١١ر١٨٩ر٩٧٨	٥ر٣٢٦ر٥١٣	٠ر٤٧٦	٤٠ر٨٢
١٩١٧	١٢ر٧١٨ر٢٥٥	٥ر٢٨٣ر٣١٦	٠ر٤١٥	٣٥ر٥٩
١٩٢٧	١٤ر١٧٧ر٨٦٤	٥ر٥٥٤ر١٢٦	٠ر٣٩٢	٣٣ر٠٢
١٩٣٧	١٥ر٩٢٠ر٠٩٤	٥ر٣١٢ر١٥٤	٠ر٣٣٤	٢٨ر٥٦
١٩٤٧	١٩ر٠٤٣ر٠٦٩	٥ر٧٦١ر٢٨٩	٠ر٣٠٣	٢٥ر٩٩
١٩٦٠	٢٦ر٠٦٥ر٠٠٠			

المصدر : مصطفى فكرى (دكتور) جمعت واحتسبت من - الدلالة الاقتصادية لاختلاف التركيبات والنسب السكانية فى الاقاليم الزراعية الرئيسية بمصر - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الاسكندرية ١٩٥٣

ولما كانت عدالة التوزيع المطلقة تكاد تكون مستحيلة لدواعي اقتصادية وأخرى مجتمعية فان مصر قد أصبحت « دولة عمال زراعيين » . والدول التى تواجه مثل هذه المشكلة وترغب فى توسيع سعة مزارعها عليها أن تلجأ إلى واحد أو أكثر من المسالك الآتية : (١) تخفيض عدد سكانها أو (٢) تحويل جزء من سكانها من الأعمال الزرعية إلى الأعمال فى القطاعات الأخرى فى المدن أو (٣) تكديس العمال الزراعيين على الوحدة المساحية السطحية من المزارع (٤) تشجيع الهجرة الى الخارج .

٢ ـ فرص العمل المتاحة في الميادين غير الزراعية : أن توافر فرص العمل وإغراءات الأجور فى القطاعات غير الزراعية قد تكون حافزا للمرتزقين من الزراعة الى هجرها والاشتغال بمهن أخرى غيرها أكثر جزاء لهم مما قد يتيح للزراع الآخرين توسيع حيازاتهم وبالتالى مزارعهم عن طريق استئجار مزارع المهاجرين أو شرائها إن أمكن . وقد اتضحت ظاهرة الهجرة من الريف للحضر أو العكس بوضوح فى مصر فى عدة مناسبات . ففى أيام الحرب العالمية الثانية عندما ازداد طلب القوات البريطانية على العمال غير المدربين وارتفعت أجورهم ترك الكثيرون العمل بالمزارع واتجهوا الى الاشتغال بتلك المعسكرات حيثما وجدت خصوصا بالمدن الكبرى وعندما رحلت القوات البريطانية الى منطقة القنال رحل الكثيرون منهم معها وعندما تم جلاء هذه القوات عن مصر نهائيا اتجه تيار الهجرة الى الريف مرة أخرى . ولما بدأت عمليات التصنيع والانشاءات الكبرى التى تضمنتها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة بدأ تيار هجرة القوى العاملة فى الزراعة يأخذ طريقه الى المراكز الجديدة التى تتوافر فيها فرص العمل غير الزراعية من هذا يبدو أن توافر فرص العمل وارتفاع الأجور فى قطاعات أخرى غير الزراعة قد يكون حافزاً لهجرة عدد كبير من عمال الزراعة ومن فى حكمهم

من ملاك القطع الصغيرة والضئيلة والمفتتة وتأجير هذه الأراضى الزراعية للغير مما قد يؤدى إلى توسيع سعة المزارع بطريقة أو بأخرى .

٣ - **حيازة الاراضى** : سبق القول أن حيازة الأراضى أوالمزارع ان هى إلا تلك العلاقات القائمة العديدة المتداخلة ذات الأشكال المتفاوتة التى أنشأها واصطلح عليها أفراد مجتمع معين لتنظيم وتحديد حقوقهم المختلفة فى استعمالات الأراضى الزراعيه وعلى هذا الأساس فلكل من العمال الزراعيين والمستأجرين والملاك..الخ حقوقا معينه فى استعمالات الأرض الزراعيه تبدو فى صورة أوفى أخرى .ومن الممكن لمجتمع ما أن يوسع سعة المزارع التى يضمها حاليا وأمكنه تحويل جزء من ملاك أراضيه الحاليين إلى عمال أجراء فى قطاعات أخرى ومن الممكن احداث مثل هذا التغيير بوضع حد أدنى لسعة المزارع إذ فى مثل هذه الحالة سيضطر أصحاب المزارع الصغيرة والمفتتة إلى التخلص من مزارعهم هذه والخروج من زمرة الملاك إلى زمرة العمال الزراعيين أو غير الزراعيين الاجراء. وتوسيع سعة المزارع يؤدى إلى امكان زيادة استخدام القوى الآلية على المزارع وبالتالى يساعد على الاتجاه نحو الزراعة مكدسة التكاليف والاحتفاظ بعدد أكبر من الحيوانات الممكن تربيتها ومن المؤكد أن هذا الاتجاه يؤدى إلى زيادة الانتاج المزرعى وبالتالى الى زيادة الدخل الزراعى القومى كما تؤدى الاستعانة بالآلات الى تخفيض القوة العاملة اللازمه لأداء العمليات المزرعيه مما قد يقتضى ترك عائلات بأكملها المزارع والاتجاه نحو المدن بحثا وراء فرص أخرى للعمل . وسياسة هذا شأنها لابد أن يستتبعها ويصاحبها ويدخل فى اعتبارها تهيئة واتاحة فرص العمل لهؤلاء المهاجرين فى ميادين التجارة والصناعه داخل تلك المدن والاساءت العقبى .

٤ - **حجم عائلة الزارع بوصفها وحدة العمليات المزرعية** : يلعب حجم العائلة المزرعية

أى عدد أفرادها بوصفهم مصدر العمل الذى يؤدى معظم العمليات المزرعية دوراً رئيسيا فى تقرير سعات المزارع السائدة فى اقليم معين ويبدو أن سعة معظم المزارع فى كثير من بقاع الأرض تتمشى كثيرا وحجم العائلات المزرعيه التى تعيش عليها ويقال أن حجم العائلة المزرعية قد أضحى ولحد كبير عاملا معوقا لتضخم سعات المزارع الفردية للطبقة المتوسطه من الزراع إذ يبدو نسبيا أن أجـــور العمل المأجور أكثر تكلفة من نفقات العمل العـائلى غـير المأجور على المزارع العـائليه ذات السعات المتوسطة حيث يعلم الزراع أنهم مجبرون على ايواء أولادهم وتعليمهم وكسوتهم . . . الخ سواء اشتغلوا بالمزرعة أو لم يشتغلوا ففضلوا الاستفادة بعمل هؤلاء الأولاد والاستغناء بخدماتهم عن العمل المأجور كليا أو جزئيا وبالاضافة الى حجم العائلة المزرعية فان التنظيمات والترتيبات التى تمليها المنظمات الاجتماعية والدينية تلعب هى الأخرى دوراً رئيسيا فى تحديد سعة المزارع فى المجتمعات التى نبذت تركيز الأرث فى الابن البكر كالمجتمع العربى المصرى حيث أصبح تقسيم الأرض الموروثة بين الورثة عاملا فعالا فى تجزئة المزارع الكبيرة إلى مزارع أصغر منها والى تفتيت المزارع الصغيرة إلى شرائح صغيرة السعة لا تتمشى ووجهات النظر الاقتصادية المصطلح عليها فى استغلال الموارد الأرضية الزراعية .

وتميل المزارع العائلية التى تتناسب سعاتها وحجم العائله المزرعيـة الى تحمل تطورات الاسعار بسبب الوفر فى تكاليفها الفورية والراجع إلى عدم تحملها لأجور العمل المأجور غير العائلى كما أن فى امكانها التغلب على المشاكل التى تواجه المزارع الأخرى بسبب عدم توافر العمل فى المنطقة نتيجة لعامل أو لآخر . ويقال أن المزارع العائلية التى لا تستفيد كثيراً من الوسائل التكنولوجيه الحديثة الموفرة للعمل الانسانى يلعب حجم العائلة دوراً كبيراً فى الابقاء على سعات تلك المزارع ثابتا أو قريبا من الثبات غير أن عوامل المنافسة ومحاولة تقليل التكاليف والوفر الناشىء عن عدم

استخدام العمل المأجور تؤدى مجتمعة إلى الاقبـــال على الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة فى آخر الأمر وهذه بدورها تعمل على زيادة الاستثمار فى الأراضى الزراعية لإمكان الاستفادة من العمل العائلى الفائض بدلا من تركه معطلا أو تركه يعمل عند الغير .

٥ ـ **الثروة** : تلعب الثروات الحالية للأفراد دوراً رئيسيا فى تحـــديد سمات مزارعهم ففى مقدرة الكثيرين من صغار الزراع ادارة مزارع أكبر فى سعاتها مما يديرون حاليا وأن عدم توافر رؤوس الأموال لديهم قد لعبت دوراً رئيسيا فى الابقاء على حجم مزارعهم الحالى كما هو . ويقال أن توافر وسائل الاقراض طويل الأمد للزراع قد أدى فى كثير من الأحيان الى امكانية توسيع المزارع الحاليه كما قد يؤدى توافر رؤوس الأموال للكثيرين من سكان المــدن إلى امتلاك مزارع كبيرة أو صغيرة فى الريف وهم بوصفهم هـذا يصبحون ملاكا لمزارع أكثر من كونهم « زراع ملاك » أى يصبحون « ملاكا متغيبين » .

٦ ـ **صعوبة الادارة المزرعية** : تلعب مقدرة الادارة المزرعية على الاشراف على العمليات المزرعيه دوراً رئيسيا فى تحديد سعات المزارع الفرديه الكبيرة إذ تعتبر مثل هذه المزارع أعمالا اقتصاديه مترامية الأطراف يصعب على الشخص المسئول عن إدارتها سواء كان مالكا أو مديرا مأجورا مهما استعان بملاحظى الأعمال أن يشرف اشرافا دقيقا على العمليات المزرعية فان هؤلاء تعوزهم قوة الملاحظة والدقة فى الاشراف على العمليات المزرعية ان لم تعوزهم الأمانة خصوصا وأن مثل هذه المزارع تجنح الى التنوع فى انتاجها الزراعى تلافيا لاحتمالات الخسارة إذا ما هبط سعر واحد من زروعها الرئيسية الأمر الذى يجعل منها أيضا عملا اقتصاديا بالغ التعقيد .

٧ - **فرق العمل والقوى المحركة .. الخ** : فى المناطق التى تسود فيها الزراعه مكدسة التكاليف والزراعة الآليه أصبحت طاقة القوى المحركة والآلات الموجودة تحت أمرة الزارع عاملا هاما فى تحديد سعة مزرعته . فسعة المزرعة التى يمكن لزارع واحد أن يؤدى كل عملياتها بمساعدة جرار واحد أو غيره من الآلات والأدوات لابد وأن تتمشى سعتها وطاقة تلك الآلات والأدوات والقوى المحركة وهذه عادة لاتتناسب طبيعتها إلا والسعات الكبيرة للمزارع والا أعتبر اقتناءها تصرفا غير اقتصادى وتبذيرا رأسماليا . وقد يؤدى نجاح المحاولات لانتاج قوى محركة وآلات ومعدات ذات طاقات صغيرة بأسعار اقتصاديه معقولة تناسب سعات المزارع الصغيرة الى الابقاء عليها وان كان هذا لايمنع القول بأن كفاءة عمل القوى والآلات فى المزارع الكبيرة أعلى منه فى المزارع الصغيرة .

والمثل أيضا يمكن قوله عن العمل الانسانى وكذلك عن العمل الحيوانى فاذا كانت مواسم العمليات المزرعية تحل على فترات متباعدة فمن الممكن تبادل العمل بين صغار الزراع فيساعد أحدهما الآخر فى أداء هذه العمليات على مزرعة أحدهما ثم ينتقلان الى مزرعة الآخرى أو يقرض أحدهما الآخر حيوان عمله على أن يستعير هو أيضا حيوان الآخر عند اللزوم وهكذا . غير أن الوضع قد يتغير تماما لو أن مواسم العمليات المزرعيه كثيرة ومتلاحقه ففى مثل هذه الحالات لابدوأن يمتلك الزارع فرقه من حيوانات العمل (الفرقه = حيوانين قد يكونا بقرتين أو جاموستين أو حصانيين أو بغلين ... الخ) أو أن يستأجر عاملا أو اثنين .الخ غير أنه فى مثل هذه الحالات قد تصبح طاقه العمل الانسانى أو الحيوانى الاضافيتين أكبر من أن تتناسب وسعة المزرعة ويعزى ذلك الى أن مصادر العمل الانسانى والعمل الحيوانى غير قابلة للتجزئة الأمر الذى يؤدى عادة الى خفض الكفاءة

الانتاجية لكل منها أو هما معا نتيجة لعدم الاستفادة من عملها طوال الوقت أى الابقاء عليها عاطلين جزءاً من الوقت الذى يدفع عنه أجراً مما يزيد من التكاليف المزرعية ويقلل من فرص الربح الأمر الذى قد يجعل من تلك الظاهرة حدا فاصلا بين نجاح المزرعة كمنشأة اقتصادية أو فشلها .

ولعلاج مثل هذه الحالات والتغلب عليها يجب على الزارع أن يقوم باستئجار قطعة أرض زراعية اضافية تتيح له الاستفادة من فائض عمل فرق عمله المزرعية الانسانية والحيوانية الى أقصى طاقتها الانتاجية . ومعنى هذا أن سعة المزرعة لابد وأن تتمشى مع حجم فرق العمل المزرعيه أى تتمشى مع حجم فرقة عمل انسانى كامله (الفرقة قد تكون عاملا أو اثنين ... الخ وفقا لطبيعه العمليات المزرعية) أو اثنتين أو ... الخ أو فرقة عمل حيوانى كامله أو اثنتين ... الخ حيث لامكان هنا لأجزاء من فرق العمل غير القابلة للتجزئة .

٨ - **وفورات الانتاج المتسع** : تلعب وفورات الانتاج المتسع هى الأخرى دورا هاما فى تقرير سعة المزارع فالمزارع ذات السعات الكبيرة - وذلك لحدود معينة - تتمتع بأنواع من الوفر فى تكاليف المبانى اللازمة للوحدة الحيوانية أو الأغذية الحيوانية وفى تكاليف الأسوار وتكاليف الجرارات بالنسبة للوحدة المساحية من المزارع ويعزى ذلك إلى امكانية التنسيق بين طاقات العمل الانسانى وطاقات العمل الآلى وبين عدد الأفدنة التى تضمها هذه المزارع وأيضا بالتوفيق بين هذه وربطها بأنواع أخرى من الوفر نتيجة لزيادة تخصص القوة العاملة فى أنواع معينة من العمليات المزرعية وتخصص الادارة المزرعية وسهولة الوصول والاتصال بالأسواق وسهولة الحصول على القروض بشروط مناسبة واستخدام الأساليب الانتاجية المحسنة .. الخ .

٩ - **النمط المزرعى :** يؤثر النمط المزرعى هو الآخر على السعة المزرعية الحالية فالزروع التى يجرى انتاجها بطرق متماثلة أو التى تحتاج الى آلات ومعدات على نطاق متسع يميل الزراع الى انتاجها على مزارع ذات سعات كبيرة وهى فى هذا على خلاف الزروع التى يجرى انتاجها على مزارع غير متخصصة اذ يميل الزراع الى انتاجها فى المزارع ذات السعات الصغيرة نسبيا . (فى الولايات المتحدة (سنة ١٩٣٠) ٦٠ فدان للخضر والفاكهة و ٧٢ فدان للقطن و ٣٢٥ فدان للحبوب ، ٢٩١٠ فدان لمراعى المواشى).

١٠ . **العوامل التاريخية :** فى أحايين كثيرة قد تلعب العوامل أى الأحداث التاريخية دورا أكبر فى تقرير سعات المزارع الحالية ربما قد يفوق الدور الذى تلعبه العوامل الاقتصادية الأمر الذى يجعل وضع تلك المزارع وضعا شاذا غير مساير ولا متكيف مع الأوضاع الاقتصادية الحالية والمحددة للسعات السائدة فى المنطقة . فمثلا فى مصر قد أقطع محمد على أفراد عائلته وأعوانه المقربين رقعا كبيرة تتناسب وصلات القربى بينه وبينهم أو تتناسب وأهمية وحيوية خدماتهم فى حين أقطع كل واحد من الزراع المصريين رقعة تتراوح مساحتها بين ٢ - ٥ أفدنة فقط فهذا حدث تاريخى أثر تأثيرا مباشرا على سعة المزارع وجعل من سعات المزارع الاقطاعية ظاهرة شاذة بالنسبة للوضع السائد فى الاقليم . والمثل قد حدث عندما قام الملتزمون بتسجيل أراضى إلتزامهم كاملاك خاصة بهم بعد إباحة حق الملكية الفردية الأمر الذى جرد زراعها الحقيقيين من حقوقهم . فهذا حدث قانونى تاريخى لعب دورا هاما فى تقرير سعات بعض المزارع . . الخ .

ثانيا : العوامل المحددة لسعات الفردية المزارع

تعتبر العوامل السابق التنويه عنها مسئولة إلى حد كبير عن تحديد سعات المزارع السائدة على النطاق الاقليمى أو القومى أو المحلى . . . الخ غير ان هناك أيضا عوامل أخرى تتداخل فى هذا الموضوع ولكن على النطاق الفردى مرتبطة تماما بالمقدرة الادارية للزارع نفسه . فالزارع الذى يقبل تحمل عبء إدارة مزرعة تفوق مقدرته أو طاقته لن يمكنه ـ وهذا حاله ـ من الاستفادة من عوامل انتاجه المزرعية إلى أقصى كفاءتها الانتاجية ، وتتفاوت المقدرة او الطاقة الادارية من زارع لآخر . فبعض الزراع يمكنهم الحصول على أحسن النتائج أى الحصول على أعلى صافى انتاج بادارة مزارع صغيرة السعة مع العناية التامة بأدق التفاصيل . والبعض الآخر يمكنه الوصول لنفس الغاية بادارة مزارع ذات سعات كبيرة مع ملاحظة التغيرات الرئيسية المزرعية ومحاولة الاستفادة من الظروف والتغيرات والتطورات الجارية . وقد يعزى التفاوت الكبير فى طاقة وكفاءة الزراع الى إختلاف وتفاوت المقدرة الطبيعية لكل منهم أو الى مرانهم وخبرتهم . كما أن تصميم الزارع على بذل جهوده وممارسته لحقه فى الاشراف الدقيق على أدق التفاصيل وعنايته بقيمة الدخول التى يتحصل عليها مقابل ما يبذله من جهد وعمل لا تقل فى أهميتها فى هذا المجال عن مقدرته الطبيعية .

ورغما عن أن إدارة الأعمال الاقتصادية تعتبر واحدة من تلك الأشياء غير الملموسة وغير المرئية ورغم ما يقال من أنه لا توجد معايير احصائية يوثق بها لقياسها وإن الحديث عن نسبها إلى بقية العناصر الأخرى غير ذى أهمية . فان عنصر الادارة قد أمكن وزنه أى تقييمه ونسبه إلى بقية عوامل الانتاج بطريقة أكثر انتظاما وبدرجة كبيرة من الدقه الى الحد الذى أمكن معه الوصول الى إتجاهات قاطعة فى مجالات عديدة

فالادارة مثلا تختلف وفقا لحجم المنشأة الاقتصادية بطريقة منتظمة فكلما زاد حجم المنشأة تجد الادارة نفسها مرهقة وتبدأ فى إهمال كثير من التفاصيل الصغيرة الدقيقة المهمة فلو أخذنا منشأة صناعية كمثل حاضر فى حالتنا هذه لوجدنا أن الادارة قد تكتشف نقص المبيعات فى واحد من منتجات المصنع بسبب نقص الاشراف فى أحد أقسامه أو بسبب الاهمال فى جمع بيانات معينة خاصة بالسوق الذى يجرى فيه تصريف منتجاته كما قد تكثر الشكاوى من المنتجات نفسها بسبب عدم العناية الكافية بفحص الخامات المستعملة وكل هذا بسبب الازدياد فى سعة المصنع .

والآن لو انتقلنا إلى الزراعة لوجدنا أنها بطبيعتها تقتضى من الادارة الالمام بأدق التفاصيل وأنه ما من عمليتين مزرعيتين تتكرران بانتظام فى المزرعة ـ اللهم إلا عمليات الحليب والتنظيف وما شابهها ـ فكل عامل أو بقرة أو أى حيوان آخر أو آلة تضمه المزرعة يقتضى ـ على حدة ـ إشرافا مستمرا وصيانة تامة من الزارع فقد يؤدى أى إهمال من هذا القبيل فى أوقات المواسم الزراعية الى نتائج او خسائر غير مرغوبة ولا مبرر لها. وقد يبدو من التحليل السابق أن العمل الانسانى فى المزرعة هو الشيء الوحيد الذى يجرى الاشراف عليه ولكن هذه النتيجة فيها كثير من التجنى على الواقع . حيث أنه كلما زادت الآلات والمهات التى يستعملها عامل معين كلما اقتضى ذلك إشرافا أكثر من الادارة وكلما إزدادت رقعة الأرض التى يعمل عليها العامل كلما اقتضى ذلك ـ هو الآخر ـ إشرافا أكثر من الادارة .. الخ. وعلى ذلك فيمكن القول باطمئنان بأن عوامل الانتاج المزرعية هى المستهلك لطاقة الادارة المزرعيه ونعنى بهذا أن كل واحد من هذه العوامل يستهلك قدرا معلوما أو نسبه معينة من طاقه هذه الادارة تتفق وطبيعه هذا العامل . علما بأن هذه المقادير أى تلك النسب قد تختلف باختلاف نسب عوامل الانتاج لبعضها أى لا بد

وأن يصاحب كل وحدة من وحدات أى عامل انتاجى « مكمل » من الادارة وعلى ذلك وفى ضوء « المكمل » الذى يتطلبه كل عامل انتاجى من عنصر الإدارة أى طاقة كل عامل انتاجى على استهلاك عامل الادارة يتقرر عدد الوحدات من هذا العامل التى يمكن أن تلازم أى تمتزج أو تختلط مع عنصر الادارة وبالتالى تصبح عاملا محددا لسعة المزرعة الموضوعة تحت إشراف هذه الادارة أى تحت أمرة زارع معين .

فاذا علم أن العمل الانسانى المأجور – فى ظل ظروف معينة – له طاقة كبيرة على استهلاك عنصر الادارة فانه يبدو والأمر كذلك أن الزارع بوصفه مديرا عليه أن يشرف على عمل نفسه بالاضافة الى الاشراف على عمل عماله الاخرين . ولما كان معظم الزراع نادرا ما ينجحون فى إجتياز المرحلة الثانية ونعنى بها مباشرة الاشراف على عمل عامل واحد أو اثنين يشتغلون مع الواحد منهم جنبا إلى جنب وإذا أمكن لأى من الزارع إجتياز هذه المرحلة فان إجتيازه للمرحلة الثالثة ونعنى بها مرحلة الاشراف على عدد اضافى من العمال المأجورين دون الاشتغال معهم جنبا إلى جنب يعتبر فى غاية الصعوبة إذا ما قورن بعوامل النجاح فى المرحلة الأولى . ويعتبر فشل الزراع فى إجتياز المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية واحدا من العوامل التى تلعب عادة دورا هاما فى الابقاء عن السعات المزرعية الصغيرة الحالية .

معايير السعة المزرعية

سبق أن تكلمنا عن العوامل المؤثرة على سعة المزارع على كل من المستويات المحلية والاقليمية والقومية وعلى المستويات الفردية والآن وقبل الكلام على أحسن سعة مزرعية يجدو بنا الإلمام بتعاريف المعايير المستعملة فى قياس سعة المزارع .

١ - **مساحة المزرعة** : تعتـــبر المساحة السطحية للمزرعة أكثر معايير السعة المزرعية شيوعا لافى مصروحدها بل فى العالم أجمع تقريبا وتبدو المساحة فى صورة عدد من وحدات القياس السطحى للارض كأن تكون فدانا أو ايكر أو هكتار أودونم .. الخ . وإذا كان المعيـار يدلنا فعلا على المساحة السطحية للمزرعة فان إستخدامه قديضللنا كثيرا إذا ما اختلفت ظروف الانتاج على المزارع فهل يتساوى انتاج فدان واحد ينتج أكثر من زرع واحد كما فى مناطق الرى المستديم مع فدان فى مناطق الرى الحوضى ينتج زرعا واحدا فى السنة الزراعية؟ وهل يتساوى انتاج فدان من أحراش الفاكهة مع فدان ينتج زروعا حقلية؟ وهل يتساوى انتاج فدان من الزروع الحقلية مع آخر من زروع المراعى .. الخ. أن المساحة السطحية للمزارع قد تكون واحدة ولكن تكاليف مزيرعة معينة والتى تظهر فى صورة عوامل انتاج مستخدمة تبدو متفاوتة تفاوتا كبيرا مع تكاليف انتاج مزيرعات أخرى بسبب تفاوت طبيعة وأنواع الزروع التى تنتجها كل مزيرعة منها رغم تساوى المساحة والمثل أيضا ممكن الحدوث فى حالة الدخل المزرعى فى جميع صوره .. الخ .

٢ - **اجمالى قيمة الناتج المزرعى** : واجمالى قيمة الناتج المزرعى مناظر تماما لاجمالى الدخل المزرعى ويتميز عن المعيار السابق فى أنه يعكس الكفاءة والجدارة الانتاجية لكل من المبانى المزرعية والعمل المزرعى بما فيه الادارة المزرعية ورأس المـال المزرعى (آلات أوحيوانات عمل أومعدات أوماكينات أو أنواع العلف المشتراه أوالتموينات المزرعية الأخرى). ويصلح هذا المعيار لمقارنة المزارع التى من نوع واحد أى التى تتشابه فى نمطها المزرعى كالمزارع المتخصصة فى انتاج الألبان أو تلك المتخصصة فى انتاج الدواجن . . الخ . أما عيب استعمال اجمالى قيمة الناتج المزرعى كمعيار للسعة فينحصر فى أنه يحمل المزارع التى يدور فيها رأس المال بسرعة

كبيرة تبدو وكأنها منشآت اقتصادية أضخم من حقيقتها حيث أن هذه المزارع عادة وكثيرا ما تعتمد على شراء العلف والأغذية الأخرى الحيوانية أكثر مما تنتج هذه الأغـذية .

٣ - **الطاقة المزرعية** : تعتبر الطاقة المزرعية واحدة من أهم المعايير المستعملة لقياس سعة المزارع . وتقاس الطاقة المزرعية فى صورة عوامل الانتـاج المستعملة فى انتاج الزروع وليست كمية الزروع الناتجة نفسها حيث أن كمية النواتج لا تعكس الطاقة المزرعية وحدها بل تعكس معها أيضا الكفاءة الانتاجية المزرعية . وعلينا الآن إيجاد مقياس شامل لعناصر الانتاج المزرعية المستعملة فى إنتاج الزروع الجارى انتاجها على مزرعة معينة . وقد أصبح من الشائع حاليا اتخاذ الكمية المستخدمة من عنصر انتـاجى واحـد معين كمعيار للسعة المزرعيـة . وفيما يلى أكثر هـــذه المعايير شيوعا :

وحـدات الحيوانات المنتجة : وهذه تستخدم كأساس للمقارنة بين سعات المزارع المتخصصة فى انتاج الألبـان على شرط أن تستخدم المزارع التى ستجـرى المقارنة بينها نفس الأساليب المزرعية فى أداء عملياتها كان تشترى المزارع كلها نسبة واحدة تقريبا من أنواع العلف والأغـــذية الحيوانية كما يجب أن تـكون جميع الحيوانات (أبقـارا فقط أو جاموسا فقط . . الخ) من نفس النـوع وأن يسود بينها اتباع أساليب تسويقية موحدة . . الخ . ولتوحيد وحدة القياس بين مختلف الحيوانات قامت وزارة الزراعة الأمريكية بعمل بحث علمى فى هذا الموضوع استند على مدى ما يستهلكه كل نوع وكل عمر من الأغذية الحيوانية أو مقدار من تنتجه من أسمدة بلدية واعتبرت فيه البقرة البالغة وحدة القياس أى (١) وكانت نتيجة هذا البحث كما يلى : إذا أعتبرت **البقرة** البالغة = ١ فان الثور = ١٫٢٥ وحدة

والعجـول والعجلات الأقل من سنة = ٢٥ر٠ وحـدة والتى تبلغ من العمر بين ١ - ٢ سنة = ٧٥ر٠ وحدة . وكل من **الحصان أو الفرس** البالغين = ١ وحدة والأقل من سنة = ٢٥ر٠ وحدة وما يبلغ بين ١ - ٢ سنة = ٥ر٠ وحدة وفيما بين ٢ - ٣ سنوات = ٧٥ر٠ وحـدة وأن **الخنزير** البـالغ ذكراً أو أنثى = ٢٧ر٠ وحدة والخنزير غير البالغ = ١ر٠ وحدة وأن كل ١٠٠ فرخة بالغة = ٣٨ر١ وحدة وأن كل ١٠٠ من الفـراخ غير البـالغة والصـالحة للذبح = ٢٦ر٠ وحدة ... الخ .

ب ـ **وحدات العمل الحيوانى المنتج المباشر** : ويجرى استعمال هـذا المقياس فى المزارع التى تستخدم الحيوانات عليها كقوة محركة وقد يطلق على وحدة العمل الحيوانى وحدة القوة المحركة أو يوم حصانى وكل من هذه المعايير تعتبر مقاييس للقوى المحركة حيوانية كانت أو ميكانيكية وهى عبارة عن متوسط كمية العمل التى يؤديها حيوان عمل واحد أو ما يعادله من القوة الميكانيكية فى فترة زمنية مقدارهـا ١٠ ساعات ووفقا لهـذا يمكن القول بأن كمية العمل الحيـوانى المنتج فى مزرعة معينه هى كذا وحدة من العمل الحيوانى . ونعنى **بالعمل الزرعى المنتج** المباشر عموما ـ حيوانيا أو انسانيا ـ ذلك النوع الذى يستنفذ فعلا فى انتاج مختلف الزروع النباتية أو الحيوانية أو هما معا والتى تدر دخلا مباشراً للمزرعة . أو يقال بأن كمية العمل الحيوانى المنتج فى نفس المزرعة كانت كذا وحدة من العمل الحيوانى . ويقصد **بالعمل المزرعى المنتج غير المباشر** ذلك النوع من العمل ـ الحيوانى أو الانسانى ـ الذى لا يستنفد فى انتاج الزروع التى تدر دخلا مباشراً . ومن نماذج العمل الحيوانى المنتج غير المباشر الخيول المستعملة فى جر عربات الركوب بالمزرعة أو استعمالها فى المرور على المزرعة .. الخ . ومن نماذج العمل الانسانى المنتج غير المباشر ذلك العمل الانسانى المستنفد فى اقامة أسوار

المزرعة أو تطهير الترع والقنوات والمساقى والمصارف أو العناية بحيوانات العمل وأعمال الصيانة أو النظافة. وهنا يجدر التنويه بأن ما نعتبره هنا عملا زرعيا منتجا غير مباشر ان هو فى حقيقته الا عمل منتج من وجهة النظر الاقتصادية حيث يؤدى خدمات اقتصادية للمزرعة تدخل فى بند التكاليف العمومية وتدر دخلا غير مباشر . وأن المصطلحين استعملا فقط للتفرقة بين ذلك النوع من العمل الذى يستعمل مباشرة فى انتاج الزروع النقدية وغيره من أنواع العمل الأخرى المزرعية التى لا تؤدى الى إغلال دخول مباشرة .

ج ـ وحدات العمل الانسانى المنتج المباشر : وتستعمل كمية العمل الانسانى المستخدم فى مزرعة معينة ـ بوصفه أحد عوامل الانتاج ـ هو الآخر كمعيار من معايير السعة المزرعية أما فى صورته البسيطة التى نعنى بها عدد العمال المشتغلين بالمزرعة . أو فى صورة وحدات العمل الانسانى المزرعى المنتج المباشر ويجرى احتساب هذا الأخير بضرب عدد الأفدنة التى تشغلها كل مزرعة فى متوسط كمية العمل ـ السائدة فى المنطقة ـ والمستخدمة على كل فدان . من هذا النوع من المزيرعات وهو ما يطلق عليه اسم « مكافىء العمل » ويجرى المثل بالنسبة لكل نوع من أنواع الحيوانات التى تحتفظ بها المزرعة . و « وحدة العمل الانسانى » أو ما يسمى أحيانا «يوم عمل رجالى» عبارة عن كمية العمل التى يؤديها رجل فى يوم واحد لفترة محدودة مقدارها عادة عشر ساعات وان كان من الممكن أن تكون أكثر من ذلك أو أقل وفقا للزمان أو المكان .

د ـ اجمالى الاستثمار أو راس المال المزرعى : ويقصد به اجمالى قيمة أرض المزرعة مضافا اليه قيمة المبانى وقيمه الحيوانات المزرعية وقيمة الآلات والأدوات والأغذية الحيوانية والتموينات المزرعيه المخزونة . ويعتبر هذا المعيار

أحسن من استخدام اجمالى الدخل المزرعى لأنه يتأثر كثيراً بفشل الانتاج المزرعى .

وعموما فللحصول على معيار حقيقى عام للسعـــة المزرعية يحسن ادخال كل عوامل الانتاج المزرعية فى الاعتبار ثم احتسابها فى صورة تكاليف مزرعية سنوية. فتكلفة الارض الزراعية قد تحتسب على أساس سعر فائدة سنوية من قيمتها مضافا اليها قيمة استنفاد التحسينات الرأسمالية الملتصقة بها (كالمراوى والمصارف .. الخ) وتكاليف صيانتها (الخصوبة + التحسينات الرأسمالية) أو قد تحتسب فى صورة ايجار نقدى سنوى . **وتكلفة الالات والمعدات المزرعية** السنوية يجرى احتسابها على أساس سعر فائدة سنوية من قيمتها مضافا اليها تكاليف صيانتها وتكاليف استنفادها السنوية كما تحتسب أيضا تكلفة **الحيوانات** السنوية بطريقة مشابهة للطريقة السابقة. ويجرى احتساب تكاليف الأغذية الحيوانية ووقود القوى المحركة وغيره من التموينات المزرعية على أساس من واقع جداول الحصر وقيم المشتروات المزرعية منها . أما قيمة **العمل** المستخدم فى المزرعة فيجب أن يتضمن قيمة العمل المزرعى غير المأجور بالاضافة الى قيمة العمل المزرعى المأجور علما بأنه من الواجب أن يدخل الزارع فى اعتباره تلك الفترة التى تنقضى بين عملية الانفاق والحصول على الزروع الناتجة . وللوصول الى ذلك يجب الاحتفاظ بجداول حصر لمقادير العمل المستخدمة فى الانتاج المزرعى مشابهة لجداول الحصر التى يحتفظ بها الزارع لآلاته حيث أن الاحتفاظ بمثل هذه السجلات يعطى صورة حقيقية للاحتياجات المزرعية من العمل ومن رأس المال الدائر ، وأخيرا ولكى تصبح صورة الطاقة المزرعية واضحة تماما يجب ألا ننسى عامل الادارة كعامل من عوامل الانتاج إذ يجب احتساب كمية وقيمة عنصر الاداره اللازم للسيطره على عناصر الانتاج المزرعية الأخرى .

الحصول على أحسن سعة مزرعية

والآن وبعد ايضاح كل العوامل التى تلعب أدواراً رئيسية فى تحديد سعة المزارع يمكننا أن نسأل أنفسنا ما هى أحسن سعة مزرعية ؟ وهنا يمكن القول بأنه لايمكن الادعاء بأننا نعرف الاجابة الصحيحة وذلك لأن مثل هذه السعة تتوقف على طبيعة الزارع الفرد الشخصية ومقدرته الادارية ورغباته وعلى مقدار رأس ماله أو القروض التى يمكنه الحصول عليها .. الخ . وإذا عرفنا أنه ما من شخصين مهما كانت صلاتهما من الممكن لهما أن يتساويا فى كل الظروف المتصلة بالعوامل التى سبق التنويه عنها لظهر لنا أنه ما من حجم مثالى مزرعى له أن يتفق وطبيعة كل زراع اقليم معين ولاحتى غالبيتهم حيث أن لكل منهم ظروفه وامكانياته أو مشكلاته الخاصة وأن الزارع نفسه هو الشخص الوحيد الذى فى امكانه وزن كل هذه العوامل مجتمعة فى ضوء الظروف والامكانيات والمشاكل التى تواجهه هو شخصيا .

وعادة تتوقف القرارات التى يتخذها هذا الزارع ـ فى مثل هذه الحالة ـ كثيرا على الطريقة التى سوف يسلكها فى تغييره لسعة مزرعته . والطرق هنا عديدة فقد يبيع مزرعته الحالية ويشترى أخرى تتناسب سعتها بقدر الامكان مع طاقته الادارية وصفاته الشخصية . كما قد يلجأ إلى بيع الجزء الزائد عن حاجته من المزرعة أو شراء أرض زراعية جديدة واضافتها إلى مزرعته الحالية إذا كانت حالة مزرعته الأصلية مرضية علما بأنه فى مثل هذه الحالة قد تصبح مبانى مزرعته الأصلية غير متمشية مع السعة المزرعية الجديدة مما قد يقتضى بناء مبانى مزرعية اضافية تساير الوضع المزرعى الجديد . وقد يلجأ الزارع الى الاستئجار بدلا من شراء أرض زراعية جديدة وهى طريقة موافقة فى الحالات المؤقتة أو اذا أمكن

الوصول الى شروط موافقة تماما مع المؤجر . واذا كانت الزيادة المطلوبة فى السعة المزرعية معتدلة فقد يمكن تحقيقها بزيادة تكديس الانتاج أى بزيادة تكديس عناصر الانتاج المزرعية على المساحة السطحية الحالية. وتحدث هذه الطريقة إما (١) باستصلاح واستزراع الأراضى الضعيفة أو المهملة التى تضمها المساحة المزرعية الحالية أو (٢) زيادة المساحة المنزرعة من الزروع مكدسة التكاليف كالزروع الخضرية أو الفاكهية أو (٣) زيادة عدد أفراد قطيع اللبن أو (٤) زيادة انتاج الدواجن وغيرها من الزروع الملحقة (٥) أو زيادة استعمال المخصبات الكيماوية والحيوانية فى التسميد وهذا بالطبع فى الحدود الاقتصادية ... الخ ،

والطريقة التحليلية السهلة التى يجدر بالزارع اللجوء اليها لتقرير ما إذا كانت مزرعته الحالية فى حاجة إلى توسيع نطاق العمليات المزرعية عليها أو فى حاجة إلى إضافة مساحات سطحية اليها هى الرجوع إلى سجلاته المزرعية والاهتداء بما تحويه من بيانات عن عملياته المزرعية فى تصميم عدد من المناويل والخطط الجديدة وتقدير واحتساب ميزانياتها مقدما لمعرفة مدى امكانية شراء أو استئجار أرض زراعية اضافية جديدة على دخله الحالى وأيضا لمعرفة مدى امكانية شراء أو استئجار تلك الأرض الزراعية من الجيران الملاصقين لمزرعته بقدر الامكان . كما يمكنه أن يقوم بنفس العمل فى حالة كل من زروعه المتآزرة والمتنافعة والمتعارضة نباتية كانت أو حيوانيه أو داجنيه... الخ. هذه الطريقة التحليلية تصلح فى جميع حالات التوسع السابق التنويه عنها فيما عدا طريقة التوسع عن طريق الاستصلاح والاستزراع حيث أنه فى جميع الحالات الأخرى إذا تبين لزارع خلال عام أو اثنين من أن تقديراته السابقة كانت تبدوا متفائلة أكثر مما يجب وأن طاقته الادارية لن تمكنه من الاشراف الدقيق على مزيرعاته النباتيه والحيوانيه والداجنيه الإضافيه مما قد يؤدى إلى فشلها فان فى امكانه تصفيه أرضه المستأجرة ومزيرعاته الجديدة إلى الحدود التى

تقررها طاقته الاداريه ، أما إذا كان قد لجأ الى طريقه الإستصلاح والإستزارع فان عليه أن يسير لآخر الشوط وإلا ضاعت التكاليف التى انفقها عليها هباء .

وعموما فيحسن بالزارع الذى يرغب فى توسيع مزرعته أن يقوم بتقـــدير متحصلاته ومصروفاته المزرعيه المتوقعة من مزرعته بعد زيادة سعتها أو من مزرعته الجديدة التى يرغب فى شرائها ومقارنتها بمتحصلاته ومصروفاته المزرعيه الحاليه . أى أن الأساس الذى يقوم عليه القرار النهائى للزارع فى هذا الشأن يتوقف على مدى خبرته الشخصيه ومقـدرته الإدارية فى تصريف شئون مزرعتـه الحـاليه : وهذا يعنى أن على الزارع أن يختبر نفسه تماما على مزرعته الحاليه بتوسيع عملياته المزرعيه عليها وفقا لواحدة أو أكثر من الطرق السابق التنويه عنها وعند نجـاحه فى ذلك فيمكنه أن يفكر فى توسيع السعه المساحية لمزرعته أو استبدالها بمزرعة أكبر .

الباب الخامس عشر

سعة المزارع والتكاليف المزرعية

تمهيد . يستعمل مصطلح « تكاليف الانتاج » للدلالة على معانى عديدة ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة **يقصد بتكاليف الانتاج** تلك المبالغ التى يجرى انفاقها بقصد الحصول والسيطرة على الموارد الطبيعية والانسانية اللازمة لإنتاج ناتج مادى (سلعة) أو غير مادى (خدمة) معين . أى هى تلك المبالغ الجارى انفاقها على الأرض ورأس المال والعمل بما فيها الادارة لقاء الاستعانة بخدماتها فى انتاج ناتج معين . قد يكون زروعا وهذا فى البنيان الزراعى أو أسماكا كما فى البنيان السماكى أو مصنوعات كما فى البنيان الصناعى أو خدمات تجارية كما فى البنيان التجارى أو مساكن كما فى البنيان السكانى ... الخ والتى تبدو عادة فى صورة ايجار وتكاليف صيانة وفائدة على رأس المال وأجور للعمال ومرتبات للادارة وموظفيها كما قد تبدو فى صورة مشتروات للمواد الأولية التى تستعمل مباشرة فى عملية الإنتاج . وعلى ذلك **فتكاليف الانتاج المزرعية** أى التكاليف المزرعية إن هى إلا تلك المبالغ الجارى انفاقها للحصول على خدمات الأرض ورأس المال إما فى صورة نعم انتاج ثابتة كالجرارات والمحاريث ... الخ - أو فى صورة مبالغ مستخدمة مباشرة فى عملية الإنتاج - كالبذور والأسمدة والوقود ... الخ - والعمل والادارة والتى تبدو فى صورة ايجار وفائدة رأس مال وتكاليف صيانة ومشتروات من التموينات وأجور عمال ومرتبات ... الخ . وللتكاليف تصنيفات وأنواع عدة - ولما كنا بصدد الأخذ بطريقة التحليل الحدى لايضاح العلاقة بين التكاليف المزرعية وبين سعة المزارع فسوف يجرى فيما يلى تعريف أنواع التكاليف التى سوف تعترض طريق هذا التحليل .

اجمالى التكاليف المزرعية : وهى تتضمن مجموع المبالغ التى يجرى انفاقها على عناصر الإنتاج المستعملة فى انتاج النعم والخدمات الزراعية نباتية كانت أو حيوانية أو حشرية ... الخ . خلال مدة معينة . وقد جرى العرف على احتسابها خلال سنة زراعية . ومن وجهة نظر التحليل الحدى ينقسم اجمالى التكاليف إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة .

التكاليف الثابتة : يقصد بالتكاليف الثابتة ذلك النوع من التكاليف التى لاتتغير بالضرورة بتغير مستوى الانتاج أى لاتتغير بزيادة أوقلة الإنتاج كالفائدة على رأس المال المقترض أو الضرائب على الأرض الزراعية أو تكاليف الصيانة ... الخ . وهى تكاليف من الواجب انفاقها إذا ما أراد أصحاب منشأة اقتصادية ـ مزرعة أومصنع أومتجر ـ الابقاء عليها كمنشأة اقتصادية سواء أنتجت أو لم تنتج .

التكاليف المتغيرة : يقصد بالتكاليف المتغيرة تلك التكاليف التى تزيد أو تنقص كلما زاد أو نقص مستوى الانتاج ومن نماذج هذا النوع من التكاليف ما يجرى انفاقه على شراء المواد الاولية والأجور والأسمدة ... الخ . وتعتبر التكلفة الحدية واحدة من صور هذا النوع من التكاليف .

التكلفة الحدية : ويقصد بها التكلفة الإضافية الواجب انفاقها لإنتاج وحدة اضافية من الناتج وتسمى هذه الوحدة الإضافية من الناتج **الوحدة الحدية** . أى أن التكلفة الحدية هى عبارة عن تكاليف انتاج الوحدة الحدية من الناتج .

الاهمية النسبية لعناصر الانتاج المزرعى : تبين من دراسة الإنتاج والدخل والإنفاق فى البنيان الاقتصادى الزراعى أن الشطر الأكبر من دخل المزارع التجارية العائلية يذهب إلى العمال فى صورة أجور ويليها فى المرتبة الثانية نفقات

الإدارة والتى تبدو فى صورة مشتروات من التموينـــات الرأسمالية التى يجرى استعمالها فى المزرعة على مدار السنة . أما نصيب الممتلكات المزرعية والاستثمار فى السلع الإنتاجية الرأسماليه من اجمالى الدخل المزرعى فتحتـل المرتبتين الثـالثة والرابعة فى الأهمية على الترتيب . أما فى المزارع العائلية صغيره السعة والتى يقتصر فيها العمل المزرعى على العمل غير المأجور أى عمل الزارع وأفراد عائلته فان تكاليف العمل المأجور تـكاد تنعدم تماما على هذه المزارع وتصبح الأجور بندا غير أساسى ولايعتد به من بنود التـكاليف المزرعية فى هذا النوع من المزارع .

التكاليف النقدية المتغيرة وتكاليف انتاج وحدة الناتج : رغم أن العرف قد جرى بالنصح بتقليل النفقات بقدر المستطاع إذا ما رغب الزارع فى الحصول على أقصى الأرباح من مزرعته فان الدراسة قد أثبتت أن على الزارع الذى يرغب فى الحصول على أقصى الأرباح من وحدته الإنتاجية المزرعية أن يعمل على زياده الناتج من مزروعاته النباتية أو من حيواناته إلى الحد الذى تتساوى فيه التكلفة الحدية بالدخل الناتج من الوحده الحدية وهذا يعنى أن عـلى الزارع أن يزيد من انفاقه حتى يبلغ انتاجه الحد الذى تتساوى عنده التكلفة الحدية مع الدخل الحدى . فاذا فرضنا أن هناك زارعا ابتدأ عمـله المزرعى فى أول السنة الزراعيـة بمزرعة ذات مساحة معينة وبكمية معينة من الآلات والأدوات والتجهيزات والتموينات وبعمله الشخصى فى أول الأمر فان على هذا الزارع من وقت لآخر خـلال سنتـه الزراعية أن يقرر احتياجاته من عناصر انتاجه وتمويناته المتغيره الأخرى والواجب ضمها إلى عناصر انتاجه الثـابتة ـ أو الثـابتة نسبيـا ـ لـكى يسـير دولاب عملياته المزرعية بانتظام وفى الأوقات المحدده لأدائها . فعليه مثـــلا أن يقرر مقدار المخصبات الحيوانية أو الـكيماوية التى يجب عليه أن يشـتريها وأن يقرر ما سوف

يستثمره فى شراء بذوره المنتقاه والمحسنه أو فى شراء قطعان ماشيته أو فى الحصول على المبيدات الحشرية وأن يقرر مدى احتياجاته من العمل المأجور أو من الآلات المأجورة اللازمه لمساعدته على أداء عملياته المزرعية فى مواقيتها أو لزيادة تكديس رأس المال والعمل على أرضه المزروعة وهذا فى حالة اتباعه لطريقه الزراعة مكدسة التكاليف وأن يقرر نسب خلطات علائقه ونسب البروتين إلى العناصر الغذائية المكملة الأخرى واللازمة لرفع الكفاءة الانتاجية لزروعه الحيوانية ... الخ .

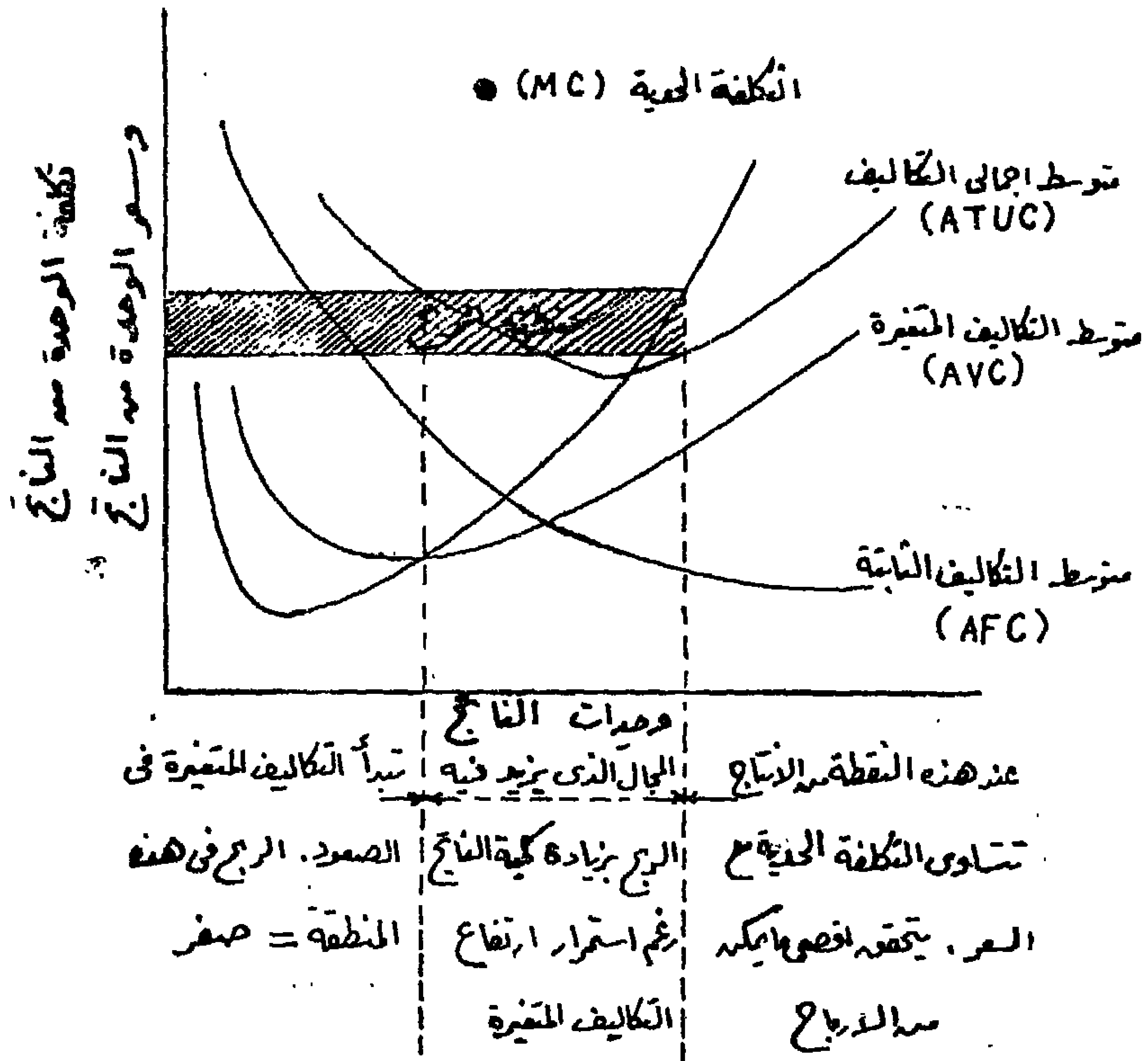
فاذا اتبع الزارع النصيحة الأولى وخفض تكاليفه إلى حدودها الدنيا فان اجمالى انتاجه من الزروع النباتية والحيوانية والحشرية لابد وأن يكون منخفضا وهذا يعنى انخفاض مستوى اجمالى دخله المزرعى . وبالاضافة إلى هذا فانه باستخراجه لمتوسط تكاليف انتاج الوحدة من زروعه - وهذه يحصل عليها بقسمة اجمالى تكاليفه المزرعية أى بقسمة اجمالى تكاليفه الثابتة والمتغيرة على اجمالى ناتجه من زروعه المختلفة - لبدت مرتفعة إذا ما قورنت بنظيراتها التى تتبع النصيحة الثانية . ولايضاح هذه النقطة نفترض أن هناك زارعا قرر الامتناع عن استعمال المخصبات الكيماوية فى تخصيب الأذرة التى ينتجها وأنه وجد أن تكاليف انتاج فدان واحد من الأذرة قد بلغ ثمانية جنيهات أو أن متوسط انتاج الفدان من الذرة بلغ ثمانية أرادب فان هذا يعنى بالنسبة له أن متوسط تكاليف الوحدة من ناتج الأذره أى تكاليف الاردب من الأذره $= \frac{\text{اجمالى تكاليف الفدان}}{\text{كمية الناتج بالاردب}} =$

$\frac{\text{٨ جنيهات}}{\text{٨ ارادب}} =$ ١ جنيه والآن نفترض أن له جاراً آخر يستعمل نفس الأساليب المزرعية التى يستعملها جاره الزارع الأول غير أنه قرر استعمال ماقيمته ٤ جنيهات من المخصبات التجارية على الفدان الوحد فوجد فى نهاية الموسم أن متوسط انتاج

الفـدان من الأذره بلـغ ١٤ أردب وباحتسـاب متوسط تـكاليف الاردب من المزرعة الثانية نجـد أن $\frac{\text{٨ جنيهات + ٤ جنيهات مخصبات}}{\text{١٤ أردب}}$ = ٠ر٨٦ جنيه

أن الزارع الثانى قد أمكنه تخفيض تـكاليف انتاج الوحـده المزرعيـة من زروعـه بزياده الانفاق لاخفضه كما حدث فى حالة الزارع الأول الذىأدى خفضهلانفاقه إلى زيادة متوسط تـكاليف انتاج الوحده من زروعه الناتجة على مزرعته وبالتالى قلل من أرباحه • وهـذا يجـدر بنا التنويه أنه لايجب أن نسـاوى بين السعر وبين التكلفة الحدية إلا بعـد أن يـكون منحنى التكلفـة قد اجتاز نقطته الدنيـا وبدأ فى الارتفاع كما يبدو من الرسم البيانى التالى .

كما يبدو أيضا من الرسم البيانى أن محاولات وتنظيمات الزراع للحصول على أقصى ما يمـكنهم من الأرباح لاتتضمن فيما تتضمن تخفيض النفقات بل قد تؤدى ـ وهذا ما يحدث عاده ـ إلى زياده الانفاق . وهذا يؤدى إلى القول بأن النصيحة التى كانت تنادى بتقليل النفقات ربما كانت توافق العصر الذىقيلتفيهحينما لم تـكن التموينات والمهمات المزرعيةقد وصلت إلى ماوصلت اليه حاليا والمؤدى إلى زيادهالإنتاج النباتى أو الانتاج الحيوانى أو الانتاج الحشرى الذى يمـكن الحصول عليه من الوحده السطحية للمزيرعات النباتية أو الوحده الحيوانية أو الحشرية فى حالة المزيرعات الحيوانية أو الحشرية . وإذا كان ضغط النفقات ضروريا فى بعض البنود إلا أن هذه الفـكره ليست لها صفة التعميم فاهمال صيانة الآلات والمعدات بحجة ضغط المصروفات قد يؤدى إلى نتائج وخيمه أهمها زياده نفقات الصيانه كثيراً فى المستقبل والمثل ممكن الحدوث فى حالةاهمال العناية بالحيوانات المزرعية بما قد يؤدىفى النهايةإلىزيادهتـكاليفه البيطريه أوإلى خسارته بسببالوفيات ..الخ وعلى ذلكفيمكن القول بأن النفقات التى يمـكن تخفيضها أى ضغطها بدون تأثير



رسم بيانى : تقرير مستوى الانتاج الذى يتحقق عنده أقصى ما يمكن من الأرباح

على كمية الناتج تعتبر نفقات غير ضرورية ويمكن الاستغناء عنها أو ضغطها إلى أضيق حدودها . وقد يدير بعض الزراع مزارعهم بمنتهى الحصافة والمقدرة ولكنهم يفشلون فى السيطرة على مقادير التموينات المزرعية التى يستهلكها أفراد عائلاتهم والتى تمونهم بها المزرعة الأمر الذى ينقلب فيه الحال فى آخر المطاف وتبدو فيه المزرعة فاشلة فى الوقت الذى كان من الواجب أن تحقق أرباحا صافية أو يفشلون فى الموازنة بين دخولهم من ناحية وبين التزاماتهم للغير ونفقاتهم المعيشية من ناحية أخرى وتبدو هذه الظاهرة حين تقوم العائلة المزرعية بانفاق الدخول النقدية التى يتحصلون عليها أولا بأول مما قد لايتيح للزارع فرصة تجميع المبالغ اللازمة

لمواجهة الديون الواجب عليه سدادها مما قد يودى بالمزرعة كوحدة انتاجية زراعية فى نهاية الأمر . وعموما فالتوسع فى الانفاق على عناصر الانتاج المتغيرة يتوقف الى حد كبير على مدى تغير نسب الكميات المستعملة من هذه العناصر الانتاجية المتغيرة بالنسبة إلى الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج الثابتة أو القريبة من الثابتة أى المتغيرة بنسب قليلة جدا ومدى تأثرها بفعل قانون الغلات المتناقصة ومدى تأثرها بقاعدة تكاليف الاستعاضة .

متوسط تكاليف الانتاج والتكاليف الاستعاضة: لقد وصلنا الان إلى الحد الذى لا يمكننا فيه التغاضى عن مناقشة واختبار أهمية متوسط إجمالى تكاليف انتاج الوحدة من الناتج أى متوسط تكاليف الناتج كنقيض لتكاليف الاستعاضة . وقد تبين من الدراسات التى أجريت على متوسطات تكاليف انتاج الزروع المختلفة أن هناك تفاوتا كبيرا بين متوسط تكاليف انتاج زرع معين من مزرعة لاخرى الأمر الذى يمكن القول معه بأن متوسطات تكاليف الناتج محدودة الدلالات من وجهة النظر المزرعية بسبب تفاوتها الكبير من مزرعة لأخرى أما من وجهة النظر الاقتصادية التحليلية فحدود هذه الدلالات أكثر ضيقا . وتعزى هذه النتيجة إلى أنه قد تبين فى المزارع العائلية الصغيرة أن الشطر الأكبر من اجمالى التكاليف الجارى إنفاقها على انتاج زرع معين – وليكن القمح مثلا – ليست تكاليفا نقدية طوال الشطر الأكبر من موسم النمو وموسم الحصاد حيث أن الزارع وأفراد عائلته يهيئون العمل الانسانى اللازم خلال تلك الفترة . كما أن الآلات والمعدات والعمل الحيوانى اللازم لأداء العمليات المزرعية موجودة بصورة مستمرة فى المزرعة وتستخدم فى عمليات مزرعية أخرى غير انتاج هذا الزرع المعين أى القمح هنا . هذا باضافة إلى أنها تظل صالحة الاستعمال لعدد من السنين المقبلة قد تصل الى ١٠–١٥ سنة الأمر الذى يصعب معه عادة تقدير تكاليف تلك البنود . أما التكاليف النقدية المباشرة

لانتاج الزرع المعين فهى تتضمن أثمان التقاوى والمخصبات والوقود وأجور العمل الاضافى المأجور والمبيدات الحشرية .. الخ . من بنود التكاليف النقدية التى يجرى انفاقها مباشرة على انتاج هذا الزرع المعين . ومن وجهة نظر المحاسبين يقوم الزارع ـ وذلك لمعرفة تكاليف انتاجه بقدر المستطاع ـ بتقدير قيمة العمل غير المأجور وفقا للاجور السائدة فى المنطقة وبتقدير تكاليف استنفاد الآلات والمعدات المزرعية وتوزيعها على الزروع المختلفة وفقا لقاعدة اعتباطية ـ معينة قد تكون على أساس كذا ساعة عمل لكل زرع معين ـ وتوزع الضرائب على أساس عـــدد شهور السنة التى يشغلها الزرع لتمام نضجه .. الخ . واستخدام طريقة موحدة هذا شأنها فى توزيع اجمالى التكاليف المزرعية على الزروع الفردية الجارى انتاجها على المزرعة تمكن الزارع عادة من احتساب صافى ربحه الفدانى من كل زرع من زروعه الفردية على حدة دون ما اعتبار للعلاقات القائمة بين الزروع المرتبطة أو المتشازرة أو المتنافعة الجارى انتاجها على مزرعته . والآن فلنفرض أن النتائج التى تحصل عليها كالآتى : كان صافى ربحه الفدانى من انتاج القمح ١٠ جنيه ومن الشعير ١٥ جنيه ومن القطن ٣٠ جنيه ومن الذرة ٢٠ جنيه مثلا . فلكى يحصل الزارع على أقصى ما يمكن من الأرباح فان عليه أن ينتج القطن فقط ويستبعد ما عداه من الزروع الأخرى ـ وهذا وفقا للبيان السابق مع تجاهل كل العلاقات السابق التنويه عنها والقائمة بين زروعه المختلفة . فلو إتخذ الزارع قرارا هذا شأنه لجانب الصواب تماما . وذلك لأن الشطر الأكبر من الأرباح الناشئة من انتاج القطن تعزى إلى عملية تبادل انتاج القطن مع الزروع البقولية فى دورة زراعية منظمة ، حيث أن إستمرار انتاج القطن على نفس الأرض سنة وراء الأخرى سوف يجهد تلك الأرض مما سيؤدى إلى انخفاض الناتج من المحصول سنة بعد الأخرى حتى يصبح انتاجه غير مربح للزراع أى تزيد تكاليف انتاجه على دخله . الأمر الذى يبدو منه أن الاعتماد على تكاليف انتاج الوحدة من ناتج معين وعلاقة تلك

التكاليف بالاسعار لا يمكن أن يقوم وحده كأساس صالح يجرى بمقتضاه انتخاب الزروع الواجب انتاجها على المزرعة لأنه أساس حسابى محض لايدخل فى اعتباره الاسس البيولوجية أو الفيزيقية الأخرى للانتاج .

وعلى نقيض متوسطات تكاليف إنتاج وحدات الناتج من الزروع المختلفة والتى يجرى الحصول عليها بالتوزيع الاعتباطى للتكاليف الثابتة أى التكاليف العمومية فان هناك ماسبق أن أطلقنا عليه اسم تكاليف الاستعاضة وهى ظاهرة لاشأن لها بأسس المحاسبة وينظر اليها على أساس كونها ظاهرة مفيدة يستعان بها فى تحليل ما يجول بخاطر الزارع عند اختياره لأنواع الزروع التى سينتجها وتقديره لسعة مزرعاته فى ضوء موارده المزرعية الخاصة أى فى ضوء مساحة أرض مزرعته وكمية العمل المزرعى الذى يسيطر عليه والقوى المحركة التى يمتلكها والتى تبدو فى صورة عمـل حيوانى أو آلى أو فى حجم قطيعه الحيوانى المنتج .. الخ تلك الموارد التى تعتبر ثابتة فى غالبيتها فى أى عام زراعى معين والتى من الواجب عليه أن يلتزم حدودها عند إتخاذ قراراته . وعليه وفى ضوء ذلك فان أى توسع انتاجى فى اتجاه أو خط معين لا بد وأن يصاحبه انكماش فى ناحية انتاجية أخرى بسبب ثبات كمية عناصر الانتاج التى يسيطر عليها الزارع . فتخصيص مساحة أكبر لمزرعة القمح لا بد وأن يصاحبهـا انكماش فى المساحة المخصصة لمزرعة الفول . وأن تخصيص كمية أكبر من عمل العمال أو الآلات فى انتاج زرع معين لابد وأن يصاحبها نقص الكميات المخصصة منها للعمل فى المزرعات الأخرى وهذا يعنى أنه «عندما يكون من غير المتيسر الحصول على عناصر الانتاج المستخدمة من السوق لسبب أو لآخر فان التكاليف ذات الدلالة الاقتصادية أى ذات المغزى الاقتصادى تبدو هنا فى صورة الدخل الذى جرى الاستغناء عنه نتيجة لعدم استخدام تلك الموارد فى استعمالاتها المربحة الأخرى » . وبعبارة أخرى فهى التكاليف التى يتصورها الزارع وتدور فى رأسه عند تقريره لاستخدام موارده الانتاجيه المزرعيه

فى إنتاج زرع معين دون غيره من الزروع والتى تبدو فى صورة فرصة الحصول على دخل معين من استعمال موارده فى انتاج الزروع الأخرى . ورغما عن أن تكاليف الاستعاضة ليس من الممكن قياسها بطرق المحاسبة المعروفة إلا على المزارع الفردية فانها تعتبر ـ فى حقيقة أمرها ـ الدافع الحقيقى على إتخاذ معظم القرارات الإدارية المزرعية ويركن الزارع بعد إتخــاذ قراراته بتلك الصورة السابق ايضاحها إلى استخدام وسائل التحليل الحدى المعروفة.

اثر سعة المزرعة على التكاليف المزرعية : كما تتأثر التكاليف باختيار الأساليب والطرق التكنولوجية المتبعة فى اجراء العمليات الانتاجية المزرعية فان متوسط تكاليف الوحدة من الناتج تتأثر أيضا بحجم الناتج المزرعى ويعزى انخفاض التكاليف المزرعية كلما تزايد حجم الانتاج أى كلما تزايد حجم العمليات الانتاجية أساسا إلى أن الانتاج على نطاق متسع يتيح للزارع استعمال آلات ومبانى أكبر حجما وأكثر تخصصا . فمثلا يجد الزارع صاحب المزرعة المتخصصة ذات الـ ٢٠٠ فدان أن من الافضل له أن يشترى جرارا كبيرا وآلات وتجهيزات أكثر تخصصا عن ذلك الزارع الذى يمتلك مزرعة تتراوح سعتها بين ٥٠ ـ ١٠٠ وتنتج نفس الزروع وذلك لأن تكاليف العمل والقوى المحركة المستخدمة على الوحدة السطحية من الأرض (فدان) أو المستخدمة فى إنتاج وحدة الناتج تقل باستخدام الاحجام الاكبر من الآلات وهذا بدوره يعزى الى أن مديرى المزارع الكبيرة يتيسر لهم الحصول على خلطات أى مركبات من العمل والقوى المحركة والتجهيزات أكثر كفاءة عن نظرائهم الذين يديرون مزارع أصغر . ويبدو من النتائج التى وصلت اليها محطة تجارب جامعة الينوى فى سنة ١٩٤٦ على ٢٢٨ مزرعة تتراوح مساحتها بين ١٢١ـ٣٦٠ ايكر . أن تكاليف العمل والقوة المحركة والآلات المستخدمة على الايكر الزرعى فى المزارع التى تتراوح مساحتها بين ٢٨١ ـ ٣٦٠ ايكر لاتزيد عن ٦٠ ٪ من تكاليف الايكر الزرعى فى المزارع

التى تقل سعتها عن ١٢١ ايكر . وأن متوسط نصيب الايكر من التكاليف السنوية للمبانى فى المزارع الكبيرة يزيد قليلا على ٥٠ ٪ من متوسط نصيب الايكر من هذا النوع من التكلفة فى المزارع التى تقل مساحتها عن ١٢١ ايكر . أما متوسط تكاليف الانتاج الحيوانى فلا يقل كثيراً فى المزارع الكبيرة عنه فى المزارع الصغيرة نتيجة لأن ميكنة هذا الميدان من ميادين الانتاج الزراعى غير كاملة وان كان هذا لا يمنع من القول بأن هناك تقدما سريعا فى مجالات التغذية الحيوانية والنتاج ـ عن طريق استخدام المعارف الوراثية ـ وتسمين الحيوانات المزرعية . وقد أحرز الاتجاه نحو تطوير الآلات المستعملة فى الانتاج الحيوانى اللبنى ـ فى السنين الأخيرة ـ نجاحا ملحوظا . فقد نجح المشتغلون بتحسين وتطوير الآلات المستخدمة فى هذا الفرع من فروع الانتاج الزراعى الى استنباط موديلات منها تتناسب وجميع سعات المزارع تقريبا وبالتالى جعلت الفروق التكاليفية فى المزارع الكبيرة ونظيراتها المزارع الصغيرة أمراً لا يعتد به .. الخ . وفى هذا المجال يقول وليكوكس وزميلة كوشرين « أنه توجد بعض الأدلة ـ هنا وهناك ـ تشير جميعا الى أنه من الممكن تخفيض التكاليف المزرعية تخفيضا ملحوظا إذا ما أمكن الوصول بحجم العمليات المزرعية الى النقطة التى عندها يمكن استعمال الآلات المتوسطة الحجم والموفرة للعمل الانسانى استعمالا كاملا فى أى فرع من فروع الانتاج الزراعى . ويعزى النقص فى التكاليف ـ بعد تخطى هذه النقطة ـ فى المزارع الكبيرة الى وفورات الانتاج التسويقية ـ والراجعة الى امكان تسويق كميات كبيرة من النعم المتجانسة المدرجة فى رتب معروفة ـ عن أى نوع من وفورات الانتاج الاخرى .

الاساس الاقتصادى للمزارع العائلية : من المسلم به أن معظم المزارع المصرية يدخل فى نطاق المزارع العائلية الصغيرة والمفتتة وأن الاقلية منها تدخل فى نطاق المزارع العائلية المتوسطة والكبيرة وان كان يمكن أن يطلق عليه جوازاً ـ قبل صدور

قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - اسم المزارع التجارية الكبيرة لم يكن يكون إلا نسبة ضئيلة جداً وما كانت هذه الاخيرة إلا ملكيات زراعية كبيرة مؤجرة لصغار المستأجرين - وفى غالبية الحالات بدون عقود ايجارية الامر الذى كان يبدو معه وكأنها تدار كمزارع تجارية كبيرة . ورغم ما كان يقال من أن مصر بلد زراعى ورغم المقالات الكثيرة التى كتبت عن المزارع فانه لا يوجد للان بحث أكاديمى واحد يغطى الموضوع من وجهة النظر المصرية يستند الى أسس علمية موثوق بها لهذا فسوف نستعين فى الايضاح هنا بالنتائج التى توصلت اليها محطات التجارب الزراعية والمختصون بدراسة إدارة الاعمال المزرعية بالولايات المتحدة الامريكية . وبتلخيص هذه النتائج يمكن القول بأنه قد أمكن - بصورة تكاد تكون كاملة - تحقيق وفورات انتاج تعزى الى اتساع العمليات المزرعية على المزارع العائلية المتوسطة والكبيرة فى جميع أوجه الانتاج الزراعى خصوصا تلك المتصلة بالانتاج الحيوانى حيث أنه قد أمكن تصميم آلات وقوى محركة تتمشى وسعات تلك المزارع الامر الذى أتاح لزراع المزارع العائلية المتوسطة والكبيرة فرصة استخدام جميع المعدات الموفرة للتكاليف والتى ما كانت تتمتع باستخدامها فيما مضى إلا المزارع التجارية الكبيرة . ويقال أن المزارع التجارية الكبيرة ذات العمليات الانتاجية المزرعية المتسعة تبدو ناجحة عند قيامها بانتاج الزروع التى تتطلب جماعات كبيرة من العمال الزراعيين كما فى حالة انتاج الزروع الخضرية كما قد تنجح فى إنتاج الزروع الحقلية التى تتطلب مجموعات كاملة من الآلات الزراعية غير أنه يبدو أن هناك شكا فى إمكانية تمتعها بوفورات إنتاجية أكثر من تلك التى تتحصل عليها المزارع العائلية والتى تستخدم استخداما كاملا وحدة تامة من تلك الآلات الحديثة . كما قد ينجح استخدام مثل هذه الوحدات الآلية الكاملة حين تتوافر المنافذ السوقية التى تستوعب مثل هذه المنتجات المتخصصة وفى مثل هذه الاحوال فانه يجرى عادة

تكييف حجم الناتج المزرعى أساسا لكى يستمر فى تزويد هذه المنافذ السوقيه أى السوق بما يطلبه من تلك المنتجات المتجانسه لا للحصول على مميزات تؤدى إلى تخفيض تكاليف الانتاج . وعموما فاذا إستمرت الظروف الحاليه بدون أية تغيرات جذريه فى طرق الانتاج المزرعيه فى المستقبل فان كلا من المزارع العائلية التجارية المتوسطة والكبيرة السعة قد تتمكن من تخفيض تكاليف انتاجها إلى الحدود التى وصلت اليها المزارع التجارية الكبيرة وربما تمكنت من التفوق عليها فى هذا المضمار .

والآن نعود إلى المزارع الصغيرة والمفتتة وهو ما يهمنا هنا من وجهة النظر المصرية حيث أن معظم مزارعنا المصرية عبارة عن شرائح مفتتة من الأرض الأمر الذى يجعل تكاليف إنتاج الزروع عليها مرتفعة ونتساءل كيف أمكن لمثل هذه المزارع المفتتة والصغيرة المرتفعة التكاليف ذات الكفاءة الانتاجية المنخفضة أن تبقى صامدة فى وجه منافسة غيرها من المزارع الأكبر سعة والأقل تكاليفا والأكثر كفاءة إنتاجية ؟ وكيف أمكن لزراعها البقاء فيها والاستمرار فى الانتاج رغم كل الظروف غير المواتية التى تواجههم ؟ ويتضمن الجواب على ذلك ما سبق قوله من أن الزراعة إن هى إلا واحدة من سبل الحياة كما هى عمل إقتصادى . وقد مكنت هذه الحقيقة العائلات المزرعية التى تعيش على هذا النوع من المزارع من أن تستمر فى فى فلاحتها رغم أن أفرادها لا يتحصلون منها إلا على دخول نقدية ضئيلة للغاية فى مقابل جهودهم الانتاجية . وتتنافس العائلات المزرعية التى تقبل العيش على مثل هذه الدخول الضئيلة المحدودة تنافسا فعالا للحصول على مزارع من هذا النوع . وقد أدى الطلب الفعال لمثل هذه العائلات على هذا النوع من المزارع إلى إرتفاع قيمتها الايجارية عما تبرره قواها الانتاجية وعما تبرره الدخول المتحصل عليها منها . وعندما تسود ظاهرة من هذا النوع أقليم معين يتعذر على الزراع التجاريون ضم مثل هذه المزارع ذات الكفاءة الانتاجية المنخفضة فى وحدات مزرعية أكبر سعة لأن

القيم السعرية أو القيم الايجارية لمثل هذا النوع من المزارع لا يمكنها هي نفسها تحصيله من صافي دخلها وهم في ذلك على النقيض من تلك العائلات المزرعية التي تقبل على استئجار تلك المزارع والتي تجد أن من الممكن لها دفع مثل هذه الايجارات المرتفعة بقبول مستويات معيشية زرية .

وتبدو نفس ظاهرة التنافس بين عائلات مزرعية عديدة لامتلاك مثل هذه المزارع الضئيلة ويعزى مثل هذا التهافت على ملكية هذه المزارع المفتتة مهما كانت الدخول المتحصل عليها منها ضئيلة ومهما كانت أثمانها مرتفعة عما يبرره الواقع إلا أن مثل هذه العائلات تعتبر أمتلاك مثل هذه المزارع مهما بلغت ضآلة دخولها أمان من الحاجة والبطالة ومكان للتكسب إذا ما ساءت الأحوال أكثر مما هي عليه في الحاضر. ولهذا فهم مستعدون لدفع أية أثمان مهما أرتفعت قيمها الأمر الذي لا يمكن الزراع التجاريون من شراء مثل هذه المزارع وضمها إلى وحدات مزرعية أكبر منها سعة وأكثر كفاءة إنتاجية. ولا يعتبر بقاء وتنافس مثل هؤلاء الزراع الحديين أوتحت الحديين تنافسا فعالا مع زراع المزارع الأكبر سعة لغزا أوتعويذه سحرية بل هي آثار فعل ظاهرة ضغط السكان ـ والسكان الزراعيون بصفة خاصة ـ على الموارد الأرضية الزراعية في الدول الزراعية مكدسة السكان التي منها مصر .

رقابة الاعمال المزرعية

الباب السادس عشر

تمهيد

سبق أن عرفنا رقابة الأعمال المزرعية أى التنفيذ أو الرقابة المزرعية بأنها تسيير العمليات المزرعية وفقا للمناويل المرسومة لتحقيق الهدف المنشود . وعلى ذلك **فالرقابة المزرعية** أن هى الا التوجيه الفعلى لدفة العمليات المزرعية بما فى ذلك تطبيق نتائج الدراسات التنويلية ومراقبة التفاصيل الادارية المتنوعة التى تستدعى أنتباها وعناية خاصة فى كل ماله اتصال بسير العمليات المزرعية . وعلى ذلك فمجال الرقابة المزرعية ينحصر فى :

(١) الحصول على ما يلزم من العمال وطرق معاملتهم.

(٢) توفير رأس المال النقدى اللازم لتمويل العمليات المزرعية .

(٣) تقييد الحسابات المزرعية وحفظ السجلات المزرعية .

(٤) العناية بأنتاج الزروع النباتية والحيوانية والإشراف على العمليات الانتاجية المتصلة بمزيرعاتها إشرافا دقيقا .

(٥) تسويق الزروع الناتجة وشراء الآلات والمعدات والتموينات .

(٦) مرعاة المسائل التشريعية والقانونية .

(٧) اعداد وتقديم التقارير السنوية وغيرها .

(٨) التعاقد القانونى فى المواضيع المتصلة بالتفاصيل التكنولوجية والاقتصادية والتجارية الأخرى .

(١٠) المسائل المتعلقة بوسائل استطلاع الوظائف الخالية وتحديد مؤهلات واختصاصات ومرتبات ومستقبل كل من مديرى المزارع وغيرهم من المشتغلين بالمزرعة وطرق الحصول عليهم وترقيتهم ... الخ .

ويجرى التنفيذ المزرعى تحت إشراف مدير مسئول قد يكون الزارع المالك أو مدير مأجور .. الخ .

مدير المزرعة

يمكن تعريف مدير المزرعة بأنه المسئول عن مزرعة ذات سعه كافية لإستيعاب كل وقته فى الاشراف والعناية بتفاصل العمل وهو وأن كان يقوم بأعمال جسمية (بدنية) فعلية فى الانتاج إلا أنه فى نفس الوقت مسئول عن انتخاب الزروع ومنتجاتها وتنظيم العمل وتتابع عملياته والاشراف على تنفيذ وأداء هذه العمليات والعناية بأمور العمال وبيع المنتجات وحفظ السجلات وغيرها من الوثائق المزرعية وفى اجراء المعاملات المالية واستلام الدخول او المتحصلات والاطلاع على القواعد والقوانين المتصلة بالعمل المزرعى . ووفقا لهذا التعريف تستبعد جميع طوائف الزراع من صفة الادارة طالما هى غير مسئولة عن تفاصيل العمليات المزرعية المتصلة بتنفيذ السياسة المزرعية والمنوال المزرعى وعن تنظيم وملاحظة تنفيذ هذه العمليات وطالما هى بعيدة عن تصريف المنتجات المزرعية النهائية . وعلى ذلك يبدو أن مدير المزرعة يقف عاليا نسبيا عن كل الشخصيات المزرعية . والشخصيات المزرعية عديدة . وإذا أردنا أن نعطى صورة وافية عنها فيمكن حصر هذه الشخصيات المزرعيه فى واحدة من تلك المزارع التجارية الكبرى فيما يلى :

(١) **صاحب العمل** : قد يبدو في صورة رأس مالي أو مستثمر أو مجلس إدارة يمثل حملة الاسهم أو حامل لأسهم .

(٢) **المدير العام** : وهو مستخدم لتقرير السياسات المزرعيه وملاحظة الخطوط العريضه للعمل الاقتصادى المزرعي . وهو عادة مسئول أمام صاحب العمل.

(٣) **مدير المزرعة** : وهو مسئول عن تخطيط وتمويل وتنفيذ العمليات المزرعيه وهو عادة مسئول أمام المدير العام .

(٤) **المأمور** : وهو مسئول عن ترتيب وتنفيذ العمليات المزرعيه فى الجزء من المزرعة الموضوع تحت أمرته وهومسئول أمام صاحب العمل والمدير العام ومدير المزرعة عن حسن سير عمل مرؤوسيه وعن الأموال والأملاك والآلات .. الخ الموضوعه فى عهدته .

(٥) **الناظر** : وهو مسئول أمام المأمور عن حسن ترتيب وتنفيذ العمليات المزرعيه فى القطاع من المزرعة الموضوع تحت أمرته .

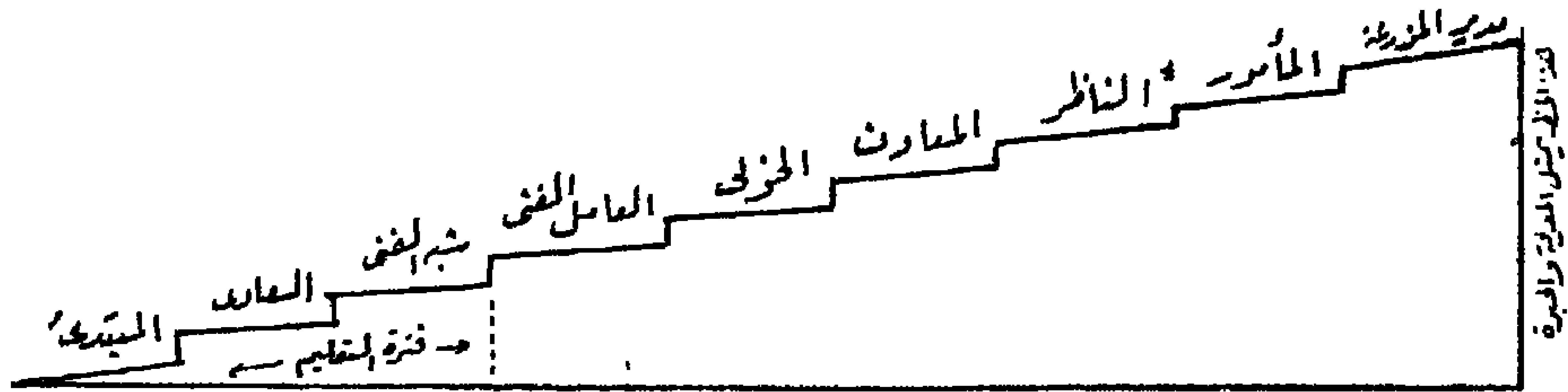
(٦) **المعاون** : وهو مسئول مسئولية مباشرة عن أداء العمليات المزرعية وعن العمال الموضوعين تحت أمرته وعن المحافظة على المعدات المستخدمة على الرقعة من الأرض التى هو مسئول عنها أمام كل أو بعض الطوائف السابق التنويه عنها وفقا للنظام الادارى المزرعى المتبع .

(٧) **الخولى** : وهو شخص موضوع على رأس مجموعة من العمال كرئيس لهم وهو عادة مسئول عن حسن سير عمل مرؤسيه أمام المعاون .

(٨) **العمال المزرعيين الفنيين** : ويدخل تحت هذه المجموعة سائقو الجرارات والسيارات والميكانيكيين . . . الخ .

(٩) **العمال المزرعيين شبه الفنيين** : وتتضمن هذه المجموعة عمال تقليم أشجار الفاكهة والحلابين . . . . الخ .

(١٠) **العمال المزرعيين العاديين** : كعمال العزيق وجنى القطن وجمع الدوده ... الخ والطوائف الثلاثة الأخيرة مسئولة أمام رؤسائها المباشرين :



عرض بيانى لتوضيح مركز المدير بين الشخصيات المزرعية

ورغم أن مدير المزرعة يقف على رأس كل الشخصيات الأخرى ويشغل أكبر منصب فى المزرعة التى يعمل بها فانه لا زال ذلك البائع لخدماته والممارس لمهنة مدير مزرعة مأجورو بوصفه هذا وشأنه فى ذلك شأن غيره من بائعى الخدمات وممارسى المهن لابد وأن تتوافر فيه صفات معينه تؤهله لمواجهة الواجبات المزرعية الملقاه على عاتقه والمطلوب منه آداءها .

بيع الخدمات الشخصية أن محاولة بيع الخدمات الشخصية أو الحصول على وظيفة أو العثور على بداية تتخذ كقاعدة للوصول منها إلى مركز الإدارة فى مزرعة ما تعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للعاملين بأجر. وعادة يتساءل الكثير من هؤلاء الأفراد الذين يرغبون فى الدخول فى ميدان إدارة الأعمال المزرعية عن الوسيلة

الواجب عليهم اتباعها أو الطريق الواجب عليهم سلوكه للوصول لمثل هذه المناصب إذا أمكنهم العثور عليها . وهنا وقبل التعمق في الموضوع يحسن التفرقة بين الطلب على المؤهلات – وهذه من الصفات الشخصية – والطلب على من في مقدورهم أداء الواجبات المزرعية المطلوب منهم أنجازها وهي تدخل في مجال ما يمكن تسميته **باللياقة المحتملة** . فأصحاب المزارع يهدفون من وراء استخدامهم لمديرين مأجورين لمزارعهم إلى محاولة الحصول من هذه المزارع على أكبر تيار متوازن مستمر – وذلك بقدر المستطاع – من الدخول النقدية وعلى ذلك فيمكن القول بأن مهمة هؤلاء المديرين تنحصر في استخلاص هذا الدخل من الموارد الانتاجية المزرعية الموضوعة تحت أمرتهم وهذه الموارد لا تقتصر على الأرض والنباتات والحيوانات والأغذية والماكينات والآلات وغير ذلك من المعدات بل تشمل أيضا العمال المأجورين ورؤوس الأموال المتداولة وعمل كهذا يتطلب بطبيعة الحال أن يكون مثل هؤلاء المديرين مسلحين بالعلم والجرأة والخبرة . وهذه الحقائق توضح جزئيا أن التقدم لشغل وظيفة مدير مزرعة تتوقف وإلى حد كبير على الصفات التي يتطلبها صاحب المزرعة فيمن يشغل منصب مدير مزرعته . وأن كانت أغلبية أصحاب المزارع ترغب في العثور على مديرين أكفاء يمكنهم الحصول على الدخول المزرعية الوفيرة بأمانة فان هذه الصفات العامة الرائعة تحتاج لكثير من الايضاح .

الصفات الواجب توافرها في مديري المزارع : يمكن تلخيص هذه الصفات في أربع رئيسية ولكل منها فروعها وفيما يلي ملخص هذه الصفات الرئيسية وفروعها :

أ) الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية الاقتصادية وغير الاقتصادية : وهذه لا تتوافر الا بالدراسة والمران والخبرة وتشمل :

(١) المعارف الخاصة بالأرض والنباتات والحيوانات . . الخ ،

(٢) المعارف الخاصة بادارة الأعمال المزرعية .

ب) **المقدرة الاقتصادية (أى التجارية)** : وهى أيضا لاتتوافرالابالدراسة والمران والخبرة وتشمل :

(١) الالمام بكيفية الاشتغال بالأمور المالية .

(٢) الالمام بتسويق المنتجات المزرعية .

(٣) الالمام بالمسائل القانونية المتصلة بالمزارع .

(٤) إعداد وفحص وتحليل مشتملات العقود والاتفاقيات .

(٥) حسن التقدير وسلامة الحكم على الأمور .

(٦) الشجاعة فى تنفيذ ما يتخذ من قرارات والثقة بالنفس وعدم التردد .

(٧) الاقدام والمقدرة على الابتكار .

(٨) العقل التحليلى الذى لايفكر تفكيراً سطحيا بل يتعمق فى الأمور فيقوم بفحص وتمحيص وفهم ما يعترضه من مشاكل ثم يقرر بعد ذلك الحلول المناسبة لها . ولا يحاول أن يعارض قبل أن يعلم . ويقاطع قبل أن يسمع فهذه من صفات الجهال .

(٩) التنفيذ ونعنى به ترجمة الأقوال والأفكار التى تبلورت فى مشروعات إلى أفعال :

ج) **المقدرة التنظيمية** : لا تتوافر المقدرة التنظيمية بدورها إلا بالدراسة والمران والخبرة وتشمل :

(١) المقدرة على تنظيم عمل العمال ورقابتهم .

(٢) العناية بشئون العمال الاجتماعية وتنظيم أجازاتهم والعمل على توفير التسهيلات الصحية لهم .

(٣) المقدرة على وضع البرامج المزرعية وهى تتضمن وضع الخطط وتحديد الأهداف .

(٤) المقدرة على ادخال الأنظمة والمعدات المحاسبية الحديثة فى أعمال المزرعة .

د) **الصفات الشخصية وهذه تتضمن :**

(١) قـــوة الشخصية .

(٢) حسن الطبـــاع .

(٣) حسن المظهر .

(٤) الاخلاص فى العمل .

(٥) اتخاذ القرارات وتنفيذها بكل دقة حين يحين وقتها .

(٦) إمكان الاعتماد عليه فى حسن أداء ما يوكل إليه من مهام .

(٧) هدوء الطبع .

(٨) الصحة الجسمية والعقلية .

(٩) الأمانة .

(١٠) المقدرة القيادية فى المزرعة وبالاضافة إلى كل هـــذه الصفات فان ر . ل . آدامز R.L. Adams يخلص من دراساته بأن مديرى المزارع الخاصة لكى ينجحوا فى عملهم ـ لابد وأن تتوافر لديهم المقدرة على تحقيق الأهداف الخاصة لأصحاب المزارع من استخدامهم كمديرين لمزارعهم وأن ينجحوا فى أرضائهم . وقد يؤدى نجاحهم فى أرضاء أصحاب المزارع التى يعملون عليها الى حصول بعضهم على أجور تعتبر مرتفعة نسبيا عما تبرره النتائج الاقتصادية التى يحصلون عليها غير

أن عملهم كمديرى مزارع خاصة يجعل مستقبلهم محدودا للغاية وتحت رحمة أصحاب المزارع ولهذا يحسن هنا التنويه بالوظائف التى يمكن للمتخصصين فى فرع إدارة المزارع شغلها .

الوظائف التى يمكن أن يشغلها المتخصصون فى ادارة الاعمال المزرعية :

لا يقتصر عمل المختصين بادارة الأعمال المزرعية على إدارة المزارع بل يستطيعون الانخراط فى أعمال أخرى مرتبطة بفرع تخصصهم يمكن حصر أهمها فيما يلى :

(١) تدريس إدارة الأعمال المزرعية لطلبة المدارس الزراعية الثانوية والمعاهد الزراعية العليا والكليات الجامعية . (٢) القيام بأعمال الارشاد الزراعى فيما يختص بادارة الأعمال المزرعية بالنسبة للزراع (٣) التحريات المزرعية المتصلة بالايجارية والتكاليف والتوزيع الجغرافى للزروع والأسعار وتحليلها وأنماط المزارع والعمل المزرعى ... الخ من أنواع التحريات المزرعية التى تتولاها محطات التجارب أو قسم الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة (٤) تثمين الأراضى لحساب البنوك وغيرها من الهيئات المشتغلة بأعمال التمويل أو السمسرة (٥) الإشراف على صفقات القروض التى تقدمها المؤسسات التمويليه كبنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركات الرهن والبنوك العقارية ... الخ (٦) الاشراف على إدارة الأراضى المتسعة الجارى إعدادها واستصلاحها واستزراعها توطئه لتجزئتها وبيعها لصغار الزراع (٧) إعداد المقالات وتأليف الكتب المتصلة بادارة المزارع والحصول على البيانات الزراعيـــة . (٨) الاشتغال كوكلاء الهيئات التسويقية التعاونية وشركات البذور والتقاوى والهيئات التى تتعامل فى الزروع المختلفة (٩) فحص أعمال ومشاريع المؤسسات الزراعية والأفراد الذين كثيرا ما يحتاجون إلى خبرات المشتغلين بادارة الأعمال المزرعية ولذلك يلجأون إليهم كمستشارين لهم (الأوصياء على قصر والسماسرة والحراس القانونيين على مزارع .. الخ) . (١٠) ملحقون زراعيون لدولهم فى الدول الأجنبية .

ورغم طول القائمة السابقة فهى ليست بالضرورة كاملة إلا أنها تدل على مدى إتساع وتنوع أبواب العمل أمام ذوى المؤهلات والكفاية من المتخصصين فى فرع إدارة الأعمال المزرعية . وإذا كانت هذه الوظائف كلها مفتوحة أمامهم إلا أن بعضها قد يتطلب فيمن يودون الاشتغال بها التسلح بمؤهلات أخرى إضافية . فالاشتغال بمهنة التدريس قد يتطلب دراسات تربوية خاصة . وتسعى الهيئات المشتغلة بالارشاد الزراعى ومحطات التجارب الزراعية الى تشغيل هؤلاء بشروط لا تتعدى قيام طالبي وظائفها بتقديم الأدلة الكافية على تخصصهم وميلهم لهذه الأنواع من الأعمال المزرعية.وتتطلب المؤسسات المشتغلة بسمسرة العقارات والبنوك العقارية تزكية بعض المعروفين لديها لهؤلاء الطالبين لوظائفها . أما وظائف الاستشارة فانها تستلزم بجانب المعرفة توفر المران والخبرة والالمام تماما بالعوامل الاقتصادية والتجارية التى تؤثر على الزراعة ومثل هذه الدراسة تستلزم بدورها الجمع بين المعارف والدراسات الاكاديمية والتطبيق العملى لها . وفوق ذلك فان مقدرة الفرد على بيع خدماته والاحتفاظ بما يشغله من وظائف لها بالغ الأهمية لأن الاشخاص يختلفون فى إستعدادهم لأداء مثل هذه المهام بغض النظر عما لديهم من مؤهلات . وكثيرا ما يهدم الفرد مستقبله كاخصائى فى واحد من المجالات الهامة للاعمال المزرعية بسبب تسرعه فى بداية الأمر بابداء ملاحظات إرتجالية تخمينية أو تقديم توصيات بحلول غير عملية لبعض المشكلات المزرعية التى سبق أن جرت استشارته فيها فلاتلبث أن تضيع الثقة فيه وفى توصياته المستقبلة مهما كانت صائبة . وهنا يجب نصح هذه الطائفة بالتروى والتعقل فى إصدار توصياتهم الأمر الذى يمكنهم من بيع خدماتهم الاستشارية حاليا ومن استمرار بيعها فى المستقبل مما يفتح أمامهم آفاقا جديدة للعمل والتكسب .

وقد دلت التحريات على أن التوصيات التى أوصى بها المستشارون المزرعيون

أصحاب المزارع بعد فحص وتحليل نظم مزارعهم باعادة تنظيم هـذه المزارع على أسس جديدة قد أدت إلى زيادة أرباحهم ويعزى ذلك إلى ما للمشتغلين بهذه الناحية من قيمة كبيرة فى توجيه السياسات المزرعية ـ أى أهدافهـا وخططها ـ وفى تنظيم المزارع الجديدة وإعادة تنظيم المزارع القديمة وفى تقدير قيم العقارات الزراعية وفى وضع وتصميم النظم المحاسبية المزرعية.. الخ من مختلف الاعمال التى يؤهلهم لادائها نوع تخصصهم وخبرتهم .

اجور مديرى المزارع المأجورين : تحدد أجور مديرى المزارع وفقا لقانون العرض والطلب شأنها فى ذلك شأن كافة السلع والخدمات الأخرى ويمثل جانب الطلب فى هذه الحالة عدد الوظائف الشاغرة والمطلوب ملأها أما جانب العـرض فيمثله عدد المديرين الذين يسعون وراء هذه الوظائف فاذا كان عدد الراغبين فى هذه الوظائف كبيراً وعدد هـذه الوظائف قليلا مالت أجـــور هؤلاء المديرين للانخفاض وعلى العكس من ذلك ترتفع الأجـور إذا زاد عدد الوظائف الخالية وقل عدد المديرين والموقف من هذه الناحية دائم التغيير بتغير الأوضاع الاقتصادية العامة للزراعة حيث يفوق العـدد المطلوب من المديرين عـدد المعروض منهم فى أوقات الرخاء أو فى أوقات التوسع الأفقى للزراعة . ويفوق العدد المعروض على المطلوب فى الأزمات الاقتصادية فترتفع أجور المديرين فى الحالة الأولى وتنخفض فى الحالة الثانية .

وأجور مديرى المزارع قـد تكون نقـدية فقط أو نقـدية ـ عينية **والاجر النقدى هو** عبارة عن المبلغ النقدى الذى يتقاضاه المدير فى مواعيد محددة ـ شهرياً عادة ـ وقد يضاف اليه ما قد يكون هنـاك من علاوات أو إعانات أى مكافـآت أو أنصبة فى الارباح أو أية مبالغ إضافية أما **الاجر العينى** فقـد يبدو فى صورة أغذية أو حق استعمال مسكن أو تيار كهربائى أو مائى أو وقـود سيارة أو ركائب

أو فواكه أو خضر أو بيض أو لحوم أو عمال للعناية بحديقة المسكن .. الخ أو هذه جميعا أو بعضها ومن هذا يبدو أن الأجر قد يكون نقداً فقط أو نقداً وعينا وهنا يجدر التنويه بأنه من الخطأ الاستهانة بالناحية العينية من الأجر سيما وأنه كثيراً ما يماثل أو يفوق فى قيمته الأجر النقدى وحتى أن قلت عنه فلا زال لها اعتبارها ولا داعى لاغفالها أو التغاضى عنها أو التقليل من شأنها فى الحالات التى لا يقتصر فيها أجر الادارة على الأجر النقدى . ومن مميزات الجزء العينى من الأجر أن السلع والخدمات التى يتضمنها لا تتغير كميتها بتغير القوة الشرائية للنقود وفقا للتقلبات السوقية للاسعار وهذا على العكس من قيمة الجزء النقدى الذى تتغير قوته الشرائية بتغير الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب وتثبت على مستوى يقع بين الحدين الأعلى والأدنى لها ـ أى الأسعار ـ إذا كان الطلب والعرض يتحركان فى اتجاه واحد معا أى منخفضين معا أو مرتفعين معا وبنفس المعدلات .

ويعزى التفاوت فى الأجور النقدية التى يتحصل عليها مديرى المزارع إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهميتها فيما يلى : (١) التفاوت الكبير فى الظروف التى يعمل فى ظلها المديرون (٢) اختلاف الأغراض التى يهدف اليها أصحاب المزارع من استخدامهم للمديرين (٣) حالة العرض والطلب بالنسبة للمديرين (٤) قوة المساومة بين المديرين وأصحاب المزارع (٥) المسئوليات الملقاة على عاتق المديرين والجهود الادارية التى تتطلبها طبيعة العمل المزرعى (٦) مدى رغبة صاحب المزرعة فى الحصول على خدمات مدير بعينه (٧) وأخيراً وأهمها جميعا وأقواها ونعنى به مدى الطاقه الكسبية للمزرعة ومدى مقدرة المدير على استخلاص أكبر دخل صافى من الموارد الانتاجية التى تضمها المزرعة اللهم إلا فى حالة بعض المزارع الخاصة التى لا يعنى أصحابها كثيراً بالدخول الناتجة منها بالقدر الذى يعتبرونها فيه كمكان للتسلية والنزهة والترويح عن أنفسهم وعائلاتهم وأصدقائهم و فى مثل هذه الحالة

يتوقف أجر المدير كثيراً على مقدرته المضيافية وعلى مقدرته على توفير أسباب الراحة والمتعة لهم ولأصدقائهم .

تقييم مديرى المزارع : يجرى تقييم مديرى المزارع على أساس الأربع صفات الرئيسية لمديرى المزارع السابق التنويه عنها ونعنى بها : (١) الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية (٢) المقدرة الاقتصادية (التجارية) (٣) المقدرة التنظيمية (٤) الصفات الشخصية . وعادة يقوم أصحاب المزارع بوزن هذه الصفات وفقاً لتقديراتهم الشخصية وإن كان من الممكن أخذ تقييم آدامز بوصفه واحداً من الرواد المعروفين فى إدارة الاعمال المزرعية – كنموذج لعرض طريقة تقييم مديرى المزارع :

١ – الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية	٣٠ نقطة
٢ – المقدرة الاقتصادية (التجارية)	٣٠ نقطة
٣ – المقدرة التنظيمية	٢٠ نقطة
٤ – الصفات الشخصية	٢٠ نقطة
الجملة	١٠٠

ومن الممكن أخذ القائمة كما هى أو تعديلها فمثلا إذا ما أريد زيادة وزن الالمام بالمعارف الزراعية فيكون ذلك على حساب أية واحدة من الصفات الاخرى أى بتقليل أهميتها النسبية وذلك عن طريق تقليل عدد النقط المقابلة لها حيث أنه لن يمكن اعتبار أية قائمة من قوائم التقييم كافية لمقابلة كل الاغراض والاحوال ومختلف الطلبات . فمثلا مدير المزرعة المتخصصة فى انتاج زرع واحد لن يكون فى حاجة الى الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية التى يجب أن يلم بها مدير مزرعة متنوعة

الانتاج . وبالمثل فى حالة مديرى المزارع التى تبيع منتجاتها عن طريق جمعيات البيع التعاونيـة الزراعية لن يكونوا فى حاجـة إلى الالمام بالقدر من المعـارف أو المقدرة التسويقية التى يتطلبها الحال من مدير مزرعة يفضل أن يجد لنفسه المنافـذ التى يمكنه أن يصرف فيها منتجاته . وبالمثل فان سعة المزرعة تلعب هى الاخرى دوراً رئيسيا فى تحديد كمية المعارف الزراعية والمزرعية الواجب الالمام بها وأيضا على مدى ما يجب أن يتوافر لديه من خبرة ومران . . . الخ .

والآن فلنفرض أننا أخذنا بالتقييم الاصلى فكيف يجرى توزيع النقط المقابلة لكل واحدة من تلك الصفات ؟ هذا ما سوف يجرى ايضاحه فيما يلى :

أولا : **الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية** : وهى عبارة عن مركب من المران والخبرة :

(١) المران على الوسائل التكنولوجية المتصلة بالزروع النباتية والحيوانية .

أ ـ لمدة سنتين فى مدرسة زراعية ثانوية	٢ نقطة
ب ـ لمدة أربع سنوات فى مدرسة زراعية ثانوية	٤ نقطة
جـ ـ لمدة أربع سنوات دراسية باحدى الكليات الجامعية	٦ نقطة

(٢) المران على إدارة الاعمال المزرعية

أ ـ ٣ وحدات دراسية بكلية جامعية	١ نقطة
ب ـ ٤ ـ ٦ وحدات دراسية بكلية جامعية	٣ نقطة
جـ ـ ٧ ـ ١٢ وحدة دراسية بكلية جامعية	٥ نقطة

(٣) الخبرة

العمل كساعد فى المزرعة (خلال الدراسة أو بعدها)

لمـــدة سنة	١ نقطة
لمـــدة سنتين	٢ نقطة
لمدة ٣ سنوات أو أكثر	٣ نقطة

العمل كمعاون مسئول فى مزرعة

لمدة سنة	٢ نقطة
لمدة سنتين	٤ نقطة
لمدة ٣ سنوات أو أكثر	٦ نقطة

العمل كمأمور فى مزرعة

لمدة سنة	٣ نقطة
لمدة سنتين	٥ نقطة
لمدة ٣ سنوات فأكثر	٧ نقطة

العمل كمدير مزرعة

لمدة سنة	٤ نقطة
لمدة سنتين	٨ نقطة
لمدة ٣ سنوات فأكثر	١٢ نقطة

وعموما وفى أحسن الحالات قد يحصل المتقدم على ٤٠ نقطة بدلا من ٣٠ نقطة كما سبق التقدير ولهذا يجب ارجاعها إلى ٣٠ وذلك بضرب عدد النقط المتحصل عليها فى ٧٥ر (أى $\frac{3}{4}$)

ثانيا : المقدرة الاقتصادية (التجارية)

	عدد النقط المتحصل عليها إذا كان		
	مقبول	جيد	ممتاز
إذا كان فى مقدوره معالجة :			
الأمور المالية	٢	٤	٦
تسويق الزروع	٢	٤	٦
الشئون القانونية	١	٢	٣
إعداد وفحص وتحليل مشتملات العقود والاتفاقيات	١	٢	٣
حسن التقدير	٢	٤	٦
الجرأة فى تنفيذ القرارات والثقة بالنفس	١	٢	٣
المقدرة على الابتكار	١	٢	٣
العقل التحليلى	٢	٤	٦
التنفيـــذ	٢	٣	٤

وللحصول على تقدير المقـدرة الاقتصادية يضرب عـدد النقط المتحصل عليها فى ٧٥ر، أى $\frac{3}{4}$ أيضا كما فى حالة الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية لنفس السبب .

ثالثا : المقدرة التنظيمية

المقدرة على تنظيم العمال ورقابتهم	١	٣	٥
العناية بالشئون العمالية الاجتماعية	١	٣	٥
المقدرة على وضع البرامج المزرعية	١	٣	٥
المقدرة على إدخال الأنظمة المحاسبية الحديثة	١	٣	٥

	عدد النقط المتحصل عليها إذا كان		
	مقبول	جيد	ممتاز
رابعا : الصفات الشخصية			
قـوة الشخصية	١	٢	٣
حسن المظهر	١	٢	٣
إمكان الاعتماد عليه	١	٢	٣
المقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها	١	٢	٣
مقدرته القيادية فى المزرعة	١	٢	٣
هدوء الطبع	١	٢	٣
وجود هدف لتصرفاته	١	٢	٣
حسن العادات	١	٢	٣
الاخلاص	١	٢	٣
الصحة الجسمية والعقلية	١	٢	٣

ويلاحظ أنه فى أحسن الحالات قد يحصل المتقدم على ٣٠ نقطة بدلا من ٢٠ نقطة كما سبق التقدير بالنسبة للصفات الشخصية لهذا يجب إرجاعها إلى ٢٠ ولن يتأتى ذلك إلا بضرب عدد النقط المتحصل عليها فى ٦٦ و (أى $\frac{٢}{٣}$).

وبجمع الأرقام السابقة بعد تعديلها يمكن الحصول على رقم يمثل التقييم النسبي المئوى للرقيب من النهاية العظمى لتقديرات صاحب العمل .

الباب السابع عشر

مهام وصفات العمال المزرعيين

تمهيد : تكون المواضيع المتصلة بانتخاب العمال المزرعيين المأجورين والاشراف على تشغيلهم شطرا هاما من مهام الرقابة المزرعية . وعادة يستعان بالأيدى العاملة المأجورة لاداء مختلف العمليات المزرعية الضرورية التى كثيرا ما قد تختلف فى طبيعتها وطريقة أدائها من مزرعة لاخرى كما قد تتفاوت مدة استخدامهم من عدة أيام أو أسابيع خلال موسم معين الى سنة زراعية كاملة. وقد يعتبر انتخاب وتشغيل العمال المزرعيين الاجراء أمرا هينا لسبيا فى المزارع الصغيرة التى لا تتحمل سعتها أكثر من تشغيل عامل أو عاملين مأجورين إضافيين بجانب العمل العائلى المزرعى خصوصا إذا أجرى هـــذا الانتخاب من أفراد الجيرة حيث يكاد يكون الكل معروفين لدى الزراع. الا أن الموضوع يختلف والمشكلة تزداد تعقيدا حين يتحمل الرقيب المزرعى - زارعا مالكا أو مستأجرا أو مديرا مأجورا - مسئولية انتخاب عدد كبير من العمال المزرعيين غير المعروفين له تماما أو الأجانب عنه تماما . وتصبح المشكلة أخطر إذا ما كان بين الرقيب وبين العمال المأجورين عـــددا آخر من المستخدمين المزرعيين كالمأمورين والنظار والمعاونين وملاحظى العمال (الخولة) حيث يصبح عدد العمال المأجورين كبيرا جدا بما يتناسب وهذا الجهاز الإدارى الضخم .

الدوافع الداعية لتشغيل العمال الاجراء : أن الغرض الاساسى من استئجار العمال ودفع الأجور لهم وما يصاحبها - أحيانا - من منحهم بعض الميزات الأخرى هو العمل على ضمان ودفع أى رفع المتحصلات المزرعية . وتختلف وجهات النظر

تجاه العمال من منظم لآخر . فمنظمى المزارع الكبيرة حيث يكون كل العمل فيها مأجورا لا يبغون من وراء الخدمات المزرعية التى يؤديها لهم العمال الا الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح ولهذا فمن مصلحتهم السعى وراء الحصول على فيض من العمال من مصادر عمالية متسعة تقبل العمل بالأجور المنخفضة التى هم على استعداد لدفعها بما يتمشى والابقاء أى المحافظة على أسعار المنتجات المزرعية أى الزروع . ويعزى إتجاه هذه المجموعة من المنظمين المزرعيين الى الحصول على عملهم من تلك المصادر المتسعة إلى أنه كلما إزداد حجم المصدر الذى يلجأون اليه للحصول على عمالهم كلما اطمأنوا الى الحصول على القدر المطلوب من العمال كلما دعت الحاجة إلى ذلك بأجور منخفضة نسبيا (عمال التراحيل) . أما زراع المزارع الصغيرة الذين يعملون على مزارعهم بأنفسهم دون الإستعانة بأيدى مأجورة والذين تتنافس منتجاتهم المزرعية تنافسا مرا مع منتجات تلك المزارع الكبيرة ذات الكفاءة الانتاجية العالية والتكلفة القليلة لوحدة الناتج فيبدو أن من مصلحتهم ارتفاع أجور العمال المزرعيين التى تكون فى مجموعها واحدا من أكبر بنود التكاليف المزرعية فى المزارع التجارية الكبيرة الأمر الذى سيدفع هذه الأخيرة الى رفع أسعار منتجاتها الزراعية وبالتالى يمكن صغار الزراع من الحصول على دخول أكبر فى نظير عملهم المزرعى . أما زراع المزارع العائلية المتوسطة فهم بين تيارين أو بين نارين بعبارة أخرى . فمن ناحية يرغب هؤلاء الزراع فى الاستفادة من إرتفاع الأسعار إذ سيؤدى هذا الى إرتفاع دخل العمل العائلى غير المأجور ـ وهذا من مصلحتهم . ومن ناحية أخرى فهم يرغبون فى الحصول على أكبر فائدة نقدية ممكنة من تشغيلهم لعمالهم الاجراء وإرتفاع أجور هؤلاء الأخيرين سيقلل من الربح الذى سيتحصل عليه زراع هذه المزارع من تشغيلهم للعمال الاجراء وهذا كما يبدو ليس من صالحهم . وعموما فكل الزراع يواجهون مشكلة واحدة ونعنى بها مشكلة الحصول على أهدى

عمالية مساعدة بأجور معقولة حيث أن هـذه الأجور لا يحددها الزراع وحدهم إذ أنهم جميعا يحصلون على عمـالهم المزرعيين من نفس المصدر ـ ونعنى به السكان المرتزقين عموما ـ الأمر الذى يبدو منه ان الأجور تتحدد فى ضوء الطلب على العمال ومقدرة المعروض منهم على سد هـذا الطلب وأن مقدرة الزراع على التأثير على الأجور يكاد يكون محدودا جدا فى الدول المتقدمة صناعيا ذات البنيانات الاقتصادية المختلطة أى الزراعية الصناعية حيث يمكن للعمال التحول من الزراعة للصناعة وبالعكس بسهولة ويسر إذ تتداخل عوامل الطلب الصناعية هى الأخرى فى ميـدان تحديد الأجور الأمر الذى لا تتوافر فى ظله لأى من الأطراف المعنية المقدرة على التحكم فى تحديد الأجور بل تحددها عادة ولحد كبير قوى العرض والطلب. وعلى العكس من ذلك فى الدول الزراعية التى تعانى من تـكدس سكانها على أراضيها الزراعية حيث يعنى وجود فائض كبير من العمال المزرعيين مع عـدم توافر فرص أخرى للعمل بالصناعات غير الزراعية إستمرار إزدياد المعروض من العمل الانسانى الزراعى فى الوقت الذى يكاد يـكون الطلب عليهم فيه ثابتا الأمر الذى يؤدى الى إستمرار تدهور أجور هؤلاء العمال وتحكم أصحاب الأعمـال الزراعية فيهم وفى مستويات أجورهم .

وعموما ففى أوقات الازمات الاقتصادية حين لا تتوافر فرص العمل غير الزراعية أمام العمال عامة فان أصحاب المزارع يصبح فى مقدورهم تحديد الاجور التى يدفعونها للعمال . ورغم تفاهة الاجور التى يتقاضاها هؤلاء العمال ورغم شعورهم باستغلال أصحاب المزارع لهم فانهم عادة يقبلون العمل بهذه الاجور الضئيلة بدلا من الموت جوعا وحتى فى أوقات الرخاء قـد يستغل أصحاب المزارع مواطن الضعف فى مواصفات عمالهم ـ كالجهل بفرص العمل المتاحة أو الغباء أو.. الخ لخفض أجورهم

رغم أنهم فى نهاية الأمر يؤدون العمل المطلوب منهم أداؤه فى الوقت المناسب . ويقوم الزارع بمثل هذه الاجراءات غير المرغوبة منهم كوسيلة لتقليل تكاليفهم والحصول من عمل عمالهم على أقصى ما يمكن من الارباح .

رغبات الرقيب المزرعى : أن الاعتبارات المتصلة بانتخاب وتنظيم الأيدى العمالية المزرعية المساعدة والاشراف عليها تعتبر من أهم الأمور المتصلة بعمل الرقيب المزرعى من ناحية كونه يعمل على الحصول على أحسن الموجود فى سوق العمال بما يتناسب وطبيعة العمل الذى سيوكل لهم أداؤه وأيضا بما يتناسب والظروف البيئية والمجتمعية التى سيجرى هذا العمل فى ظلها كل هذا بأقل ما يمكن من النفقات أى بأقل ما يمكن من الأجور ومن تكاليف الاسكان .. الخ وبحيث يضمن دائما توافر كمية كافية من العمل لديه تكفل له أداء عملياته المزرعية فى أوقاتها المحددة بكفاءة وبطريقة إقتصادية ولتحقيق هذه الغايات أى الأهداف الأخيرة فان على الرقيب المزرعى أن يدخل فى اعتباره ويولى اهتمامه للنقاط التالية :

١ - أنواع الايدى العمالية المساعدة اللازمة لانهاء العمليات المزرعية الواجب أداءها فى المواقيت المحددة .

٢ - أنواع وكميات العمل المتوافرة فى الناحية أو النواحى القريبة والممكن الحصول منها على العدد اللازم من العمال .

٣ - مصادر العمل الاخرى وطرق الحصول على العمال (قد يكونوا مقاولين مثلا) .

٤ - صفات المجموعات الرئيسية من العمال وهذه تتضمن بياناتها نقط الضعف والقوة فيهم حتى يمكنه أن يقرر عند اللزوم أى تلك المجموعات تتفق مواصفاتها مع:

أ - نوع العمل .

ب - الظروف المعيشية .

جـ - ظروف العمل .

٥ - الاعتبارات الاجرية وهى تتضمن :

أ - معدلات الاجور أو قوائمها على أن يدخل فى اعتباره :

١ - هل هى باليوم وبالسكن أو بدونه او

٢ - بالشهر وبالسكن أوبدونه او

٣ - بالعقد أو بالقطعة وبالسكن أوبدونه .

ب - مواعيد دفع الاجور .

١ - هل ستدفع وفقا للعادات والتقاليد والمقننات الجارية فىالناحية او

٢ - وفقا لما يتطلبه القانون .

جـ - مدى قانونية إحتجاز جزء من الاجور لضمان تنفيذ العقود المبرمة .

د - هل سيجرى دفع مكافآت للعمال؟

هـ - هل سيجرى دفع أجور على أوقات العمل الاضافية ؟ وما هى معدلاتها ؟

٦ - مواعيد أيام العمل :

أ - طول يوم العمل فى الصيف وفىالشتاء .

ب - تنظيم مواعيد العمـــــل فى الفترة الصباحية وفترات الغذاء وفترات ما بعد الظهر .

٧ - توفير مساكن العمال وهذا يجرى عادة فى الغرب :

أ ـ مدى الاحتياجات السكنية الواجب توفيرها للطوائف المختلفة من الموظفين والعمال .

ب ـ نوع المساكن ومحتوياتها .

جـ ـ تكاليف الاسكان .

٨ ـ الاشراف على عمل العمال وتوجيههم .

٩ ـ المواضيع القانونية المتصلة بحقوق الزارع وحقوق العمال .

١٠ ـ وأخيرا طريقة التطبيق الصحيح لما أمكن استكشافه من النقاط السابق التنويه عنها أعلاه (أى من ١ ـ ٩) فى المزرعة الموضوعة تحت إشراف الرقيب المزرعى . مع الاهتمام الخاص بعدد العمال المطلوبين ونوع المطلوب منهم لكل نوع من أنواع العمليات المزرعية وفئات الاجور وتقرير أنسب الطرق للاشراف على العمال وتوجيههم والاوضاع القانونية المنظمة للعلاقة بين العمال الزراعيين والزارع .

مسئولية الرقيب المزرعى تجاه العمال المزرعيين : أن الرقيب المزرعى الامين على الثقة الموضوعة فيه يجد نفسه عادة فى مركز صعب فان عليه أن يواجه استكمال عملياته المزرعية بطريقة مناسبة وأن يدفع أيضا أجورا مناسبة يمكن للمزرعة احتمالها على أن تكون هذه الاجور هى الاخرى عادة مجزية للعمال أى توازى الجهود التى يبذلونها فى أداء عملياته المزرعية وبما يكفل لهم مستوى معيشة معقول . وهنا تبدو صعوبة مركزه حيث أنه فى الوقت الذى يجزى عماله على أعمالهم فان عليه أن يظل محتفظا باستقلاله فى تحديد الاجور وأن لا يتيح لهم فرصة الحصول على أجور أعلا مما يجب إذ أنه هو نفسه لا بد وأن يكون أمينا على أموال صاحب العمل . ورغما عن صعوبة موقفه فانه ليس من المستحيل عليه أن يوفق بين هذه القوى المتصارعة ـ ونعنى بها زيادة

التكاليف التى تبدو فى صورة أجور وبين الحصول على أقصى ما يمكن من الارباح - إذ هنا تبدو مقدرة الرقيب المزرعى الكفء بوضوح .

تصنيف العمال المزرعيين : تحتاج الزراعة إلى أنواع عديدة من العمال المزرعيين يمكن حصرها فى ثلاث طوائف رئيسية هى:

(١) **العمال الفنيين المتمرنين :** وتتضمن هـــذه المجموعة العمال القادرين والمستعدين للقيـام بالعمل الموكول إليهم دون اعطائهم أية توجيهات تفصيلية إذ أن أعمالهم تحتاج إلى دراية ممارسى المهنة وحسن تقديرهم وحكمهم على الأمور كسائق الجرارات واللوريات وملاحظى آلات الدراس والحليب الميكانيكيـة ومقلمى أشجار الفاكهة .. الخ :

(٢) **العمال العاديين المتمرنين :** وتتضمن تلك المجموعة من العمال هؤلاء الذين يمكنهم تنفيذ التعليمات بدقة ولا تحتاج العمليات التى يقومون بها الى ممارسة التقدير الشخصى . ويدخل فى زمرة هذه المجموعة العمال الذين يقومون بعمليات الخف وجنى القطن .. الخ .

(٣) **العمال غير الفنيين غير المتمرنين :** وهى تتضمن تلك الطائفة من العمال التى تزاول أعمالا لا تحتـاج إلى دراية أو خبرة كالعزيق مثلا أو تحميل العربات أو ملاحظة الحيوانات التى تدير الساقية .. الخ .

ورغم بدائية هذا النوع من التصنيف فانه يوضح مدى تنوع الاحتياجات من العمال أما من الناحية العددية فيمكن القول أنه كلما ازدادت عمليات الميكنة فى الزراعة كلما زادت الأعداد المطلوبة من العمال المزرعيين الفنيين المتمرنين وأنه كلما مالت الزراعة لأن تكون يدوية مال الطلب إلى ناحية العمال غير المتمرنين بصفة أساسية

يليهم فى ذلك الطلب على العمال العاديين المتمرنين أما العمال الفنيين المتمرنين فيعتبر سوقهم راكدا نسبيا فى مثل هذه الحالة الأخيرة .

المواصفات العامة الواجب توافرها فى العمال المزرعيين: يفضل الزارع ومديرى المزارع توافر مواصفات عامة فى عمالهم وموظفيهم المأجورين الذين يشتغلون تحت إدارتهم يمكن حصر أهمها فيما يلى : (١) أن يكون العمال متمرنين على الأعمال التى يؤدونها دارجين أو عارفين بالعمليات المزرعية الجارية وبالآلات والأدوات المستعملة. (٢) يمكن الاعتماد عليهم ذوى ضمير وذوى حمية فى عملهم (٣) قادرين على أداء عملهم طوال يوم عمل كامل (٤) قادرين على التجاوب ومستعدين لقبول ما يصدر لهم من أوامر وتنفيذها بأمانة (٥) أن يكونوا نشيطين خفيفى الحركة متيقظين يؤدون عملهم بعناية وإتقان وبنظافة وبهمة وبتعقل وبسرعة وبثبات وحيوية وبقوة .. الخ . (٦) مستعدين لقبول الأجور السائدة التى يقدر على دفعها صاحب العمل. (٧) مستعدين لأداء أعمال وعمليات مزرعية مختلف ومد يد المساعدة عند الاحتياج إليهم. (٨) مستعدين للبقاء فى محال عملهم طوال وقت العمل بدون تزويغ أو تكاسل (٩) مستعدين وعندهم المقدرة على العمل مع العمال الآخرين بدون إثارة الشغب معهم أو بينهم . (١٠) وأخيرا إذا كانوا من عمال التراحيل أو من العمال المؤقتين أن يكونوا مستعدين للبقاء فى عملهم بالمزرعة طوال فترة العمل خلال الموسم الزراعى.

وبجانب هذه المواصفات العامة فهناك مواصفات أخرى خاصة تتطلبها طبيعة العمليات الجارية بالمزرعة فى العمال القائمين بها كعمليات الحليب التى تتطلب من القائمين بها الالمام باساليب سياسة الحيوانات والمحافظة على الصحة وعدم حمل الميكروبات فى دمائهم والنظافة التامة .. الخ . وعمليات خف ثمار الفواكه والتى

تتطلب من القائمين بها القوة التى تمكنهم من حمل السلالم المتحركة من شجرة لأخرى طول ساعات اليوم والأصابع المتمرنة والأعين السليمة القوية والاستعداد لتلقى التعليمات وأمناء فى تنفيذها .. الخ .

دلائل نجاح الرقيب المزرعى : يبدو نجاح الرقابة المزرعية ـ بوصفها جزءا لا يتجزء من إدارة الأعمال المزرعية ـ فى إدارة العمال المزرعيين فيما يلى :

(١) إرتفاع الكفاءة والجدارة الانتاجية للعمل المزرعى والتى تبدو فى صورة كميات وخواص المنتجات المزرعية بالنسبة لكمية العمل الانسانى المزرعى .

(٢) إنخفاض دورة العمال المستديمين بالمزرعة .

(٣) عدد الطلبات المقدمة للاشتغال بالمزرعة .

(٤) قناعة العمال بالعمل فى المزرعة .

(٥) سير الخطوات التنظيمية والإدارية المزرعية بسهولة ويسر وبدون تعقيد .

(٦) عدم وجود ما يدعو بين الحين والحين إلى اقتراح تحسينات معينة .

(٧) توافر السلام والوئام بين العمال المزرعيين وبين الرقيب المزرعى واحترامهم له .

(٨) أن لا تصل العلاقة بين الرقيب وبين العمال المزرعيين إلى حالة التقارب الذى يزول فيه التكليف بينه ولا وبينهم ولا إلى حد الانعزال والعبوس .

(٩) رغبة العمال الدائمة فى القيام بعمليات المساعدة فى حالات الضرورة أو الطوارىء .

(١٠) ثقة العمال فيه ولجوئهم إليه لطلب النصيحة والمشورة

ويرتكز نجاح الرقيب المزرعى على ثلاث ركائز رئيسية :

١ ـ شهرته كرجل يعرف أصول مهنته وهـذه تتضمن إلمامه بشئون الزراعة وشئون العمال .

٢ ـ شهرته المستندة إلى كفاءته .

٣ ـ شهرته كرجل مستقيم فى معاملاته أى منصف وعادل .

الباب الثامن عشر

جدارة الانتاج المزرعى

يقصد بجدارة الانتاج المزرعى مقدار الغلة التى تنتجها الوحدة السطحية المساحية من الأرض أى فدان سطحى أو معدل الانتاج الحيوانى لحيوان واحد من الحيوانات الجارى انتاجها على المزرعة . وفى ضوء الحدود العملية للاساليب المزرعية يمكن القول بأنه كلما ارتفعت جدارة الانتاج المزرعى كلما ارتفع بالتالى المتحصل من المزرعة. ويعتبر ارتفاع الغلات أو ارتفاع معدلات الانتاج من الحيوانات من أهم العوامل المؤدية الى انخفاض متوسط تكلفة انتاج الوحدة من الناتج المزرعى وهذه بدورها - مع فرض بقاء الظروف ثابتة - تؤدى الى ارتفاع صافى الدخل المتحصل عليه من وحدة الناتج . واذا علم أن تكاليف الانتاج - ونعنى بها تكاليف الأرض ومعدلات استهلاك الآلات وحيوانات العمل وتكاليف عمليات الانتاج للزروع وتكاليف المبانى وصيانتها . . الخ - تكاد تكون ثابتة المستوى فى الظروف العادية فان ارتفاع جدارة الانتاج المزرعى أو ارتفاع معدلات الانتاج الحيوانى فى مزرعة معينة تعنى بالتالى انخفاض متوسطات تكاليف انتاج الوحدات الكيلية أو الوزنية من منتجاتها عن نظيراتها فى المزارع الأخرى ذات الجدارة الانتاجية المزرعية أو ذات المعدلات الانتاجية الحيوانية المنخفضة ويعزى انخفاض تكاليف وحدة الناتج فى المزارع ذات الجدارة الانتاجية المزرعية العالية الى أن التكاليف الثابتة والتكاليف العمومية يجرى توزيعها على عدد أكبر من وحدات الناتج .

وتحقق المزارع ذات معدلات الانتاج المزرعية المرتفعة لزراعها عادة صافى دخول أكبر نسبيا فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو فى الاوقات التى تسود فيها

الظروف الجوية غير الملائمة أو الأسعار غير المناسبة وأيضا فى الظروف العادية أو الظروف المواتية . إلا أنه يجب التنويه هنا بأن فاعلية السعة المزرعية تقف على قدم المساواة فى الأهمية مع ارتفاع جدارة الانتاج المزرعى رغم استقلال كل منها عن الآخر فى الأوقات العادية حيث يلعب كل منها دوراً يكاد يكون متساويا فى الأهمية من ناحية التأثير على الدخول المزرعية وزيادتها . أما فى الظروف المواتية غير العادية فان ارتفاع معدلات الانتاج المزرعى تؤدى الى الحصول على دخول أعلى نسبيا فى المزارع العائلية الكبيرة عنها فى المزارع الصغيرة ويعزى ذلك الى التأثير المزدوج على تلك الدخول والناتج عن فاعلية كل من السعة المزرعية الكبيرة وارتفاع معدلات الانتاج المزرعى مجتمعين . وتتزايد الأهمية النسبية لجدارة الانتاج المزرعيه فى الفترات أو فى المجتمعات التى ترتفع فيها أجور العمل الانسانى المزرعى أى ترتفع فيها بنود التكاليف المزرعية المخصصة للاجور . وفى مثل هذه الحالات يجب السعى وراء رفع جدارة الانتاج المزرعى بما يتمشى — على الأقل — وارتفاع أجور العمل المزرعى الأمر الذى يؤدى إلى وقف تأثير التزايد المستمر فى الانفاق على الأجور على مستويات الأسعار وأيضا على مستويات المعيشة . أما فى الفترات أو فى المجتمعات التى تسود فيها الاجور المنخفضة للعمل المزرعى فيمكن زيادة معدلات الانتاج المزرعى بتكاليف اقتصادية معقولة عن طريق استخدام أعداد جديدة من العمل المزرعى الرخيص أو بعبارة أخرى بتكديس العمل على الوحدة السطحية من الاراضى المزرعية المزروعة .

الحدود العملية لزيادة معدلات الانتاج : أن هناك حدودا طبيعية لزيادة معدلات الانتاج المزرعى ويعزى ذلك فى غالبيته الى أن الزراع يتعاملون ويعملون فى انتاج أشياء حية تلعب النواحى الطبيعية والفسيولوجية والبيولوجية والوراثية .. الخ

دوراً هاما فى تحديد طاقة انتاج كل منها . وأنه بعد بلوغ نقطـة معينة من الانتاج لزرع معين ـ نباتيا كان أوحيوانيا ـ فان أية محاولة أوسعياً لزيادة فى الانتاج لابد وأن يصاحبها ارتفاع متزايد فى التكاليف وفقاً لما سبق أن أطلقنا عليه اسم قانون الغلات المتناقصة . وتتحدد تلك النقطة حينما تتساوى تكلفة عناصرالانتاج المزرعية الاضافية مع الدخل المزرعى الاضافى الناتج عن استعمالها . وأنه لمـن المؤسف أن تقرير كمية الانتاج المزرعى غير مستطاع لأن هناك عوامل أخـرى عـديدة تلعب دوراً هاما فى تحـديد كمية هذا الناتج وخارجـه عن سيطرة الزراع أنفسهم. فمثلا يمكن القول بأنه إذا ما توافرت الظروف الجوية المواتية ـ وهنا ليس من المستطاع التنبؤ بها لموسم زراعى كامل ـ فللحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح لابد من استعمال كمية معينة من المخصبات الكيماوية ولكن من الذى يضمن توافـــر هذه الظروف المواتية وهى خارجة عن سيطرة الانسان هذا عن الزروع النباتية أما عن الزروع الحيوانية فهى الأخرى تتأثر معدلات انتاجها بحالة المراعى أوحالة العلائق الحيوانية التى تقدم لها وهى لكونها زروعا نباتية تتأثر خواصها بعوامل الجو .

وبجانب العوامل الجوية فهناك أيضا عوامل أخرى اقتصادية تكون حدوداً لزيادة معدلات الانتاج . فأسعار الأراضى وخصوبة التربة وأجورالعمل الانسانى وتكاليف العمل الآلى والحيوانى قد تعمل فى الاتجاه المضاد لرفع جـدارة الانتاج المزرعى وبالمثل فى حالة محاولة زيادة معدلات الانتاج الحيوانى قد تلعب تكاليف الأغذية الحيوانية وتكاليف العمـل اللازم للعناية بالحيـوانات المزرعية . أدواراً مماثلة فى وضع حدود لزيادة معدلات الانتاج الحيوانى . وتلعب أسعار الزروع ـ نباتية كانت أو حيوانية ـ أدواراً مماثلة فى تحديد القدرة على رفع جـدارة الانتاج المزرعى ومعدلات الانتاج الحيوانى .

طرق تحسين جدارة الانتاج المزرعى : ينظر عادة إلى العوامل الجوية على أنها المسئول الأول عن اختلاف جدارة الانتاج المزرعى واختلاف معدلات الانتاج الحيوانى على الصعيد القومى : أما اختلاف هذه المعدلات من مزرعة لأخرى فى عام فلا تعزى كلها الى العوامل الجوية وحدها بل يشترك معها فى المسئولية عامل تفاوت الخصوبة وبجانب هذين العاملين الهامين هناك عوامل أخرى عديدة قد تلعب هى الاخرى بدورها أدواراً مختلفة فى تفاوت معدلات الانتاج المزرعية . وبعض هذه العوامل يمكن القول عنه أنه خاضع لسيطرة الزراع أما البقية الآخرى فغير خاضعة تماما لسيطرتهم وليس من السهل على الادارة المزرعية أو الرقابة المزرعية التحكم فيها كما يمكن القول أيضا بأن بعض هذه العوامل ليست مشكلات ادارية بحتة وأنها فى كثير من الأحوال تخرج عن نطـــاق الدراسات والتحليلات المتصلة بفرع ادارة الاعمال المزرعية .

والاختلاف فى الغلات المزرعية الناتجة عن العوامل الخاضعة لسيطرة الزراع موجودة فعلا وتعتبر من المؤثرات الهامة المسببة للتغيرات التى تصيب جـــدارة الانتاج المزرعى النسبية . فمثلا التغيرات التى تصيب الغلات المزرعية نتيجة للاستعمالات المختلفة للمخصبات كما ونوعا أو استعمال الزروع الغطائية وانتخاب السلالات أو القضاء على الحشرات وأمراض النباتات أو استخدام أساليب مزرعية محسنة فى الغرس أو التنقية تقع جميعاً تحت سيطرة الزراع ومن الممكن لهم التحكم فيها . أما الاختلاف فى نوع التربة فليس من الممكن دائما للزارع أو الادارة المقدرة على السيطرة عليها وكل ما يمكن عمله فى مثل هذه الحالة هو أن ينتقل الى مزرعة أكثر خصوبة . وبالمثل فى حالة التغيرات التى تطرأ على معدلات الانتاج الحيوانى والتى تعزى الى الاختلاف فى طرق التغذية والى نوع الحظائر والى نوع الاغذية العلفية

الخضراء أو المراعى والى مراعاة الوسائل الصحية . . الخ فهى جميعاً اختلافات من الممكن للزارع وللادارة المزرعية السيطرة عليها أما الاختلافات التى تعـــزى الى الخواص النوعية أو الى الطاقة الانتاجية الموروثة فى الحيوانات فلا يمكن للادارة التحكم فيها إلا بالتخلص من كل القطيع المنخفض الانتاج واستبداله بآخر ذو مواصفات انتاجيه عاليه . ورغم اعترافنا بأن هنـاك عوامل معينه تؤثر على جـدارة الانتاج المزرعى ليس فى مقدرة الادارة المزرعيه السيطرة عليها فانه من الممكن القـول أيضا بأن معظم الاختلافات الملحوظـه على جـدارة الانتاج المزرعى من مزرعه لأخرى يعزى فى غالبيته إلى عوامل تقع تحت سيطرة الزراع أنفسهم . وعلى هذا الاساس فمـن الواجب على الزراع الذين يتحصلون على معـدلات انتـاج منخفضة نسبيا أن يهتموا اهتماما بالغا بكل الاساليب والطـرق المؤدية إلى تحسين الجـدارة الانتاجية لمزارعهم ويحسن التنويه هنا بأن الطرق التى سيجرى استعمالها أو التنويه عنها فى تحليلاتنا القادمة ليست بالضرورة قابلة التطبيق فى المزارع عموما لأن لكل مزرعة مشاكلها وظروفها الخاصة وأن أمر انتخاب طريقة أو أكثر من الطـرق المؤدية إلى رفع جـــدارة الانتاج المزرعى سوف تترك لحصافة مديرى المزارع الامر الذى يبـدو منه أن معـدلات الانتاج العالية تعـزى فى غالبيتها الى جهـود وخـبرات الادارة المزرعيـة الممتـازة أكثر ممـا تعـزى إلى استخـدام أسـلوب مزرعى بعينه .

وهناك قواعد أساسية معينة تعتبر مهمة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بارتفـــاع معدلات الانتاج ويختلف كل من توقيت استخدام تلك القواعد ومدى تـكديسها النسبي من مزرعة لأخرى وفقا لاختلاف الظروف المحلية وأنه من الواجب على كل زارع أن يعتمد على التجربة والملاحظة فى تقييمها عنـــد اجرائه لتحليلاته

المزرعية النهائية .

طرق تحسين جدارة انتاج الزروع النباتية : تتضمن الطرق العامة لتحسين غلات الزروع النباتية (١) انتخاب الزروع أو سلالاتها التى تتفق وطبوغرافية المزرعة ونوع تربتها (٢) استعمال البذور المحسنة الممتازة المناسبة المنطقة (٣) العناية باختيار المخصبات المناسبة وبتوقيت استعمالها (٤) العناية باعداد الأرض اعداداً يتلاءم وطبيعة الزروع (٥) اتباع دورة تعاقبية زرعية مناسبة على أن تتضمن زرعا أو أكثر من تلك الزروع البناءة لخصوبة التربة (٦) اتباع أساليب رية وصرفية ملائمة (٧) اجراء عمليات اعداد الأرض والتنقية والجنى أو الضم أو الحصاد فى مواعيدهـا .

فقد يلاحظ مثلا انخفاض غلات الزروع الجارى انتاجها على مزرعة من المزارع نتيجة لفشل الزارع فى انتقاء الزروع التى تتلائم وطبيعة تربة مزرعته وطبوغرافيتها فالزروع التى تتطلب تربة عميقة مفككة لا تناسبها الأرض ذات المستوى المائى المرتفع الرديئة الصرف وبالتأكيد ستكون غلاتها ضئيلة وانتاجها غير اقتصادى وبالمثل فى حالات الزروع التى تتطلب درجات معينة من الحموضة أو القلوية يجب ألا يجرى انتاجها على أنواع من الأرض تختلف كثيرا فى مواصفاتها عن الصفات المطلوبة .

فالبقوليات مثلا التى تتطلب قلوية الأرض التى يجرى انتاجها عليها يمكن انتاجها على الأرض الحمضية إذا ما أضيف الجير إلى تلك الأرض بكميات كافية وفى كثير من الأحيان لا تبرر الغلات الاضافية الناتجة التكاليف التى جرى انفاقها على انتاجها .

أما **استعمال البذور (التقاوى) المحسنة** ذات السلالات الممتازة الملائمة فيعتبر واحدا من أهم العوامل التى تلعب دورا ايجابيا فى رفع جدارة الانتاج المزرعى وأن اعتقاد معظم الزراع بأن التقاوى الرخيصة مصدر وفر فى التكلفة إنما هو فى

حقيقته خطأ شائع فالتقاوى الرخيصة إن لم يكن معروفا أصلها أو إذا كان صنفها من النوع غير الملائم لظروف بيئة المنطقة أو لنوع تربة المزرعة قد يثبت فى نهاية المطاف بانها كانت العامل الأكبر المسئول عن ارتفاع متوسط تكاليف الانتاج المزرعية حيث قد تبين أن الأصناف المختلفة لنوع واحد من الزروع النباتية تتباين تباينا واسعا فى مدى موافقتها أى قابليتها للنمو وانتاج منتجات لها خصائص وصفية عالية فى ظل ظروف طبيعية ـ قد تكون مناخية أو متصلة بالتربة ـ متباينة . الأمر الذى يبدو منه أن انتخاب أصناف معينة ذات صفات انتاجية ـ كمية ووصفيه ـ عالية تعتبر واحداً من الركائز الهامة التى يعتمد عليها الزراع فى بلوغ درجات ممتازة من جدارة الانتاج الزرعى النباتى لمزارعهم .

ويعتبر **الاعداد الملائم لمهاد البذور** أى الجور واستخدام الاسمدة فى أوقاتها قبل التنقية وبعدها خصوصا فى المراحل الاولى لنمو النباتات واحدا من أهم العوامل المساعدات على انتاج غلات عالية كما أن خدمة الارض باتقان قبل الزراعه تساعد على التحكم فى نمو الحشائش وتهيء للنبات بيئة مفككة تساعده على سرعة النمو وان اضافة الاسمدة البلدية عند اعداد الارض واضافة المخصبات الكيماويه الملائمه للنباتات ـ كما ونوعا ـ خصوصا الآزوتى منها فى مواقيتها بعد بدء النمو وخاصة فى مراحله الاولى تلعب دورا هاما ورئيسيا فى الحصول على أعلى الغلات . ويمكن الحصول على البيانات المتصلة بنوع الاسمدة والكميات الواجب استخدامها منها بما يتلائم ونوع الزروع الجارى انتاجها وطبيعه التربه ودرجات رطوبه وحرارة المنطقه من المشرف الزراعى أو من أى مصدر آخر مختص كمحطات التجارب أو كليات الزراعه أو المعاهد الزراعيه المجاورة الاخرى .

واتباع **دورة زراعية متوازنة** تتضمن واحداً أو أكثر من تلك الزروع البناءة لخصوبه الارض يعتبر فى الوقت الطويل نسبيا خير ضمان لاستمرار الحصول

على غلات مزرعيه عاليه. فمحاولة استغلال المزرعه فى الحصول على أقصى ما يمكن من الارباح فى الوقت القصير نسبيا دون ما اعتبار آخر خلال فترة تتسم بارتفاع الاسعار يعنى تحويل الزراعه من صناعه استخراجيه غير استنفاديه الى صناعة إستنفادية إذ فى مثل هذه الحالة ستفوق خسائر الزارع فى المستقبل طويل الامد أرباحه فى الوقت القصير بسبب ارهاق الارض وفقدها لقواها الانتاجيه الامر الذى يبدو منه أن ممارسة مثل هذا النوع من الاساليب الاستنفاديه على المزرعه سيكون ضرره ـ على الصعيدين أى على المستويين الفردى والقومى ـ أكثر من نفعه . وعلى ذلك فيجب على الزارع عند تصميمه لدورته الزراعيه أن يدخل فى اعتباره وبصفه أساسيه عامل تحسين خصوبه الارض أو على الاقل المحافظه عليها بادخال زرع أو أكثر من تلك الزروع البناءة لخصوبه التربه فى نظامه الدورى لتعـاقب الزروع الجارى انتاجها على مزرعته وحرث بعضهـا فى الارض لتوفـير المواد الدباليه بالتربه ومع إضافة الاسمدة العضويه وخلطها هى الاخرى فى الارض ثم حرثها إذ أن ذلك يعمل على توفير المواد التى يمكنها الاحتفاظ بالآزوت وتركيزه فى الارض بوصفه عاملا هاما من عوامل الخصوبة . كما يحسن أيضا بالزارع ألا يقصر انتاجه المزرعى على الزروع النباتية فقط بل يحسن به اقامة توازن بين الانتاج النبـاتى والانتاج الحيوانى إذ أن هذا الاخير بتوفيره للاسمدة العضوية يعتبر عاملا هاما فى تحسين صفات الأرض وزيادة خصوبتها وبالتالى يعتبر عاملا فعالا فى رفع جدارة الانتاج المزرعى حتى ولو لم تستعمل المخصبات الكيماوية بكميات كافية .

أما **توفير وسائل الرى والصرف** عندما يحتاج الأمر فيعتبران عاملين أساسيين فى رفع جدارة الانتاج المزرعى . فالزروع النباتية تحتـاج إلى كميات وافرة من مياه الرى كما أنه من الصعب عليها النمو فى الأراضى ذات المنسوب المائى الأرضى المرتفع أو فى الأراضى الغدقة . وتبدو مشاكل الرى والصرف بوضوح حاليا فى

القطر المصرى (الجمهورية العربية المتحدة) فمثلا محافظات الوجه البحرى أى مصر الشمالية تتمتع بوفرة مياه الرى على مدار السنة إلا أنها تعانى بشدة من مشاكل الصرف مما أدى إلى ارتفاع مستوى الماء الأرضى الذى يقال عنه أنه المسئول الأول عن تدهور خصوبة الأرض الزراعية فى هذا الاقليم وبالتالى انخفاض جدارة الانتاج المزرعى والزراعى فيه وهو فى ذلك على خلاف مناطق الرى الحوضى بمصر الجنوبية حيث لاتتوافر بها مياه الرى إلا فى أيام الفيضان مما جعلها تقتصر على انتاج زرع نباتى واحد خلال السنة الزراعية فى حين أن زميلاتها فى أقاليم الرى المستديم تتاح لها فرصة انتاج أكثر من زرع نباتى فى السنة أما من ناحية الصرف فلا تعانى الاراضى الزراعية فى مناطق الرى الحوضى الآن من مشاكل الصرف التى تعانى منها أراضى مصر الشمالية أو مصر الوسطى . وربما توضح لنا هذه الحقيقة جزئياً السبب فى ارتفاع جدارة انتاج الزروع النباتية النامية فى مصر الجنوبية عن نظيرتها فى مصر الشمالية أو الوسطى.

أما **استخدام الاساليب المزرعية المناسبة** وتوقيت عمليات اعداد الأرض والتقية والزراعة والحصاد أو الضم أو الجنى فهى الاخرى تلعب دوراً رئيسياً فى زيادة الغلات الفدانية من الزروع النباتية فالأساليب المتبعة فى انتاج الزروع الحقلية معروفة الزراع غير أن آثارها غير معلومة لديهم تماما . حيث أن العوامل الجوية المتغيرة من عام لآخر تؤثر ولمدى بعيد على عمليات التنقية والخدمة والحصاد الأمر الذى جعل الزراع كثيراً ما يتعللون بسوء الأحوال الجوية كعامل رئيسى مسئول عن انخفاض غلاتهم المزرعية . والحقيقة أن الزارع أو الرقيب الحصيف عليه أن يدخل عامل سوء الأحوال الجوية فى اعتباره عند تصميمه لخططه المزرعية ولكى يتغلب على الصعوبات الناشئة عن هذا العامل فان من الممكن له أن يتحين - أية فرصة مواتية - ويسبق عامل سوء الأحوال الجوية

ـ ولنقل بفترة قد تبلغ أسبوعا مثلا ـ والنتيجة غالبا ما تكون مرضيــة وتظهر فى صورة عائد مزرعى وفير . ولو أننا قمنا ببعض التحريات حول تصرفات الزراع المشهورين فى الناحية بارتفاع غلات مزارعهم لوجدناهم دائما يعملون على سبق عامل الجو ويؤدون عملياتهم المزرعية متى حانت لهم الفرصـــة دون الانتظار والافتراض بأن الأحوال الجوية ستكون ملائمة ومواتية .

طرق تحسين جدارة انتاج الزروع الحيوانية : يمكن حصر الوسائل العامة لتحسين معدلات الانتاج الحيوانى فيما يلى : (١) العناية بانتخاب السـلالات الحيوانية وبالاكثار . (٢) التغذية على علائق متوازنة تتناسب ونوع الانتـاج . (٣) توفير الحظائر المناسبة والعناية بها (٤) العناية بالتغذية ومواقيتها (٥) الجمع بين الاغذية الجافة المركزة والاغذية الخضراء المناسبة لنوع الانتـاج والنمط المزرعى بالمنطقة .

فانتخاب السلالات الحيوانية للتربية أو للانتاج والعمل على تحسين الانتاج باستمرار فى الوقت الطويل بالعناية والمهارة فى التربيه تعتبر من أهم طرق تحسين معدلات انتاج الزروع الحيوانيـة وتتيح التطورات الحـديثة فى التلقيح الصناعى آفاقا جديدة أمام الزراع والمربين لتحسين قطعانهم بسرعة . وفى دولة كالولايات المتحدة يقال أن حيوانات التربية ذات الخواص الممتازة متاحة فى كل ولاياتها لكل راغب وبأسعار معقولة . والمثل يمكن قوله عن التحسينات التى طرأت على الدواجن والاغنام . . . الخ . ورغما عن ذلك فليس من المرغوب فيه أن يقوم الزراع بالتخلص نهائياً وفوراً من قطعانهم ذات الصفات الرديئـه والتحول إلى انتاج القطعان الاصيلة أى النقيه إذ أنه من الممكن أن يقوموا بتحسين الطاقه الانتاجية لقطعانهم تدريجيا . وعموما فيمكن القول بأن الزراع الذين يتغاضون عن

الاستفادة من الفرص المتاحة لهم فى هذا المجال لن يكون فى مقدورهم رفع جدارة انتاج مزيرعاتهم الحيوانية .

أما **التغذية على علائق متوازنة** - فهى الأخرى - تفتح آفاقا أمام الزراع لزيادة معدلات انتاج قطعانهم الحيوانية . وفى دولة كالولايات المتحدة حيث تتوافر الجمعيات المختصة بتحسين صفات قطعان اللبن التى تتضمن برامجها اختبارات شهرية لحيوانات اللبن التى يمتلكها أعضاءها ثبت بوضوح أن نشاط مثل هذه الجمعيات قد فتح أمام الزراع فرصا جديدة لزيادة انتاجهم من اللبن عن طريق الاختبار الفردى لابقارهم والتخلص من الضعيفة الانتاج والنصح بزيادة مقننات العلائق بما يتناسب وكميات اللبن التى تنتجها تلك الأبقار . كما يبدو أن مثل هذه التحسينات قد أدخلت على انتاج البيض بالانتخاب الدقيق والعناية بالتغذية واختيار البيض المعد للتفريخ من أمهات عالية الانتاج والمثل يمكن قوله على الأغنام وعلى حيوانات اللحم . . . الخ .

أما **اعداد الحظائر** المناسبة للقطيع والعنايه بها فقد أثبتت تأثيرها القاطع على رفع معدلات الانتاج الحيوانى حتى ولو لم يصاحبها تحسين فى صفات القطيع أوفى تغذيته كما أدت أيضا إلى تقليل نسبة الوفيات بين حيوانات القطيع ومرضها .

ولا تقل **العناية بالتغذية** وملاحظة مواقيتها أهمية فى فاعليتها لرفع معدلات الانتاج وزيادة أرباح الزراع عن العوامل السابق التنويه عنها . ولما كانت الأغذية الخضراء لازالت تعتبر أرخص العلائق فان العناية بانماء الأنواع الجيدة منها ذات القيم الغذائية المرتفعة تعتبر هى الاخرى عنصراً فعالا فى زيادة الأربحية من المزيرعات الحيوانية اللبنية واللحمية والغنمية والداجنية على أن تكمل أوجه النقص فيها باضافة العلائق المركزة المكملة . كما تبين أن الجمع بين الأغذية

الحيوانية الخضراء والجافة المركزة أكثر أربحية مما لو استعملت العلائق الخضراء وحدها أو المركزة وحدها.

معايير جدارة الانتاج المزرعى : هناك عددا كبيرا من مقاييس الجدارة الانتاجية المزرعية ورغم أن لكل واحد من تلك المقاييس أى المعايير استعمالاته الخاصة إلا أنه يمكن القول عنها بأنها - فى غالبيتها من الاتساع - بحيث يمكن استعمالها فى كثير من المناطق المختلفة عن بعضها سواء فى أنماطها المزرعية أو ظروف الانتاج أو العوامل الجوية . . . الخ وبغض النظر عن نوع المقياس المستعمل فمن الواجب أن يعكس المعيار صوره حقيقية لغلة الزرع النباتى أو معدل انتاج الزرع الحيوانى موضوع الاعتبار أو الدراسة فى المزرعة كلها كوحده وإذا كانت الصوره التى يعرضها المعيار تمثل فقط قطاعا صغيرا من مزيرعة معينة فان من الممكن اعتبارها صوره غير حقيقية ومضللة هذا عن الزروع النباتية أما عن معدلات الانتاج الحيوانية فيجب أن يدخل فى اعتبارها كل من اجمالى الانتاج الحيوانى المزرعى وعدد حيوانات القطيع المنتجة بما فيها الابقار الجافة ومن الشائع بين الزراع التحايل بطريقة أو بأخرى لإظهار معدلات انتاجهم الحيوانى أكبر مما يجب الأمر الذى يعطى صورة غير حقيقية لمعدلات الانتاج على مزارعهم . وفيما يلى أكثر معايير الجدارة الانتاجية المزرعية شيوعا :

١ - **الغلة الفدانية للزرع النباتى الرئيسى** : فى المزارع المتخصصة فى انتاج زرع نباتى واحد أى تلك المزارع التى تستمد الشطر الأكبر من متحصلاتها من زرع نباتى رئيسى فمن الممكن احتساب جدارتها الانتاجية المزرعية واظهارها فى صورة الغلة الفدانية للزرع النباتى الرئيسى الجارى انتاجه على المزرعة ونظراً للتفاوت الكبير بين الأقاليم المختلفة فى النواحى المتصـــلة بنوع التربة والظروف

الجوية والأساليب المزرعية . . . الخ فيحسن مقارنة متوسط الغلة الفدانية المتحصل عليها من مزرعة من المزارع لزرعها النباتى الرئيسى بنظيراتها فى الجيرة أو فى أقرب ناحية ويحسن بجانب استخدام الأرقام المطلقة اظهار النتائج المتحصل عليها أى اظهار متوسطات الغلة الفدانية للزروع الرئيسية فى صورة نسب مئوية من متوسط الغلة الفدانية لهذا الزرع فى الناحية كلها . فمثلا إذا كان متوسط غلة الفدان فى مزرعة معينة من القمح ٤ أرادب وفى مزرعة مجاورة ٥½ أردب بينما متوسط غلة الفدان فى الجيرة أو القرية ٥ أرادب من قمح فان الجدارة الانتاجية النسبية للمزرعة الأولى ٨٠٪ وللمزرعة الثانية ١٠٥ ٪ .

وتعتبر الغلات الفدانية للزروع الفردية على المزارع المتخصصة فى انتاج زرع رئيسى واحد يحتكر وحده الأهمية الاقتصادية فى المزرعة بوصفه مصدر الشطر الأكبر من دخلها ولاينازعه فى ذلك أية مزيرعات حيوانية هامة . أما فى المزارع غير المتخصصة أى متنوعة الانتاج أى التى تنتج أكثر من زرع نباتى رئيسى أوفى المزارع المنتجة للزروع الحيوانية فان مقارنه النتائج المتحصل عليها من استخدام هذا المعيار لزرع نباتى واحد قد تؤدى الى نتائج غير صحيحه .

٢ ـ **الغلة من الوحدة الحيوانية :** تستخدم الغلة الناتجة من الوحدة الحيوانية أى متوسط انتاج الوحدة الحيوانية المنتجة من المزيرعات الحيوانية فى المزارع المتخصصة فى إنتاج الزروع الحيوانية هى الأخرى كمعيار لقياس الجدارة الانتاجية فى هذه المزارع . وتبدو معدلات الانتاج الحيوانية فى صورة متوسط عدد البيض الذى تضعه الدجاجة المنتجة (البياضة) . أو بعدد أرطال أو كيلوات اللبن التى تنتجها البقرة المنتجة أو عدد العجول التى انتجتها البقرات فى قطعان اللحم... الخ. ونتحصل على النتائج ـ وفقا لهذا المعيار ـ بقسمة الغلة الكلية للمزيرعة الحيوانية

المعينة على متوسط عدد الوحدات الحيوانية المنتجة التى تضمها المزرعة محسوبا من واقع سجلات الحصر الشهرية لحيوانات المزرعة . وتستخدم معـــدلات الانتاج الحيوانى المحلية كأساس للمقارنة.

ومن الأخطاء الشائعة عند تقدير معدلات إنتاج المزرعات الحيوانية هو عدم إدخال كل البقرات المنتجه فى الاعتبار عند احتساب النتائج . فمعدل إنتاج البقرة المنتجة يحتسب بقسمه إجمالى انتاج المزرعة من اللبن مثلا فى السنة على عدد البقرات التى اشتركت فى إنتاجه طوال السنة ـ لا على أساس عدد البقـرات المنتجة خـلال الشهر فقط ـ وأن النجاح النسبى للزراع فى جعل أبقارهم تستمر فى أدرارها لفترة طويلة من السنة يعتبر واحداً من العوامل الهامة المؤدية الى رفع الجدارة الانتاجية لمزارعهم وهم فى ذلك على خلاف الزراع الذين تظل أبقـار قطيعهم اللبنى جافة لفترات طـويلة من السنة . وتنطبق هـذه الحالة على إنتاجية المزرعات الدجاجية المنتجة للبيض فاذا ما استبعدت بعض الطـاقة الانتاجية الدجاجية المعطلة من عملية الحساب فان النتائج المتحصل عليها من استخدام المعيار تصبح غير مضبوطة ومضللة فى نفس الوقت .

وكما فى حالة المعيار السابق الخاص بالزروع النباتية يحسن إبراز النتائج المتحصل عليها أى إبراز معـدلات غلة الوحـدة الحيوانية المنتجة فى صورة نسبة مئوية من متوسط نظيراتها على النطاق المحلى . إذ تبـدو معدلات الانتاج الحيوانية فى صورة مقارنة تعطى لأى قارىء أو مطلع صورة حقيقية للجـــدارة الإنتاجية المزرعية الحيوانية بالنسبة لمتوسط نظائرها فى الجيرة . ويحسن التنويه هنـا أيضا بأن معيار الغلة من الوحـدة الحيوانيه لايصلح لأن يكون أساسا للمقارنة فى غير المزارع الحيوانية المتخصصة .

٣ ـ الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتية : الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتية يبدو فى صورة نسبه مئويه لغلات الزروع النباتيه كلها الجارى إنتاجها على مزرعه من المزارع محتسبه فى ضوء متوسطات الغلات الفدانيه من تلك الزروع النباتيه فى الجيرة أو المنطقة المحليه التى تقع بها المزرعه ويوافق هذا المعيار المزارع التى تنتج أكثر من مزيرعه نباتيه وتعتبر مزيرعاتها الحيوانية قليلة الأهميه نسبيا ويعتبر الرقم القياسى للغلة الزرعيه النباتيه أحسن معيار للجدارة الانتاجيه المزرعيه لهذا النوع من المزارع .

ويجب على الزارع عند احتسابه للرقم القياسى للغلة المزرعية النباتية أن يقتصر حسابه على الزروع التى جرى ضم زروعها فعلا إلا أن من الواجب عليه أيضا أن يدخل فى حسابه المساحات التى فشل الانتاج عليها إذ بهذه الطريقة يصبح الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتية ممثلا لواقع الجدارة الانتاجية المزرعية كما أنه من الواجب على الزارع أن يتأكد من أن متوسطات الغلات الزرعية المحلية قد جرى إحتسابها على أساس مدعم بالمساحات السطحية لكل من هذه الزروع على حدة فى الجيرة أو المنطقة المحلية ـ أيهما كان المستخدم أو الداخل فى الاعتبار ـ ويوضح الجدول بصفحه ٢٣٥ طريقة بسيطة لاحتساب الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتية المزرعية .

كما يمكن تدعيمها بمقدار العمل الانسانى اللازم لانتاج كل زرع نباتى على حدة ويقصد هنا بالعمل الانسانى المنتج المباشر ـ كما سبق تعريفه ـ بأنه مقدار العمل المستخدم مباشرة فى عملية الانتاج . ويقدر باحتساب إجمالى وحدات العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى كل مزيرعة نباتية على حدة .

طريقة احتساب الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتية المزرعية

الزروع	مساحة المزيرعات	إجمالى الغـلة من الزروع النباتيـة	متوسط الغلة الزرعية فى الجيرة أو المنطقة المحليـــة	المساحة المفروض زراعتها وفقا لمتوسط الغلة الزرعية فى الجيرة
الذرة	٥٠ فدان	٦٠٠ أردب	١٠ أردب	٦٠
القطن	٤٠ فدان	٢٠٠ قنطار	٤ قنطـار	٥٠
دريس *	١٠ فدان	١٢ طن	١ طن	١٢
إجمـــالى	١٠٠	...	...	١٢٢

* نفترض أنه لم تؤخذ منه حشات .

... الرقم القياسى للغـلة الزرعية النباتيـة المزرعيـة = $\frac{١٢٢ \times ١٠٠}{١٠٠ \text{ (المساحة)}}$ = ١٢٢ ٪

٤ ـ **الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية** : يبدو الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية فى صورة نسبة مئوية موحـــدة لكل معدلات الانتاج للمزرعات الحيوانية الجارى انتاجها على المزرعة مجتمعة مقارنة بمتوسطات معدلات الانتاج للمزرعات المشابهة فى الجيرة أو فى المنطقة المحلية. ويعتبر الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية من أوفق معايير الجـــدارة الانتاجية فى المزارع المتخصصة فى الانتاج الحيوانى والتى يجرى فيهـا انتاج الزروع النباتية بصفة عرضية أو ثانوية . ويمكن احتساب الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية بطريقه سهلة تتخلص فى احتساب نسبة مئوية لمعدل الانتاج لكل مزرعة حيوانية من متوسطات معدلات الانتاج للمزرعات المشابهة بالجـيرة أو المنطقة المحلية . ثم دعمهـا بعد ذلك بنسبة العمل الانسانى المنتج المباشر الذى استخدم فى كل المزرعات الحيوانية التى يجرى انتاجها على المزرعة والجدول الموجود بصفحة ٢٣٧ يوضح طريقة الحساب :

٥ ـ **الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية** : الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية عبارة عن نسبه مئوية موحدة تتضمن معدلات الانتـاج المزرعية النسبيه لكل المزرعات الجارى انتاجها على المزرعة مقارنه بنظيراتها من متوسطات معدلات الانتاج بالمنطقه المحليه. ويتضمن هذا النوع من الأرقام القياسيه الجدارة الانتاجيه لكل من المزرعات النباتيه والحيوانيه. والمعيار يعتبر من أوفق المقاييس للمزارع المتنوعة أى غير المتخصصه التى يجرى فيهـا انتاج الزروع الحيوانيه بجانب الزروع النباتيه ويجرى احتساب الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعيه بعـد احتساب كلا من الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتية والرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية بالمزرعة وتدعيمهما بالنسبة المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى انتاج كل مزرعة على حدة من اجمالى العمل المنتج المباشر المستخدم فى انتاج المزرعات النباتية

طريقة احتساب الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية

المزيرعة	معدل الانتاج مقوما فى ضوء متوسط معدل انتاج المنطقة المحليـــة	٪ وحدات العمـــل الانسانى المنتج أى المباشر المستخدم فى العمل بكل مزيرعة	الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية
الأبقار اللبنية	١٢٠	٥٠	٦٠
العجول للحم	٨٠	٣٠	٢٤
دواجن	١٠٠	٢٠	٢٠
اجمـــالى	—	—	١٠٤

أى أن الرقم القياسى المشترك للغلات الزرعية الحيوانية لكل المزيرعات الحيوانية المزرعية = ١٠٤

أولا : احتساب الرقم القياسى للغلات الزرعيه النباتيه المدعم بالعمل الانسانى المنتج المباشر

المزروعة	(١) متوسط الغلة الفدانية الزرعية النباتية بالمزرعة	(٢) متوسط الغلة الزرعية النباتية بالمنطقة المحلية	(٣) ٪ لعمود (١) من عمود (٢) ٪	(٤) ٪ للعمل المنتج المباشر بالمزروعة النباتية إلى جملة العمل المزرعى المنتج المباشر بالمزروعات النباتية ٪	الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتيه
أذرة	١٢ أردب	١٠ أردب	١٢ × ١٠٠ / ١٠ = ١٢٠	٣٠	١٢٠ × ٣٠ / ١٠٠ = ٣٦
قطن	٥ قنطار	٤ قنطار	٥ × ١٠٠ / ٤ = ١٢٥	٦٠	١٢٥ × ٦٠ / ١٠٠ = ٧٥
دريس	١٫٢ طن	١ طن	١٫٢ × ١٠٠ / ١ = ١٢٠	١٠	١٢٠ × ١٠ / ١٠٠ = ١٢
اجمالى	—	—	—	—	١٢٣

ويصبح الرقم القياسى المجمع أو المشترك للغلات الزرعية النباتيه = ١٢٣

ثانيا : احتساب الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية النباتية والحيوانية

المجموعة الرئيسية للمزروعات	الرقم القياسى المشترك لغلات كل مجموعة	٪ العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى كل مجموعه رئيسيه	الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعيه
المزروعات النباتية	١٢٣	٤٠	٤٩٫٢
المزروعات الحيوانية	١٠٤	٦٠	٦٢٫٤
اجمالى	—	—	١١١٫٦

∴ الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعيه = ١١١٫٦

مجتمعة على حدة وهذا فى الحالة الأولى أو فى انتاج المزيرعات الحيوانية مجتمعة على حدة كما هو الحال فى الحالة الثانية .

ولاحتساب الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتية المدعمة بالنسبة المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر يجب أن نحتسب متوسط الغلة الفدانية لكل زرع من نواتج المزرعة وأن نحصل على متوسط الغلات الفدانية فى البيئة المحلية أو فى الجيرة لكل واحد من الزروع الجارى انتاجها على المزرعة وأن نحتسب النسبة المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى انتاج كل مزيرعة نباتية على حدة من اجمالى العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى انتاج الزروع النباتية مجتمعة . وبتوافر الأرقام الخاصة بهذه البنود الثلاثة يمكن احتساب الرقم القياسى لاجمالى للغلات المزرعية النباتية المدعمة بالنسب المئوية للعمل الانسانى المنتج المباشر بالطريقة الموضحة بصفحة ٢٣٨ حيث يبلغ هذا الرقم ١١٣ وفقا المثال المعطى كايضاح . أما احتساب الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية فيجرى وفقا للطريقة الموضحة بصفحة ٢٣٧ حيث أن الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانيه البالغ ١٠٤ وفقا للمثال المستخدم كايضاح مدعم بالنسب المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر من اجمالى العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى انتاج الزروع الحيوانية كوحدة بطبيعته .

وأخيرا للحصول على الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية ـ النباتية والحيوانية معا ـ يجب احتساب النسبة المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى فى انتاج الزروع النباتية وفى انتاج الزروع الحيوانية كلا على حدة من اجمالى مقدار العمل الانسانى المنتج المباشر المزرعى . وبمعرفة هاتين النسبتين يمكن الحصول على الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية البالغ ١١١٫٦ باحتسابه بالطريقة الموضحة بصفحة ٢٣٩ .

الباب التاسع عشر

الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية

تمهيد

يقصد بالجدارة الانتاجية العمالية المزرعية مقدار متوسط العمل الانسانى الفردى الفعلى المنتج المباشر الذى يساهم به كل عامل على المزرعة . وعلى ذلك فيمكن القول بأنه كلما ارتفعت الجدارة الانتاجية العمالية كلما زاد الدخل المتحصل عليه من المزرعة إذ يؤدى إرتفاع الجدارة الانتاجية العمالية إلى زيادة المتحصلات أى الدخول من مختلف ميادين الانتاج المزرعى أى من جميع المزيرعات التى تضمها المزرعة مهما تفاوتت الانماط أو الظروف الاقتصادية التى تجرى فى ظلها عمليات الانتاج . وتبدو أهمية الجدارة الانتاجية لاستعمالات العمل الانسانى فى الفترات التى ترتفع فيها أسعار الزروع أو فى الفترات أو المناطق التى ترتفع فيها تكاليف العمل الانسانى المزرعي أى الأجور الزراعية مما يوجب فى مثل هذه الحالات استخدام العمل المزرعى لأقصى جدارته الانتاجية إذا ما أريد الحصول على مستويات دخلية مزرعية مناسبة .

ورغم تداخل كل من الجدارة الانتاجية للسعة المزرعية والجدارة الانتاجية العماليه المزرعيه تداخلا كبيراً فى تقرير الدخول المزرعيه فان السعه المزرعيه المناسبه تلعب دوراً هاما فى المساعدة على استخدام العمل الانسانى بطريقه أكثر كفاءة أى جدارة . وإلى هذا الحد - ونعنى به الحد الذى ينعدم عنده تأثير السعه المزرعيه على كفاءة استعمالات العمل الانسانى - يمكن النظر إلى الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية كنتيجة أكثر مما ينظر اليها على أساس كونها عاملا جوهريا مؤثراً على

الدخول المزرعية . ولما كانت جدارة العمل المزرعى ليست كلها معزوة إلى مناسبة السعة المزرعية فانه من الممكن القول أيضا أنه بعدهذا الحد الذى يتبدى فيه تحقيق الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية بعيداً عن أى مستقلا عن تأثير أى فعل السعة المزرعية تبدو أهمية الجدارة الانتاجية العمالية واضحة إذ ينظر لهـا دائما وفى مثل هـذه الحـالة على أنهـا العـامل المسئول عن كل ما يطـرأ على الدخـول المزرعيـة من تغيرات .

وقبل الانتهاء من هذا التمهيد يحسن التنويه بأنه فى فترات إرتفاع أسعار الزروع أو الفترات التى تتميز بالظروف الجوية الملائمة تميل الدخول المزرعية للارتفاع نتيجة لتأثير كل من السعة المزرعية المناسبه وارتفاع الجدارة الانتاجية العمالية معا . أما فى فترات انخفاض الأسعار أو فى الفترات التى تسود فيها الظروف الجوية السيئة وغير المواتية فانزيادة إتساع السعة المزرعية يؤدى عادة إلى إنخفاض الدخول المزرعية فى حين أن تحسين الجدارة الانتاجية العمالية يؤدى إلى إستمرار إزدياد الدخول المزرعية أو إلى تقليل الخسائر المحتملة إلى حدودها الدنيا . وبالاضـافة فيمكن القول بأن المزارع الكبيرة ذات الجدارة الانتاجية العمالية المنخفضة تعتبر من أقل المزارع أربحية حيث أن مميزات السعة المزرعية فى المزارع المتسعة لن يمكن اكتسابها إلا إذا صاحبها توافر إرتفاع الجدارة الانتاجية للعمال المزرعيين .

طرق تحسين الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية

ليست هناك قاعدة عامة واحدة يمكن استخدامها على كافة المزارع لرفع جدارتها الانتاجية العمالية ويعزى ذلك إلى ما هنالك من اختلافات فى الأنماط الزراعية وفى أنواع الزروع الجارى انتاجها وفى الطـاقات والرغبـات الشخصية للزراع وأفـراد

عائلاتهم وإلى غير ذلك من الاختلافات المشابهة . الأمر الذى يمكننا من القــــول باطمئنان بأنه يكاد يكون من المستحيل تطابق مزرعتين فى مشا كلها العمالية . ورغما عن ذلك فلا زال هناك تنظيمات عامة معينة يمكن القـول عنها بأنها نافعـة ومفيدة للزارع إذ تساعده عادة على وقف أى تلافى الكثير من الأخطاء التى قـد تتضمنها خططه وبرامجه التمويلية والرقابية المتصلة بتحسين الجدارة الانتاجية لعماله المزرعيين ومعظم هذه التنظيمات مستمدة من خبرات الزراع الطويلة الأمد بهـذا الموضوع . ويمكن جمع أهم الطرق النافعة والمؤدية إلى تحسين الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية فيما يلى : (١) توسيع السعة المزرعية (٢) العناية بتخطيط وتطـوير نظـام توزيع العمال على المزيرعات (٣) الاستعمال الكامل للآلات الميكانيكية المزرعية الملائمـة لظروف المزرعة (٤) تحسين التنسيق الداخلى للمزرعة بما فى ذلك المبانى (٥) تحسين العـلاقات الشخصية بين كل من الادارة المزرعيـة والعمال المزرعيين (٦) تدريب العمال وإعدادهم بما يتلاءم ومقتضيات العمل المزرعى .

توسيع السعة المزرعية : تتميز الزراعة المصرية بصغر حجم مزارعها وتفتتها وقد أدى صغر حجم المزارع إلى هذه الدرجـة إلى عدم تمكن الزراع وأفــــراد عائلاتهم من التمتع بمميزات العمالة الكاملة طوال أيام السنة فى الوقت الذى هم فيه فى أشد الحاجة إلى الدخول التى يمكنهم الحصول عليها من الاشتغال طول الوقت لسد احتياجاتهم المعيشية وكنتيجة لذلك يمكن القــــول بأن متوسط إنتاج أفراد العائلة المزرعية يعتبر منخفضا والمثل يمكن قـوله أيضا عن متوسطات دخـولهم العينية أو النقدية أو هما معا . ولاستخدام العمل المزرعى المتوافر لأقصى جدارته الانتاجية لابد من توافر فرص من الأعمال المزرعية التى تـكفى لاستيعاب هذه الـكمية الفائضة من العمل العائلى المزرعى المعطل وذلك أما عن طريق زيادة مساحة المزرعة أو

زيادة عدد المزيرعات أى تكديسها بالقدر الذى يستنفد القـــوة العاملة العائلية المزرعية المعطلة ويمكن تسمية أولى هاتين الوسيلتين بالتوسع الأفقى وثانيهما بالتوسع الرأسى وإذا لم يتيسر لأفراد العائلة المزرعية العمالة الكاملة بعد ذلك على مزرعتهم فعليهم بالسعى وراء الحصول على فرص عمل جديدة خارجها تكفل لهم هذه العمالة أما إذا فضلوا على ذلك الكسل والتسكع أو الجلوس فى الشمس شتاء . . . الخ . فانهم لابد معانون من قلة الدخول النقدية والعينية وما يتبعها من فقر وفاقة وانخفاض فى مستوى تعيشهم .

تنويل وتطوير نظام توزيع العمل المزرعى : يجب إعداد المنوال المزرعى بطريقة تضمن استخدام العمل المزرعى المتاح للزارع بطريقة منتجة فى كل يوم من أيام العمل وطوال كل موسم من مواسم العمل كما تضمن فى نفس الوقت توازن المزرعة كعمل اقتصادى . ويبدو أن أغلب الزراع يميلون إلى تحديد عدد عمالهم بما يتمشى واحتياجات مزيرعتهم الرئيسية الأمر الذى وإن كان يوفر العمل اللازم للقيام بالعمليات المزرعية فى المزيرعات الثانوية الأخرى فى الأوقات العادية فانه يحرم هذه المزيرعات مما تحتاجه من عمال عندما يبلغ موسم حصاد أو ضم أو جنى المزيرعة الرئيسية ذروته مما قد يؤدى إلى الاضرار بغلات الزروع الثانوية . وهنا يحسن التنبيه بأن مستوى معيشة الزارع لا يتوقف فقط على مقدار ما تدره مزيرعته أو مزيرعاته الرئيسية من صافى دخل بل وأيضا على مقدار ما تدره عليه مزيرعاته الأخرى من دخول سنوية . ويفضل فى مثل هذه الحالات عدم التركيز بل يحسن تخصيص عدد من العمال للقيام بالعمليات المزرعيه الضرورية اللازم إجراءها لتلك المزيرعات فى مثل هذه المواسم إذ أن ما يصيبها من أضرار قد يفوق الاضرار التى قد تصيب الزروع الرئيسية بعد نضجها وحتى مع الوصول بالتوازن المزرعى

للحد المرغوب فان على الزارع أن يقوم مقدما باعداد عـــدد ونوع العمليات المزرعية الى تحتاجها مزيرعاته مع تحديد مواقيت إجرائها والسعى إلى توفير العمال اللازمين لأدائها عندما يحين ميقاتها إذا ما رغب هـذا الزارع فى الحصول من مزرعته على أقصى مايمكن من الأرباح ويحسن أن يجرى إعداد مثل هذه الخطط فى صورة عامة إذ أنه مهما بلغت شدة تصميم الزارع على أداء هذه العمليـــات فى مواقيتها فقد يضطر بين يوم وليلة الى تغييرهـا بسبب ظروف طارئة لم تكن فى الحسبان كعاصفة مطرية أو تغير فجائى فى درجات الحرارة . . الخ . وفى هـــذه الحالات لازلنا نقول أن وجود خطة للعمل قابلة للتغيير خير من عدم وجود خطة اطلاقا فاعداد خطـة ولو بصورة بدائية مقـــدما تساعد الزارع كثيراً فى تعرف الأوقات ولو بالتقريب التى سيبلغ الاحتياج العمالى المزرعى فيها ذروته مما سيساعده على اعداد عدته للطوارىء مقدما بدلا من أن يؤخذ على غرة الأمر الذى قــــد يؤدى الى زيادة تكاليفه الزرعية كثيراً .

استعمال الالات المزرعية الملائمة : يعتبر الاستعمال الكامل للآلات المزرعية الملائمة لظروف المزرعة واحداً من العوامل الاساسية المؤدية الى ارتفاع الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية الى نهاياتها القصوى . ويعتبر الاعتماد على العمل الانسانى اليدوى والعمل الحيوانى كمصدر للطاقة المحركة الزراعية من أهم العوامل المؤدية الى انخفاض الجدارة الانتاجية العمالية فى المزارع المصرية . واذا كان قد أمكن التغاضى عن هذه الظاهرة فى الماضى عندما كانت أجـور العمال وأسعار الأغـذية الحيوانية منخفضة والمنتجات الزراعية تفيض عن احتياجات السكان فانه فى ظل الظروف الحالية حيث أجور العمال المزرعيين وتكاليف الرعاية والتغذية لحيوانات العمل قد ارتفعت كثيرا فانه لايمكن التغاضى عن ذلك بعد أن أصبح استخدام الآلات الزراعية الحديثة فى

الانتاج عن طريق الجمعيات التعاونية وتحديد أسعار المنتجات الزراعية بواسطة الدولة قد اقتضت من الزراع السعى وراء رفع الجدارة الانتاجية العمالية على مزارعهم وهذا لن يتأتى لهم إلا عن طريق استعمال الآلات الزراعية الحديثة الموفرة للعمل الانسانى على مزارعهم . ورغم أن الآلات الزراعية مكلفة أى غاليه الثمن ويحسن اختيارها بمنتهى العناية فقد ثبت أن استعمال المناسب منها يؤدى إلى وفورات كثيرة فى تكاليف الانتاج المزرعى خصوصا فى أجور العمال المزرعيين التى تستنفد عادة شطراً كبيراً من التكاليف المزرعية وذلك عن طريق رفع الجدارة الانتاجيه للعمال المشتغلين بأداء العمليات المزرعية . ولن تحل حيازة الآلات الزراعيه مشكلة رفع الجدارة الانتاجية العمالية بل أن استعمالها هو الذى يؤدى إلى بلوغ النتائج المرجوة . وهنا يجب التنويه بأن الاقلال من استعمال هذه الآلات لن يطيل فى عمرها . وإن كان يؤدى إلى التوفير فى إستهلاكها الوقود والزيوت والشحوم . . الخ . وذلك لأن معظم هذه الآلات تستنفد ببقائها عاطلة نفس إستنفادها وهى عاملة أى أن لها أجلا محتوما تكاد تكون بعده فى حكم العدم أو قد تحل محلها آلات حديثة تفوقها فى جدارتها وفى وفرها تجعل التخلص من هذه الآلات القديمة أنفع من الابقاء عليها .

تحسين التنسيق الداخلى للمزرعة : أن من الممكن تحسين الجدارة الانتاجية العمالية فى مزرعة من المزارع باعادة تنسيقها داخليا بطريقة تدريجية ونعنى **بالنسق المزرعى** ذلك النظام الذى تكون عليه الوحدات المختلفة التى تتكون منها المزرعة سواء كانت مبانى أو أحواش أو حظائر . . الخ التى يضمها مركز الرقابة المزرعية أو كانت وحدات انتاجية محصولية أى مزيرعات . فاذا كانت المزيرعات صغيرة وغير منتظمة الشكل فان توسيعها وتنظيم أشكالها يساعد على إجراء عملياتها المزرعية بيسر وسهولة ويوفر كثيرا من وقت العامل الزراعى مما يؤدى إلى رفع الجدارة

الأنتاجية للعمل الانسانى وأيضا وفى أحوال كثيرة للقوى المحركة سواء كانت عضلية حيوانية أو آلية . وفى حالة استعمال هذه الأخيرة أى القوى المحركة الآلية يصبح تنسيق المزيرعات سعة وشكلا ضرورة فاستعمال محراث آلى فى حرث ٥ أفدنة غير منتظمة الشكل قد يقتضى من الجهد والوقت ما يكفى لحرث ١٠ أفدنة منسقة ـ سعة وشكلا ـ وفى هـذا ما فيه من أهدار وخفض للطاقة الانتاجية العمالية المزرعية . والمثل أيضا يمكن قوله عن مبانى المزرعة فقد يؤدى تعديل شكل الحظائر أو إعداد أماكن التغذية (المداود) بطريقة معينة إلى تخفيض تكاليف نقـــل وتوزيع الأغذية الحيوانية خصوصا الخضراء بما قد يفوق كثيرا تكاليف ما استحدث من تعديلات فى الوقت الطويل نسبيا وفى هذا ما فيه من توفير للعمال والوقت والجهد اللازم لأدائهـا الأمر الذى يرفع من الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية . وهناك الكثير مما يمكن قوله فى هذا المجال.

تحسين الصلات الادارية والعمالية المزرعية : لقد تبين أن قيـام علاقات طيبة بين الادارة المزرعية والعمال المزرعيين تلعب دورا هاما هى الأخرى فى رفع الجدارة الانتاجية العمالية وقد أمكن تحقيق هذا الهدف بطرق شتى منها استخدام عمال أكفاء وأمناء ودفع أجور يمكن أن يقال عنها أنها أكثر من المستوى المتوسط أى أكثر نسبيا من معدل الأجور فى الجيرة. وبهذا يمكن للادارة أشعار هؤلاء العمال بتقديرها لهم وهذا سيخلق بينهم ـ وهم رجال أمناء أولا وأكفاء ثانيا ـ شعورا بالاعتداد بالنفس وبمحاولة رد هذا التقدير فى صورة عناية وإتقان للاعمال المزرعية الموكول لهم أداءها وهذا يؤدى إلى رفع جدارتهم الانتاجية. أما استخدام العمال غير الأكفاء ودفع أجور منخفضة لهم على أساس أن كل العمال سواسية وأنهم سيؤدون الموكول إليهم أداءه على كل حال وأن هذا فى نفس الوقت يعتبر مصدر وفر فى التكاليف فان هذا الاعتقاد غير حقيقى إذ ثبت أن استخدام مثل هذا النوع الأخير من أكثر

أنواع العمل تكلفة وأقلها جدارة انتاجية.

كما أتبع زراع آخرون طرقا أخرى عديدة لرفع الجـدارة الانتاجية العمالية لمزارعهم يبدو أنها لو أتبعت بعدالة وبدقة قد تعطى نتائج طيبة فى هـذا المجال . فقد لجأ البعض منهم الى رفع أجور العمال على أساس القطعة ولجأ آخرون إلى دفع مكافآت للعمال المجيدين وأتبع البعض طريقة دفع جزء من الأرباح لعمالهم لو زادت عن حد معين كما عمد البعض إلى اتباع نظام المشاركة على أن يأخذ العامل فى هذه الحالة نسبة معلومة من الناتج بدلا من الحصول على أجر معلوم.. الخ وهذه الطرق تبدو فى مجموعها كمحاولات لخلق نوع من الحافز الشخصى أو المنفعة أى المصلحة الشخصية لدى العامل بدفعـه لأداء عمله على الوجه الأكمل . ولا زالت فى هـذا الميدان ـ أى ميدان رفع الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية ـ فرصا أخرى عديدة منها محاولة إعداد معدلات لكل من أنواع العمل يتحدد بمقتضاها متوسط أجر العامل فمن يرتفع مقـدار ما يؤديه عن المعدل يزيد أجره اليومى بنفس النسبة والعـكس صحيح كما أن من الممكن للزراع فى مثل هـذه الحالة تعيين العمال الأكفاء فى وظائف أحسن ومرتبات أعلى وهى فى حقيقتهـا تعتبر طريقة طيبة أو دبلوماسية لإثارة التنافس بين العمال المزرعيين على أداء ما يوكل لهم أداؤه على خـير وجه دون إجبار أو تهديد إذ أن هذه الأخيرة قد أصبحت لا تنفع فى وقتنا الحاضر .

تدريب العمال المزرعيين : أن الغرض من تدريب العمال هو أعـدادهم لاداء أعمالهم المستقبلة بطريقة أكثر كفاءة . ولكى يكون التدريب فعالا لابد وأن يؤدى فى نهايته إلى تطوير ملكاتهم الى الحد الذى يمكنهم من أداء ما يوكل إليهم من عمل بسرعة وأن يتيح لهم ذلك القدر من المعرفة الذى يساعدهم على إتخـاذ قراراتهم سريعة نابهة لمواجهة ما يقابلهم من مشاكل أثناء قيامهم بواجباتهم والذى يمكنهم أيضا من التعاون مع غيرهم ممن يؤدون نفس عملهم . وربما لم تـكن هناك حاجة إلى

تدريب العمال الزراعيين فيما مضى ووراءهم خبرات الأجيال السابقة أما الآن وقد بدأ استعمال الآلات والأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة فى الانتاج الزراعى وأصبح هناك مجال للتخصص فى بعض نواحى العمليات المزرعية كقيادة اللوريات أو الجرارات أو الأعمال الميكانيكية أو رش الأشجار بالمبيدات الحشرية .. الخ فان إعداد برامج خاصة لتدريب العمال المزرعيين أصبح هو الآخر ـ وشأنه فى ذلك العمال الصناعيين ـ ضرورة ملحة إذا ما أريد رفع الجدارة الانتاجية العمالية على المزارع وبالتالى رفع مستويات أجور العمال الزراعيين النقدية والحقيقية إذ أن هذا هو الطريق الصحيح لرفع مستويات معيشة هؤلاء العمال تحقيقا للاهداف النهائية لاشتراكيتنا العربية ومجتمعنا الجديد .

والتدريب الفعال للعمال المزرعيين له نتائج هامة وتبدو حصيلته فى المزارع التى بدأت تتحول الى الزراعة الآلية حيث يتولى مثل هؤلاء العمال المزرعيين المدربين إدارة وصيانة آلات ومعدات ميكانيكية قد تفوق فى قيمتها قيمة اجمالى أجورهم السنوية عدة مرات بل أنها قد تفوق أيضا قيمة اجمالى الدخل السنوى المزرعى أكثر من مرة لهذا فان واجب الزراع ألا يضعوا مثل هذه الآلات والمعدات الا فى أيد أمينة عليها تعرف كيف تديرها وتصونها بكفاءة الأمر الذى قد يطيل فى أمد استعمالها ويقلل من تكاليف اصلاحها بالقدر الذى يؤدى الى زيادة الجدارة الانتاجية المزرعية بصفة عامة ويزيد من دخل كل من الزارع والعامل . كما قد يؤدى الابقاء على مثل هذه الآلات والمعدات فى حالة صالحة للعمل كلما دعى الأمر الى ذلك . عادة الى زيادة الجدارة الانتاجية للعمال المزرعيين ويحسن الخواص الكمية والوصفية للزروع ويقلل دورة العمال المزرعيين على المزرعة وهذا بدوره يؤدى الى زيادة خبرات هؤلاء العمال بالمزرعة وتحسين قدراتهم العمالية ويقلل من الحوادث المزرعية الناتجة عن استخدام الآلات ... الخ .

معايير الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية

تمهيد

يمكن تجميع كل معايير الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية الشائعة الاستعمال فى مجموعتين رئيسيتين . تضم **اولاها** تلك المعايير التى لا تدخل فى اعتبارها معدلات الانتاج كعامل مؤثر على الجدارة الانتاجية المتحصل عليها . وتضم **ثانيتهما** تلك المعايير التى تدخل فى اعتبارها معدلات الانتاج عند قياس الجدارة الانتاجية ولهذا ينظر لكل واحد منها على أنه معيار موحد أو مشترك لكل من الانتاج والجدارة الانتاجية العمالية . وتستعمل المعايير التى تضمها المجموعة الأولى فى المزارع التى تتمتع بنوع من الاستقرار فى متوسطات غلاتها النباتية أو معدلات انتاجها الحيوانى والتى لا تتأثر أساليب انتاجها المزرعى بصفات أو نوع العمل المزرعى المستخدم إذ تعتبر هذه المعايير نافعة وتعطى نتائج فى منتهى الدقة أما اذا استعملت فيما عدا ذلك أى فى المزارع التى تتعرض فيها معدلات الانتاج للتغير نتيجة لعوامل أخرى خارج نطاق الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية فان النتائج المتحصل عليها تكون عادة غير دقيقة ولا تعطى صوره دقيقة حقيقية للموقف المزرعى . لهذا يحسن فى هذه المناطق ـ وهى عادة تلك التى يسود فيها الانتاج المكدس التكاليف أى التى تسودها الزراعة المختلطة والتى تتغير غلاتها النباتية ومعدلات انتاجها الحيوانى كثيرا من سنة لأخرى بفعل العوامل الأخرى أو تتأثر كثيرا بخواص العمال المزرعيين أن يكون المعيار المستعمل واحدا من التى تدخل فى اعتبارها مقدار ما انتجه أو أداه العامل الواحد فى المتوسط .

معايير الجدارة الانتاجية العمالية المستخدمة فى حالة المزارع المتخصصة :

أن من الممكن فى حالة المزارع المتخصصة فى انتاج زرع نباتى واحد أو زرع حيوانى واحد استعمال معايير فيزيقية بحتة . وفيما يلى أهم هذه المعايير :

١ ـ متوسط النصيب العمالى الفردى من المساحات المزروعة : يعتبر متوسط النصيب العمالى الفردى من المساحة المزروعة فى المزارع المتخصصة فى انتاج زرع نباتى معين واحد من أسهل معايير الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية احتسابا . اذ يمكن الحصول عليه بقسمة اجمالى المساحة المزرعية الزرع المعين ـ وهى هنا تساوى المساحة المزرعية المزروعة فعلا ـ على المعدل الرجالى المزرعى أى المعدل العمالى الرجالى المزرعى (ويقصد بالمعدل الرجالى المزرعى متوسط عدد الرجال الذين يعملون بالمزرعة خلال سنة معينة ويستخرج بقسمة اجمالى شهور العمل الرجالى فى السنة على ١٢ شهر). ويصلح هذا المعيار فى التقييم النسبى للجدارة الانتاجية العمالية بين مزارع إقليم أو منطقة معينة يسودها استعمال أساليب مزرعية معينة واحدة من الزروع .. الخ كمناطق انتاج الفاكهة مثلا (برتقال فقط ـ يوسفى فقط) أو يعطى نتائج دقيقة وبسهولة . والمعيار كما يبدو لايدخل فى اعتباره معدلات الانتاج وعلى ذلك فلا يحسن استخدامه فى المزارع المعروضة لتغيرات سنوية واسعة فى كمية انتاجها . ولا فى مزارع الانتاج الحيوانى ولا فى المزارع المختلطه أى غير المتخصصة.

٢ ـ متوسط النصيب العمالى الفردى من الحيوانات : يشابه متوسط النصيب العمالى الفردى من الحيوانات المعيـــار السابق الا أنه يستبدل بعدد الأفدنة عدد الحيوانات التى تضمها المزرعة المتخصصة فى الانتاج الحيوانى ويبدو متوسط النصيب العمالى الفردى فى صورة عدد من الأبقار أو الدجاج .. الخ. ويتحصل على متوسط النصيب العمالى الفردى من الحيوانات التى تنتجهـا المزرعة المتخصصة بقسمة عدد الحيوانات أو الدواجن التى تضمها المزرعة الحيوانية الرئيسية على المعدل الرجالى المزرعى . ولا يصلح استعمال هـذا المعيار فى المزارع التى تتفاوت فيها معدلات الانتاج تفاوتا كبيرا من سنة لأخرى . إذ يصبح المعيار فى مثل هـــذه الحالة عديم الجدوى .

متوسط النصيب العمالى الفردى من وحدات الناتج : يستعمـــل متوسط النصيب العمالى الفردى من وحدات الناتج كمعيار مناسب للجدارة الانتاجية العمالية فى المزارع التى تقع فى المناطق المتخصصة فى انتاج زروع معينـة نباتيـة كانت أو حيوانية ويجرى احتسابه بقسمة اجمالى الغلة المزرعية من الزرع الرئيسى المعين على المعدل العمالى الرجالى المزرعى والرقم المتحصل عليه يعتبر معياراً مقبولا للدلالة على الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية . وتبدو الأرقام الناتجة فى صورة عدد من أرادب القمح أو الذرة أو قناطير القطن أو كيلوات اللبن أو عدد البيض ... الخ ولما كان المعيار يعتمد أساساً فى احتسابه على كمية الناتج المزرعى فمن الواجب الحذر عند استعماله فى قياس الجدارة الانتاجية العمالية النسبية بين الأقاليم الزراعية المختلفة إذ فى مثل هذه الحالة يصعب التخلص من أثر العوامل الأخرى غير عمل العمال المزرعيين على كمية الناتج كما يجب أيضا استعماله بمنتهى الحذر عند مقارنة الجداره الانتاجية العمالية لمزرعة معينة فى سنة ما مع جدارتها الانتاجية العمالية فى سنة أخرى إذا كانت التغيرات التى تصيب اجمالى الناتج المزرعى للزرع الرئيسى كبيرة من عام لآخر . وإن كان هذا لايمنع من القول بأن المعيار يفوق كثيراً فى دقته وقيمته القياسية غيره من معايير الجدارة الانتاجية المزرعية الفيزيقية البحتة فى المزارع مكدسة التكاليف حيث لايمكن تحقيق الجدارة الانتاجية العمالية بتشغيل العامل على وحدات انتاجية أكثر فقط بل وأيضا بالعمل على الوصـــول بتلك الوحـــدة الانتاجية إلى أقصى جدارتها الانتاجية . فمثلا يهم الزارع - بوصفه منتجاً - كم عدد كيلوات اللبن التى حلبها الحلاب أكثر مما يهمه كم عدد البقرات التى حلبها وذلك لأن ثمن اللبن الحلوب هو الذى يدفع الزارع منه أجر الحلاب لاعدد الأبقار التى جرى حلبها .

متوسط النصيب الفدانى من الاجور : يمثل متوسط النصيب الفدانى من

الأجور اجمالى التكاليف الفدانية من الزروع التى جرى انتاجها على المزرعة من العمل الانسانى . ومن المفيد جداً قياس الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية فى المناطق أو الاقاليم الى ينتج كل منها زرعا نباتيا بهذه الطريقة على أنه من الواجب أن تجرى المقارنات بين مزارع الاقليم الواحد أو المنطقة الواحدة فقط. إذ أن مقارنة الجدارة الانتاجية العمالية المزرعيه لمزارع من إقليمين مختلفين أو لمزرعة واحدة فى سنتين مختلفتين غير مستحبة وغير موثوق فيها وذلك بسبب تفاوت الأجور من إقليم لآخر ومن سنة لأخرى . ويحتسب المعيار بقسمة اجمالى قيمة العمل الرجالى ـ المأجور وغير المأجور بما فى ذلك أجر المنظم أى الزارع نفسه ـ على عدد الأفدنة التى شغلها الزرع الذى تتخصص فى انتاجه المزرعة .

وقبل الانتهاء يجدر التنويه بأن هناك معياراً مماثلا فى حالة المزارع المتخصصة فى انتاج زرع حيوانى واحد يمكننا أن نطلق عليه **متوسط الوحدة الانتاجية الحيوانية من الاجور** ويحتسب بنفس الطريقة السابقه بعد استبدال عدد الأفدنة بعدد الحيوانات . ومتوسط تكلفة الحيوان الواحد من العمل الانسانى وإن كان يعتبر مهما جداً بالنسبة للزراع الذين وصلوا لهذا الحد الدقيق من التخصص فى إنتاج أى انتاج حيوانى من نوع واحد . إلا أنه لازال خاضعاً للحدود التى يخضع لها متوسط النصيب الفدانى من الأجور .

معايير الجدارة الانتاجية العمالية المستخدمة فى حالة المزارع غير المتخصصة الانتاج

أن المعايير التى تعتمد فى احتسابها على المعدلات الفيزيقية للعمليات التى يقوم بها عامل واحد أو متوسط الناتج العينى الذى ينتجه العامل المزرعى ... الخ تعتبر ـ فى مجموعها ـ معايير تافهة وقليلة القيمة فى حالة النظم المزرعية متنوعة الانتاج والتى تتضمن مركبات عديدة من مختلف أنواع الزروع النباتية والحيوانية . حيث يقتضى الامر لقياس الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية على المزارع غـــير

المتخصصه فى الانتاج استخدام معايير أخرى أكثر تعقيداً مما سبق أن نوهنا عنه فى حالة المزارع المتخصصة واحتساب هذا النوع من المعايير يتطلب أولا تطوير الوسائل اللازمة لإحتساب النسبة للمزارع إذا ما أردنا اعطاء صورة واضحة للسعة المزرعية الحقيقية وهذه قد سبق الخوض فيها باسهاب كما يتطلب أيضاً الاستقرار على معايير دقيقة للجدارة الانتاجية المزرعية وهى الاخرى قد سبق دراستها دراسة وافية عند الكلام على جدارة الانتاج المزرعى . وبتوافر هذين العاملين يصبح من الميسور بعد ذلك الوصول إلى معايير دقيقة ومعقولة للجدارة الانتاجية العمالية فى المزارع غير المتخصصة . وفيما يلى أهم هذه المعايير وأكثرها شيوعا :

١ـ متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى المنتج المزرعى المباشر:

يعتبر متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى المزرعى المنتج المباشر من أهم وأدق معايير الجدارة الانتاجية المزرعية التى لايدخل فى احتسابها معدلات الانتاج المزرعى . ويجرى احتسابه بقسمة اجمالى العمل الرجالى المزرعى المنتج المباشر على المعدل الرجالى للمزرعة . وباستخدام هذا المعيار يمكن مقارنة المزارع فى مختلف المناطق والاقاليم والمزارع التى تختلف فى درجات التكديس الرأسى لعوامل الانتاج بها والتى تختلف فى أنواع الزروع التى تنتجها والتى تتفاوت فيها نسب المزيرعات الحيوانية إلى مزيرعاتها النباتية وان كان من المفضل استخدام المعيار فقط عند مقارنة المزارع ذات النظام الانتاجى المزرعى المتشابه ويعزى ذلك إلى أن تغير معدلات الانتاج وتفاوت الظروف والمواصفات المحلية المطلوبة فى العمال تتفاوت من إقليم لإقليم قد لاتتيح الفرصة لتقرير تعريف دقيق لمواصفات العمل المزرعى المباشر الامر الذى يجعل مثل هذه المقارنات ـ وفى غياب معدلات الإنتاج المزرعي ـ أمراً مشكوكا فى صحته ومضللا .

٢ ـ الرقم القياسى للناتج : يستعمل الرقم القياسى للناتج للوصول إلى مقارنات أكثر صفاء للجدارة الانتاجية العمالية المزرعية . ويمكن احتسابه بضرب متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى المنتج المزرعى المباشر فى الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية الذى سبق أن جرى تعريفه وطريقة احتسابه عند دراسة معايير الجدارة الانتاجية المزرعية . والمعيار بوصفه هـذا يدخل فى اعتباره ويعكس التأثير المشترك لكل من الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية ومعدلات الانتاج المزرعى . ولنفرض مثلا أن هناك مزرعة متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى المنتج المزرعى المباشر فيها يساوى ٣٠٠ وأن الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية بها يساوى ٨٠ فان الرقم القياسى للناتج بها يساوى ٢٤٠ بينما فى مزرعة أخـرى قد ظهر أن متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى ... الخ تساوى ٢٠٠ وأن الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية بهـا يساوى ١٢٥ فان الرقم القياسى للناتج بها يساوى (٢٠٠ × $\frac{١٢٥}{١٠٠}$) = ٢٥٠ وباستعراض النتيجة فى صورة سعات المزارع يبدو أن الأولى أكبر بكثير من الثانية فى حين أننا لو استعرضناها فى صورة عمل انسانى ومعدلات انتاج يبدو أن الثانية تتفوق على الأولى فى جدارتها الإنتاجية .

٣ ـ متوسط النصيب الفردى العمالى من الوحدات الحيوانية المنتجة

يعتبر متوسط النصيب الفردى العمالى من الوحدات الحيوانية المنتجة من أسهل معايير الجدارة الإنتاجية العمالية النسبية احتسابا فى مزارع الانتاج الحيوانى المختلطة أى التى تنتج أكثر من نوع واحد من الزروع الحيوانية أما الزروع النباتية فتعتبر قليلة الشأن فيها . وهنا يحسن التنويه بأنه إذا كانت المزرعة تضم مزيرعة هامة أو أكثر من مزيرعات الإنتاج النباتى فيعتبر هذا المعيار مضللا ومن

المستحسن تجنب استعماله . ويمكن احتسابه بقسمة اجمالى عدد الوحدات الحيوانية المنتجة على المعدل الرجالى للمزرعة .

٤ - **متوسط الدخل اليومى من وحدة العمل المزرعى المنتج**: يستعمل متوسط الدخل النقدى اليومى من العمل المزرعى المنتج كمعيار غير دقيق للجدارة الانتاجية العمالية على المزارع التى يستحيل - لسبب أو لآخر - احتساب المعدل الرجالى المزرعى فيها وعلى ذلك فيمكن القول بأن اللجوء إلى استخدامه يعتبر وسيلة أخيرة لمعرفة الجدارة الانتاجية العمالية لهذا النوع من المزارع . والاعتراض الأساسى الموجه إلى استخدامه هو أنه يتضمن فى مجموعه تأثير الإختلافات السعرية التى تتفاوت من مزرعة لأخرى الأمر الذى يمكن القول عنه أنه دليل جدارة سعرية أكثر مما يمكن وصفه بأنه معيار جدارة انتاجية عمالية وبالإضافة ولما كان الفارق بين إجمالى الدخل النقدى أى المتحصلات وصافى الدخل يتفاوت بتفاوت واختلاف الزروع الناتجة فان أى معيار - ومعيارنا هذا منها - يجرى احتسابه على أساس من إجمالى الدخل النقدى أى المتحصلات يعتبر معياراً غير دقيق . وعموما فيجرى احتسابه بقسمة إجمالى المتحصلات المزرعية على عدد وحدات العمل الإنسانى المزرعى المنتج .

بعض المظاهر العملية للجدارة الانتاجية العمالية المزرعية

يعزى ارتفاع الجدارة الإنتاجية العمالية لحد كبير الى (١) التنويل الجيدوالى (٢) وجود مزرعة ذات سعة كافية تكفل تشغيل العمال المزرعيين - المأجورين- بطريقة تدر أكبر صافى دخل ممكن والى (٣) مدى التصميم والمقدرة والرغبة فى العمل . ومن الممكن معايرة العاملين الأوليين ونعنى بهما التنويل الجيد وتوافر سعة مزرعية معقوله بالمعايير الاحصائية كما أن من الممكن للزارع النابه أن يغير منها فى حدود معينه لامكانية الوصول بالجدارة الإنتاجية العمالية المزرعية الى المستوى المرغوب. أما العامل الثالث ونعنى به مدى تصميم ومقدرة ورغبة العنصر الإنسانى على العمل فلم يمكن للآن تحليله أو معايرته بمعيار أو معايير موضوعية objective ملموسة رغما عن أهميته القصوى فى التقرير النهائى لكفاية وجدارة العمل المزرعى النهائى . غير أنه لما كان معظم العمل بالمزارع - وهى فى غالبيتها مزارع عائلية - يقوم به الزارع وأفراد عائلته فيبدو أن الرغبة والتصميم والمقدرة على العمل لابد وأن تكون متوافرة طالماهم جميعا يرغبون فى تقدم وتنمية المزرعة عن طريق رفع الكفاية والجدارة الانتاجية للعمـــل المزرعى . ولحسن الحظ - وهذا لحد بعيد - نجد أن هذا الاتجاه متوافر عند غالبية المزارع الأمر الذى يجعلنا نتغاضى عن هذا العامل الانسانى فى معادلتنا السابقة .

ويقال - وهذا وفقا لأحد التقديرات الأميريكية - أن الزراع الذين يصلون بالكفاءة والجدارة الانتاجية العمالية على مزارعهم الى أقصى درجاتها يحصلون على متوسط دخل عمل مزرعى استعمل فى الانتاج المباشر يوازى ثلاث مرات قدر متوسط ما يحصل عليه زراع الجيرة ممن تعتبر كفاية وجدارة العمل على مزارعهم

أقل من المتوسط كما يحصلون على متوسط كمية عمل من كل عامل تقرب من ٥٠٪ زيادة عن متوسط ما يحصل عليه نظائرهم من الزراع فى الاقليم ، ويتوصلون عادة الى هذه النتيجة بالتمويل السليم وبتوفير سعة مزرعية كافية لاستيعاب وكفالة العمل لكافة الأيدى العاملة المزرعية طـــول الوقت بالاضافة الى توافر الرغبة والمصلحة من جانبهم فى الوصول بالمزرعة الى نهاية أهدافها وهو الوصول الى أقصى درجات النجاح المالى فنراهم يعملون بجد دون مراعاة لقوانين العمل أو أيام بطالة الأسبوع طالما هناك عمل مزرعى عاجل لايقتضى التأخير ويستدعى قيامهم به فورا كل هذا فى الحدود التى لا تصل بالعمال المأجورين وغير المأجورين الى حد الكلال والارهاق وبغض عملهم على المزرعة .

هذا عن المزارع العائلية ذات السعات المتسعة التى تستوعب كل وقت العمل العائلى المزرعى أما عن المزارع العائلية ذات السعات الصغيرة التى لا تستوعب عمل أفراد العائلة المزرعية فيشكو أصحابها من انخفاض دخل عملهم ودخل عمل أفراد عائلاتهم من مزارعهم نتيجة لانخفاض الكفاءة الإنتاجية لهذا العمل بسبب ضيق السعة المزرعية رغما عن أنهم قد يعملون ما يزيد على ١٤ ساعة يوميا لمدة سبعة أيام فى الاسبوع أملا منهم فى زياده دخول عملهم من مزرعتهم ولكن دون جدوى لأن العلة فى مثل هذه الحالة ليس مرجعها تكوين العمل الانسانى العائلى على الأرض الزراعية والذى لو زاد عن حد معين لتعرض لفعل قانون الغلات المتناقصة بل يعزى الى ضيق سعة المزرعة الحالية التى يجب السعى وراء توسيعها بطريقة أو بأخرى أو بتركها إلى غيرها ذات سعة تتناسب ومقدار العمل العائلى المتاح بوصف العائلة وحدة العمل المزرعى . واذا أهمل الزارع هذه الاجراءات الاخيرة فإن استمرار بذل مثل هذه الجهود لابد وأن يؤدى

الى كلال وتعب الشباب من افراد العائلة المزرعية وكرههم لعملهم المزرعى الأمر الذى قد يؤدى بالشبان منهم فى نهاية المطاف إلى هجران المزرعة بحثا عن فرص عمل غير زراعية يمكنهم الحصول منها على دخول مجزية تتفق والجهود التى يبذلونها . أما الشابات فمآلهن الزواج من أول عابر سبيل يتقدم اليهن هربا من المزرعة ويتبقى الزارع على مزرعته بدون عمل عائلى مزرعى بالاضافة إلى ما قد يصيبه من ضعف فى قواه الجسدية بسبب عمله الساعات الطوال لسنين عديدة وهذا بدوره لابد وأن يبدوا فى النهاية فى صورة انخفاض فى الكفاءة والجدارة الانتاجية لعمله المزرعى. من كل هذا يبدو أن على الزارع يعمل أن على علاج حالته مبكرا إما بتغيير سعة مزرعته أو الانتقال الى مزرعة ذات سعة اكبر تتناسب وحجم العمل العائلى أو هجران المزرعة بحثا وراء عمل آخر يدر عليه دخلا كافيا مجزيا :

الباب العشرون

الإئتمان المزرعى

تمهيد

رأينا كيف أن المزرعة عبارة عن منشأة اقتصادية ـ شأنها فى ذلك شأن المتاجر والمصانع ـ يجرى فيها استخدام ذلك الشطر الذى تضمه من الموارد الطبيعية والموارد الانسانية أى عناصر الانتاج المزرعية فى انتاج زروع نباتية أو حيوانية أو هما معا ومشتقاتها التى ينعم بها منتجوها من الزراع فى اشباع احتياجاتهم ورغباتهم أى التى يستهلكونها مباشرة أو بعد استبدالها بغيرها من منتجات المزارع الأخرى أو من منتجات البنيانين الاقتصاديين الآخرين غير الزراعيين ونعنى بهما التجارة والصناعة . فالمزرعة بوصفها منشأة اقتصادية كبقية المنشآت الأخرى لها تكاليف تتمثل فى القيمة النقدية لعناصر الانتاج المستعملة فيها ولها دخل يتمثل فى القيمة النقدية للزروع النباتية أو الحيوانية أو هما معا ومشتقاتها التى تنتجها المزرعة . ولابد من انقضاء فترة زمنية أى لابد من وجود فارق زمنى بين حدوث التكاليف المزرعية والحصول على الدخول المزرعية وهى الفترة التى يعبر عنها عادة بدورة رأس المال المزرعى . ورأس المال المزرعى فى مثل هذه الحالة يمثل التكاليف أى الأموال المستعملة فى حيازة وتعبئة عناصر الانتاج فى المزرعة بوصفها وحدة اى منشأة اقتصادية زراعية .

رأس المال واهميته بالنسبة لعناصر الانتاج الاخرى : رأس المـال بأوصافه هذه يبز أى يتفوق فى أهميته على أهمية عناصر الانتـاج المزرعية الأخرى حيث يعتبر توافره الحـكم الفصل بين نجاح وفشل المزرعة . أى أن كفاية رأس المـال المزرعى والأمر كذلك تعتبر بالنسبة الزراع كالذخيرة بالنسبة للجندى فى الميدان. أى هو القوة المالية الدافعة التى تساند وتدعم اعداد المشاريع وتطويرها وتنفيذها واذا كان تقدير الاحتياجات الرأسمالية مما يدخل فى مجـال التمويل فإن الزارع بوصفه منولا يقوم بتقدير احتياجات مزرعته الرأسمالية فى ضوء تكاليفه التى تبدو فى صورة أثمان الأراضى وعدد ونوع وحجم وأصناف معداته ـ كالمبانى والاسوار والقوى المحركة والحيوانات المزرعية والآلات والتى يجرى تقريرها فى ضوء نوع العمل المزرعى وانماط التربة والظروف الجوية وتـكاليف إزالة الحشائش او الاشجار أن وجدت واعداد المساقى أى المراوى اوالمصارف فى ضوء الاعتبارات الشخصية كعدد افراد عائلته المزرعية ومستويات معيشتها وترتيباته العـــائلية المعيشية ووفقا لنفقات عملياته المزرعية التى تبدو فى صورة انفاق على التقاوى والأغذية الحيوانية أى العلائق والتصليحات والعبوات من زكائب وصناديق وخلافه والاخشاب وتكاليف الرى والضرائب واجور العمال ووسائل النقل من لوريات أو عربات ... الخ . وهى جميعا بنود قابلة للتفاوت بتفاوت سعة المزرعة وحجم العـائلة المزرعية والزمان والمكان وبمستويات اجور ومعيشة العمال المزرعيين وهى جميعا عوامل متغيرة ومتفاوتة تفاوتا كبيرا بطبيعتها .

الاحتياطات الواجب مراعاتها عند التقديرات الرأسمالية والمتحصلات المزرعية: يحسن بالزارع بوصفه منولا أن يراعى عند تقريره لتقديراته الرأسمالية الاحتياطات الرئيسية الآتية : (١) أن تتضمن تقديراته كل بنود التكاليف . (٢) أن تتضمن

كل المتحصلات المتوقعة . (٣) أن يراعى جانب الدقة فى تقديراته لـكل من المصروفات والمتحصلات حتى تقارب ارقامه حقيقة الواقع بقدر المستطاع . حيث أن مبالغته فى قيمة تكاليفه تجعله يبدو متشائما وغير عادل من وجهة نظر منشأته الاقتصادية أى المزرعة كما أن مغالاته فى التفاؤل من ناحية المتحصلات قد يؤدى فى نهاية الأمر إلى ظهور عجز عند اعداد الحسابات المزرعية والصحيفة المزرعية الأمر الذى يبدو منه أن من الواجب عند رصد البنود السابقة انعام النظر بدقة واحتسابها على ضوء ادق البيانات والمصادر المتاحة دون أى تعديل بقدر المستطاع قد تبدو فيه لمحة تحيز حتى تبدو تقديراته الرأسمالية النهائية متحفظة conservative ومحتسبة بدقة ومعروضة بوضوح بالقـــدر الذى يوضح تماما احتمالات الوضع المالى الذى تجب مواجهته فى المستقبل . هـــذا عما يجب مراعاته عند تقدير الاحتياجات الرأسمالية .

أما عند تقدير الزارع لمتحصلاته المزرعية المحتملة فيحسن به : (١) أن يدخل فى اعتباره كل اوجه نشاطه ومصادر دخله المزرعى على أن يلتزم فى توقعاته جانب التشاؤم فى الحدود المعقولة . (٢) وأن يدخل فى اعتباره السنين العسرة وامكانيات عمله خارج المزرعة ولدى الغير كحالة عمله فى شق الطرق أو ادارة مزرعة أو بعض مزارع الملاك المتغيبين أو امساك دفاتر الآخرين ... الخ . من الأعمال الأخرى المتاحة خارج مزرعته .

رأس المال ليس بالضرورة مملوكا : تحتاج حيازة المزارع وتجهيزها وتسيير عملياتها إلى استثمارات تتفاوت فى قيمتها من مزرعة لأخرى ومن زمان لآخر ومن مكان لمكان . وليس من الضرورى أن يكون الزارع مالكا لكل المبالغ التى يحتاجها عمله المزرعى حيث أن رأس المال بمدلوله المتسع يشمل المبالغ المملوكة

وايضا المقترضة المستثمرة فى المنشأة الاقتصادية سواء كانت مزرعة أومتجر أو مصنعا حيث يمكن تعريف **رأس المال** - وهذا بدون نظر لمصدره - بأنه فائض انتاج مستعمل فى عملية انتاج أخرى أو هو الثروة المستخدمة فى انتاج ثروة أخرى أو هو القوة المالية الدفعة التى تساند وتدعم اعـــداد المشاريع الاقتصادية وتطويرها وتنفيذها. وإذا كان تقدير الاحتياجات الرأسمالية يدخل فى مجال التمويل المزرعى فان اعداد المبالغ اللازمة لحيازة المزارع وتجهيزها وتسيير عملياتها لما يدخل فى مجال الرقابة المزرعية ولن تكون هناك مشاكل رأس مالية مزرعية متعلقة بكفاية رأس المال طالما توافرت لدى الزارع بوصفه صاحب منشأة اقتصادية زراعية رءوس الأموال التى تحتاجها مزرعته غير أن مشاكله المالية تبدأ عند قصور رأس ماله عن مواجهة الاحتياجات الرأسمالية لمزيرعاته الرئيسية بصفة خاصة ولمزرعته بصفة عامة . وهنا يجب عليه السعى بوصفه ممولا مزرعيا وراء توفير الاموال الكافية واللازمة لتسيير عملياته المزرعية بيسر عن طريق الاقتراض من الغير . وقراراته باللجوء إلى الغير للحصول على ما ينقصه من رأس مال ليست اعتباطية ولا عفوية بل لابد وأن تكون قد سبقتها دراسات دقيقة لواقع مزرعته وفى ضوء هذا الواقع يمكنه تحديد قيمة القروض وانواع المزيرعات التى سيجرى استثمارها فيهاوفترات القروض وانواع المزيرعات التى سيجرى استثمارها فيها وفترات القروض وتواريخ ســـدادها ومقدار اسعار الفائدة المطلوبة لقاء استخدام تلك القروض ... الخ . ولما كانت قرارات الزارع المتعلقة باللجوء الى الاقتراض من الغير تحمل فى طياتها اخطارا محيقة بالنسبة لمستقبله كزارع وبالنسبة لمزرعته كمنشأة اقتصادية فإن عليه عند اتخاذ قرار هـذا شأنه أن يوازن بين حافز الربح المتوقع من استثماراته القرضية وبين الاخطار أى عوامل المجازفة التى ستتعرض لها مزرعته اثنـاء فترة القرض ونظرا لخطورة واهمية الموضوع فقد خصص له الجزء المتبقى من هذا الباب .

القروض المزرعية

تمهيد : يتوقف ارتفاع الدخول المزرعية ومستوى معيشة الزراع - كما سبق التنويه - على مدى الوصول إلى المركب الصحيح من الارض والعمل ورأس المال والادارة . وعند قصور أى قلة رأس المال المزرعى فإن استخدام جرعات إضافية منه تؤدى إلى زيادة الكفاءة والجدارة الانتاجية لجميع عناصر الانتاج المزرعية بما فيها رأس المال نفسه . وقد يستعيض بعض الزراع عن اقتراض رأس المال بزيادة كمية العمل المزرعى اما فى صورة زيادة عدد العمال أو تشغيل العمال الحاليين ساعات عمل اضافية وقد يؤدى احلال العمل مكان رأس المال إلى زيادة الدخول المزرعية غير أنه من الملاحظ ان التكاليف يزداد انخفاضها وأن الدخول المزروعية يزداد ارتفاعها اذا مااستعمل رأس المال بالقدر المناسب دون احلال العمل المزرعى محله كما قد يعمد بعض الزراع لزيادة دخولهم المزرعية باستئجار اراضى زراعية اضافية بدلا من اقتراض رءوس الاموال اللازمة لتسيير العمليات المزرعية اللازمة لاستعمال السعة الحالية الأرضهم الزراعية بكفاءة، حيث قد يمكن زيادة الدخول التى يحصل عليها هؤلاء الزراع باقتراض رؤس الاموال التى تلزمهم لزيادة كمية المخصبات الكيماوية أو الكالسيوم أو الجبس الزراعى أو عدد الحيوانات على السعات الحالية لمزارعهم . فالمشكلة - والامر كذلك - تنحصر فى مقدار رأس المال اللازم لتكوين احسن خلطة أى لتكوين المركب المثالى من عناصر الانتاج التى تدر اعلا الدخول المزرعية فى حدود الامان . وبعبارة أخرى يمكن القول بانه اذا كان رأس المال يعتبر العنصر النادر على مزرعة من المزارع أن فى الامكان زيادة الارباح باستعمال مقادير اضافية من رأس المال فإن من المجزى

للزارع أن يستمر فى اضافة جرعات من رأس المال طالما أن الدخول المزرعية تزيد أى تتفوق على تكاليف رأس المال المضاف . وعلى ذلك فالهدف من الاقتراض هو زيادة كفاءة وجدارة عناصر الانتاج المزرعية أو زيادة الدخول المزرعية وبالتالى رفع مستوى معيشة الزارع وأفراد عائلته .

وربما كان مجتمعنا المصرى فى الماضى ينظر إلى الزراع المدينين نظرة امتهان لأن معظم السلف التى كانوا يقترضونها كان يجرى انفاقها على أغراض استهلاكية والانفاق على الاستهلاك لايدر عادة دخلا ولا عائدا يضمن سداد القرض الأمر الذى يؤدى عادة إلى ارتباك الحالة المالية للزارع وكثيرا ما أودى ذلك برأسماله ممثلا فى مزرعته وما بها من نعم انتاجية رأسمالية ثابتة أو منقولة . أما الآن وفى ظل الظروف الحالية التى تمارس فيها كل الأجهزة ووسائل الأعلام والارشاد الزراعى الموضوعة فى خدمة القطاع الزراعى من البنيان الاقتصادى القومى زيادة الوعى الائتمانى للزراع وفى ضوء ما يسمى بالاقتراض المشرف عليه أصبح مجتمعنا المصرى ينظر الى الاقتراض نظرة محايدة ويقوم حكمه عليها من وجهة كونها عملية « مقبولة » أو « غير مقبولة » وفقا للدوافع والظروف التى جرى بسببها الاقتراض . حيث أن هناك أوقاتا يحسن فيها الاعتماد على القروض كمصدر لرأس المال المزرعى الإضافى فاذا تجاهل الزارع وأحجم عن الاقتراض فى مثل هذه الظروف كان موقفه « سلبيا » أما اذا اتخذ موقفا « ايجابيا » وقرر الاقتراض فيحسن به التساؤل عن القطاعات والمزيرعات التى تضمها مزرعته والتى يمكنه استثمار المبلغ المقترض فيها بحيث تدر عليه أقصى الأرباح . فاذا بدا له بعد الدراسة أن المشروع يبدو ناجحا ومغريا واذا توافرت فى الزارع الشروط التى تتطلبها الهيئات الائتمانية والاقراضية فى عملائها واذا اتخذ الزارع موقفا إيجابيا تجاه

الحصول على قرض فإنه يبدو أن الهيئات المقرضة لابد وأن تقف منه أى الزارع موقفا ايجابيا وتعطيه القرض المطلوب . واستخدام القرض واستثماره فى موضعه الصحيح لابد وأن يزيد من مرونة الممول ويرفع الجدارة التمويلية المزرعية أى يرفع من كفاءة وجدارة عمل الزارع بوصفه ممولا وهذا لن يتأتى له إلا اذا زادت الغلات المزرعية وبالتالى الدخول المزرعية بالقدر الذى يتيح للزارع فرصة سداد القرض والحصول على أقصى ما يمكنه من الأرباح من استعمال هذا الرأس مال الاضافى فى تحسين وزيادة كفاءة وجدارة عمله المزرعى .

قرارات الزراع باستعمال القروض

تعتبر القروض أصولا هامة من وجهة نظر الزراع الذين ينقصهم رأس المال المزرعى الكافى ويكون هذا النوع الغالبية العظمى للزراع. وكثيرا ما استخدم الزراع القروض فى زيادة الكفاءة الانتاجية للانتاج المزرعى وبالتالى رفعوا من دخولهم المزرعية ومن مستويات نعيمهم على المزارع . كما لوحظ فى أحيان أخرى فشلهم البشع فى استخدام تلك القروض مما أدى فى نهاية الأمر إلى ضياع مزارعهم ومدخراتهم التى جمعوها بشق النفس . ومن هذا يبدو أن قرار الزارع بالاتجاه الى استخدام القروض قد يعنى بالنسبة له النجاح أو الفشل وأن مدى نجاحه أو فشله نتيجة لاستخدام القروض يتوقف والى حد كبير على مدى حصافته ومهارته كمدير مالى لمزرعته . حيث أن التمويل المزرعى اللازم للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح قد يقتضى من الزارع الحصول على قروض كبيرة نسبيا . والقروض الكبيرة نسبيا تحمل فى طياتها العديد من أخطار المجازفة التى تتعرض لها المزرعة وبالتالى الزارع خصوصا اذا كانت شروط القرض غير ملائمة وغير متمشية

والظروف المزرعية الأمر الذى يبدو منه أن تمويل المزرعة بالقروض وفى حدود الأمان للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح تعتبر عملية شاقة بل وخطرة فى أغلبية الأوقات . لهذا يحسن بالزارع عند اتخاذه قرارا باللجوء إلى الاقتراض لتوفير رأس المال اللازم لتمويل أو استكمال تمويل عمله المزرعى أن يراعى النقاط التالية : (١) متى يحسن به الاقتراض . (٢) مقـــدار القرض . (٣) ماهية ونوع الدافع له على الاقتراض . (٤) مدة القرض ومواعيد السداد والتحوطات الممكنة لزيادة الأمان (٥) توافر ضمانات القروض .

أولا — متى يحسن بالزراع الاقتراض : تعتبر فترات ارتفاع الأسعار أو انخفاضها مرشدا للزارع عن الوقت الذى يجدر به فيه الاقتراض اذا كان فى حاجة الى القروض . ويحسن بالزارع الاقتراض فى الأوقات التى تأخذ فيها الأسعـار فى الارتفاع إذا لوحظ أنه فى تلك الفترات يتفوق ارتفاع معدلات الأسعار على ارتفاع معدلات التكلفة بمـا فيها اسعار الفائدة على القروض كما لوحظ اتساع الهوامش الربحية Profit margins المتعلقة برءوس الأموال سواء كانت مملوكة أو مقترضة كما أن مخاطر المجازفة الناشئة عن الاقتراض تعتبر فى أدنى حدودها عندما تبدأ الأسعار فى اتخاذ اتجاه صعودى لها ثم تتزايد تدريجيا باستمرار ارتفاع الأسعار حتى تبلغ ذروتها ببلوغ الأسعار نهايتها القصوى . ولهذه الأسباب نجح العديد من الزراع الذين لجأوا لاقتراض رءوس الأموال اللازمة لشراء مزارعهم عند بداية اعلان الحرب العالمية الثانية فى سداد قيمة هذه القروض بسرعة وفى وقت أقصر بكثير نسبيا عما يستلزمه السداد فى الأوقات العادية .فى حين فشل الزراع الذين اقترضوا أثمان مزارعهم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حينما بلغت أسعار الزروع غايتها القصوى فى ســـداد تلك القروض إذ أودى الانهيار الفجائى للاسعار الى ضياع مزارعهم ومدخراتهم التى أنفقوا العمر فى تجميعها . وبالاضافة إلى ذلك يلعب

أمد القرض أى طول الفترة بين عملية الاقتراض وبين ميعاد سداد القرض دورا مماثلا فالقروض طويلة الآجال تحمل فى طياتها مخاطر مجازفة عديدة بسبب صعوبة أو استحالة التنبؤ بالظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة على أسعار الزروع خلال مدة القرض الطويلة نسبيا فى حين أن القروض قصيرة الآجال تعتبر مخاطر المجازفة بالنسبة لها ضئيلة نسبيا بسبب قصر الفترة التى يجرى فيها التنبؤ بالظروف المستقبلة المؤثرة على الأسعار .

ثانيا - مقدار القرض : رغم ما سبق قوله من أن غالبية الزراع أصبحوا يقبلون على الحصول على القروض اللازمة للادارة مزارعهم الا أنه من الملاحظ أيضا أن غالبيتهم لا تحصل على القروض بالقدر الكافى للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح أى للحد الذى تتساوى فيه تكاليف الوحدة الحدية للقرض مع الدخل الحدى للوحدة الاضافية الحدية الناتجة من استخدام آخر وحدة مستخدمة من القرض فى عملية الإنتاج . وبالتحرى عن أسباب أحجام الزراع عن الاقتراض للحد الذى يكفل لهم الحصول على أقصى الأرباح تبين أن السبب الرئيسى لهذا الاتجاه يعزى الى مخاطر المجازفة المتزايدة والناشئة من الاقتراض لهذا الحد والتى تحكمها « قاعدة تزايد المخاطرة » .

وقاعدة تزايد المخاطرة (١): أو قاعدة التكافؤ (٢) المساواة كما تسمى أحيانا بوصفها هاديا ومرشدا للزراع تنص على أنه « عندما يجرى التوسع فى العمل المزرعى عن طريق التوسع فى استخدام رأس المال المقترض فان فرصة ضياع رأس المال المزرعى الأصلى تزداد اتساعا » . وللايضاح يبدو أن الحد المأمون للقروض يتوقف على انتاجية

---

(1) Principle of increasing risk.

(2) Equity principle.

الأرض productiveness of land وحالة المبانى المزرعية ورأس المال المزرعى المملوك وصحة وعمر الزارع كما تتوقف أيضـــا كمية القرض على الشكوك uncertainties فى الأحـداث القـادمة المتوقعة والتى تتفاوت عادة من مزرعة لأخرى ومن اقليم لاقليم فى وقت معين كما تتفاوت أيضا من وقت لآخر طالما أن أسعـار الزروع فى تغير مستمر . وفى ضوء عدم اليقين أى الشكوك التى يثيرهـا التضارب بين العوامل السابقة يمكن التساؤل عن حد الأمان الذى تتقرر عنده قيمة القرض ويجيب عليه البعض بأن مقدار القرض يجب ألا يزيد على ٥٠٪ من اجمالى الأصول المزرعية وتحدد بعض المنشآت التمويلية والاقراضية القروض التى تمنحها لعملائها بحد لايزيد على ٦٥٪ من اجمالى القيمة التقديرية للمزرعة بمشتملاتها فى حين يرفع البعض هذه النسبة حتى تصل إلى ٨٥٪ . وقد سبق التنويه بـأن البعض قد اقترض كل رأس ماله المزرعى فى بداية موجة صعود سعرية فى بداية الحرب العالمية الثانية وأمكنه سداد القرض فى أجل قصير وخرج بمزرعته ملـكا خالصا له فى حـين أن البعض الآخر قـد اقترض مالا يزيد على ٥٠٪ من القيمة التقديرية لمزرعته فى بداية موجة انخفـاض سعرية فى بداية الثلاثينيـات فضاعت ممتلـكاته كلها . فالموجة التصاعدية السعرية فى الحالة الأولى جعلت من الاقتراض عملية ناجحة والموجة النزولية السعرية فى الحالة الثانية جعلت منه عملية فاشلة . وفى ضوء تغير وتضارب الظروف السابقة التى جعلت طريق الوصول لحد الأمان بالنسبة للمبالغ المقترضة عملية عسيرة يحسن بالزارع الاهتداء بقاعدة التكافؤ السابق التعرض لها فى بداية هذا الجزء ولإيضاح طريقة عمل القاعدة يحسن الاطلاع على الجـدول المرافق حيث تبدو فى قمته النسب المئوية للتـكافؤ على مدى يبدأ من ١٠٠٪ ويتدرج حتى يصل ١٦٫٦٪ . ويقصد **بمعدل التكافؤ** هنا النسبة المئوية لإجمالى الأصـول المزرعية المملوكة للزارع من اجمالى رأس المـال المزرعى .

تأثير ازدياد الاقتراض على معدل التكافؤ وعلى مدى الدخول المحتملة لزارع يملك رأس مال مزرعى قدره ٥٠٠٠ جنية (مثال نظرى) .

البنـــد	٪ لمعـــدل التكافؤ					
	١٠٠	٥٠	٣٣٫٣	٣٥	٢٠	١٦٫٦
رأس المال المزرعى المملوك	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
رأس المال المزرعى المقترض	...	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
اجمالى رأس المال المزرعى	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
دخل رأس المال المزرعى عندما يصبح معدل الدخل على الاستثمار + ١٠٪						
اجمالى الدخل المزرعى	٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
تكاليف رأس المال المزرعى المقترض (٥٪)	...	٢٥٠	٥٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٢٥
صافى الدخل بعد خصم تكاليف القرض	٥٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٢٥٠	١٥٠٠	١٧٥٠
دخل رأس المال المزرعى المملوك ٪	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥
دخل رأس المال المزرعى عندما يصبح فعدل الدخل على الاستثمار - ١٠٪						
اجمالى الخسارة المزرعية	٥٠٠	١٫٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
تكاليف رأس المقترض	...	٢٥٠	٥٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٢٥٠
اجمالى الخسارة المزرعية بما فيها تكاليف القرض	٥٠٠	١٢٥	٢٠٠٠	٢٧٥٠	٣٥٠٠	٤٢٥٠
خسارة رأس المال المزرعى المملوك ٪	١٠	٢٥	٤٠	٥٥	٧٠	٨٥

وبالرجوع للجدول يبدو من العمود الموجود تحت معدل تكافؤ يساوى ١٠٠٪ أن الزارع يستخدم رأس مال مزرعى مملوك يبلغ ٥٠٠٠ جنيه ولا يوجد أى رأس مال مقترض . ويبدو من العمود تحت معدل تكافؤ مقداره ٥٠٪ أن الزارع يستخدم رأس مال قدره ١٠٫٠٠٠ جنيه ٥٠٪ منها رأس مال مقترض والباقى أى ٥٠٪ رأس مال مملوك ويجرى احتساب بقية الأعمدة الموضحة بالجدول بنفس الطريقة .

والآن فلنفترض أن هناك احتمالات ربح تبلغ (+) ١٠ ٪ من رأس المال المزرعى وأن هناك احتمالات خسارة تبلغ(-) ١٠٪ أيضا وهى احتمالات شائعة فى الانتاج الزراعى بصفة عامة وفى الانتاج المزرعى بصفة خاصة بسبب كون الطبيعة الشريك الاقوى فى الانتاج الزراعى - وهى عادة خارجة عن نطاق سيطرة الزراع - فانه يبدو أن دخــل الزارع الذى يستثمر ٥٠٠٠ جنيه مملوكة له كلها يتذبذب فى مدى يبلغ ١٠٠٠ جنيه من (-) ٥٠٠ جنيه الى (+) ٥٠٠ جنيه) ويتسع هذا المدى الى ٢٠٠٠ جنيه من (-) ١٢٥٠ جنيه الى (+) ٧٥٠ جنيه) فى حالة الزارع الذى اقترض ٥٠٠٠ جنيه وقلل معدل تكافؤ رأس ماله المملوك الى ٥٠٪ . وإذا اقترض الزارع ١٠٫٠٠٠ جنيه بمعدل تكافؤ يبلغ ٣٣⅓٪ فإن مدى تذبذبات دخله تصل إلى ٣٠٠٠ جنيه (من (-) ٢٠٠٠ جنيه الى (+) ١٠٠٠ جنيه) ويستمر اتساع مدى تذبذبات الدخل المزرعى كلما زاد الافتراض وقل معدل التكافؤ حتى يصل مدى تذبذب الدخل الى ٦٠٠٠ جنيه (من (-) ٤٢٥ جنيه الى (+) ١٧٥ جنيه) عندما يصل مبلغ القرض الى ٢٥٠٠٠ جنيه ومعدل التكافؤ الى ١٦٫٦٪ وعلى ذلك فيبدو أنه عندما يقل معدل كسب رأس المال المزرعى عن سعر الفائدة فإن حجم الخسارة يزداد اتساعا عندما يزداد الاعتماد

على القروض ويقل بالتالى معدل التكافؤ حيث يبدو من المثال السابق أنه عندما يبلغ الدخل المزرعى (-) ١٠./ فى الوقت الذى يبلغ فيه سعر الفائدة ٥./ فإن احتمالات الخسارة تتزايد من ٥٠٠ جنيه الى ٤٢٥٠ جنيه باستمرار زيادة الاقتراض واستمرار انخفاض معدل التكافؤ من ١٠٠./ إلى ١٦ر٦./ وعلى ذلك فان قيمة رأس مال الزارع أى صافى قيمته تنخفض من ٤٥٠٠ جنيه الى ٧٥٠ جنيه فقط أما من الناحية الأخرى وعندما يتفوق معدل كسب رأس المال المزرعى على سعر فائدة القرض أى على تكاليف القرض فإن الأرباح تتزايد بازدياد قيمة القروض أى باستمرار انخفاض معدل التكافؤ حيث يبدو من الجدول أن دخل رأس المـــال المزرعى المملوك يزيد من ١٠./ الى ٣٥./ بازدياد الاقتراض وانخفاض معدل التكافؤ . ومن كل هذا يمكن القول بأن « فرصة افلاس الزراع تتزايد بازدياد الاقتراض وبالتالى بانخفاض معدل التكافؤ » .

وأخيرا يمكن القول بأن ميـل مدى النتائج المحتمله - سـواء كانت كسبا أو خسارة - الى الاتساع كلما ازداد التوسع فى الاقتراض هو ما يطلق عليه قاعـدة تزايد مخاطر المجازفة وهى قاعدة تعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة الزراع الذين يلجأون الى الاقتراض كلما أعوزهم رأس المال إذ عليهم فى مثل هذه الحالة دراسة الأحوال والظروف القائمة وتحليلها تحليلا دقيقا واختيار المنوال المالى المزرعى الذى يحقق الخلطة المرغوبة فى ضوء احتمالات الربح والخسارة . فقاعدة معـدل التـكافؤ أى قاعدة تزايد مخاطر المجازفة تـكون فى مجموعها أسـاسا يمكن أن يهتدى به الزراع فى اختيار حدود المدى الذى يقترضون فى نطاقه بأمان .

ثالثا - ماهية ونوع الدافع الى الاقتراض : يجب على الزارع قبـل أن يصبح صاحب مزرعة ومنولا لها أن يتحكم فى قدر معين من رأس المال . حيث أن

حيازة عناصر الانتاج والسيطرة عليها تستلزم توافر مبالغ معينة تحت يد الزارع أى أنه لكى تبدأ عملية الانتاج المزرعى يجب أن يكون فى مقدور الزارع شراء أو استئجار (١) الأرض الزراعية (٢) المبانى والتحسينات المستديمة (٣) الآلات والمعدات والأدوات والتموينات المزرعية . كما قد يقتضى الحال من الزارع وهو يسعى وراء الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح أن يشترى بعض الحيوانات المزرعية أو يستأجر بعض العمال . والسيطرة على عناصر الانتاج المزرعية بامتلاكها أو استئجارها يستلزم توافر قدر معين من رأس المال تحت يد الزراع سواء كان هذا الرأس مال مملوكا كليا أوجزئيا أو غير مملوك أى مقترض من الغير. وعادة يتكون المنوال المالى للمزرعة من الخطط التى يعدها الزارع لاستثمار ما لديه من أموال وأيضا من تلك الخطط التى يعدها لتمويل عملياته المزرعية الجارية ولتنفيذ الشق الأول من الخطة المالية المزرعية يحسن بالزارع أن يضع برنامجا يتضمن أنواع الزروع التى سيجرى انتاجها كما يتضمن أيضا أساليب انتاجها وتتوقف مدى أربحية البرنامج على عوامل عديدة منها تكاليف الحصول على رأس المال أو على الخطط التمويلية التى يتضمنها الشق الثانى من المنوال المالى . وعلى ذلك فيبدو أن هناك علاقة وثيقة بين المنوال المالى للزارع وبين برنامجه الانتاجى وهذا يعنى بعبارة أخرى أنه لكى تصبح البرامج المالية والبرامج الانتاجية برامج جيده يجب تنويلها مقدما فالزارع الذى يعنى بوضع منواله الانتاجى المزرعى طويل الأمد للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح المزرعية مستخدما طريقة إعداد الميزانية يكون فى نفس الوقت قد أعد وقرر شطرا مهما من منواله المالى . وبتحليله لمشروع ميزانيته المقترحة يبدو له مدى ما يعود عليه من أرباح من استثماراته فى مختلف القطاعات المزرعية

كما يتعرف أيضا على مقدار رأس المال المزرعى المستثمر اللازم لادرار مثل هذه الأرباح :

ولما كانت قيمة القروض التى تمنح لزارع معين تتوقف على مركزه الرأسمالى وعلى مقدرته الادارية وعلى أمانته وأيضا على إنتاجية الرأس مال المقترض وعلى مقدار الضمان الفيزيقى أى العقارى الذى يقدمه الزارع كرهن أى كتأمين لدين المقرض . ولما كان معظم صغار الزراع يفتقدون واحدا أو أكثر من العوامل السابقة المؤهلة للحصول على القروض فانهم يعانون عادة من صعوبة امكانية حصولهم على القروض التى تلزمهم لزيادة الكفاءة الانتاجية لعناصرانتاجهم المزرعية المحدودة بطبيعتها ويؤدى غياب أو قصور رأس المال الدائر - حيث أن معظم رأس مالهم مقيدعادة فى الأصول الثابتة - الى انحطاط الجدارة الانتاجيةللعمليات المزرعية حيث لاتتوافرلديهم الأموال اللازمة للحصول على القوى المحركة والآلات والأدوات والحيوانات كما يقل استعمال الاسمدة البلدية والمخصبات الكيماوية عن حدود الكفاية ويجرى شراء العلائق الحيوانية والتموينات المزرعية بكميات صغيرة تضيع وفورات التعامل المتسع كما تضيع عليهم مميزات الاستفادة من الفرص الشرائية المتاحة لهم . والزراع الذين ينطبق عليهم هذا الوضع عادة ما يصعب أو يستحيل عليهم الحصول على القروض قصيرة الأجل أى رأس المال الدائر أى الشغال اللازم لتسيير عملياتهم المزرعية بسبب عدم توافر الضمان العقارى أوغير العقارى الذى تتطلبه الهيئات الائتمانية أو الاقراضية منهم فى نظير حصولهم على تلك القروض رغم ما هو معروف من أن استثمار تلك القروض فى المخصبات الكيماوية والآلات الرئيسية والتقاوى الجيدة والانتاج الحيوانى على تلك المزارع التى تنقصها رءوس الأموال الشغالة أكثر أربحية من الاستثمار فى الأراضى الزراعية وغيرها من

المنشآت الرأسمالية الثابتة . وأنه لو أتيحت للزراع فرصة استثمار رءوس أموالهم الشغالة المحدودة بطبيعتها مع بعض رءوس الأموال الاضافية المقترضة فإن اعادة استثمار الأرباح الناشئة عن استخدام رأس المال الإضافى فى انتاج الزروع النباتيه أو الحيوانية أو هما معاً قصيرة دورة الانتاج وعالية الأربحية أن يزيد الزارع ذو الموارد المالية المحدودة من أصوله السائلة الأمر الذى يوسع عادة من قاعدة أى أساس الضمان اللازم للحصول على القروض .

أما عن العامل الثانى ونعنى به **المقدرة الادارية** فيحسن بالزارع ضعيف المقدرة الادارية أن يدرس ويعمل على تحسينها وذلك لأن الزارع الذى تتوافر لديه ضمانات القرض والأمانة فى المعاملة قد يفشل فى الوفاء بوعوده والتزاماته نتيجة لضعف مقدرته الادارية وقد يؤدى هذا الفشل فى نهاية الأمر الى ضياع ممتلكاته المرهونة كضمان للقرض ولما كانت القضايا المتعلقة بالبيوع الجبرية أو نزع الملكية مكلفة وغير مستحبة أى مكروهة فإن الهيئات الائتمانية والاقراضية تمتنع عادة عن اقراض الزراع ضعيفى المقدرة الادارية .

ولكى يبنى الزارع سمعته **بانه امين** فى معاملاته المالية وإنه يوفى التزاماته متى حان أجلها وبالتالى يزيد من فرص حصوله واستعماله لرءوس الأموال المقترضة أن يضع ويصمم خطة محبوكة لا لاستخدام مثل هذه القروض والحصول منها على أقصى فائدة مرجوة أى للحصول منها على أقصى ما يمكن الأرباح فحسب بل وأيضا لتدبير أمر سداد هذه القروض فى حينها حيث أن الأمانة فى المعاملة والسداد فى المواعيد تدخلها الهيئات الائتمانية والاقراضيه فى اعتبارها عند فحص طلبات الزراع الراغبين فى الحصول على قروض إذ تفضل هذه الهيئات الزراع الأمناء

الموفون بالتزاماتهم وتعتبر هذه الشهرة المفتاح الذى يفتح باب الاقتراض أمام الزارع عندما تدعو الضرورة الى ذلك . وكثيرا ما يتعرض الزراع الذين اشتهروا بالأمانة وحسن سمعة معاملاتهم المالية ـ وشأنهم فى ذلك شأن بقية الزراع ـ الى عسر مالى لأسباب خارجة عن إرادتهم نتيجة لسوء الغلات المزرعية مثلا بسبب سوء الظروف الطبيعية ... ألخ . فإن من المستحسن بالنسبة لهم أن يلجأوا لمقرضيهم قبل حلول ميعاد السداد بوقت كاف ويستعرضوا معهم الموضوع مقدما طالبين منهم مد أجل القرض وهم عادة وغالبا ما يحصلون على ذلك ويعتبر هذا الإجراء أفضل كثيرا من الانتظار حتى يحين ميعاد السداد ويتصل بهم دائنيهم حيث أن الوضع الأخير كثيرا ما يسىء إلى سمعتهم المالية . علما بأن بناء المقدرة الادارية والشهرة بالأمانة وحسن السمعة المالية ورفع صافى القيمة المزرعية ـ وهى العوامل المؤهلة للحصول على القروض بسهولة ـ تقتضى وقتاً طويلا من الزراع لبنائها غير أن هدم هذا البناء كله لا يقتضى طويل وقت أو كثير عناء نتيجة لخطأ عارض أو لسوء فى التقدير .

وما أن تتوافر فى الزارع الشروط التى تتطلبها الهيئات الائتمانية والاقراضية فى عملائها حتى تتفتح أمامه أبواب الاقتراض التى كانت مغلقة فى وجهه قبلا لا على مصراعيها بل فى الحدود المأمونة بالنسبة للمقرضين بوصفهم تجارا فى رأس المال وأيضا فى الحدود المعقولة التى تتطلبها مشروعاته المزرعية التى تبشر بالنجاح . وهنا يحسن بالزارع أن يدرس منواله المزرعى بما فيه المالى من واقع الميزانية التى سبق إعدادها بعناية تامة والعمل على حصر احتياجاته الرأسمالية فى كل قطاع مزرعى على حدة ثم تبويبها وترتيبها وفقا لأهميتها وتحديد أنواع القروض اللازمة لكل منها كل هذا فى ضوء إحتياجاته العاجلة وأيضا فى ضوء موجوداته

التى يمكنه استعمالها كرهون أى ضمانات للمبالغ التى يزمع السعى وراء اقتراضها .

رابعا — مدة القرض ومواعيد السداد والتحوطات الممكنة لزيادة الامان :

أن دورة رأس المال المزرعى تتفاوت فى طولها من قطاع مزرعى لقطاع آخر فقد تقصر الفترة بين بداية الانفاق على الإنتاج وبين الحصول على الدخل الى موسم زراعى واحد كما فى حالة الزروع الحقلية أو الزروع الخضرية قصيرة المكث فى الأرض كالقمح والأذرة والشعير والأرز والبسلة والفاصوليا والطماطم والخيار ... الخ وقد تمتد الى عام زراعى كما فى حالة القصب أو القطن كما قد تمتد إلى أكثر من عام كما فى حالة المزرعات الفاكهية أو تربية الحيوانات اللبنية...الخ لهذا نجد أن آجال القروض المزرعيه تتراوح بين أقل من عام وبين عدة سنوات أما عن عن طريقة السداد فقد تقتضى طبيعة استثمار القرض سداده دفعة واحدة كما قد تقتضى دفعه على أقساط ثابتة . والآن كيف يمكن للزارع تحديد أجل القرض وميعاد سداده ؟ وردا على ذلك يمكن القول بصفة عامة أن أجل القرض يجب أن يتمشى وطول الوقت الذى يقتضيه استرداد رأس المال المستثمر المقترض مضافا اليه هامشا زمنيا لزيادة الأمان من وجهة نظر الزارع أما ميعاد السداد فيجب أن يتمشى وطبيعة تدفق الدخل الناتج من استثمار القرض . وعلى ذلك فاذا اقترض الزارع ثمن تقاوى الذرة أو القمح مثلا فإن عليه أن يدخل فى اعتباره عند تحديد ميعاد سداد القرض وقت نضج الزرع وأيضا الوقت الكافى لتسويقه فى ظل الظروف المناسبة . وبالمثل إذا اقترض الزارع لشراء أبقار حلوبة فإن عليه القيام بعمل الترتيبات اللازمة لعدم دفع القرض دفعة واحدة بعد ستة أشهر أو بعد سنه مثلا حيث أن الدخل المتحصل عليه من البان تلك الأبقار

لا يأتى دفعة واحده بل يأتى على دفعات صغيرة يوميا وهذا على خلاف الدخل الذى يتحصل عليه من تسمين العجول والذى يأتى دفعة واحدة لهذا فمن المنطقى ترتيب دفع قيمة القرض فى الحالة الأولى على أقساط شهرية لمدة عامين أو ثلاثة وسداد قيمة القرض فى الحالة الثانية دفعة واحدة بعد انتهاء موسم التسمين. وهذا يعنى أن عقود القروض المحددة وفقاً للأساس أو القاعدة السابقة تكفل للزارع سداد القرض وفوائده من دخل إستثماره كما قد يمكن سداد القرض قبل ميعاد استحقاقه من بعض الدخول الأخرى وهذه الطريقة تعتبر فى غالبيتها مجزية حيث يتخلص الزارع من سداد جزء من فائدة القرض تضاف إلى أرباحه الصافية. وهنا أيضا يحسن بالزارع عند إتخاذه قرارا بالسداد المبكر أن يقارن بين الاستثمارات المحتملة لتلك المبالغ والدخول المحتملة من تلك الاستثمارات وبين ما سيعود عليه من وفر نظير استقطاع جزء من نفقات القرض.

ويجب ألا يجبر ميعاد سداد القرض الزارع على بيع زروعه فى الأوقات غير الملائمة لذلك، حيث أن حلول ميعاد السداد قبل حلول الوقت المناسب لبيع المنتجات المزرعية بأسعار مجزية يؤدى إلى إعادة انخفاض الدخول المزرعية إما بسبب بيع الزروع دون إعداد للسوق الأمر الذى يجعل مواصفاتها سيئة وبالتالى أسعارها منخفضة مما يقتطع جزءا من ثمار عمل الزارع يبدو فى الفرق بين إجمالى الدخول التى كان يتوقع الحصول عليها منها لو إتيح له الوقت الكافى لاختيار الوقت المناسب للبيع والسعر الذى يبيع به وهو مجبر على البيع وأيضا لاعداد الزروع بما يتفق واحتياجات السوق وبين الدخول المنخفضة التى يحصلون عليها فعلا. أو نتيجة للتكاليف الاضافية التى يقتضيها مد أجل القرض لو صمم الزارع على إعداد زروعه الاعداد الملائم للسوق وبيعها فى الوقت المناسب بالسعر الأحسن الذى يدر عليه أعلا الدخول

الزراعية . ولهذا السبب يحسن بالزارع عند إتفاقه على مواعيد سداد قروضه أن يراعى وجود هامش زمنى أى فترة زمنية بين تمام نضج زروعة وميعاد سداد قروضه تتمشى والوقت اللازم له لأعداد زروعه بما يتلاءم ومتطلبات السوق وأيضا تكفل له البيع فى الفرصة المناسبة التى تتيح له الحصول على السعر الأحسن وعلى ذلك فيجب أن يحل ميعاد سداد القروض المستثمرة فى الأغذية الحيوانية اللازمة لتسمين العجول بعد إنتهاء موسم التسمين مع إتاحة بعض الوقت الكافى لبيعها وهنا يجرى سداد القرض دفعة واحدة حتى يتمشى وتدفق الدخل المزرعى الناتج من المزرعة الحيوانية اللهم إلا إذا تراءى للزارع أن فى إمكانه السداد قبل حلول أجل القرض تقليلا لتكاليفه وأملا فى زيادة أرباحه. وبالنسبة للقروض المستثمرة فى شراء المخصبات الكيماويه يجب إعداد ترتيبات طريقة وميعاد سدادها بنفس الطريقة بمعنى أن فترة القرض يجب أن تغطى موسم إنتاج الزرع المستخدمة فى إنتاجه مضافا اليه فترة تكفل الإعداد اللازم والتسويق السليم بل إنه لو تراءى للزارع أن فروق الدخل المتوقع الحصول عليه من عملية التخزين تفوق تكاليف التخزين بالإضافة الى تكاليف القرض فمن الممكن له أن يحدد ميعاد سداد القرض بعد موسم نضج الزرع بوقت كاف يغطى فترة التخزين التى تلزمه حتى يبيع فى أنسب الأوقات التى تحقق له أكبر دخل صاف . وباستثناء الحالات التى قد يجرى فيها سداد القروض المزرعية من دخول أخرى زراعية أو غير زراعية أملا من الزارع فى خفض تكاليفه الزراعية وبالتالى زيادة صافى دخله المزرعى . فإن مواعيد سداد القروض وطريقة سدادها يجب أن تتمشى وطريقة توارد وتدفق الناتج عن إستثمارات القرض على المزرعة وعلى ذلك فسداد القرض المستثمر فى المخصبات والمستعمل فى تخصيب واحدة من المزروعات الحقلية الحبوبية مثلا

يجب أن يسدد دفعة واحدة بعد تمام نضج الزرع وبيعه . فى حين أن القروض المستثمرة فى شراء العلائق الحيوانية اللازمة للحيوانات اللبنية فيحسن العمل على سدادها بعد بدء موسم الادرار بوقت كاف على أن يجرى سدادهـا على أقساط شهرية من قيمة اللبن الناتج من التغذية عليها . ويحسن فى حالة القروض المستثمرة فى شراء عجول التربية أو الآلات المزرعية ألا تكون مدة القرض قصيرة ـ أى من ٦٠ إلى ٩٠ يوما ـ لأن الدخل الناتج عن إستخدام تلك القروض لا يبدأ توارده أو الحصول عليه كاملا إلا بعد عدة سنوات ولهذا يجب على الزارع عند إتفاقه على شروط القرض أن يأخذ فى إعتباره أن تتمشى مواعيد سداد القرض مع مواعيد الحصول على الدخل الناتج من إستخدامة مضافا اليهـا هامش زمنى لزيادة الأمان كما يجب أن تتمشى قيم الأقساط التى سيجرى سدادها مع معدلات الدخل المتحصل عليه من إستثمار القرض كلا منها فى حينه . ويمكن استخدام نفس الطريقة فى حالة القروض المستخدمة فى شراء الأراضى الزراعيه التى يعتبر الاستثمار فيها استثمارا طويل الأمد أى لا يمكن إستخلاص المبالغ المستثمرة فيها إلا ببطء وعلى مدى زمنى طويل . ولهذا يحسن بالزارع وهو يتفق على شروط قرض من هذا النوع أن يوسع من هامش أمانه الزمنى بقدر المستطاع لأن طول عمر القرض يعرض الزارع لمخاطر لم تكن فى حسبانه ولم يكن فى مقدوره إدخالها فى الإعتبار عند عقد صفقة القرض مما يجعلها أكبر وأوقع وأكثر خطورة لهذا وجب عليه أن يحتاط لهذه الطوارىء الغير متوقعة كما فى حالات فقد الأسواق أو إنخفاض الأسعار أو ظهور الدورات الاقتصادية ... الخ وذلك بمد فترة الأمان الزمنى . وعادة يجرى سداد مثل هذا النوع على أقساط نصف سنوية أو سنوية وفقاً لظروف الإنتاج ووفقاً لخطط الزارع طويلة الأمد . ويتكون كل قسط منها من جزئين أحدها عبارة عن مقدار فائدة معين والثانى عبارة عن جزء من أصل القرض .

وهنا يحسن التنويه بأن على الزارع إذا ما تجمعت لديه بعض المدخرات فإن فى مقدوره استعمالها فى سداد جزء من القرض أو استثمارها فى المزرعة وفقاً للظروف السائدة فإذا كانت الظروف توحى وتبشر باستمرار إرتفاع أسعـــار المنتجات المزرعية فمن الأجدى له إستثمارها فى القطاعات الزراعية المحتاجة لرءوس أمـوال إضافية كافية والتى تبشر بتحقيق صافى دخول مزرعية كـــبيره تفوق فى قدرها تكاليف الجزء من القرض الذى كان فى إمكانه سداده . أما إذا تراءى للزارع أن الظروف الحالية توحى باتجاه نزولى للاسعار فإن من المستحسن للزارع أن يقوم بسداد جزء من الدين بدلا من الاستثمار فى المزرعة لأن الإبقاء على المزرعـة فى هذه الحالة أهم كثيراً من السعى وراء المخاطرة بزيادة إنتاج غلات مزرعيـة قد لا تغطى دخولها تكاليف إنتاجها لو انخفضت الأسعـــار أو سادت الظروف العوامل الجوية غيرالموانية...الخ الأمر الذى قد يؤدى فى آخر المطاف إلى تأخير سداد أقساط القرض أو أنهاء المقرض لمدة القرض . كما أنه يحسن بالزارع لتلافى التأخير فى سداد أقساط القروض طويلة الآجال أن تتمشى قيم الأقساط التى يدفعها مع الذبذبات المحتملة فى الدخول المزرعية نتيجة لإختلاف مقادير الغلات المزرعية وتذبذبات الأسعار وبالتالى تذبذب الدخول المزرعية . ولضبط قيمة المدفوعات للدائنين أى أقساط الدين بحيث تساير الدخول المزرعية يمكن إتباع واحدة من طريقتين : **أولاهما** أن يضمن الزارع شروط القرض نصا يبيح له سداد بعـض أو كل أقساط القرض مقدما بعد خصم الفوائد المستحقة عليها أى يسدد أصل القرض فى هذه الأقساط دون فوائدها طالما أن الهيئات الائتمانية والإقراضيـة ستضيف تلك المبالغ إلى إحتياطياتها فى الوقت الذى تدر فيه هذه الأحتياطيـات فائدة عليها لأصحابها . أما **ثانيتهما** ونعنى بها طريقة السداد المتفـاوت

يقوم الزارع بالاتفاق مع المقرض على أن تتناسب أقساط القرض ـ بما فيها أصل القرض وفائدته ـ مع تغيرات الدخول المزرعية . بمعنى أنه باتباع طريقة السداد المتفاوت يمكن أن تتغير قيمة القسط بمكوناتها ـ من أصل للقرض وقيمة فائدته ـ بتغير الدخل المزرعى كما يمكن مد أجل القرض وأخيراً يمكن تأجيل سداد قسط أو أقساط من القرض بمكوناته واضافة قيمتها إلى الجزء غير المسدد من القرض .

خامسا ـ ضمانات القروض : تتطلب الهيئات التمويلية والإقراضية من عملائها المقترضين بصفة عامة ومن ضمنهم الزراع ضمانات على القروض التى يطلبونها وتتفاوت أنواع الضمانات المطلوبة بتفاوت أنواع القروض وآجالها والأغراض المستعملة فيها . فالقروض ذات الآجال القصيرة قد يجرى الحصول عليها بدون ضمانات عقارية كما قد يستدعى الأمر تقديم مثل هذه العقارات . كما قد يجرى فتح حساب جارى للزارع بقيمة القرض يمكنه السحب منه عند الاحتياج دون ما داع لتقديم ضمان أو رهن . وفى بعض الأحيان لايحتاج الزارع الذى تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها فيه كمقترض ـ والسابق التنويه عنها أعلاه ـ إلى أكثر من إمضائه أو إمضاء شخص آخر من سكان بيئته المحلية معه على بعض وثائق القرض . كما قد يستدعى الأمر أن يتطلب بعض المقرضين نوعا من الضمان غير العقارى كأن تكون الزروع الناتجة عن استخدام القرض ... الخ . أما فى حالة القروض متوسطة الآجال ـ والتى تعتبر فى غالبيتها نوعا معدلا من القروض القصيرة الآجال ـ لا تتطلب ضمانات أكثر من تلك التى تتطلبها الهيئات الائتمانية والإقراضية فى حالة القروض قصيرة الأجل . وقد نشأ هذا النوع من القروض نتيجة لقصور القروض قصيرة الآجال عن تحقيق الأغراض المتوخاة منها كما فى

حالة الاستثمار فى شراء الآلات المزرعية أو الحيوانات اللبنية أو استثمارهـا فى تحسين مواصفات التربة ... الخ . إذ قد يؤدى السداد المبكر للقرض - وهو ما يحدث غالبا - قبل الوصول إلى غايات الاستثمار إلى ضياع شطر كبير من الأرباح التى كان الزارع يأمل فى الحصول عليهـا . فمثلا القروض المستخدمة فى تحسين مواصفات الأراضى الزراعية قد تساعد وتسهل على الزارع مهمة تحقيق أهدافه لو أن أمد استهلاكها إمتد لعشر سنوات واعتبر إرتفاع قيمة الأرض الزراعيـة ضمانا لقيمة القرض وينطبق نفس الوضع على حالات استثمار القروض فى حيازة النعم الإنتاجية الرأسمالية كالآلات أو فى تربية الحيوانات اللبنية أو اللحمية . أما فى حالات القروض طويلة الأجل فيتطلب الأمر ضمانات أقوى من تلك التى تتطلبها الحالتين السابقتين . وعادة تطلب الهيئات الائتمانية والإقراضية ضمانات عقـارية على قروضها طويلة الأجل زيادة فى الأمان حيث انه من العسير عليهـا مهما بلغت دقة تقديرها فى التنبؤ بأحداث اقتصادية أو غير اقتصادية قد تقع خلال فترة قد تتراوح عادة بين ١٠ - ٣٠ عاما قادمة كالإنهيارات الاقتصادية أو مرض المقترض أو وفاته أو حدوث قحط ... الخ من الأحداث التى تعوق سداد الأقساط أو قد تؤدى إلى إنهاء أمد القرض وتصفيته . لهذا يعمد المقرضون - وهذا حماية لأنفسهم ولأموالهم - إلى الاحتفاظ بحق إنهاء أمد القروض وتصفيتها عند الضرورة ولو أدى ذلك إلى نزع ملكية العقار المرتهن كضمان للقرض .

ورغما عن كون الأثاثات والعقارات تعتبر أنواعا هامة من الضمانات بالنسبة للمقرضين إلا أن الاعتبارات المتعلقة بأمانة المقترضين وبالسمعة الاقتصادية للمزرعة وبقوتها الإنتاجية وبكفاءة وجدارة المدير الإنتاجية وبتوافر الأسواق التى يجرى فيها تصريف الأنتجة المزرعية تفوق فى أهميتها معا النوع الأول من الضمانات المزرعيـة" .

قاعدة تكاليف الاستعاضة وعلاقاتها بالاقتراض

أن القاعدة التى تربط علاقة الدخل المضاف بالتكاليف المضافة التى توضح العلاقة بين الدخل الحدى وبين التكاليف الحدية تساعد الزارع على تحديد أى تقرير مقدار رأس المال اللازم لمزرعته والكفيل بإذرار أقصى ما يمكن من الارباح فى حين أن قاعدة تزايد مخاطر المجازفة تساعده على تقرير مقدار المبالغ الممكن له اقتراضها فى حدود الأمان . ورغما عن أن ضمانات القروض المتاحة الزارع هى التى تقرر الحد الأعلى المطلق لقيمة القروض التى يمكنه الحصول عليها إلا أن قاعدة تكاليف الاستعاضة وقاعدة تزايد مخاطر المجازفة مجتمعتين تقرران الحد الأعلى الذى لا يجب أن يتعداه مقدار رأس المال المستثمر فى مزرعة واحدة . وذلك لأن أمام الزراع ذوى رءوس الأموال المحدودة فرصا عديدة متنوعة للاستثمار المزرعى فى ظروف مواتية تمكنهم من الحصول على دخول تفوق تكاليفهم وهنا تواجههم مشكلة حيوية رئيسية ونعنى بها مشكلة فى أى المزرعات يحسن بهم إستثمار رءوس أموالهم المحدودة ؟ ولحل هذه المشكلة يحسن بهم الاهتداء بما تحويه ميزانيتهم المزرعية ـ السابق إعدادها ـ من تقديرات وأيضا بقاعدة تكاليف الاستعاضة حتى يمكنهم الحصول على أقصى ما يمكنهم من الأرباح المزرعية . وعادة لن يمكنهم التوصل إلى أقصى ما يمكن من الأرباح المزرعية إلا إذا وضعت كل وحدة إضافية من رءوس الأموال المستثمرة ـ المملوكة أو المقترضة ـ فى المزرعة التى تجعلها تدر أعلا ما يمكن من الدخل . وهنا وقبل تقرير الزارع فى أى المزرعات يجرى استثمار أمواله يحسن به المقارنة بين حوافز الربح وحوافز الامان حيث تكون كل مجموعة قوة متصارعة مع قوة المجموعة الأخرى وعليه أن يعمل على الموازنة بينها للحصول على أقصى ما يمكن من الارباح المتاحة فى

فى حدود الامان فمثلا لو تراءى لزارع ما من ذوى القدرات الرأسمالية المحدودة أن الاستثمار فى تسمين العجول سيدر عليه أرباحا تفوق فى قيمتها ما سيدره عليه الاستثمار فى المزروعات الأخرى فإن ضيق قدراته الرأسمالية سيقف عقبة فى طريقه وأنه لو لجأ للاقتراض فستزداد مخاطر مجازفته زيادة كبيره فمن المرغوب فيه أن يلجأ هذا الزارع إلى إستثمار رأس ماله المحدود فى مزرعة أقل اربحية نسبيا من الأولى ولكن ربحه منها مؤكداً نسبيا عنها . ولكى يحتسب الزارع أربحيته من أحد القروض عليه أن يستعين بقاعده تكاليف الاستعاضة وبتحليله لميزانيته المزرعية وبهذا يمكنه الوصول إلى الأربحية النسبية للقرض . ومن كل هذا يمكن القول بأنه إذا قصرت رءوس الأموال الممكن إقتراضها عن الحد الذى يكفل الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح فانه يجب على الزارع فى مثل هذه الحالة أن يستعين بقاعده تكاليف الاستعاضة وباحتمالات الأخطار المجازفية لا فى تقرير احسن استعمالات رءوس امواله المقترضة فقط بل وايضا فى تقرير أحسن إستعمالات رءوس أمواله المملوكة .

أنواع القروض المزرعية

تمهيد : يحتاج الزراع إلى الاقتراض إما لمواجهة تكاليفهم المعيشية أو لتدعيم وتوسيع إنتاجهم المزرعى أو لشراء أو تحسين حالة مزارعهم وفى جميع الحالات يجب أن تتفق طبيعة القرض وإحتياجات الزارع وهذا لن يتأتى إلا إذا مول القرض الزارع بالمبالغ التى يحتاجها فى الوقت المناسب وأن تتمشى معدلات السداد والمقدرة على الدفع وأن تمكن شروط القرض الزارع من السداد من متحصلاته المزرعية بعد تمام الحصول عليها أى بعد تمام تكسبها ، والقاعدة المرشدة التى يجب على الزارع أن يضعها دائما نصب عينيه عند سعيه وراء تمويله لمزرعته

بطريقة مرضية تنحصر فى مقدرته على تنظيم شروط القرض بطريقة تمكنه من سداد قيمة القرض وفوائده من متحصلاته الناتجة من المزيرعة أو العقار الذى جرى إقتراض القرض من أجل استثمارة فيه .

وبسبب التفاوت الكبير بين إنماط المزيرعات والأملاك التى يقرم الزراع بتمويلها وبسبب التفاوت فى الفترات الزمنية المنحصرة بين عمليات الإنفاق من ناحية والحصول على الدخل من ناحية أخرى من إستثمار لآخر فقد ظهر عدد من أنواع القروض المختلفة لمواجهة مختلف أنواع الظروف المتفاوتة فى مواصفاتها . وقد أمكن بصفة عامة حصر أنواع القروض فى ثلاث مجموعات أو انماط رئيسية هى : (١) القروض طويلة الآجل (٢) القروض متوسطة الآجل (٣) القروض قصيرة الآجل . ويبدو أن التصنيف مبنى على نوع أى نمط المزيرعة والسرعة التى يتم بها إستخلاص الدخل من الإستثمار والذى جرى تمويله من القرض :

القروض طويلة الاجل : تستخدم القروض طويلة الآجل فى شراء المزارع أو إقامة المنشآت أو تنفيذ التحسينات الزراعية الدائمة كإقامة المبانى الزراعية كالحظائر والمخازن أو حفر المساقى والمصارف ... الخ . وبالإضافة إلى هذه الاستعمالات الرئيسية للقروض المزرعية طويلة الآجل فقد يجرى استعمالها فى : (١) إعادة تمويل أو سداد القروض قصيرة الآجل حتى يتيسر للزارع سدادها فى وقت أطول نسبيا باستعماله لهذا النوع من القروض أو (٢) لسداد الديون العقارية التى حل ميعاد سدادها دون أن تتوافر لديه الأموال اللازمة لمواجهة التزاماته المالية فى الوقت المناسب أو (٣) سداد ديون كانت شروطها مجحفة به بقروض تعتبر تكاليفها القرضية وشروطها مواتية للزارع بوصفه منولا وصاحب

مزرعة . وعادة تتراوح مدة القروض طويلة الأجل فيما بين ١٠ - ٢٠ سنة أو أكثر ؛

ويحسن بالزارع الذى يرغب فى إستعمال قرض طويل الأجل لتمويل عملية شراء مزرعة خاصة به أن يفكر ويعيد التفكير مرة أخرى فى مقدار القرض اللازم له وسعر الفائدة وطريقة السداد وبعد إستعراض كافة العوامل المتصلة بالقرض وشروطه فى ضوء الدخول المقبلة المحتملة من المزرعة فاذا تراءى له أن قيمة القرض وتكاليفه أكثر مما تحتمل دخوله المزرعية المرتقبة سداده فإن من الآمن له أن يظل مستأجرا لمزرعة منتجة عن أن يصبح مالكا لمزرعة مآلها إلى إلى الضياع هى ومدخراته التى قضى عمره فى جمعها سدادا الدين وفوائده .

وتؤدى إقامة المبانى الزراعية العامة كمخازن الزروع والتموينات المزرعية وحظائر الحيوانات ... الخ إلى زيادة الدخول المزرعية . ويعتبر إستثمار هذا النوع من القروض فى المبانى أو فى التحسينات المزرعية المستديمة مربحا إذا ما فاق الدخل المزرعى الناتج عنها تكاليف رأس المال المقترض المستثمر فيها . والزارع الذى يصمم منواله ويضع خططه لإقامة أو إجراء تحسينات مزرعية مستديمة ليس عليه فقط أن يتأكد من أن استثماره يعتبر مربحا بل يجب أيضا أن يدر عليه أقصى الأرباح .

أما عن القروض قصيرة الأجل فكثيرا ما تصبح مرهقة للزارع وكثيراً ما تجبره على وقف عملياته الزراعية كليا أو جزئيا الأمر الذى قد يجعل احلال استخدام القروض طويلة الأجل فى سدادها مربحا ومفيدا للزراع من نواحى عديدة (١) كتقليلها حمل هموم السداد على فترات متقاربة حيث تتيح للزارع فرصة توزيع مدفوعاته على فترات زمنية أكثر طولا (٢) وكتقليلها لإخطار المجازفة الناشئة

عن تذبذب رأس المال الشغال الراجعة فى غالبيتها الى تقارب مواعيد سداد هذه القروض الأمر الذى كثيراً ما يهدد الاستقرار المالى المزرعى خصوصاً إذا كان المنوال المزرعى له شق طويل الأمد . (٣) وكتقليلها لتكاليف الفائدة على رأس المال المقترض حيث أن أسعار القروض طويلة الآجال تعتبر منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بنظيرتها فى حالة القروض قصيرة الأجل . وعلى ذلك فالقروض طويلة الآجال إذا ما جرى إستعمالها بحصافة فى إعادة تمويل أو سداد القروض قصيرة الآجال أو سداد الديون المضمونة برهن عقارى إذا ما كان سعر الفائدة منخفضا فى صالح الزارع أو إذا كانت تتيح فترات سداد أطول مدة من وجهة النظر الزمنية وبالتالى تتيح له مرونة التصرف والإستقرار المالى المزرعى ما أمكن وعلى هذا يجب على الزارع الذى ينوى الاستعاضة عن إستخدام القروض قصيرة الأجل بالقروض طويلة الأجل أن يعى عناية تامة بالموازنة بين التكاليف وما سيجنيه من فوائد نتيجة لهذا النوع من الإحلال .

القروض متوسطة الاجل : يحتاج الزراع إلى القروض متوسطة الآجال لتمويل أصولهم العاملة كالجرارات واللوريات والمحاريث وحيوانات التربية وما شابه ذلك ولما كانت هذه الأصول بطبيعتها لاتدر ؛ دخلا يغطى رأس المال المستثمر فيها إلا بعد حيازتها وإستعمالها مدة تتراوح بين سنة وعشرة سنوات ولما كانت هذه الأصول المزرعية تستنفد فى مدة أقصر من الأرض والمبانى فإن فترة سداد القرض لابد وأن تكون أقصر من فترة القروض طويلة الأجل وأن كانت تفوق فى نفس الوقت فترة القروض قصيرة الأجل - كما سينوه عنه فيما بعد - لهذا أطلق عليها إسم القروض متوسطة الأجل وفى مصر تتراوح مدة هذا النوع من القروض بين ١٤ شهرا وثلاث سنوات ولما كان الزراع يحتاجون للقروض متوسطة الأجل لمدد

تتراوح بين ١ - ٤ سنوات لهذا يحسن رفع مدة فترة القرض إلى خمس سنوات متى إقتضى الأمر ذلك لأن إجراء هذا شأنه لابد وأن يؤدى الى شعور الزارع الذى يمتلك على الأقل ٥٠٪ من إجمالى الاستثمارات المطلوبة بالأمان كما يشجعه على السعى وراء حيازة هذا النوع من النعم الإنتاجية المخفضة لتكاليف عملياته المزرعية والمؤدية إلى زيادة غلاته المزرعية الفدانية وهى عوامل تلعب دورها فى زيادة إجمالى دخله وتخفيض تكاليف الوحدة من نواتجه المزرعية وبالتالى تعمل على زياده كفاءة وجدارة عملياته الزراعية أى ترفع من كفاءة وجدارة موارده المزرعية أى عوامل إنتاجه المزرعية كما تؤدى إلى زيادة صافى دخله بالقدر الذى يمكنه من سداد دينه وفائدة إستعماله لقرضه ويترك له فائضا مجزيا يساعده على رفع مستوى نعيمه أى معيشته وهنا يحسن تنبيه الزراع بمن لاتتيح لهم ظروفهم الاقتصادية أو البيئية فرص الحصول على القروض متوسطة الأجل أن لايعمدوا إلى إستخدام القروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل فى تمويل إستثماراتهم متوسطة الأجل لأن مثل هذا الإتجاه يحمل فى طياته أشد الاخطار التى تهدد مستقبلهم ومستقبل مزارعهم بوصفها عملا إقتصاديا مستمرا أى دائما حيث يحل ميعاد سداد الدين فى الحالة الاولى قبل الحصول على الدخل المتوقع من الاستثمار فى حين أنه سيتم فى الحالة الثانية بعد بلوغ أهدافه المزرعية وحصوله على دخله المتوقع منها كله قبل حلول مواعيد السداد بوقت طويل قد يتيح فرصة تبديدها بطريقة أو بأخرى اللهم إلا إذا كانت هناك خططا مزرعية جرى اعدادها مقدما لإعادة استثمار تلك المبالغ فى مشروعات جديدة حتى يحين ميعاد سداد القرض وهو اجراء نادرا ما يقوم الزراع بتنفيذه .

وتختلف مصادر القروض المتوسطة الآجل كما تختلف طرق الحصول عليها . فقد يقوم الزارع بالحصول على القروض من الأفراد أو التجار أو المرابين أو جمعياته التمويلية التعاونية أو من شركات التأمين أو البنوك التجارية أو البنوك الزراعية المتخصصة أو من الهيئات أو المؤسسات الزراعية الحكومية ... الخ . ويحسن بالزراع السعى وراء الحصول على قروضهم متوسطة الآجل من الهيئات المتخصصة فى الاقراض الزراعى بدلا من الأفراد أو التجار حيث تعطى الأولى قروضها بأسعار فائدة معتدلة تتمشى وطبيعة الرهن الضامن للقرض . وضمانات القروض متوسطة الآجال قد تكون زروعا نباتية أو حيوانية كما قد تكون آلات ومعدات مزرعية أو أوراق مالية وأخيراً قد تكون عقارات أى أراضى زراعية أو مبانى ... الخ . كما قد يجرى منح القرض بدون ضمان إطلاقا . ولما كان منح القروض بدون ضمان يحمل فى طياته مخاطر مجازفية عديدة للمقرضين لهذا يجنحون دائما إلى رفع سعر فائدة قروضهم غير المضمونة برهن إلى حدود تتمشى ومدى شعورهم بالخوف على أموالهم من الضياع الأمر الذى يبدو منه أن أسعار الفائدة على القروض غير المضمونة لابد وأن تفوق كثيراً أسعار الفائدة التى يتقاضاها المقرضون على قروضهم المضمونة بسبب شعورهم بالأمان النسبى على أموالهم من الضياع . وقد جرت العادة فى مثل هذا النوع من القروض أن تعتبر الأصول المزرعية متوسطة الآجال الذى سيجرى الاستثمار فيه ضامنا سواء كانت هذه الأصول المزرعية جرارات أو لوريات أو آلات دراس ... الخ . كما تعتبر الزروع النباتية والحيوانية التى إستخدم القرض فى إنمائها وإنتاجها ضمانا لتلك القروض ويحسن بالزراع عدم إستخدام العقارات كضمان للقروض متوسطة الآجل لأنه يتضمن مخاطر عديدة لهم الأمر الذى لا يحسن بهم اللجوء اليه إلا فى

الحالات التى يعتقدون فيها بأن الأرباح المتوقع الحصول عليها من الاستثمار تكاد تكون مؤكدة ومن الكبر بحيث تستحق كل أنواع المخاطر المجازفية التى سيتحملها الزارع . وفى مثل هذه الحالة يجب على الزارع أن يضع فى إعتباره أن يحل ميعاد سداد القرض بعد ميعاد حصوله على الدخل المتوقع من إستثماره بوقت كاف حتى يتلافى ضياع جهده أو ضياع العقار المرهون إذا ما حل وقت سداد القرض وهو على غير إستعداد لمواجهته .

القروض قصيرة الاجل : تستعمل القروض قصيره الأجل فى تمويل العمليات الزراعية الجارية خلال موسم زراعى معين أو سنة زراعية معينة . وعلى ذلك تتراوح فتره القرض قصير الأجل بين عدة شهور إلى أربعة عشر شهراً . ويحصل الزارع عادة على القروض المزرعية قصيره الأجل من التجار أو من عملائهم المتعاملين فى النعم الزراعية الإنتاجية قصيرة البقاء كالتقاوى والاسمدة ... الخ . أو من جمعياتهم التعاونية أو من الشركات التى تعتبر بعض الزروع مواد خامية بالنسبة لمصانعها كشركات حفظ الأغذية سواء كان هذا الحفظ تعليبا أو تجميداً أو شركات غزل الكتان ... الخ . أو من الهيئات الائتمانية الزراعية المتخصصة كبنك التسليف الزراعى والتعاونى ... الخ ولما كانت القروض قصيره الأجل لا تعتبر فى غالبيتها قروضا مضمونة برهون لهذا فهى تحمل فى طياتها مخاطر عديدة للمقرضين وبالتالى تعتبر أسعار الفائدة التى يتقاضونها عليها مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار الفائدة فى حالتى القروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل المضمونة برهون ، وكانت أسعار الفائده قبل التطورات الأخيره فى الائتمان الزراعى تتراوح فيما بين ٥ - ١٢ فى المائة سنويا . وعلى الزارع الحصيف ألا يقبل التعاقد على قرض قصير الأجل يزيد سعر فائدته على ٨ فى المائة اللهم إلا

إذا كانت الأرباح المتوقع الحصول عليها من الزرع الذى سيجرى تمويله مرتفعة بطريقة غير عادية تبرر إرتفاع تكاليف القرض .

وتتفاوت تكاليف القروض قصيرة الآجال التى يحصل عليها الزارع من التجار تفاوتا كبيراً وكثيراً ما تبلغ نسبا غير معقولة إذا ما قورنت بالمتحصل عليه من استثمارها . ولا يعزى عادة إرتفاع أسعار الفائدة التى يتقاضاها التجار من الزراع لقاء إقراضهم قروضا قصيرة الأجل إلى مغالاة التجار فى أسعار الفائدة بقدر ما يعزى إلى ضياع العديد من الفرص التجارية على هؤلاء التجار بسبب تجمد رؤوس أموالهم المعدة للتجارة وسرعة الدوران أكثر مما هى معدة للاقراض والتجمد الأمر الذى يجعلهم عادة يطالبون بأسعار فائدة مرتفعة على قروضهم تعوضهم بعض الشىء عن المخاطر العديدة التى يتعرضون لها وعن خسائرهم المتوقعة الراجعة عن تجمد شطر من رؤوس أموالهم لدى الزراع لحين السداد . لهذا يحسن بالزراع تفادى الاقتراض من التجار ما أمكنهم ذلك لأن مثل هذا الإجراء يضيع عليهم شطراً كبيراً من أرباحهم يذهب إلى جيوب التجار دون مبرر .

وفى إمكان الزارع النزيه الذى يرغب فى الاستمرار فى إدارة منشأته الاقتصادية الزراعية المسماه بالمزرعة أن يعمل على خفض تكاليفه المزرعية بما فيها تكاليف رأس ماله المقترض أن يلجأ عندما تدعوه الحاجة إلى الاقتراض إلى مصادر متخصصة جعلت من الاقراض مهنة لها. وعادة تتقاضى مثل تلك المنشآت التمويلية أسعار فائدة منخفضة من الزراع وفقاً لشروط ميسرة ومعقولة طالما توافرضمان القرض وكقاعدة يحسن بالزارع الذى يرغب فى إستمرار عمله المزرعى كمنشأة إقصادية أن يسعى إلى التعامل مع المنشآت التمويلية الموثوق فيها والتى غالبا ما تسأل أسئلة كثيرة عن حالته المالية وحالة مزرعته الاغلالية ... الخ . وتطالب

بضمانات لأموالها حفظا لحقوقها - وهذه لن تضره فى كثير أو قليل طالما أن عنده نية السداد - وفى مقابل ذلك تتقاضاه أسعار فائدة معقولة على قروضها . أما إذا كان الزارع يخشى الأسئلة الكثيرة بسبب حالته المالية أو سوء حالة مزرعته الأغلالية أو عدم توافر الضمانات المطلوبة أو غير مبق على عمله أو ليست عنده نية السداد فإن من المتاح له أن يلجأ إلى الأفراد أو الهيئات الأئتمانية التى لا تسأل كثيراً ولا تطالب بضمانات لقروضها ولكنها تتقاضى أسعار فائدة مرتفعة على قروضها بسبب خطورة عوامل المجازفة التى تتعرض لها والتى تبدو فى صورة إرتفاع نسب عدم السداد أى إرتفاع نسبة ديونها المعدومة .

ولأمد قريب كان من المتاح الزراع الحصول على ما يلزمهم من قروض طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل من الهيئات الأئتمانية المتنافسة تجارية كانت أو عقارية أو زراعية ، غير أنه فى سنوات التحول الاشتراكى الأخيرة وأخذاً بمبدأ التخصص بدأت عمليات التمويل الزراعى تتركز فى أيدى بنك التسليف الزراعى.

الباب الواحد والعشرون

مصادر الائتمان الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة

تمهيـــد

يبدو من الصفحات السابقة مدى تفوق أهمية رأس المال على بقية عناصر الإنتاج بوصفه العامل الإنتاجى الذى يعطى القوة ويتيح لصاحب العمل الإقتصادى أى للنظم فرصة السيطرة على عناصر الإنتاج الأخرى وتوجيهها الوجهة الكفيلة بإنتاج أكبر قدر من النعم والخدمات بأقل ما يمكن من التكاليف أملا فى الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح ولما كان الزارع هو الآخر صاحب منشأه إقتصادية وشأنه فى ذلك شأن مالك المتجر وصاحب المصنع ـ فهو يعمل دائما على توفير إحتياجاته المزرعية من مدخراته وإذا عجزت إمكانياته الخاصة عن توفير كل إحتياجاته الرأسمالية المزرعية فإنه عاده يسعى الى إقتراضها من المصادر التى تتوافر لديها رؤوس الأموال المعدة للاستثمار فى القروض سواء كانت تلك المصادر أفراداً أو تجاراً أو شركات تأمين أو بنوكا عقارية أو بنوكا زراعية أو بنوكا تجارية... الخ . كما لعبت الحكومة هى الأخرى دوراً هاما فى عمليات توفير رؤوس الأموال للزراع . ونظراً لأهمية الموضوع يحسن استعراض تطوره التاريخى باختصار .

التطور التاريخى للائتمان الزراعى

قبل مطلع القرن الحالى وقبل إنشاء البنوك الزراعيـة فى مصر كان الزراع

يحصلون على إحتياجاتهم من القروض من المرابين ومن التجار ومن البنوك العقارية العامة والبنوك التجارية غير أن المصدرين الاولين ما كانا يتعاملان إلا مع صغار الزراع وكانا يتقاضيان منهم أسعار فائدة مرتفعة وخيالية وصلت في أحوال كثيرة إلى ١٠٠ ٪ من قيمة القرض أما المصادر الأخيرة فكانت مقفلة في وجه هذه الطائفة حيث لم تكن لتقرض إلا كبار أو متوسطى الزراع واستمر الحال هكذا إلى أن بدأت الحكومة تفكر في إعانة صغار الزراع بمساهمتها الفعلية في تدبير القروض لهم إما بطريق مباشر أو بواسطة بنوك معينة حماية لهم من المرابين. ففي سنة ١٨٩٨ عندما أنشيء البنك الاهلى - برؤوس أموال انجليزية - إتفقت مع إدارته على إقراض صغار الزراع وقد إستمر في عمله هذا الى سنة ١٩٠٢ عندما حل محله البنك الزراعى المصرى - الذى أنشيء هو الآخر برؤوس أموال انجليزية - في عملية إقراض صغار الزراع المصريين وضمنت له حداً أدنى للربح يبلغ ٣ ٪ وجعلت لتحصيل قروضه الأولوية على الضرائب كما كلفت الصيارف في الريف بتحصيل أمواله. وعندما سحبت البنوك الأجنبية أموالها المستثمرة في مصر لمواجهة التزاماتها المالية في بلادها بسبب الأزمة الخانقة التي حلت بالعالم الرأسمالي سنة ١٩٠٧ إزدهرت أعمال البنك بسبب تهافت الزراع على التعامل معه بسبب قلة ما كان يتقاضاه من فائدة . ولكن أعماله أصيبت بنكسة في سنة ١٩١٣ نتيجة لصدور قانون الخمسة الأفدنة . وفى سنة ١٩١٤ عهدت الحكومة مرة ثانية إلى البنك الأهلى بإقراض الزراع في حدود نصف مليون جنيه على أن تتحمل مسئولية تسعة أعشار الخسائر المحتملة غير أنها ما لبثت أن نبذت الفكرة من أساسها وعهدت خلال فترة الحرب العالمية الأولى إلى بعض المصدرين المصريين بشراء أقطان صغار الزراع لحسابها . وفى سنة ١٩٢١ لجأت الحكومة مرة أخرى إلى البنك

الأهلى للقيام بتمويل من يملك خمسة أفدنة فأقل لاستعمالها فى الانفاق على العمليات المزرعية بفائدة ٩ ٪ وفقاً لشروط جرى الاتفاق عليها مقدما وفى حدود ١٠٠ ألف جنيه وفى سنة ١٩٢٢ حصل الاتفاق مع البنك الزراعى المصرى عـلى إقراض الزراع بضمان إعفاء جماعاتهم وبدون ضمانات عينية وبشروط معينة وفى سنـة ١٩٢٣ إتفقت الحكومة مع البنك الأهلى على القيام باقراض الزراع على أقطانهم المودعة فى حلقات البنك وشونه ، كما سمحت الحكومة للشركات التعاونية - بعد الإعتراف القانونى بها بصدور القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣ - بالاقتراض من الاعتماد الحكومى المخصص للسلف الصناعية المودع ببنك مصر وقدره ١٠٠ ألف جنيه بفائدة ٥ ٪ . وفى سنة ١٩٢٧ أودعت الحكومة مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه فى بنك مصر على ذمة إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية زيدت فى سنـة ١٩٣٠ إلى ٣٥٠ ألف جنيه كما تعهدت وزارة الزراعة فى نفس الوقت بإمداد الزراع بالتقاوى والأسمدة نقداً وبالأجل حتى أنشىء بنك التسليف الزراعى المصرى فعهد اليـه بهذه العملية . وبالإضافة فقد أمكن للحكومة خلال تلك السنين إنشاء ما يسمى بالإحتياطى الزراعى استخدم فى إنشاء بنك التسليف الزراعى كما عمدت فى سنة ١٩٣٢ إلى إنشاء بنك التسليف العقارى المصرى. وبجانب تلك الجهود الحكومية لتوفير السلف الزراعية للزراع كان هناك عدداً كبيراً من المنشآت المالية المصرية والأجنبية تقف على قدم الاستعداد لتقديم السلف الزراعيـة متى توافرت لهـا الضمانات المطلوبة . وفيما يلى إستعراض سريع لأهم تـلك المنشآت التسليفيـة الزراعيـة .

المنشآت التسليفية والزراعية فى مصر قبل الاصلاح المصرفى : سبق التنويه عن أن الزراع المصريين كانوا يحصلون على القروض اللازمـة لتسيير عملياتهم

المزرعية من المرابين أو من التجار أو من هيئات أى منشآت مصرفية وفيما يلى حصر لأهم هذه المصادر مرتبة وفقا لتواريخ نشوئها .

اولا ـ البنوك العقارية : البنك العقارى (١٨٨٠) وبنـك الأراضى (١٩٠٥) وشركة الرهن العقارى (١٩٠٨) والبنك العقارى الشرق (١٩١٠) وبنك التسليف العقارى الزراعى المصرى (١٩٣٢) .

ثانيا ـ البنوك التجارية : وكانت لها شونها الخاصة وتتولى تسليف كبار الزراع برهن زروعهم وهذه منها البنك المصرى (١٨٥٦) وبنـك الرهونات (١٨٦٠) وبنك الانجلو إجيبشيان (١٨٦٤) والبنك العثمانى (١٨٦٧) وبنك الكريدى ليونيه (١٨٧٥) وبنك روما (١٨٨٠) وبنك الخصم والتوفير (١٨٨٧) وبنك أثينا (١٨٩٥) والبنك الأهلى المصرى (١٨٩٨) وبنـك الكنتوار ناسيونال ديسكونت دى بارى (١٩٠٥) وبنك مصر (١٩٢٠) وبنك القاهرة (١٩٥٢) ... الخ .

ثالثاـ البنوك الزراعية : البنك الزراعى المصرى (١٩٠٢) وبنـك التسليف الزراعى المصرى (١٩٣١) وقد تحول فيما بعد الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى (١٩٤٩) كما يمكن إدخال بنك التسليف العقـارى الزراعى المصرى (١٩٣٢) السابق التنويه عنه فى البنوك العقارية أعلاه بسبب صبغته الزراعيـة الخـالصة .

وقد اختفى العديد من أسماء تلك المصارف بعد عمليات التمصير والتأميم والضم التى صاحبت تطوير الجهـاز المصرفى الذى سيجرى استعراض خطواته فيـما يلى .

الجهاز المصرفى

أهمية الجهاز المصرفى فى البنيان الاقتصادى القومى : ويلعب الجهاز المصرفى دور خزان كبير تتوارد اليه الموارد المالية القومية للبلاد ثم تنساب منه خلال أجهزته المصرفية إلى شتى مجالات النشاط الاقتصادى بما يكفل لها الاستقرار والنمو المتوازن غير أنه ولأمد ليس ببعيد كانت معظم البنوك التجارية والعقارية بما فيها بنك الاصدار ـ أى البنك الأهلى ـ تزاول عملها بمصر كفروع لبنوك أجنبية تسعى وراء الربح ووراء الصالح القومى لبلادها الأصلية دون مراعاة لمصالح مصر بوصفها الدولة المضيفة وكثيراً ماوقفت مواقف غير مشرفة لها تجاه المصالح القومية للبلاد إذا ما تعارضت تلك المصالح والمصالح الأجنبية فى مصر . ورغم السيطرة على عمليات البنك الأهلى بعد خروج مصر من منطقة الأسترلينى فى ١٤ يوليو ١٩٤٧ ورغم تحويله إلى بنك مركزى بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ (٢٧ مارس ١٩٥١) فقد ظلت رؤوس أمواله فى غالبيتها رؤوس أموال أجنبية وظل كبار موظفيه من الأجانب .

وعندما سحبت الدول الغربية ومن ورائها البنك الدولى عروضها بتمويل مشروع بناء السد العالى أممت مصر شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لضمان مورد آخر من العملات الصعبة الأجنبية يمكنها من تمويل مشروع السد العالى كما يمكنها مستقبلا من تمويل مشروعاتها الانمائية المستقبلة دون الاعتماد على الدول الأجنبية ودون الخضوع لشروط وألاعيب الدول الاستعمارية الكبرى وقد ظهرت الروح العدائية للبنوك الأجنبية تجاه الأمانى القومية بعد التأميم فامتنعت عن تمويل محصول القطن المصرى فى السوق الداخلية كما تلكأت فى عمليات تمويل التجارة الداخلية وبهذا وضح للمعنيين بالشئون المصرية أن التحرر السياسى

ليس كافيا ولابد من أن يعقبه تحرر إقتصادى إذا ما أرادت البلاد أن تسعى لتنمية مواردها وتحقيق رخاءها وسيادة مصيرها.

مرحلة تمصير الجهاز المصرفى: وبإقدام الدول الاستعمارية على حماقتها الكبرى بالعدوان المسلح على مصر فى سنة ١٩٥٦ فرضت الحكومة الحراسة على أموال رعايا الدول المعتدية ومن بينها البنوك الانجليزية والفرنسية وبدراسة أعمال تلك البنوك إتضحت الصورة كاملة للدور الهدام الذى تلعبه البنوك الأجنبية فى البنيان الاقتصادى القومى وما كان من الممكن السكوت على هذا الوضع بل كان الواجب القومى يحتم إتخاذ إجراء حازم حاسم يضع الأمور فى نصابها فصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ (١٤ يناير ١٩٥٧) قاضيا بتمصير كافة البنوك العاملة بالجمهورية العربية المتحدة واعطيت تلك البنوك مدة خمس سنوات لتدبير أمورها وتلائم خلالها أوضاعها مع بنود القانون الأخرى التى منها أن تكون أسهمها جميعا إسمية ومملوكة لمصريين وأن يكون أعضاء مجالس إداراتها والمسئولون فيها من المصريين ولما كان من إختصاصات المؤسسة الاقتصادية التى إنشئت بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ (١٣ يناير ١٩٥٧) أن تنوب عن الحكومة فى الاسهام فى الشركات والمنشآت الاقتصادية التى يستدعى الصالح القومى الاشراف عليها وتدعيمها والاشتراك فى إدارتها فقد أمكن عن طريقها إشتراك الحكومة فى ملكية وإدارة بنك الإصدار أى البنك الأهلى وأيضا فى ملكية البنوك التجارية الأخرى.

وبخروج الأجانب من الجهاز البنكى أمكن تكييف السياسة الاقتصادية المصرفية بحيث تساير الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعيه القومية العامة وتعمل على دعمها وتقويتها ، ورغبة من الحكومة فى دعم بنك الاصدار وتوسيع سلطاته

بما يحقق التعاون والتناسق بين البنوك التى يضمها الجهاز البنكى بدأت فى إصدار سلسلة من القوانين الهادفة لتحقيق تلك الأهداف فصدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ (١٣ يوليو ١٩٥٧) بتنظيم البنوك والائتمان وتـــلاه القرار الجمهورى الصادر فى ١٥ يوليو ١٩٥٧ بالنظام الأساسى للبنك المركزى كما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان فى ١١ نوفمبر ١٩٥٧ وبهذا أصبحت البنوك التجارية خاضعة لتفتيش البنك الاهلى بوصفه بنكا مركزيا وأصبحت ملزمة بتقديم مركز شهرى بأموالها وإستثماراتها وبهذا إنتهت مرحلة من مراحل تطوير الجهاز المصرفى لتبدأ مرحلة أهم وأعمق تتفق والخطط الاقتصادية والاجتماعية المزمع تنفيذها لتطوير الاوضاع الاقتصادية للبنيان الاقتصادى المصرى ·

مرحلة التأميم الاشتراكى المصرفى : أدى الاستمرار المنطقى لحركة تطوير الجهاز المصرفى واعتناق مصر لمبدأ الاشتراكية الديمقراطية التعاونية إلى ضرورة تحويل ملكية البنك الاهلى بوصفه بنك الاصدار المسيطر على مقاليد النظام المصرفى وتحويل بنك مصر - بوصفه البنك الممول لاكبر المنشآت الصناعية الكبرى - إلى الملكية العامة فصدر القانونين ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ (١١ فبراير ١٩٦٠ بتأميم البنكين السابقين على الترتيب وجعلها مؤسستين عامتين دون ما تغيير فى نشاطهما الاقتصادى كما صدر القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ (أول ديسمبر ١٩٦٠) قاضيا بتأميم البنك البلجيكى والدولى واعتباره مؤسسة عامة وتحولت أسهم هذه البنوك كلها إلى سندات على الدولة لمدة ١٢ سنة بفائدة ٥ ٪ وحددت قيمة السند بسعر السهم عند إقفال بورصة الاوراق المالية فى نفس اليوم الذى صدر فيه قـــانون التأميم ·

وبانقضاء مهلة الخمس سنوات المخصصة لتمصير البنوك ونظراً لاحتياجات الخطة الاقتصادية الهادفة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والتى تقتضى تعبئة كافة

موارد البلاد لدفع عجلة التنمية . وفى ضوء حتمية الحلول الاشتراكية للتغلب على مشاكل التخلف صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ (٢٠ يوليو ١٩٦١) قاضيا بتأميم كافة البنوك التى تعمل فى الجمهورية العربية المتحدة . وتلى صدور قوانين تأميم الشركات الكبرى صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ (١٦ ديسمبر ١٩٦١) بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وبمقتضاه إختصت المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالإشراف على الجهاز المصرفى متعاونة فى ذلك مع البنك المركزى .

وبدراسة البنوك التى يضمها الجهاز المصرفى تبين وجود عدد كبير من البنوك الصغيرة غير القادرة على مواجهة الأخطار التى تتعرض لها البنوك التجارية وحدها وعديمة الكفاية الانتاجية فرئى أن من المستحسن تحديد الحجم الأمثل للوحدة البنكية وضم تلك المصارف الصغيرة وإدماجها فى وحدات أكبر أقتصر عددها فى ٩ أكتوبر ١٩٦٣ على خمسة بنوك تجارية كبرى هى : بنك مصر والبنك الأهلى المصرى وبنك الاسكندرية وبنك بورسعيد بوصفها بنوكا إشتهرت بخبرتها ومهارتها العالية فى الشئون البنكية وبوصفها ممثلة لحوالى ٨٠٪ من إجمالى النشاط المصرفى المصرى قبل الادماج . ثم رئى بعد عملية الادماج أنه لاضرورة لبقاء المؤسسة العامة للبنوك فصدر القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ (٢٠ ابريل ١٩٦٤) قاضيا بإلغائها وضم إختصاصاتها للبنك المركزى . ورغبة من الحكومة فى التنسيق بين أوجه النشاط المصرفى والاتفاق على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزع تمويل القطاعات المختلفة للخطة على البنوك التجارية الخمسة إبتداء من أول يوليو ١٩٦٤ على أن تسهم جميعا فى تمويل تسويق الزروع الرئيسية نظراً لما تتطلبه هذه العمليات من تسهيلات إئتمانية كبيرة فى المواسم الزراعية .

وتقوم بجانب البنوك التجارية السابق ذكرها عدة بنوك متخصصة هى البنك الصناعى والبنك العقارى المصرى وبنك الأئتمان العقارى والبنك العقارى العربى ولكل منها وظائفه ومجالات نشاطه الاقتصادية أما بنك التسليف الزراعى والتعاونى فقد تحول إلى مؤسسة عامة سميت المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى وإختصت فروعه فى المحافظات المختلفة بعمليات التمويل الزراعى وانتقل الاشراف عليه إلى وزارة الزراعة . ونظراً لأهمية هذا الأخير من وجهة النظر الائتمانية المزرعية يحسن استعراض نشاطه ببعض التفصيل .

المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى

نشوء وتطور بنك التسليف الزراعى المصرى : رأينا فى الصفحات السابقة الدور الذى كانت تلعبه الحكومة فى توفير القروض اللازمة لصغار الزراع وقد وضح لها بعد الإنهيار العظيم الذى أصاب البنيانات الإقتصادية الرأسمالية إبتداء من أواخر ١٩٢٩ وأوائل ١٩٣٠ أن صالح البلاد يقتضى قيام منشأة بنكية زراعية متخصصة تشرف عليها الحكومة تتولى إقراض صغار ومتوسطى الزراع فصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ مرخصاً للحكومة تأسيس شركة مساهمة مصرية تتولى إنشاء بنك زراعى . وفى سنة ١٩٣٠ تم إنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى برأس مال قدره مليون جنيه مصرى أسهمت الحكومة فى نصفه واكتتبت البنوك التجارية والهيئات المالية الأخرى فى النصف الثانى من رأس ماله . أما **الاغراض المتوخاة من انشاء** البنك - وهذا وفقا لقانون ٥٠ لسنة ١٩٣٠ - فيمكن حصرها فى . **عمليات لأجل قصير** لا تتجاوز أربعة عشر شهراً بضمان حق الامتياز وتشمل : (١) إقراض الجمعيات التعاونية وصغار ملاك الأراضى الزراعية لنفقات عمليات إنماء الزروع . (٢) تقديم القروض للجمعيات التعاونية

ولصغار الزراع بضمان زروعهم . (٣) إقراض جميع الزراع قروضا عينيةفى صورة أسمدة وتقاوى **وعمليات لاتتجاوز مدتها عشر سنوات** فى مقابل رهن عقارى بالنسبة لصغار الملاك ولو فى المرتبة الثانية طالما سمح بذلك الفرق بين قيمة العقار والرهن الأول . أو فى مقابل ضمان أعضـاء مجلس الإدارة بالنسبة للجمعيات التعاونية أو فى مقابل ضمان الحكومة بسداد الثمن كما فى حالة ماكينات دراس الأرزالتى يمد بها البنك الزراع بالتقسيط وتتناول تلك العمليات: (١) قروضا لشراء الحيوانات لا تتجاوز ثلاث سنوات . (٢) قروضا للجمعيات التعاونية لاستعمالها فى شراء السواقى أو إقامة المصانع الزراعية أو شراء معدات التدخين وإدارتها (٣) قروضا نقدية لشراء الآلات الزراعية لمدد تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات وفقا لنوع الآلة بما فى ذلك ماكينات دراس الأرز (٤) قروضا عينية فى صورة ماكينات لدراس الأرز يوزعها البنـك على الزراع ويحصل ثمنها أقساطا على خمس سنوات . (٥) قروض لصغار الملاك وجماعاتهم وللجمعيات التعاونية ـ ولغير هؤلاء على سبيل الاستثناء وبقرار من مجلس إدارة البنك ـ لاستعمالها فى تمويل عمليات استصلاح الأراضى الخـاصة بحفر الترع والمساقى والمصارف . **وعمليات لاتتجاوز عشرين سنة** لصغار الملاك وجماعاتهم والجمعيات التعاونية بدون رهن عقارى . وبرهن عقارى ولو من الدرجة الثانية للافراد من صغار الملاك الزراع إذا سمح بذلك الفرق بين قيمة العقـار ومقدار الرهن الأول وتمنح هذه القروض بقصد تمويل عمليات استصلاح واستغـلال الأراضى الزراعية التى يمكنها الاستفادة من مشروعات الرى والصرف الكبرى ولم تكن قد استفادت منها بعد . **وعمليات لاتتجاوز اربعة عشر شهرا** للافراد ـ دون جماعات الملاك أو الجمعيات التعاونية إذ أن هؤلاء لهم نظـامهم السابق ذكره أعلاه ـ برهن عقارى أول أو ثان ولكن بصفة استثنائية بقرار من

مجلس إدارة البنك فى الحالات التى يسمح فيها الفرق بين قيمة العقار والرهن الاول بذلك وتشمل هذه العمليات القروض اللازمة لتمويل المنشآت الزراعية التى تفيد الزراعة كالمصانع الزراعية وغيرها بغرض تشجيع وحث الزراع على انشائها . وأخيرا ولما كان بنك التسليف الزراعى قد حل محل وزارة الزراعة فى توزيع البذور والأسمدة على الجمعيات التعاونية فقد خضع البنك لنص المادة ٤٥ نبذة (و) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والتى بمقتضاها أصبح البنك يقدم البذور والأسمدة للتعاونيات بأسعار تقل بمقدار ٥٪ عن الأسعار التى يتقاضاها من الزراع الأفراد أى غير المنضمين للتعاونيات . وقد راعى المشرع ذلك عند اصدار قانون انشاء بنك التسليف الزراعى المصرى ونص على أن يقوم البنك باقراض الجمعيات التعاونية الزراعية بفائدة تقل بمقدار ٢٪ عن سعر فائدة اقراض الأفراد وعلى أن تتمتع التعاونيات بخصم يبلغ ٥٪ من أثمان مشترواتها من البنك كالتقاوى والأسمدة ... الخ .

ورغبة من الحكومة فى توفير وسائل الائتمان لصغار الزراع وضمان استقرار موارد البنك المالية أباحت له حق الاقتراض منها فى حدود ٦ ملايين جنيه على ألا تطالب البنك بالسداد قبل حلول ميعاد تصفيته بوصفه شركة مساهمة مصرية وقد روعى عند تحديد سعر الفائدة التى يتقاضاها البنك على قروضه أن تكون معقولة ومعتدلة وفى نظير ذلك ورغبة من الحكومة فى تيسير أعمال البنك وتقليل تكاليفه التحصيلية أباح المشرع للبنك حق الامتياز على الزروع الناتجة من المزروعات التى استثمرت فيها تلك القروض وعلى أن يقوم صيارفة الحكومة بتحصيل مستحقات البنك عن طريق الحجز الادارى على مزروعات المدينين وممتلكاتهم .

وقد سمح القانون للبنك حق بيع التقاوى والاسمدة بالأجل لجميع الزراع

سواء كانوا من كبار الزراع أو متوسطيهم أو صغارهم أما منح القروض النقدية فاقتصر فى أول امر على صغار الزراع الملاك والجمعيات التعاونية الزراعية فقط أماما عداهم فما كان لهم الحق فى الحصول على اية قروض نقدية من البنك الأمر الذى حرم صغار المستأجرين من الحصول على القروض باسعار معتدلة من البنك و بالتالى أدى الى وقوعهم فرائس للمرابين أو كبار الملاك الذين كانوا يستغلونهم لصالحهم. هذا فى الوقت الذى كان البنك يقوم فيه بالتوسع فى تفسير المقصود بصغار الملاك ـ وهذا رغبة منه فى الربح ـ ليشمل من يمتلكون ٩٠ فدانا تدفع ضريبة تساوى ما تدفعه ٦٠ فدانا من اجود الاراضى الزراعية ؛ وهو تعريف غير منطقى لصغار الملاك فى دولة قديمة كمصر تعانى من تكدس سكانها الزراعيين على اراضيها الزراعية وبالتالى تعانى من كبر نسبة من يمتلكون المزارع الصغيرة والضئيلة والمفتتة التى تقل مساحتها عن ١٠ أفدنة . مما حدا بصغار الزراع اعتبار بنك التسليف الزراعى بنك الأوراد الكبيرة ـ وهذا بالنسبة لهم ـ خصوصا بعد ١٣ أبريل سنة ١٩٣٩ حينما صدر مرسوم بتعديل قانون البنك يجيز له اقراض صغار الزراع ومتوسطيهم قروضا عينية .

ولما كان قانون البنك لا يسمح بالتعامل مع كبار الزراع ويسمح فى نفس الوقت للبنك بالتعامل مع أعضاء الجمعيات التعاونية أيا كانت ملكياتهم ورغبة من كبار الملاك فى الحصول على القروض بأسعار معتدلة فقد لجأوا للانضمام للجمعيات التعاونية والسيطرة عليها وادارتها بالطريقة التى تتمشى ومصالحهم حتى يتمكنوا عن طريقها من الحصول على ما يلزمهم من احتياجات رأسمالية من بنك التسليف الزراعى . وفى ١٣ أبريل ١٩٣٩ صدر مرسوم بتعديل قانون البنك يجيز له منح صغار الزراع ومتوسطيهم القروض النقدية اللازمة لهم لتسيير عملياتهم

الزراعية ويقال أن هذا التعديل أتاح الفرصة أمام صغار المستأجرين للحصول على ما يلزمهم من إحتياجات رأسمالية نقدية وعينية فى نظير ضمانات أخرى غير الأرض الزراعية.

التحول الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى : نمت التعاونية عددا وعضوية خلال سنوات الحرب العالمية نموا كبيراً نتيجة لاعتماد الحكومة عليها فى توزيع النعم الزراعية الانتاجية كالتقاوى والأسمدة الكيماوية ... الخ وأيضا فى توزيع النعم التموينية الاستهلاكية الضرورية كما ظهرت أنواع جديدة من التعاونيات التى قصر القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ عن إستيعابها الأمر الذى حدا بالحكومة إلى وضع مشروع قانون جديد للتعاونيات ونظرا للمتاعب التى كانت تلقاها الجمعيات التعاونية من بنك التسليف الزراعى أثناء تعاملها معه فقد أدخل المشرع هذا الأمر فى إعتباره عند صياغته للقانون التعاونى الجديد . وبمجرد صدور القانون التعاونى رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الذى أباحت مادته رقم ٩٧ للتعاونيين حق إنشاء بنك تعاونى عام يعمل لخدمة جمعياتهم التعاونية حتى شرعوا - رغبة منهم فى التخلص من ديكتاتورية بنك التسليف الزراعى فى معاملة التعاونيات والتعاونيين - فى العمل على إنشاء بنكهم التعاونى بأقصى سرعة ممكنة . ويقال أن الجمعيات التعاونية أقبلت بحماس على الاكتتاب فى رأس مال البنك الجديد وتمت إجراءات تأسيسه وسجل فعلا بمصلحة التعاون وجرى نشر نظامه الأساسى فى أوائل سنة ١٩٤٦ ويبدو مما نشر حينذاك أن أوجه نشاط البنك التعاونى كانت ستتناول جميع أنواع الجمعيات التعاونية وجميع أوجه النشاط الانسانى الاقتصادى التعاونى دون إستثناء . وقد بلغ عدد التعاونيات التى ساهمت فى إنشاء البنك ١٧٥٤ جمعية بلغت جملة إكتتاباتها فى رأس المال ٢٢٤ ألف جنيه . وفى أوائل عام ١٩٤٧ قررت الحكومة - وكان على رأسها إسماعيل صدقى منشىء بنك

التسليف الزراعى ـ الغاء المادة ٩٧ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاصة ببنك التعاون وسرعان ما صدر القانونين ١٢١ و١٣٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل نظام بنك التسليف الزراعى والتعاونى على إنقاض بنك التعاونية الذى جرى حله وتحولت أمواله إلى بنك التسليف الزراعى . وأياً كانت المبررات التى استندت اليها الحكومة حينذاك للقضاء على البنك التعاونى فانه يمكن القول بأن هذا الإجراء يعتبر بداية جديدة فى تطور بنك التسليف الزراعى . ولمواجهة مهمته الجديدة تقرر رفع رأس مال البنك بمقدار نصف مليون جنيه إكتتبت الجمعيات التعاونية فى نصفها وأسهمت الحكومة فى نصفها الآخر كما تعدلت ـ كما يقال ـ نظم البنك وأغراضه فأصبح يباشر تمويل الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة من زراعية وإستهلاكية وإنتاجية ... الخ . كما أجيز للبنك أن يقوم بالعمليات المصرفية للجمعيات التعاونية جميعا . وعدل تشكيل مجلس إدارة البنك وأدخل فيه ستة أعضاء يمثلون النشاط التعاونى ـ كما يقال ـ منهم ثلاثة تنتخبهم الجمعيات التعاونية البالغ عدد أنواعها حينذاك خمسة أنواع وثلاثه آخرين تعينهم الحكومة إثنان منهم بحكم وظائفهم .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ تشكلت لجنة بقرار من مجلس إدارة البنك لبحث ودراسة تحويله إلى بنك تعاونى كامل وتقدمت اللجنة إلى مجلس إدارة البنك فى ٢٠ فبراير ١٩٥٢ بتقرير يتضمن خلاصة دراستها وتوصياتها التى يتلخص أهمها فى (١) قصر ملكية الأسهم التى يتكون منها رأس ماله على الحكومة والجمعيات التعاونية (٢) قصر تعامل البنك مع الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية (٣) جواز تعامل البنك مع كبار الزراع مباشرة مع رفع سعر الفائدة على معاملاته معهم . وهنا يبدو التناقص الواضح بين سعى البنك للتحول إلى بنك تعاونى كامل وبين

الأطماع الرأسمالية الكامنة فى نشأته وتكوينه والتى تبدو فى التفرقة بين عملائه من صغار الزراع الذين يتعاملون معه عن طريق جمعياتهم التعاونية فى الوقت الذى يسمح فيه لكبار الزراع معه مباشرة وفى التفرقة بين أسعار الفائدة التى يتقاضاها على القروض التى يمنحها لعملائه بغية زيادة أرباحه وهو كما يبدوا إستغلال رأسمالى للوضع الاحتكارى الذى كان ومازال يتمتع به البنك فى مجال الائتمان الزراعى والتعاونى ويتنافى والصفة التعاونية التى كان البنك يسعى للتخفى وراءها .

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ واضعا حدا أعلى للملكية الأراضى الزراعية ومنظما للعلاقة الاستئجارية بين المالك والمستأجر بالقدر الذى يمنع الملاك من إستغلال المستأجرين الأمر الذى حدا بالملاك إلى الإعراض عن ضمان مستأجريهم لدى بنك التسليف الزراعى والتعاونى عند سعيهم وراء الحصول على القروض الزراعية اللازمة لتمويل عملياتهم المزرعية . ولما كان مثل هذا الوضع سيضر بصغار المستأجرين كما سيضر بالانتاج الزراعى القومى فقد رؤى حينذاك التغاضى عن ضمان الأراضى الزراعية والاكتفاء بضمان الزروع الناتجة على أن تصرف لهم القروض العينية كاملة ونصف القروض النقدية على أساس أن جزءا كبيرا من العمليات المزرعية الجارية على حيازات هذه الطائفة من صغار المستأجرين يتولاها أفراد عائلاتهم المزرعية . وقد أدى عدم إستطاعته بعض المستأجرين إثبات حيازاتهم الاستئجارية وتخلف غالبية من حصلوا على قروض عن السداد إلى نبذ هذه السياسة بعد تجربة إستمرت أربعة مواسم زراعية .

نظام الائتمان الزراعى التعاونى : يقوم بنك التسليف الزراعى والتعاونى بمنح قروضه الزمنية ـ السابق التنوية عنها ـ فى صورتين رئيسيتين هما : (١) القروض

العينية و (٢) القروض النقدية . وتبدو القروض العينية فى صورة تقاوى أو أو أسمدة أو مبيدات آفية أو عبوات ... الخ . أما القروض النقدية فيستعملها الزراع لمواجهة وتسيير عملياتهم المزرعية الفورية كتكاليف العزيق وتنقية دودة القطن والجنى ... ورغما عن أهمية الدور التمويلى الذى يضطلع به البنك فى القطاع الزارعى الذى كان ولايزال يكون الشطر الأكبر من البنيان الاقتصادى المصرى ورغما عما يقوله المسئولون من أن البنك رأى لصالح الزراع والجمعيات التعاونية أن يمد الزراع بجميع إحتياجاتهم من قروض عينية أو نقدية ورغما عما يقال من أن الجمعيات التعاونية قد إرتاحت إلى هذا الاتجاه حيث تركزت جميع إحتياجات الزراع فى مصدر واحد مما ييسر وسائل التعامل أمام التعاونيات ويخفض أسعار البيع إلى أقل حد ممكن ... الخ .فيبدوا أن شكوى الزراع كانت عامة من البنك بسبب ربطه بين الأقراض العينى ـ حيث أرباحه كبيرة ـ وبين الاقراض النقدى حيث لايزيد دخله منها على سعر الفائدة من ناحية وبين سعيه الحثيث وتفضيله للتعامل مع كبار الزراع حيث الصفقات كبيرة من ناحية اخرى الأمر الذى يتنافى وصفاته التعاونية . وقد عبر التعاونيون عن رأيهم الذى يتنافى والأقوال السابقة بقولهم فى مؤتمرهم التعاونى الأول فى سنة ١٩٥٥ بأنه « قد سئم التعاونيون قصة تحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى وأصبح أمر تحويله إلى الوضع التعاونى المثالى غير مجد ... وبعد أن أدرك التعاونيون أن هـــذا البنك لايعتبر مصرفهم إذ الواقع يدل دلالة قاطعة عـلى أنـه مصرف حملة الأوراد الأميرية العالية ... وبعد أن ساءت العلاقة بينه وبين صغار الزراع ـ عـلى الرغم من أن هذا البنك اسس أصلا لإقراض صغار ومتوسطى الزراع ـ حين إتجه إلى عملية الاتجار فى الأسمدة بأسعار تزيد على أسعـار السوق مع التشدد فى عدم صرف

السلف النقدية إلا إذا إقترنت بالسلف العينية » . ويبدو أن هذا القول من التعاونيين يتناقض تماما وتصريحات المسئولين فى البنك ويدل على مدى عدم إرتياح الجمعيات التعاونية للسياسة وللطريقة التى يتعامل بها البنك معهم .

وكان لزاما ـ بعد النقد المرير الذى تعرض له بنك التسليف الزراعى والتعاونى بوصفه بنك الائتمان فى القطاع الزراعى ـ أن توضع سياسة جديدة للائتمان الزراعى فى إطار الأهداف القومية . وفى سنة ١٩٥٧ بدىء فى تنفيذ ما يسمى **بنظام الائتمان الزراعى التعاونى** الذى يقوم على : (١) امتناع البنك عن التعامل الفردى المباشر مع الزراع وقصر تعامله على الجمعيات التعاونيـة الزراعية (٢) تقديم التسهيلات الإئتمانية للمستأجرين الذين لاتتجاوز حيازاتهم ثلاثين فدانا بضمان الزروع الناتجة وعدم التمسك بضمان الأرض الزراعية (٣) تقديم الخدمات النقدية والعينية دون حاجة إلى الانتقال إلى مكاتب البنك فى عواصم المحافظات (٤) يزاول البنك نوعا من الإشراف على التعاونيات لضمان تنفيذ هذه السياسة على الوجه الأكمل . ويقال أن نظام الأئتمان الزراعى التعاونى حقق أهدافه التى يمكن حصرها فى : (١) نمو التعاونيات الزراعية عددا وعضوية . (٢) دعم الأجهزة الادارية والفنية بالتعاونيات بتيسير ما تحتاجه من كتبة ومشرفين وأمناء مخازن مدربين وبتوفير ما تحتاجه من مقار ومخازن ملائمة لاحتياجاتها ... الخ . (٣) جعل التعاونيات مراكز إشعاع للتوعية والإرشاد وتساعد على تنمية الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى فى المناطق التى تعمل بها وأخيراً (٤) توفير الأئتمان النقدى والعينى فى البيئات المحلية الأمر الذى يتيح للزراع فرصة التفرغ لمزاولة عملياتهم المزرعية الإنتاجية بدلا من إضاعة الوقت فى الانتقال إلى عواصم

المحافظات حيث الفروع الرئيسية للبنك سعيا وراء الحصول على ما يلزمهم من قروض .

وفى عام ١٩٦٤ أى العام الذى جرى فيه الاصلاح المصرفى والذى أصبح بمقتضاه بنك التسليف الزراعى والتعاونى البنك المختص بمنح القروض فى القطاع الزراعى من الكون الاقتصادى المصرى صدر قرارا جمهوريا قاضيا بعدم دفع الزراع لأية فوائد على القروض التى يقدمها اليهم بنك التسليف الزراعى التعاونى . وهو أمر يعمل على تقليل تكاليف الإنتاج المزرعى وبالتالى يؤدى إلى زيادة دخول الزراع التى تمكنهم عادة من رفع مستويات معيشتهم .

التحول الى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى : بعد أن تعددت أوجه نشاط بنك التسليف الزراعى والتعاونى وإنتقال نشاط الائتمان الزراعى النقدى والعينى إلى الجمعيات التعاونية المحلية القروية . وبعد قيام نظام الحكم المحلى وإضطلاعه بمسئوليات تنمية وتطوير المرافق الاقتصادية والاجتماعية فى المحافظات بما فى ذلك مرفق الائتمان الزراعى والتعاونى الاقليمى وإذا كانت اللامركزية تتمشى والمطالب البيئية التى تتفاوت من محافظة لأخرى فإنه ما كان فى الإمكان ترك الأمور تجرى على هواها دون ضابط أو رابط فى مرفق حساس كمرفق الائتمان الزراعى والتعاونى بل كان من الواجب وضع خطة مركزية قومية للائتمان الزراعى والتعاونى تدور فى إطارها لامركزية التنفيذ فى المحافظات كما كان من الواجب خلق الهيئة المنوط بها تخطيط الائتمان الزراعى والتعاونى على نطاق الجمهورية لهذا صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ قاضيا بانشاء المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات .

وتنحصر أغراض المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى : وفقا للقانون السابق فى القيام « بالتخطيط المركزى للائتمان الزراعى والائتمان التعاونى فى الجمهورية العربية المتحدة فى حدود السياسة العامة للدولة وتتولى تمويل هذا الائتمان وتوفير جميع المواد اللازمة للانتاج الزراعى كما تقوم بما تكلفها به الدولة من أعمال وخدمات تتصل بهذه الأغراض. » كما قضت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بأن تحول فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات إلى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة باستثناء الفروع التى ينحصر نشاطها كله أو غالبيته فى العمليات التموينية حيث تعتبر فروعا تابعة للمؤسسة .

ونظراً لما لوحظ من ضخامة الأعمال التى تتولاها المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى أصدر السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى القرار الوزارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل لجنتين لتطوير وتنظيم النواحى المالية والإدارية للمؤسسة وبنوكها بما يتمشى ومبدأ مركزية الإشراف والتوجيه بالنسبة للمؤسسة ولامركزية التنفيذ فى البنوك فى المحافظات وتحديد الاختصاصات والسلطات والواجبات لأجهزة المؤسسة وبنوكها وقد شملت توصيات اللجنة الثانية تحديد إختصاصات المؤسسة كالآتى : **اولا** أن تقتصر أعمال المؤسسة على التخطيط والإشراف والمتابعة . **ثانيا** أن تقوم المؤسسة بالتخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتعاونى على النطاق القومى فى حدود السياسة العامة للدولة وأن تقوم بتقدير حجم الاحتياجات التمويلية الزراعية القومية وتتولى توزيع تلك الاموال على بنوك المحافظات وفقا للأحتياجات الاقليمية . **ثالثا** الاشراف والمتابعة لاعمال

بنوك المحافظات . وتنفيذا لهذه التوصيات نقلت المؤسسة ما كانت تباشره من إختصاصات تنفيذية إلى البنوك الإقليمية بالمحافظات .

وظائف وأغراض شركات الائتمان الزراعى والتعاونى بالمحافظات: يمكن حصر أهم أعمال شركات الائتمان الزراعى والتعاونى فيما يلى :

أولا : الاقراض بضمان حق الامتياز أو بالضمانات الأخرى المرتبطة ببعض أنواع القروض كرهن منقول أوعقار أو ضمان شخصى وتشمل القروض الأنواع التالية : **قروضا قصيرة الاجل لا تتجاوز أربعة عشر شهرا** وتتضمن (١) سلفا للجمعيات التعاونية الزراعية تمكن أعضاءها من مواجهة نفقات العمليات المزرعية الفورية وغير الفورية بما فى ذلك نفقات مقاومة الآفات وحصاد أو جنى الزروع . (٢) بيع الأسمدة والتقاوى والمبيدات الآفية وكافة مستلزمات الانتاج المزرعى بالأجل للجمعيات التعاونية الزراعية . (٣) تقديم قروض للجمعيات التعاونية تمكنها من دفع أثمان الزروع الجارى تسويقها تعاونياً أو منح قروض لأعضائها فى مقابل ضمانات زروع يمكن رهنها لدى البنك. (٤) تقديم قروض لمربى الماشية . (٥) تقديم قروض لاشهار حق الارث أو إنهاء الوقف أو الشيوع .

وقروضا متوسطة الاجل لا تتجاوز مدتها ١ عشر سنوات وتتضمن (١) منح قروض للزراع عن طريق جمعياتهم التعاونية لشراء الآلات المزرعية وحيوانات العمل . (٢) تقديم قروض لاستصلاح واستزراع الأراضى الزراعية وشراء الآلات والمعدات والحيوانات بالاضافة إلى إقامة المبانى والمخازن والحظائر...الخ.

بشرط أن تكون هذه القروض مضمونة برهن عقارى من الدرجة الأولى .
(٣) منح قروض لانشاء أحراش الفاكهة. (٤) تقديم القروض اللازمة للجمعيات التعاونية الزراعية التى تمكنها من انشاء مقار عملها وما تحتاجه من مخازن وشون وأدوات ومعدات ومهمات .

وقروض لآجال طويلة لا تزيد مدتها على عشرين سنة لاستغلال الأراضى التى تستفيد من مشروعات الرى والصرف العامة على أن تكون مضمونة برهن عقارى من الدرجة الأولى . كما تقف البنوك الاقليمية فى المحافظات على قدم الاستعداد لتقديم جميع أنواع القروض قصيرة ومتوسطة الآجال التى تحتاجها الجمعيات التعاونية فى تحقيق أهدافها .

ثانيا : تمويل المشروعات التى تساعد على النهوض بالانتاج الزراعى النباتى أو تنمية الثروة الحيوانية أو العدانية أو الاسهام فى انشائها .

ثالثا : بيع التقاوى والأسمدة وكافة مستلزمات الانتاج الزراعى للجمعيات التعاونية والهيئات الزراعية .

رابعا : القيام بجميع الأعمال المصرفية لجميع أنواع التعاونيات وأعضائها بما فى ذلك قبول الودائع والمدخرات .

خامسا : الإسهام فى الشركات أو الهيئات التى لأغراضها صلة بأوجه نشاط البنك .

وأخيراً وليس آخرا يجرى الاقراض للجمعيات التعاونية بوصفها شخصية معنوية أو لأعضائها عن طريقها إذا لزم الحال . كما يجوز للبنك فى الحالات التى

يلزم فيها الرهن العقـارى وبصفة استثنائية وبعد اتخـاذ قرار من مجلس الادارة قبول رهن عقارى من الدرجة الثانيـة إذا سمحت بذلك قيمة الفرق بين العقـار المرهون ومبلغ الرهن الأول برهن ثان وبالاضافة - وبصفة عامة - تقف شركات بنك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظـات على قدم الاستعداد للاسهام فى كل مايتعلق بالائتمان الزراعى والتعاونى وخدمة البنيان الاقتصادى الزراعى فى حدود مخططات المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .

الباب الثاني والعشرون

تسويق المنتجات المزرعية

تمهيـــد

علاقة تسويق المنتجات الزراعية بادارة الاعمال الزرعية : يعتبر تسويق المنتجات المزرعية عملية مستمرة طوال العام الزراعي الغرض منها تصريف مختلف الزروع النباتية الحقلية والخضرية والفاكهية والخشبية والزروع الحيوانية اللحمية واللبنيه والداجنية ... الخ . التي تجود بها المزرعة أو المزارع فى العـديد من مختلف الأسواق القومية الداخلية والأسواق الخارجية الأجنبية . ويجرى نقـل الزروع إلى تلك الأسواق بالعربات واللوريات والمراكب والسفن والطائرات كا تتداولها أيدى العديد من الوسطاء التجار والوسطاء الوظيفيون أثناء قطعها للمسافات بين منتجيها من الزراع إلى مستهلكيها النهائيين . وتبدو محصلة النجاح المالى للزراع بوصفهم مديرين ورقباء مزرعيين فى صورة الفرق بين إجمالى الدخول المتحصل عليها من تصريف ثمار عملهم وجهدهم وكدحهم على مزارعهم وبين إجمالي تكاليفهم المزرعية أى فى صورة صافى ربحهم . ولما كان الزراع أصحاب أعمال ويديرون مزارعهم بوصفها منشآت اقتصادية فلا بد لهم وأن يسعوا لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح . وهدف هذا شأنه لا يكفى لبلوغه فقط العمل على تخفيض متوسط تكاليف وحدة منتجاتهم إلى أدنى حدودها بل يلزمهم أيضا العمل على الحصول

على أقصى ما يمكنهم من الأسعار لمنتجاتهم عند عرضها فى الأسواق . فتسويق المنتجات المزرعية والأمر كذلك يعتبر واحدة من الحلقات الهامة فى سلسلة الأحداث التى تبدأ بعمليات التمويل ، إعداد الخطط والبرامج المزرعية وتنتهى بعملية تجميع الدخل المزرعى النقدى المتحصل عليه من تسويق الزروع التى انتجتها المزرعة . ولما كان الرقيب المزرعى ـ زارعا كان أو مديراً مأجورا ـ هو الشخص المنوط به البت فى الشئون التنفيذية المزرعية بما فيها تسويق منتجات المزرعة التى يعمل بها فإن من الواجب عليه إلا يكتفى بالالمام بذلك القدر من المعارف الرئيسية الزراعية الطبيعية والفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية التى تعينه على انتاج الزروع النباتية والحيوانية بأقل تكاليف ممكنة بل لا بد له أيضا من التسلح بالمعارف التسويقية الرئيسية التى تتيح له فرص تصريف منتجاته أى تسويقها بأعلا الأسعار المتاحة فى مختلف الأسواق التى يتعامل فيها . تلك المعارف التسويقية التى سيجرى استعراضها باختصار فى الجزء التالى من هذا الباب .

مصطلحات وتعاريف تسويقية

تسويق المنتجات الزراعية : تسويق المنتجات الزراعية كصناعة إن هو إلا مهنة توصيل المنتجات المزرعية من المزارع أى من أيدى المنتجين الزراعيين إلى المستهلكين النهائيين فى الشكل والمكان والزمان الذى يحتاجونها فيه لسد وإشباع إحتياجاتهم ورغباتهم **وكعلم** فهو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الزراعى الذى يبحث فى السوق كجزء من البنياء الاقتصادى الزراعى وعلى ذلك فيمكن تعريفه وبأنه مجموعة المعارف الاقتصادية التى يهتدى بها فى إستغلال جزء من الموارد

الطبيعية والانسانية الزراعية فى تسويق المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وذلك للحصول منها مجتمعة على أكبر قدر ممكن من الاشباع الكلى لاحتياجات ورغبات السكان الزراعيين من الخدمات التسويقية المؤدية إلى وصول النعم الزراعية إلى البنيانين الاقتصاديين الآخرين -الصناعى التجارى - وورود النعم غير الزراعية إلى البنيان الاقتصادى الزراعى بأقل قدر من التكاليف .

السوق : يمكن تعريف السوق بأنه ذلك المحيط الذى تؤدى فيه قوى العرض وقوى الطلب المحددة للاسعار عملها وحيث تميل النعم التى يجرى فيها التعامل إلى التحرك فعلا وفقا لتحركات نقل ملكيتها » .كما قد يعرف السوق « بأنه مجموعة من البائعين والمشترين يعملون فى ظل ظروف عرض وطلب متجانسة وتتوافر لديهم حرية التنافس وتسهيلات التجارة » .

ظروف العرض والطلب المتجانسة : تتضمن ظروف العرض والطلب المتجانسة (١) حرية إنتقال النعمة من وإلى أجزاء السوق المختلفة بما يحقق تساوى الأسعار فى كل أجزائه أى يسود سعر سوقى موحد فى السوق بعد ادخال تكاليف النقل بين أجزاء السوق فى الاعتبار . (٢) وسهولة الاتصال بين البائعين والمشترين المحتملين فى السوق بما ييسر لكل منها توافر المعلومات المتعلقة بالنعم الواردة والمخزونة والمبيعات والاسعار .

قانون السعر الواحد : ينص قانون السعر الواحد على أنه « فى أية سوق معينة حيث تتوافر ظروف المنافسة الاقتصادية الحرة الطليقة لن يسود فيه الا سعر واحد للنعمة الواحدة المتجانسة أى ذات الصفات الواحدة فى لحظة

زمنية معينة» . مع ملاحظة ادخال تكاليف النقل بين أرجاء السوق فى الاعتبار .

الخدمات التسويقية

تعريف الخدمات التسويقية: الخدمات التسويقية إن هى الا الأعمال الاقتصادية التى يؤديها القائمون بعملية التسويق سواء كانوا أفراداً أو هيئات أثناء قيامهم بتحقيق الهدف النهائى لتلك العملية ويقصد به توصيل النعم إلى المستهلكين وهم يقومون أثناء نشاطهم التسويقى بأداء ثلاث خدمات تسويقية رئيسية هامة : (١) تجميع النعم (٢) . تصريف النعم (٣) . تحقيق التوازن بين العرض والطلب .

تجميع النعم : تجميع النعم هو أولى الخطوات التسويقية ويقصد بها تجميع المنتجات الرئيسية سواء كانت مواد خام أو أغذية أو مصنوعات فى نقط مركزية بالمدن يطلق عليها عادة أسواق الجملة . ويحدث تجميع المنتجات غالبا فى خطوتين متتاليتين . **أولاهما** تحدث بالقرب من أماكن الانتاج وتشمل جمع منتجات العدد الكبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى كميات كبيرة تتناسب والحمولات الكاملة للوريات أو عربات السكك الحديدية تمهيداً لنقلها من الأسواق المحلية . أما **ثانيتهما** فيتولاها كبار تجار الجملة الذين يجمعون تلك المنتجات من أسواقها المحلية وينقلونها إلى الأسواق المركزية بالمدن حيث يسهل توزيعها بعد ذلك على المصانع أو على التجار الآخرين أو المستهلكين النهائيين .

تصريف النعم : تصريف النعم إن هى إلا المراحل التى تجتازها النعم وهى فى طريقها إلى المستهلكين أما بعد تجميعها فى الأسواق المركزية أو مباشرة من المنتجين إلى

المستهلكين أو عن طريق الوسطاء من تجار الجملة ونصف الجملة والقطاعى .
وتتوقف طرق وتجميع وتصريف المنتجات الزراعيه على مدى تحملها للتخزين . فالمنتجات سريعة العطب كمعظم زروع الفاكهة والخضر تشحن من المنتجين إلى أسواق الجملة أى الاسواق المركزية ومنها إلى المستهلكين إما بحالتها التى خرجت بها من يد المنتج أو بعد تحويرها بما يتلائم ورغبات المستهلكين. أما السلع القابلة للتخزين كالقطن والقمح والفول والشعير ... الخ. فانها تجمع عادة فى الاسواق المحلية بكميات كبيرة ثم تنتقل منها الى أسواق الجملة التى قد تخزن فيها أو تباع للمصانع أو المستهلكين .

التوازن بين العرض والطلب : التوازن إن هى الا عملية وسطية بين تجميع المنتجات أى النعم وتصريفها ويقصد بها ايجاد التعادل بين قوتى العرض والطلب من حيث الظروف الزمنية والوصفية والكمية والمكانية خصوصا فى المنتجات الزراعية التى لا تنتج وفقاً لطلبيات سابقة كالمنتجات الصناعية والتى يجرى انتاجها تحت ظروف طبيعية ليس من الممكن التحكم فيها مما يجعل من العسير على المنتجين أن يتحكموا فى كمية ونوع وصفات ووقت انتاج سلعهم بالاضافة الى أن انتاج السلع موسمى واستهلاكها عادة مستديم مما يجعل ورودها إلى الأسواق فى كثير من الاحيان فى الوقت الذى يقل فيه الطلب عليها ونتيجة لذلك أعدت الاسواق المركزيه بالوسائل اللازمة للتخزين والتى تساعد على تحقيق التوازن بين المعروض والمطلوب منها . وبهذا تعتبر الاسواق المركزية مكانا للتوفيق بين السوق والطلب هذا بالإضافة إلى تركيز المنتجات فى مكان معين يلتق فيه البائع بالمشترى مما يكفل تسهيل عمليات تعيين النعم وإنتقال ملكيتها .

المراحل التسويقية

تمهيـــد

يقصد بالمراحل التسويقية تلك الخطوات التى تجتازها السلع وهى فى طريقها من يد المنتج إلى يد المستهلك . وتنحصر تلك المراحل فى ثلاث مراحل تسويقية رئيسية كما يلى :

مراحل تسويقية تبادلية :

١ ـ الشراء : وهذه تتضمن المراحل الشرائية التالية

أ ـ تحديد النعم المشتهاه أى تعيين النعم المطلوب شراءها .

ب ـ البحث عن البائع .

حـ ـ الاتفاق على الثمن وغيره من شروط إتمام الصفقة .

د ـ دفع الثمن أو الاتفاق على طريقة الدفع بالأجل .

هـ ـ تغيير الملكية أى نقل الملكية .

٢ ـ البيـــع : وهذه تتضمن المراحل البيعية التالية

أ ـ خلق الطلب .

ب ـ البحث عن المشترين .

حـ ـ ارشاد المشترين .

د ـ الاتفاق على الثمن وغيره من شروط اتمام الصفقة .

٣ ـ تحصيل الثمن فوراً أو الاتفاق على طريقة الدفع بالأجل .

مراحل تسويقية متعلقة بالتعامل الفيزيقى فى النعم :

٤ ـ التخزين .

٥ ـ المماثلة والتدريج.

٦ ـ التجزىء

٧ ـ الضم .

٨ ـ التعبئة .

٩ ـ التغليف .

مراحل تسويقية تيسيرية .

١٠ ـ التمويل.

١١ ـ المجازفة :

١٢ ـ تجميع الاحصائيات والبيانات التسويقية وإذاعتها .

المراحل التسويقية التبادلية

الشـــراء

تمهيد : الشراء إن هو إلا العملية التى يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو الهيئات سعيا وراء الحصول على نعمة أو نعم معينة بغية امتلاكها أو استهلاكها أو إعادة بيعها أو تجميعها تمهيدا لنقلها أو تصديرها أو استعمالها كمادة خام . وتعتبر عمليـــة الشراء من أهم المراحل من وجهة نظر المشترين إذ تشغل حيزا كبـيراً من وقتهم سواء كانوا مستهلكين نهائيين أو رجال أعمال .

طرق الشراء : يحدث الشراء عادة بالمعاينة أو العينة أو بالمواصفة أو بالرتبة أو باثنتين أو أكثر من هذه . فالشراء **بالمعاينة** يحدث بعد الرؤية أى أن المشترى يفحص السلعة ويقرر ما إذا كانت صفاتها تتفق واحتياجاته . والشراء **بالعينة** يحدث بعد أن يفحص المشترى عينة من السلعة أى جزء منها يمثل السلعة كلها ويجب فى هذه الحالة أن تطابق السلعة المشتراة العينة تمام المطابقة . والشراء **بالمواصفة** يحدث طبقا لكتالوجات تبين مواصفات السلعة المعروضة للبيع والشراء بهذه الطريقة فيحدث عادة فى الأحوال التى يصعب فيها الشراء بإحدى الطريقتين السابقتين أما الشراء **بالرتبة** فيحدث عادة فى السلع التى اصطلح على استعمال مقاييس معينة لصفاتها تصلح لأن تكون تعبيراً سائداً فى لغة التعامل وفق نموذج تنطبع صورته فى أذهان المتعاملين كصورة لحقيقة مادية . ويختلف تقسيم الرتب عادة باختلاف السلعة فالقطن تقسم رتبه وفقاً لطول تيلته ومتانته ومرتبته ولونه ونظافته ... الخ وفى البيض حسب حجمه ووزنه وصلابته ودرجة نظافته واتساع فراغه الهوائى والفاكهه حسب الحجم والنوع والوزن والخلو من العطب والحشرات الخ .

المراحل التسويقية لعملية الشراء : تمر عملية الشراء عادة فى عدة مراحل يمكن حصر أكثرها أهمية فى خمس مراحل رئيسية هى المراحل الآتية :

١ - **تعيين السلع المشتهاة** : يتعين على الشركات الكبيرة ذات المصانع الضخمة تحديد أنواع السلع التى تتمشى وأغراضها الإنتاجية ويقضى الوسطاء (التجار) وقتا طويلا فى تحليل مبيعاتهم السابقة ودراسة اتجاهات الطلب عليها لاستكشاف وتقرير أنواع وكيات النعم التى يودون شراءها ويبذل المستهلكون النهائيون جهداً كبيراً لتقرير ما يلزم لموائدهم وملابسهم وسكنهم ورفاهيتهم بما يتناسب ودخولهم وهم فى هذا يوازنون بين شراء سيارة أو شراء أثاث للمنزل أو

إستثمار نقودهم فى أسهم أو سندات ... الخ. ولتقرير أنواع النعم المشتهاة بطريقة سديدة لابد من الإلمام بخواص ومراتب النعم وتطور الأسعار .

٢ - **البحث عن البائعين :** فى ظل النظام الاقتصادى الحاضر يعمل البائعون عادة على إجتذاب أكبر عدد ممكن من المشترين ولكن فى نفس الوقت يعمل المشترون من جانبهم على تصيد أقل البائعين أسعاراً وتبدو هذه الظاهرة بجلاء فى حالات تجار الجملة والمؤسسات الكبرى التى يبذل فيها مجهود كبير ووقت طويل فى تصيد البائعين الذين يمكنهم توريد النعم المطلوبة بانتظام طبقا للمواصفات الموضوعة سواء باتصالاتهم الشخصية بالبائعين أو بالمراسلات أو بالارتحال أو بارسال مندوبين سواء فى بلادهم أو فى جميع أنحاء العالم .

٣ - **اتمام الصفقة .** يعتبر الاتفاق على السعر وغيره من الشروط الأخرى كالضمانات وطريقة دفع أجر النقل وتاريخ وصول النعم للمشترى والخصم من الأهمية بمكان تفاديا للنزاع مستقبلا .

٤ - **سداد الثمن:** يدفع الثمن فورا أو بالأجل . وفى هذه الحالة يتفق على طريقة الدفع بالأجل وتاريخ دفع الأقساط والجزاءات ... الخ .

٥ - **انتقال الملكية :** تنتقل ملكية السلع قليلة القيمة بتسليمها للمشترى أما فى بعض المشتروات الكبيرة القيمة فلابد من نقل ملكيتها كتابة أى بعقود ولهذه الخطوة أهميتها من الناحية القانونية .

البيع

تمهيد : يقصد بعملية البيع تلك الجهود الانسانية التى يبذلها الافراد أو الهيئات أو الجماعات أثناء سعيهم وراء التخلص من نعمة أو نعم معينة بطريق البيع

أى بطريق نقل ملكيتها منهم إلى غيرهم مع الحصول لقاء خدماتهم التسويقية على أقصى مايمكنهم من الأثمان . وتعتبر عملية البيع من أهم العمليات التسويقية من وجهه نظر البائعين كما أنها تعتبر من أكثر المراحل التسويقية نفقة فى ظل الجهاز الاقتصادى الراهن نتيجة لتوافر كميات كبيرة من النعم المختلفة تزيد كثيراً على مايمكن بيعه منها بربح مناسب . وهذه الحالة هى مايطلق عليه الاقتصاديون إسم فائض الانتاج . وتسويق مثل هـــذه المنتجات (النعم الفائضة) عادة يستلزم دراسة دقيقة متواصلة لحالة الأسواق وحالة الطلب عليها مع العمل عـــلى زيادة الكميات المباعة منها باستخدام مندوبين متجولين بالعمولة أو بإنشاء فروع للمبيعات فى مختلف المناطق .

طرق البيع وهى نفس الطرق التى سبق ذكرها فى عملية الشراء .

المراحل التسويقية لعملية البيع . تمر عملية البيع عادة فى عدة مراحل يمكن حصرها فى خمس مراحل رئيسية هى :

١ . **خلق الطلب** . يقصد بخلق الطلب تحريك رغبات المشترين نحو إمتلاك سلعه ما والمقصود بالرغبة هنا الرغبة المقرونة بالقدرة على الشراء والدفع حتى تصير فعالة ويعمل البائعون على إجتذاب المشترين بوسائل منها .

١ تمكين المستهلكين من تجربة السلع .

٢ ـ الاتصال الشخصى بين البائعين أو مندوبيهم بالمشترين .

٣ . إغراء المشترين فى الحصول على النعم التى يبيعونها بشتى وسائل الإعلان .

٢ ـ **البحث عن المشترين** . بالإضافة إلى الوسائل السابقة فان البائعين يعمدون إلى إرسال مندوبين متجولين عنهم بالعمولة أو بالأجر للحصول على طلبيات من

المشترين وهم فى مكان إقامتهم ثم توريدها لهم فيما بعد .

٣ ـ **ارشاد المشترين** . ويقصد به إرشاد المشترين إلى الطرق المثلى لإستعمال النعم المباعة بما يكفل المحافظة عليها ومنع فسادها بسرعة وذلـــك أما بتمرين المشترين على إستعمالها أو بطبع نشرات تتضمن إرشادات للمشترين تضمن بقاء السلعة فى حالة جيدة أطول مـــدة ممكنة كما فى حالة السيارات أو الثلاجات أو الأجهزة الكهربائية ... الخ.

اتمام الصفقة . وهذه تتضمن كما سبق القول فى حالة الشراء مفاوضة المشـترين وتقرير السعر وغيره من الشروط .

٥ ـ تحصيل الثمن فوراً أو الاتفاق على طريقة الدفع بالآجل .

المراحل التسويقية المتعلقة بالتعامل الفيزيقى فى النعم

النقل

تمهيد . عمليه النقل إن هى إلا العملية التسويقية الخاصة باضافة المنافع المكانية للنعم وإن كانت فى بعض الأحيان التى يشتد فيها الطلب على نعمة ما نفدت أو كادت أن تنفد من الأسواق تضيف منفعة زمنية لتلك النعمة بإيجادها فى الوقت المناسب وتعتبر عملية النقل فى العصر الحالى الذى أضحت فيه مراكز الانتاج بعيدة عن مراكز الاستهلاك من أهم المراحل التسويقية ويقوم بعملية نقل النعم من أماكن إنتاجها إلى أماكن الشحن المحلية المنتجون أو مندوبوهم حيث يتسلمها منهم تجار التجزئة وينقلونها إلى الأسواق المركزية أو إلى تجار التجزئة الذين ينقلونها أحيانا إلى المستهلكين. كما قد يتولى عملية النقل مندوبون عموميون يأخذون على عاتقهم مسئولية نقل النعم والمنتجات

وتوصيلها إلى أماكن الطلب عليها دون أن يضيع أو يسرق أو يتلف جزء منها وإذا أصاب تلك النعم أو المنتجات أثناء نقلها أى ضرر أو نقص فانهم فى هذه الحالة يلزمون بدفع تعويضات تتناسب وما أصاب النعمة من أضرار . وسواء نقلتها هذه الفئة أو تلك فان النقل عادة يكون بالسكك الحديدية أو اللوريات أو العربات أو السفن كما قد يكون بالطائرات فى بعض الأحيان . وإزدياد سرعة النقل وتعدد وتوفر سبله المجهزة بالوسائل الكفيلة بالمحافظة على سلامة المنتجات خصوصا الزراعى منها السريع العطب أطول مدة ممكنة فى ضوء معلومات الحفظ الحالية مكنت المنتجين من توسيع الرقعة التى ينقلون منتجاتهم فى محيطها وهذه الأخيرة مضافا إليها المنافسة بين وسائل النقل رفعت من كفاءته وخفضت من تكاليفه كما أدت إلى زيادة التخصص فى الإنتاج الزراعى الذى أدى بدوره إلى خفض تكاليف الإنتاج وهذه كلها عوامل ساعدت على توفير النعم الانتاجية والاستهلاكية فى الأسواق بأقل ما يمكن من الأثمان مما رفع من مستوى الهناء أى النعيم الفردى والجماعى بتوفير وسائل الاستهلاك اللازمة لاشباع الاحتياجات والرغبات الفردية والجماعية . وتبذل الشركات والمؤسسات التى تتولى عمليات النقل جهودا كبيرة لتقليل تكاليف النقل تلك التكاليف التى تتأثر بعوامل عديدة أهمها :

١ ـ تكاليف خدمات النقل . وهذه تتوقف كثيرا على طول المسافة وعلى النسبة بين قيمة النعمة ووزنها وحجمها وعلى مدى العناية اللازمة بها والشروط الواجب توافرها فى عملية النقل حتى تصل هذه النعمة إلى طالبيها سالمة .

٢ ـ مدى توافر الوسائل اللازمة للتعبئة والتحميل والنقل والتفريغ وفتح الطرود فى ضوء الكميات المطلوبة منها .

٣ ـ مدى قرب أو بعد الأماكن التى تتوافر بها الوسائل السابقة عن

أماكن الإنتاج أو أماكن تسليم المنتجات أو أماكن شحنها .

٤ ـ مدى السرعة التى تتم بها عملية النقل ومدى توفر وسائل صون النعم أثناء شحنها أو نقلها .

التخزين

التخزين إن هو إلا عملية حفظ النعم والمنتجات فى حالة جيدة طول الفترة المنحصرة بين وقت إنتاجها ووقت استهلاكها . ويختزن الناس النعم والمنتجات إما بسبب ظروف معينة أملتها الطبيعة أو لمواجهة أو لتحقيق أهداف معينة وتعتبر العوامل الآتية من أهم الدوافع إلى تخزين المنتجات وإن لم تكن كلها .

١ ـ الخوف من التغيرات الطبيعية كاختزان الوقود والأغذية والمواد الخام خشية الصقيع وانقطاع المواصلات فى البلاد الباردة .

٢ ـ مواجهة الظروف غير الملائمة كاختزان القطن وغيره من النعم فى أوقات انخفاض أسعارها أملا فى ارتفاعها أو كاختزان النعم الضرورية من معادن وملابس وأغذية ومواد أولية ... الخ لمواجهة الحصار البحرى أو البرى فى حالات الحروب .

٣ ـ تحقيق التوازن بين العرض والطلب وهذا يحدث عادة فى حالتين :

أ ـ الإنتاج الموسمى والاستهلاك المستمر كما فى حالة المنتجات الزراعية كالقطن والحبوب والدخان كنماذج للنعم غير سريعة التلف وكالزبد والشليك والكمثرى والطماطم كمنتجات سريعة الفساد .

ب ـ الانتاج المستمر والاستهلاك الموسمى كما فى حالة الثلاجات والمراوح

الكهربائية اللازمة للصيف والأقمشة الصوفية اللازمة للشتاء وكالعرائس والمجوهرات اللازمة للاعياد .

٤ ـ تحسين أو تغيير صفات المنتجات كتعتيق الخمور والخل وتحسين صفات الدخان وتغيير صفات اللحوم كما فى حالة البسطرمة أو كما فى حالة السردين والفسيخ أو تغيير خواص المنتجات اللبنية كما فى حالة الجبن الجاف أو فى حالة المش المصرى أو حالة الخضروات والمخللات .

ويتولى المنتجون عملية التخزين سواء كانوا زراعا أو صناعا كما قد يتولاها تجار الجملة أو التجزئة أو الوسطاء المتخصصون بل وأيضا المستهلكون فى كثير من الأحيان والتخزين إما أن يكون فى المزارع أو فى المطاحن أو المصانع أو فى أماكن الشحن البرى أو البحرى أو فى الأسواق المركزية أو فى متاجر نصف الجملة أو التجزئة أو منازل المستهلكين . ولما كانت عمليات تخزين النعم ليس المراد بها فقط توفير المكان اللازم لحفظها بل أيضا تهيئة الوسائل اللازمة لحمايتها من الحرارة والبرودة والتعفن والآفات الحشرية والجفاف والتعطن والحريق والغرق واللصوص ... الخ بأقل ما يمكن من التكاليف فإن توفر هذه الوسائل السابقة تزيد من الكفاءة التسويقية . وتخزن النعم إما بحالتها التى هى عليها أو بعد كبسها فى بالات أو بعد تعبئتها فى أكياس أو فى صناديق خشبية أو فى علب صفيح ويجرى التخزين إما فى شون مكشوفة أو فى أماكن مسقوفة مهواة أو غير مهواة أو تحت درجات حرارية منخفضة قد تصل إلى درجات التجمد . وعادة تتوقف طريقة التخزين ونوع المخازن على نوع وصفات المنتجات المراد تخزينها . ولما كانت عملية التخزين تؤدى إلى حفظ المنتجات أطول مدة ممكنة لمواجهة حالات الطلب عليها فإنها تضيف المنافع الزمنية للنعم كما أنها قد تضيف منافع شكلية فى

الحالات التي يكون فيها الهدف من عملية التخزين هو تحسين أو تغيير خواص النعمة. هذا بالإضافة إلى أن إبقاءها للنعم أطول مدة ممكنة فى الأسواق وتنظيم المعروض منها يقلل من التغييرات الفجائية للاسعار كما يعمل فى نفس الوقت على استقرارها.

المماثلة والتدريج

المماثلة . المماثلة هى مطابقة خواص النعمة لمواصفات نموذج أو مقياس معين يحدده المنتج وفقاً للصفات التى يرغب المشترون توافرها فى النعمة التى يشترونها . ويعتبر هذا النموذج علما على صنف النعمة يدل عليها ويميزها عن غيرها من النعم المشابهة لها والتى تشترك معها فى النوع كما قد يرمز بعض المنتجون لنماذجهم بماركات مسجلة تدل على منتجاتهم. وتختلف طرق وتحديد مواصفات النماذج باختلاف أنواع النعمة فنماذج زروع الفاكهة والخضر تتحدد مواصفاتها وفقاً للحجم واللون ودرجة النضج والخلو من العطب والآفات ... الخ وتتحدد مواصفات نماذج الحبوب وفقاً لحجم حبوبها ووزن مكاييل معينة منها ونسبة التالف والمكسور منها ودرجة نظافتها ونقاوتها ... الخ ومواصفات نماذج الصوف تتحدد وفقا لطول الشعرة ودرجة نعومتها ومرونتها وقطرها ومدى قابليتها للصباغة ... الخ ومواصفات المعادن تتقرر وفقاً لنقاوتها ومرونتها وقوة احتمالها للصدمات ... الخ .

التدريج . التدريج إن هو إلا فصل وتقسيم كمية من نعمة ما الى أقسام تتفق خواص كل واحد منها مع صفات نموذج معين يكون قد سبق تحديده فى عملية المماثلة . وعادة يجرى تدريج السلع بعد فحصها بالعين أو باليد أو هما معا أو بالفحص الميكروسكوبى أو بأشعة X أو بالتحليل الكيماوى أو بالقياس

أو بالاختبارات الفيزيقية كالكثافه ودرجة انكسار الضوء ... الخ . وعملية التدريج ولو أنها تزيد من تكاليف التسويق إلا أنها فى نفس الوقت تساعد على زيادة الطلب على النعمة حيث أنه فى اللحظة التى تعرف فيها مواصفات نعمة ما فانه يمكن طلبها بالتليفون أو بالبرق أو الخطابات دون حاجة إلى معاينتها هذا بالإضافة إلى ما توفره من وقت البائعين والمشترين وما تقلله من عوامل المجازفة وما تنقصه من تكاليف التمويل والنقل والتخزين والاعلان .

وكما أن للمماثلة والتدريج فوائدهى فان لها أيضا بعض المساوىء التى من أهمها استغلال المنتجين ذوى الضمائر الخربة لجهل المشترين بتركيب منتجاتهم المتماثلة فيحددون لها أثمانا تفوق تكاليفها كثيرا مما يجعل المستهلك يدفع أثمانا أكثر مما تستحق النعمة وعلى العموم فان فوائد المماثلة والتدريج تفوق مساوئها كثيرا . ورغما عما يطالب به الكثيرون من تعميم المماثلة والتدريج على جميع أنواع النعم فإن هناك عقبات تحول دون هذا الطلب منها عدم توافق مواصفات النماذج مع طلبات المشترين وصعوبة المام المشترين بمواصفات جميع أنواع النعم وتفاوت مقدرة المشترين على التمييز بين مواصفات نموذج وآخر هذا بالإضافة إلى أن النعم سريعة التلف (كاللبن والبيض وبعض أنواع الفواكه والخضروات الطازجة) والتى تتغير صفاتها بسرعة تجعل من العسير إبقاءها ممثلة لنموذج معين إذ سرعان ما تتغير صفاتها وتفقد تمثيلها لهذا النموذج كذلك يقف تغير الموديلات وزيادة التحسينات عقبة فى سبيل وضع النماذج كما فى السيارات وأجهزة الراديو وأنواع الأقمشة...الخ.

التجزىء

التجزىء إن هو إلا تقسيم الكميات الكبيرة من نعمة ما إلى مقادير أصغر

لمواجهة المشتروات الفردية وعملية التجزىء تغاير تماما عملية التدريج إذ الأولى إن هى إلا تقسيم النعمة الى الكميات التى يرغب فيها المشترى أما الثانية فهى تقسيم النعمة حسب مواصفات معينة . ويقوم أصلا تجار التجزئة ونصف الجملة بهذه العملية وإن كان يتولاها فى بعض الأحيان تجار الجملة . ولما كانت عملية التجزىء تستنفذ جزءا ليس بالقليل من وقت وجهود تجار التجزئة فلا جدوى أن يتولاها غيرهم كلما كان ذلك ميسورا .

الضم

وهو عكس التجزىء ويقصد به ضم النعم المتشابهة والتى من نوع واحد لتكون حمولات كاملة للشحن أو البيع أو الصناعة .

التعبئة

ويقصد بها حزم وربط النعم فى بالات أو وضعها فى أقفاص أو صناديق أو براميل أو زجاجات أو علب صفيح لصونها أثناء نقلها وشحنها وتخزينها .

التغليف

عملية التغليف إن هى إلا وضع النعم بعد تجزئتها فى صناديق أو زجاجات أو صفائح فى أغلفة تمهيدا لبيعها للمستهلك النهائى .

المراحل التسويقية التيسيرية

التمويل

يحتاج التسويق وشأنه فى ذلك شأن بقية العمليات الانتاجية إلى التمويل . والتمويل هو العملية الخاصة بتهيئة رأس المال النقدى اللازم لتسيير دفة العمليات التسويقية . فالتسويق فى حاجة إلى التمويل لمواجهة تكاليف النقل والبيع الآجل ودفع الأجور والاعلان وتكاليف الادارة وحيازة الارض (بامتلاكها أو استئجارها) أو اقامة المنشآت وتهيئة المعدات اللازمة . وقد يكون رأس المال مملوكا للقائمين بعملية التسويق أو مقترضا من الغير كله أو بعضه .

المجازفة

المجازفة إن هى إلا الاقدام على انتاج (اضافة المنافع الشكلية والزمنية والمكانية والتمليكية والخدمية) نعمة أو عدة نعم قد تفسد أو تضمر أو تفشل نتيجة لظروف خارجة عن إرادة المنتج كالحرائق والطوفان والأعاصير والزلازل والتعفن والقضاء والقدر ... الخ . وقد تحدث الخسائر نتيجة لانخفاض الأسعار أو نتيجة لتغير الطراز أو تغير الخواص الفيزيقية أو نقص فى القوى الشرائية أو اشتداد المنافسة الاقتصادية أو الى استحداث نعمة بديلة أو الى تحويل الديون المستحقة الى ديون ميتة . وإن كان من الممكن فى الوقت الحالى تحميل أعباء المخاطرة لآخرين بالتأمين ضد الحريق أو الفيضانات أو الأعاصير أو الصواعق أو الأمطار أو السرقات أو موت الديون ... الخ لشركات التأمين .

المحاسبة التسويقية

المحاسبة التسويقية هى عمليه رصد حسابات المعاملات أى الصفقات التجارية بطريقة منظمة حتى يسهل إدراكها والرجوع اليها فى أى وقت . ويختص بهذه العملية عادة محاسبون مدربون وإن كان يقوم ببعض عمليات التقييد بصفة إضافية وفى أحيان كثيرة أفرادا غير مختصين كمندوبى البيع وموزعى النعم والصيارفة والمديرين نتيجة لأن طبيعة العمل الذى يقومون به تستدعى تقييد بعض حسابات ما يقومون به عمليات . ويحتفظ عادة بسجلات لكل نوع من أنواع المعاملات التجارية إذ توجد سجلات خاصة لكل من قسائم البيع والشيكات المقبوضة والشيكات المدفوعة والكمبيالات المطلوبة من الغير والكمبيالات المطلوبة للغير والمعاملات النقدية الفورية والمعاملات النقدية غير الفورية وبوالص الشحن وتعريفات النقل بالسكك الحديدية أو اللوريات وفقا للمسافات ... الخ .

وتعتبر عملية المحاسبة من الأهمية بمكان إذ هى المنظار الذى يوضح مدى ما يجب معرفته فى أى عمل من الأعمال من نجاح أو تعثر أو فشل فيسهل بذلك إدراك الأسباب واستطلاع السبل المؤدية لتلافى الأخطاء تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة وزيادة النجاح والتغلب على العثرات ومنع الفشل . لهذا فيعزى لعمليات المحاسبة ولدراسة السجلات الحسابية دراسة احصائية منظمة معظم ما طرأ على المعاملات الاقتصاديه من تقدم خلال نصف القرن الأخير .

جمع وإذاعة انباء السوق

تحصل المؤسسات التسويقية على أنباء السوق المتصلة بالأسعار وبتغيرات

العرض والطلب وبتطورات الأحوال الاقتصادية والتجارية من واقع سجلاتها أو من المؤسسات المشتغلة بجمع ونشر مثل هذه الأنباء وتكون تلك المؤسسات فردية أو هيئات غير حكومية أو حكومية أو معاهد أبحاث تسويقية أو جرائد أو مجلات ... الخ وفى ضوء تلك البيانات يسهل على المؤسسات التسويقية مسايرة مختلف التطورات تحقيقا للنجاح المنشود .

الوسطاء والمسالك التسويقية

تمهيد : يبدو من الجزء السابق أعلاه أن الجهاز التسويقى يساعد الزروع والخدمات المزرعية على عبور الفواصل المسافية أى المكانية والزمنية فيما بين الانتاج والاستهلاك . وإذا كان من الضرورى للرقيب المزرعى أن يلم بالخدمات والمراحل أى الوظائف التسويقية فان من الواجب عليه أيضا أن يلم ويعرف أنواع العديد من المنشآت الاقتصادية التسويقية الفردية أو المساهمية أو الوكالية... التى تتداول الزروع التى انتجتها المزرعة وأيضا أن يلم بالمسالك التى تمر بها تلك الزروع أثناء انسيابها فى هذا الجهاز التسويقى البالغ التعقيد .

تعريف الوسطاء : يعرف الوسطاء بأنهم الأفراد أو المنشآت الاقتصادية التى تبدو فى صورة شركات مساهمة أو وكالات تسويقية أو تعاونيات ... الخ . التى تزاول أوجه نشاطها فيما بين المنتج والمستهلك والتى قد تعمل على امتلاك النعم ثم إعادة بيعها نظير الحصول على اجمالى دخل يغطى تكاليف خدماتها التسويقية ويترك لهم صافى ربح يعوضهم عن مخاطر المجازفة التى يتعرضون لها أثناء بقاء تلك الزروع فى ملكيتهم بوصفهم أصحاب أو منظمين لمنشآت إقتصادية وهذا فى حالة الوسطاء التجار أو تلك التى تساعد على تحويل ونقل ملكية النعم أو الخدمات

المزرعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ دون السعى وراء امتلاك هذه النعم والخدمات ـ كل هذا بقصد الحصول على أجر أو عمولة لقاء خدماتهم التسويقية كما فى حالة الوسطاء الوظيفيون .

الوسطاء التجار

تعريف الوسطاء التجار : يعرف الوسيط التاجر أى التاجر بأنه ذلك الذى يشترى النعمة ويحول حقوق الملكية فيها لنفسه ثم يسعى فيما بعد إلى إعادة بيعها ثانية أملا فى الحصول على صافى ربح مجز يعوضه عن مخاطر مجازفته التى قد يتعرض لها والتى تبدو عادة فيما قد يصيب النعمة من فقـــد فى قيمتها السوقية نتيجة لتدهور مواصفاتها أو تلفها أو انخفاض أسعارها ... الخ . وهى فى حيازته .

تصنيف التجار : يجرى تصنيف التجار المتعاملين فى المنتجات المزرعية النباتية أو الحيوانية وفقا لطبيعة جهودهم التسويقية والتى قد تكون جهودا تجميعية أو جهودا تصريفية . وعلى ذلك فيمكن تصنيف التجار إلى : تجار مجمعين وتجار جملة وتجار نصف جملة وتجار تجزئة .

ويقصد **بالتجار المجمعين** ذلك النوع من التجار الذين يعملون فى الشق التجميعى من السوق الذى قد يكون على النطاق المحلى أو قد يكون على النطاق الاقليمى . ويقوم **التجار المجمعون المحليون** بشراء الزروع من المزارع مباشرة أو من الزراع فى الأسواق المحلية للمنتجين الزراعيين وبعد أن تتجمع لديهم كميات تكفى لحمولات كاملة ينقلونهـــا إلى الأسواق التركيزية الاقليمية حيث يتلقفها

ويشتريها منهم **التجار المجمعون الاقليميون** أو وكلاء الشراء المجمعين . وقد ظهر فى الفترة الأخيرة نوع جديد من التجار المجمعين يطلق عليهم **التجار المجمعين ذوى اللوريات** وهؤلاء يقومون بالمرور على المزارع المختلفة لشراء وتجميع منتجاتها حتى تكتمل حمولاتها ثم ينقلونها إما إلى الأسواق المركزية أو أسواق الجملة التصريفية حيث يقومون ببيعها إلى تجار نصف الجملة .

ويعمل **تجار الجملة** فى السوق المركزية ويقوم كل منهم بالشراء بكميات كبيرة تبدو فى صورة حمولات كاملة لعربات السكك الحديدية أو اللوريات أو المراكب الشراعية ويخزنها فى مخزنه الذى يعتبر كخزان كبير ينصب فيه الوارد من الزروع إبان ذروات مواسمها ثم يجرى بيعها تدريجيا عن طريق اتصالاته الشخصية أو عن طريق رجاله ووكلاء مبيعاته لعملائه من تجار نصف الجملة أو تجار القطاعى أو الفنادق الكبيرة والمستشفيات والمدارس...الخ . كما يقوم أيضا بفتح حسابات لتمويل عملائه من التجار ويقوم بتوريد النعم المطلوبة ويتحمل مخاطر المجازفة التى تتضمنها طبيعة عمله كتاجر جملة فى السوق المركزية .

أما **تاجر نصف الجملة** فيعمل فى الشطر التصريفى من الجهاز التسويقى فيما بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة وهو يقوم عادة بالتعامل فى كميات أقل من تلك التى يتعامل فيها تاجر الجملة أى يشترى كميات أقل من الحمولات الكاملة لعربات السكك الحديدية واللوريات وإن كان أحيانا ـ وهذا فى ذروات المواسم ـ يقوم بالتعامل فى حمولات كاملة . ويقوم هو الآخر بالتوريد والبيع لتجار التجزئة وأصحاب الفنادق والمطاعم كما قد يقوم بأداء العديد من الوظائف التسويقية التى يقوم بها تجار الجملة كمنح القروض للعملاء وفتح الحسابات لهم وتحمل تكاليف

نقل النعم للعملاء كما قد يرسل مندوبى مبيعاته للعملاء لتلقى طلباتهم ثم يقومون بتوريدها لهم .

ويقوم **تجار التجزئة** ببيع النعم النهائية إلى ربات البيوت أو بعبارة أخرى إلى المستهلك النهائى وهؤلاء يدخل فيهم محال البقالة والجزارة والخضر والفاكهة ... الخ . ويقوم تجار التجزئة هم الآخرون بأداء العديد من الوظائف التسويقية كالشراء والبيع والتخزين والتجزئة والنقل والتعبئة والتمويل والمحاسبة وتحمل أعباء المجازفة الأمر الذى يبدو منه أنه وهو أصغر أنواع التجار فى السوق يقوم بكل الوظائف التى يمارسها كبار التجار بما فيها تحمل أعباء المجازفة .

الوسطاء الوظيفيون

تعريف الوسطاء الوظيفيون : يعرف الوسطاء الوظيفيون بأنهم الأفراد أو المنشآت أو الشركات المساهمة أو الوكالات التى تقوم بأداء الوظائف التسويقية دون تملك النعم التى تتداولها أى تلك التى تزاول أوجه نشاطها التسويقى فيما بين الزارع بوصفه المنتج الأولى والمستهلك النهائى دون امتلاك النعم المادية أو غير المادية أى الخدمات التى تتداولها نظير الحصول على أجر أو عمولة تتناسب وخدماتهم التسويقية التى يؤدونها .

تصنيف الوسطاء الوظيفيون : يجرى تصنيف الوسطاء الوظيفيون منطقيا وفقا للوظائف التى يؤدونها فى النظام التسويقى والدارس لهم سوف يجد العديد منهم فى كل واحدة من المراحل أى الوظائف التسويقية . ولما كان من العسير فى هذه النبذة المقتضبة تناول كل هذا العديد من الوسطاء الوظيفيين فسيجرى التعرض

فقط لذلك النوع منهم الذى يعمل بصورة مباشرة فى نقل ملكية النعم والخدمات المزرعية بين الناس وهؤلاء يمكن حصرهم فى السماسرة والتجار القومسيونجية وأصحاب منشآت المزايدات .

ويقصد **بالسمسار** ذلك الوسيط الذى تنحصر وظيفته فى الجمع بين البائعين والمشترين معا أى الجمع بين العرض والطلب مع العمل على التقريب بين وجهات نظر كل من الطرفين تمهيدا لاتمام الصفقة كل هذا فى نظير عمولة معينة أى سمسرة قد تكون مبلغا محددا يتقاضاه على كل وحدة من وحدات النعمة موضوع الصفقة أو قد تكون نسبة مئوية من قيمة الصفقة كوحدة كل هذا وفقا للعرف السائد . وقد يكون السمسار **سمسار بيع** وفى هذه الحالة يكون له مكتب صغير فى أسواق الجملة المركزية أو التصريفية وتكون لديه قوائم بأسماء من يرغبون فى تصريف منتجاتهم عن طريقه من أصحاب المزارع أو من التجار أو الوسطاء الشاحنين... الخ . وكثيرا ما يعطى أصحاب الأعمال توكيلات للامناء من هؤلاء السماسرة ليصبحوا وكلائهم الوحيدون فى سوق معينة . وعندما يتراءى لهم مشتر يتصلون بأصحاب النعم بغية عقد صفقة البيع بعد الاتفاق على السعر . والسمسار البائع بوصفه ممثل البائع عليه دائما أن يسعى للحصول على السعر الأحسن لمنتجات عميله إذ له مصلحة فى ذلك إذ كلما زادت الأسعار التى يحصل عليها كلما زادت عمولته وهذا على العكس من **سماسرة الشراء** الذين يسعون للشراء لحساب عملائهم بالسعر الأحسن أى السعر الأدنى حيث تتنافى طبيعة عملهم ومصالحهم الشخصية الأمر الذى جعل منهم قلة يعملون فى الأسواق التركيزية وفى الصفقات الكبيرة التى تعوضهم نسبيا عن التنافر القائم بين مصالحهم الذاتية ومصالح عملائهم . وبجانب هؤلاء يوجد نوع ثالث يطلق عليه **سماسرة البضائع** وهؤلاء عادة يعملون

يعملون كمندوبين متجولين للبائعين يحملون عينات النعم التى يتعامل فيها عملاءهم البائعين ويأخذون طلبيات من المشترين لحساب عملائهم وعند اتمام صفقات البيع بالتوريد يحصلون على عمولاتهم .

وينظر إلى **التجار القومسيونجية** على انهم موزعون بالجملة يديرون أعمالهم بطريقة تكاد تكون مشابهة لما يقوم به تجار الجملة أو تجار نصف الجملة الا أنهم يختلفون عنهم فى كونهم لايتملكون النعم التى يتعاملون فيها بل يحصلون فى لقاء عملياتهم على عمولة تبدو فى صورة نسبة مئوية من صافى الدخل المتحصل عليـــه . ويقوم التاجر القومسيونجى بكل الوظائف أى المراحل التسويقية التى يمارسها التجار بما فى ذلك القرارات الخاصة بالشراء والبيع والمفاوضة على الأسعار ... الخ . كما قد يقوم أحيانا بعقد صفقات لحسابه الخاص بين الحين والآخر . الأمر الذى حدا بالبعض إلى تسميتهم بالتجار القومسيونجية رغما عن أن معظم النعم التى يتعاملون فيها ليست ملكا لهم ولايتحملون تبعات المجازفة المتعلقة بها .

أما **أصحاب منشآت المزايدات** فيهيئون الاماكن التى يجرى فيهـا بيع الشطر الأكبر من الزروع الفاكهية والخضرية بالمزاد وتقوم منشآت المزايدات بوظائف مشابهة للوظائف التى يقوم بهـــا التجار القومسيونجية وإن كانت تختلف عنها فى أساليب أو ميكانيكية أدائها وتتقاضى نسبا معينة من قيمة المبيعات فى نظير خدماتها وإذا كانت منشآت المزايدات تلعب دورا رئيسيا فى سرعة التخلص من النعم سريعة العطب فهى ايضا تلعب دورا رئيسيا فى استكشاف ظروف وقوى العرض والطلب المحددة لأسعار تلك النعم التى ليس لها أسواق مركزية أو بورصات أو لأسعار النعم الأخرى الجارى التعامل فيها فى الأسواق المحلية أو الاقليمية .

المسالك التسويقية

تعريف المسلك التسويقى . يعرف المسلك التسويقى لنعمة معينة بأنه الطريق أو السبيل الذى تسلكه وهى فى طريقها من المنتج إلى المستهلك التالى أو المستهلك النهائى . ويتكون المسلك التسويقى لأى ناتج مزرعى من عدد من الوسطاء يقومون بتداوله أثناء إنتقاله عبر المسافات المكانية والزمنية من المنتج الاولى أى الزارع إلى المستهلك النهائى أو أثناء مساره من منتج وسطى معين أى غير أولى إلى المستهلك التالى الذى قد لايكون مستهلكا نهائيا . ولايتضمن المسلك التسويقى أى نوع من الوسطاء غير هؤلاء الذين يقومون باضافة المنفعة التمليكية أما ماعداهم من الوسطاء كالمشتغلين بالنقل والتخزين والائتمان والمحاسبة والإعلان ... الخ . فلا شأن لهم بالمسلك التسويقى للزروع .

العوامل المؤثرة على المسلك التسويقى : تختلف المسالك التسويقية للزروع وفقا لطبيعتها من ناحية سرعة العطب أو طول البقاء ومن ناحية موسميتها أو عدم موسميتها ورخص أثمانها وكبر أحجامها وإتساع أو ضيق إنتاجها ... الخ . أو وفقا للعمليات الإعدادية والتحويلية التى قد تكون عمليات تحويلية مستمرة أو عمليات تحويلية تحليلية أى مفرزة أو عمليات تحويلية التآمية والتى تتعرض لها أثناء عبورها لطريقها التسويقى أى التجارى حتى تصل إلى المستهلك التالى أو المستهلك النهائى فى الصورة والمكان والزمان المطلوبة فيه .

ومن المفروض أن يلم الرقيب المزرعى بالاساسيات التسويقية العامة السابقة إذا ما أراد أن يكون رقيبا مزرعيا ناجحا . وإذا كان قد فاته القطار ولم يكن ملما بتلك المعارف الرئيسية العامة المتعلقة بتسويق منتجات المزرعة الموضوعة تحت

رقابته فن الممكن والمتاح له الالمام بها عن طريق الإطلاع على كتب التسويق الزراعى أو النشرات الزراعية المتعلقة بهذه الأمور التسويقية الزراعية العامة . والآن وبافتراض إلمام الرقيب الزراعى بتلك المعارف التسويقية الزراعية العامة فإنه بوصفه رقيبا على مزرعة معينة لن يتأتى له تحقيق النجاح المالى لها إلا إذا أمكنه تسويق إنتاجها من الزروع فى السوق الأحسن وإتباع الطريقة المثلى للوصول لهذا السوق أى بالطريقة الأحسن وبالتعامل مع العميل أو الوكالة أو المنشأة الأحسن ولما كانت الزروع الرئيسية التى تنتجها مزرعة معينة تعتبر محدودة بطبيعتها حيث قد تكون زرعا واحد أو زرعين أو عددا محدودا من الزروع فإن المشكلة التسويقية المزرعية ستنحصر فى تسويق زرع معين أو عدة زروع معينة وتتضمن تلك التفاصيل المتعلقة بأين وكيف ومتى سيجرى بيع المنتجات المزرعية عند تمام نضجها وهى جميعا مواضيع متصلة بتسويق زروع المزرعة الفردية .

إعتبارات خاصة بتسويق زروع المزرعية الفردية

تمهيد : يحسن بالرقيب المزرعى توجيه إهتمامه إلى: (١) دراسة الزروع البالغة الأهمية المزرعية من وجهة النظر القيمية وإلى الأوضاع التى يبشر تحسينها وتطويرها بنتائج هامة من ناحية الدخل المزرعى . وأى كسب مادى ولو قليل يمكن تحقيقه من وحدة الناتج نتيجة للتركيز على الزروع مرتفعة القيمة لابد وأن يتجمع فى صورة متحصلات مزرعية أكبر إذا ما كان إجمالى الناتج كبيرا . وبالمثل فيما إذا ما أمكن تحقيق تحسينات معينة فى إتجاه أو آخر فإن آثار هذه التحسينات لابد وأن تنعكس على المتحصلات التى تبدو فى صورة دخول مزرعية أكبر . ودراسة هذا شأنها لوضع برنامج تسويق مزرعى لابد وأن تسبقها تحريات خاصة بالإعتبارات التسويقية المزرعية الأولية والاعتبارات الاخرى الرئيسية .

الاعتبارات التسويقية المزرعية الاولية : تتضمن الاعتبارات التسويقية المزرعية الاولية عددا من البنود يمكن حصرها فى : (١) موقع المزرعة (٢) نوع الزروع (٣) موعد تسويق الزروع (٤) كمية الزروع (٥) مواصفات الزروع .

وتبين البيانات المتعلقة **بموقع الزراعة** وضعها الجغرافى ومدى بعدها أو قربها من السكك الحديدية والطرق والتسهيلات النقلية ونوع وحالة الطرق التى يجرى عليها نقل الزروع والمسافة بين المزرعة وأقرب المدن التى يمكن تصريف المنتجات المزرعية ومدى إستيعاب الطلب فيها لتلك المنتجات والذى يبدو فى صورة إعداد وتركيبات السكان ... الخ .

ويتضمن **نوع الزروع** أصنافها وسلالاتها التى قد تؤثر على مشروع البرنامج التسويقى المزرعى فمثلا البرتقال ـ وهذا فى حاله الزروع الفاكهية الموالحية ـ منه البلدى وابوسرة والسكرى وأبو دمه ولكل منها إستعماله ومستهلكيه والمثل يمكن أن يقال بالنسبة لبقية الزروع الفاكهية والخضرية والحقلية والخشبية ... الخ . الأمر الذى يبدو منه أن أصناف وسلالات الزروع التى تنتجها المزرعة لابد وأن وأن يكون لها الإعتبار الأول عند وضع برنامج تسويقى مزرعى .

ويلعب **موعـد تسويق الزروع** أى توقيت بيع الزروع هو الآخر دورا هاما عند تصميم البرنامج التسويقى المزرعى فالزروع التى يتم نضجها فى وقت مبكر ـ البشاير ـ تباع فى السوق بأعلا الأسعار . ورغما عن أن معظم الزروع يجرى التخلص منها عندما تصبح معدة للسوق فإن الممكن إحتجازها عنه إذا كان من المتوقع إرتفاع أسعارها فيه أو بيعها فى الأسواق الأخرى المرتفعة الأسعار والتى قد تحقق دخلا إضافيا للمزرعة .

أما عن **كمية الزروع الناتجة** فى وقت معين فتعتبر هى الأخرى عاملا محددا

للبرنامج التسويقى المزرعى . فمثلا بعض الأسواق قد لاتحتمل أكثر من حمولة لورى واحد وأن حمولة اثنين من اللوريات قد تغرق السوق وتدفع الأسعار فيه إلى الهبوط لهذا يحسن إدخال هذا الأمر فى الاعتبار والعمل على تسويق مثل هذه الكميات الكبيرة من الزرع موضوع الاعتبار فى الأسواق الكبيرة البعيدة نسبيا والقادرة على إستيعاب تلك الكميات دون تأثير يذكر على الأسعار فيها على أن يجرى شحنها فى صورة حمولات كاملة حتى لاتزيد تكاليف نقل الوحدة منها كثيرا عما يجب أن تكون عليه وبالتالى تنخفض المتحصلات المزرعية وإذا كانت الكميات الناتجة كبيرة جدا فيحسن تصريفها فى أسواق الجملة المركزية . وعلى العكس إذا كانت الكميات الناتجة من الزروع ضئيلة فيمكن التخلص منها ـ إذا لزم الأمر بيعها للمشترين الذين يشترون بكميات صغيرة فى البيئة المحلية.

وتحدد **مواصفات الزروع** الناتجة نوع السوق الذى سيجرى تصريفها فيه فهناك أسواق لاتهمها مواصفات الزروع بقدر ما يهمها إنخفاض الأسعار وهناك أسواق أخرى تتطلب نعا ذات خواص وصفية ممتازة يمكن تصريفها للعملاء بأسعار مرتفعة .

الاعتبارات التسويقية المزرعية الرئيسية : يمكن حصر الاعتبارات التسويقية المزرعية الرئيسية التى يجب على الرقيب المزرعى إستكشافها قبل إعداده لبرنامجه التسويقى فى خمسة عوامل رئيسية هى (١) العامل السوقى (٢) العامل الإجرائى أو التصرفى (٣) العامل الوكالى (٤) العامل النقلى (٥) العامل السعرى . وسيتناول الجزء التالى إيضاح كل واحد من تلك العوامل باختصار .

العامل السوقى

تمهيد : رغم تداخل آثار العوامل الخمسة السابقة معا على تشكيل أى برنامج تسويقى مزرعى أو زرعى معين فإن العامل السوقى يعتبر رأس قائمتها إذ تنبنى عليه دراسة العوامل الأربعة الأخرى حيث يجب على الزارع بوصفه رقيبا مزرعيا أن يقرر السوق الذى سيبيع فيه زروعه مقدما قبل تقرير الأمور المتعلقة بالاجراء أى الطريقة وبالوكالة وبالنقل وبالأسعار بوصفها العوامل الأربعة الأخرى المشتركة فى تشكيل البرنامج التسويقى المزرعى أو الزرعى .

وأحيانا ما يجد الرقيب المزرعى أن مجال اختياره ضيقا جدا ومنحصرا فى سوق واحدة ولكنه فى العادة قد يجد أن من المتاح له أن يختار بين سوقين أو أكثر وأن حسن اختياره للسوق الذى سيبيع فيه قد يكون عاملا فاصلا بين النجاح والفشل . وعلى ذلك فعندما تتاح للرقيب المزرعى فرصة الاختيار بين أكثر من سوق فإن عليه ان يقوم بتجميع وتحليل البيانات الخاصة بتلك الأسواق والتى تعينه على اتخاذ قرار سديد بشأن تقرير السوق المناسب لتسويق منتجاته المزرعية. وعلى ذلك فيبدو ان الخطوة الأولى التى يجب على الرقيب المزرعى ان يخطوها عند سعيه وراء تصميم برنامجه التسويقى المزرعى أو الزرعى هى تحديد وتقرير المكان الذى سيصرف فيه الزروع التى ينتجها . وتتضمن هذه الخطوة وضع قائمة بكل الأسواق المناسبة المتاح له تسويق زروعه فيها . وهنا يجدر التنويه بأن أية محاولة من الزارع لتعدى المشترين الأولين للمنتجات المزرعية - رغم ما قد يكون لها من أهمية من وجهة نظر الزارع - تعتبر اجراء خارجا عن نطاق ادارة الأعمال المزرعية .

أهمية استكشاف الأسواق المتاحة . لكل واحد من الأسواق - وهذا كقاعدة - له طلباته الخاصة المتعلقة بأنواع الزروع وكمياتها ومواصفاتها وعبواتها ... الخ . كما يضم كل سوق منها صفا من أنواع الوكالات أى المنشآت التى تتداول كل أنواع النعم بما فيها الزروع الجارى التعامل فيها فى داخل هذا السوق المعين . لهذا فيبدو أن سعى الزارع وراء التعرف على سوق معينة والمامه بها ليس عملا هينا لا يخلو من عوائق وعقبات وأحيانا مزالق وإن كان هذا لا يعنى أن مثل هذه الدراسة تعتبر مملة بالنسبة للزارع بل كثيرا ما قد يجدها ممتعة ومثيرة .

وبادخال أنواع الزروع التى تنتجها مزرعته فى اعتباره يمكن للرقيب المزرعى الحصيف أن يخصص بعض وقته فى استكشاف مختلف المسالك المفتوحة أمامه لتصريف زروعه بالذات وأن يختار أصلحها مقدما قبل حلول مواعيد نضج زروعه حتى يمكنه تحريكها فى الوقت المناسب إلى تلك السوق أو الأسواق التى وقع عليها اختياره . وهذا يعنى بعبارة أخرى أن يعد قائمة بكل أنواع الأسواق المتاحة أمامه وأن يولى عنايته التامة بكل المنافذ التسويقية المفتوحة أمامه لتصريف زروعه وأن يكون ملما تماما بمحاسن ومساوىء كل واحدة منها .

أسواق الزروع المتاحة للزارع : يتضمن النظام التسويقى العديد من أنواع الأسواق التى يمكن للزراع بصفة عامة أن يصرفوا منتجاتهم المزرعية فيها وإن كان هذا لايعنى بالضرورة أن من الممكن لكل زارع فرد أن يطرق باب أية سوق إذ تتميز كل واحدة منها - كما سبق القول - بشروط التعامل فيها من النواحى الكمية والوصفية والصنفية ..الخ . الأمر الذى يبدو منه أن أسواق الزروع التى سيتناولها الحصر العام التالى ليست بالضرورة أسواقا مفتوحة أمام الزراع كافة كما أن حصرا عاما للاسواق الرئيسية لتصريف الزروع كالحصر التالى لا يعتبر هو الآخر

بالضرورة كاملا شاملا لكل أنواع أسواق الزروع المفتوحة أمام الزراع لتصريف منتجاتهم .

وتعتبر **أسواق الجملة** أول هذه الأسواق ويجرى تداول النعم الزراعية الفاكهية والخضرية فى كميات كبيرة نسبيا تصل لحمولات كاملة من اللوريات أو أجزاء منها . ويجرى عادة تصريف تلك المنتجات على تجار القطاعى أو الباعة الجائلين أو المياومين أو الفنادق أو المطاعم ... الخ . ويلى ذلك **أسواق الجملة التوزيعية** وتحصل هذه الأسواق على الزروع الخضرية والفاكهية والداجنية والبيضية ... الخ. من الزراع مباشرة وإن كانت أحيانا تحصل عليها من أسواق الجملة إذا لزم الأمر وتتولى تصريفها إلى تجار القطاعى . ثم **أسواق الزراع فى داخل المدن** وهى تقام عادة على قطع من الأرض الفضاء إما فى مداخل أو أواسط المدن حيث يتجمع الزراع بعرباتهم المليئة بمنتجاتهم التى يعرضونها مباشرة على المستهلكين وهى كما يبدو طريقة من طرق البيع المباشر الذى يتيح للزراع بوصفهم منتجين فرصة الاتصال بالمستهلك النهائى دون وسيط وقد ينعقد مثل هذه الأسواق مرة أو عدة مرات فى الأسبوع ويجرى التعامل فى مثل هذه الأسواق فى العديد من الزروع النباتية الفاكهية والخضرية وأحيانا الحقلية أو فى الزروع الحيوانية الداجنية كالبط والاوز والحمام والبيض والديوك الرومى والارانب ... الخ . ثم **أسواق جانبى الطرق** وقد بدأ هذا النوع فى الانتشار بسرعة على جوانب الطرق الزراعية والصحراوية الرئيسية وأصبحت تباع فيه منتجات الزراع من فطائر وحلوى وعسل نحل وبيض وفواكه وكل ما يغرى المسافرين على هذه الطرق الرئيسية بالشراء وتتراوح منشآت تلك الاسواق بين مبانى لطيفة فى شكل استراحات جميلة تغرى المسافرين بالسيارات عبر تلك الطرق

الطرق بزيارتها وتناول ما تقدمه من أطعمة ريفية أو شراء ما تعرضه عليهم من من زروع مختلفة أو بين مظلات من الخشب أو القماش تعرض تحتها المنتجات المزرعية وفى كلتا الحالتين تباع المنتجات بأسعار أعلا من أسعار السوق المحلية للزراع وإن كانت فى نفس الوقت أدنى من أسعار التجزئة بالمدن الأمر الذى يغرى هؤلاء بالشراء . ثم **أسواق المزايدات** وفيها يجرى بيع الزروع الفاكهية والخضرية السريعة العطب بالمزاد كما فى حالة أسواق الخضر والفاكهة المصرية . وبجانب تلك الأسواق فان من المتاح للزراع **البيع لأصحاب شون وصوامع ومطاحن الغلال أو للمستشفيات والسجون** أو عن طريق **الجمعيات التعاونية الزراعية** ... الخ .

وفى حالة جميع الاسواق السابقة يحسن بالزارع أن يتعرف على أماكن تلك الاسواق وأنواع الزروع الجارى تداولها فيها ولامانع أيضا أن يختار بعض أسماء الوكالات ذات السمعة الحسنة فى معاملاتها ليختار من بينها واحدة عند الحاجة لخدماتها .

العامل الإجرائى

(**الطريقى**)

تمهيد : يعتبر العامل الطريقى أى الاجرائى ثانى هذه العوامل الخمسة المؤثرة على تصميم وشكل البرنامج التسويقى المزرعى . ويتضمن هذا العامل الامور المتعلقة (١) بالبيع النقدى الفورى (٢) وبالبيع التفويضى (٣) وبالبيع التعاقدى

(٤) وبالبيع عن طريق سمسار (٥) وبالبيع المباشر بالتجزئة للمستهلكين (٦) وبالبيع عن طريق تعاونيات الزراع (٧) وبالبيع بالمزاد (٨) وبالبيع عن طريق الهيئات التموينية (٩) وبالبيع بالطرود (١٠) وبالبيع بالاعلان (١١) وبالبيع على جوانب الطرق ... الخ . وفيما يلى استعراض لأهم طرق البيع السابقة .

البيع النقدى الفورى : فى حالة البيع النقدى الفورى يقوم المشترى بمعاينة الزرع أو الزروع موضوع الصفقة كلها أو بمعاينة عينة منها وبعد الاتفاق على الثمن مع الزارع يتسلم المشترى الكمية المشتراة ويدفع الثمن . وتعتبر هذه الطريقة من وجهة نظر الزارع أقل طرق البيع جهدا وتكاليفا ومجازفة .

البيع التفويضى : ووفقا لطريقة البيع التفويضى يقوم الزارع بشحن زروعه إلى أحد التجار القومسيونجية المختارين بالسمعة أو بسبق التعامل معه فى السوق المحلية أو فى واحدة من الأسواق البعيدة ويقوم التاجر القومسيونجى بالاتفاق على السعر والبيع وقبض الثمن وكأن النعمة نعمته ولكنها فى الحقيقة ملك للزارع الذى يتحمل تكاليف شحنها وعوامل المجازفة التى تتعرض لها وبعد خصم التكاليف يقوم التاجر القومسيونجى المفوض بخصم عمولته التى تمثل نسبة مئوية من صافى قيمة الصفقة المباعة . ويلجأ الزراع عادة لهذه الطريقة من طرق البيع عندما لايجدون منفذا لزروعهم فى بيئتهم المحلية أو عندما يجدون أن البيع فى سوق بعيدة معينة قد يكون أكثر جزاء لهم .

البيع العقدى : يجرى البيع بهذه الطريقة عندما يكون الزارع قـــد وصل إلى إتفاق شفوى أو تعاقد مقدما مع مشترين على إنتاج وتوريد كمية معينة من زرع معين له خواصه الوصفية الحجمية والصنفية والنوعية ... الخ. فى وقت أو أوقات معينة وفى مكان أو أماكن معينة وبسعر أو أسعار سبق الاتفاق عليهـا ويتضمن مثل هذا النوع من العقود نصوصا خاصة بطريقة التوريد والتسليم وطريقة دفـع الثمن والجزاءات والتقاضى ... الخ . وتستعمل طريقة البيع العقـدى فى حالات بعض الزروع الحقلية كالـكتان والقصب والبنجر أو الزروع الفاكهية أو الزروع الخضرية المستعملة كمواد خامية فى صناعات التعليب والتجميد والتبريد والتجفيف الأمر الذى يكفل لهـــذه الصناعات توارد الـكميات ذات المواصفات المطلوبة وبالتالى يـكفل لها تشغيل مصانعها إلى أقصى طاقتها الإنتاجية خـــلال المواسم التى تعمل فيهـا .

وكثيراً ما يدخل الزارع مثل هذه البيوع العقدية فى إعتباره عند تصميمه لمناويله المزرعية وإختياره لزروعه التى سيجرى إنتاجها على مزرعته مستقبلا . ويعتبر الإنتاج المزرعى المرتبط بالبيع العقدى أمانـــا للزراع من ناحية سوق منتجاته وسعرها ضد الاحتمالات المستقبلة غير المتوقعة كما يحدد له نـوع الزروع التى سينتجها وطريقة معاملتها وتداولها وأماكن توريدها ومواعيد التوريد وطريقة قبض الثمن ومواعيده الأمر الذى يكفل له نوعا من الاستقرار المالى والاقتصادى لموارده فى مواجهة التزاماته المستقبلة والأحداث غير المرغوبة المستقبلة .

البيع عن طريق السماسرة : تتم صفقات البيع التى يقوم السماسرة بمناقشة شروطها وبعقدها بالعينة وبهذا تظل الزروع الجارى التفاوض بشأنها فى ملـكية وحيـازة

الزارع وعندما يتم الاتفاق على شروط الصفقة من النواحى السعرية والكمية وأماكن التوريد يقوم السمسار بوصفه مندوبا عن الزارع فى عقد الصفقة باخطار الزارع بالكمية المباعة ومكان وميعاد التوريد كما يتولى تحصيل الثمن لحساب الزارع ويخصم منه تكاليفه وعمولته أى سمسرته ثم يرسل المبلغ المتبقى للزارع . والبيوع عن طريق السماسرة تعتبر محدودة نسبيا لأن الكميات التى يقبل هؤلاء التعامل فيها لابد أن تكون كبيرة نسبيا لاتقل عن حمولة أو حمولات كاملة لعربات السكك الحديدية أو اللوريات حتى تكفل لهم جزاء كافيا على جهودهم التى يبذلونها فى البحث عن المشترين ومفاوضتهم لتحديد شروط صفقات البيع لحساب عملائهم من الزراع :

البيع المباشر للمستهلكين : إن البيع المباشر للمستهلكين كما يبدو من التسمية إن هو إلا قيام الزراع بوصفهم منتجين بالبيع مباشرة للمستهلكين . وتجرى معظم المبيعات بالنقد الفورى اللهم إلا فى حالات قليلة يجرى البيع فيها بالأجل لوقت قصير . ويهدف الزراع من إتباع هذه الطريقة الحصول على النقد السائل وزيادة دخولهم بتقليل أجور الوسطاء أو أرباحهم وتقليل خسائرهم الناتجة عن تلف بعض منتجاتهم سريعة العطب التى لاتجد لها مشتريا حاضرا على المزرعة . ويسلك الزراع عددا من المسالك للوصول إلى المستهلكين يمكن حصرها فى (١) الانتقال بمنتجاتهم إلى أى سوق من أسواق الزراع المجانية أو أسواق البلديات أو الأسواق الحكومية فى المدن القريبة حيث ينتظمون فى صفوف بينها ممرات ويتولى كل منهم عرض منتجاته على المشترين ومساومتهم على الاسعار أو (٢) المرور على المنازل فى المناطق المكدسة بالسكان والبيع لربات البيوت تماما كالباعة الجائلين أو (٣) المرور على المطاعم والفنادق بقصد عرض منتجاتهم مباشرة على مستعمليها أو (٤) الاتصال بالمستهلكين عن طريق البريد أو الاعلان وعند تلقى الطلبات

يرسلونها بالبريد أو بالقطارات السريعة أو (٥) البيع على جوانب الطرق. أو (٦) البيع للزراع المجاورين. ويلجأ الزراع للبيع المباشر لتصريف منتجاتهم من الألبان والبيض والجبن والزبد والزهور وبعض أصناف الخضر ... الخ .

البيع عن طريق الجمعيات التعاونية للزراع : تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية أى جمعيات الزراع كما تسمى أحيانا ـ ببيع المنتجات المزرعية التى ينتجها أعضاءها ويوجد منها حاليا بمصر ما يزيد على أربعة آلاف جمعية تعاونية تتولى بيع المنتجات المزرعيه الرئيسية لأعضائها كالقطن والكتان والأرز والفول...الخ.

البيع عن طريق الهيئات التمويلية : كثيراً ما يلجأ الزراع إلى الاقتراض من مصادر ائتمان مختلفة وأحيانا تشترط هذه الهيئات التمويلية على الزراع الراغبين فى الاقتراض منها أن يتعهدوا ببيع زروعهم التى استثمرت القروض فى إنتاجها عن طريقها أو على الأقل تحت إشرافها .

البيع بالمزاد : يقوم الزراع الراغبون فى بيع منتجاتهم بهذه الطريقة إلى شحن منتجاتهم إلى واحدة من الوكالات العاملة بسوق معينة وتتولى هذه الوكالة بمجرد وصول الشحنة اليها تقسيمها إلى لوطات تتمشى وطبيعتها ونوعها ومرتباتهـا وأحجامها وتعرض منها عينات على المشترين قبل بدء المزاد وعندما يحين الموعد المحدد يبدأ التزايد وتباع الكميات لمن أعطى أعلى سعر أثناء عملية التزايد .

البيع بالاعلان : يستعمل الزراع هذه الطريقة عند بيع ثمار أحراش الفاكهة التى ينتجونها أو بيع حيوانات التسمين أو الخيول ...الخ . ولكى يستفيد الزارع أقصى إستفادة من هذه الطريقة عليه أن يحسن إختيار وسيلة الاعلان الذى قد يجرى نشره فى الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية أو فى نشرة ترسل للمعنيين

بأمر الزروع التى سيجرى بيعها بحيث تصل اليهم فى الوقت المناسب تماما .

العامل الوكالى

تمهيد : يعتبر العامل الوكالى الثالث فى مجموعة العوامل المؤثرة على تشكيل وإعداد البرنامج التسويقى المزرعى والزرعى . ويختص هذا العامل باختيار الوكالة أى المنشأة الاقتصادية التسويقية التى ستتولى عنه تسويق الزروع التى أنتجتها مزرعته ولكى يحسن تقييم نوع الوكالة التى ستقوم بتسويق زروعه المختلفه يجدر بالزارع أن يضع فى إعتباره الأمور التالية : (١) الرغبة النسبية فى واحدة من الوكالات المتاحه (٢) الضمانات الواجب إتخاذها عند التعامل مع كل نوع من هذه الوكالات (٣) تكاليف التعامل مع كل واحدة من تلك الوكالات .

اختيار الوكالة التسويقية : إن الزارع الذى يهتم بعمله المزرعى والذى يصمم على بذل جهده فى إختيار الوكالة التسويقية المناسبة التى تتولى عنه مهمة تصريف زروعه والذى يعمل دائما على الإلمام بالظروف السوقية ولديه الكميات الكافية من الزروع التى تبرر الجهد والفكر والوقت الطويل المبذول سعيا وراء تصريفها والذى يرغب فى بيع زروعه بأسعار مجزية يمكنه أن يختار واحدة من المنشآت الخاصة ـ التى قد تكون منشأه سمسار أو تاجر قومسيونجى ـ لتصريف زرعه أو زروعه .

وعلى العكس من ذلك فى حالة الزارع غير القادر على إعطاء هذا الأمر الوقت الكافى والجهد والتفكير الكافيين لإختيار الوكالة التى ستتولى عنه تصريف منتجاته والإشراف على جهودها فى هذا السبيل أو الذى ليست لديه الكميات الكافية من الزروع التى تغرى تلك المنشآت بقبول الإنابة عنه فى تصريف زروعه

أو الذى ليست لديه المقدرة على المتابعة السوقية فإن من المستحسن لـه أن يلجأ فى تصريف زروعه إلى واحدة من الجمعيات التعاونية الزراعيه التسويقية .

وإذا فضل الزارع الأعتماد على واحدة من الوكالات التسويقية الزراعية الخاصة فى تصريف زروعه فإن من المستحسن له أن يدخل فى إعتباره عند الاختيار النقاط التالية : (١) طول مدة خبرتها بالعمل الذى تزاوله (٢) سمعتها المتداولة فى السوق بين عملائها من الزراع أو بين الناس فى منطقة نشاطها (٣) السرعة التى تتخلص بها من النعم التى تتداولها خلال ساعات العمل (٤) مقدرتها على الإبقاء والاحتفاظ بموكليها من العملاء الزراع (٥) مدى فطنة عملاء الوكالة من الزراع الذين يبيعون عن طريقها (٦) نوع المشترين الذين تبيع لهم الوكالة زروع موكليها (٧) مدى تعدد أو تخصص الوكالة فى نوع النعم الزراعية التى يجرى التعامل فيها (٨) تقييم طريقة معاملتها مع عملائها ومدى سعيها لإرضائهم .

وعلى الزارع الأريب أن يبدأ تحرياته الجدية عن هذه الوكالات التسويقية من جيرانه المجربين أو من كل من سبق له هذا النوع من التعامل وبعد أن يتجمع لديه مافيه الكفاية من المعلومات عنها يمكنه أن ينتخب منها الوكالة المرغوب فيها والموثوق بها والمناسبة لنوع العمل المطلوب منها أدائه .

الوكالات التسويقية الخاصة: يتضمن مصطلح الوكالات التسويقية الخاصة عددا كبيراً نسبيا من مختلف أنواع المنشآت التى تقوم بتسويق المنتجات المزرعية فقد تكون هذه الوكالات أفرادا أو تجارا أو تجار اقومسيونجية أو سماسرة فى السوق المركزية يتولون بيع الزروع بالوكالة عن أصحابها من الزراع كما قد تكون ممثلين فى السوق المحلية لمنشآت صناعية أو تجارية كبرى يتولون عنها مهمة المرور والشراء المباشر من المزارع أو قد يقومون بالاحتفاظ بمكاتب أى مراكز لهم فى السوق

المحلية يمكن للزارع الاتصال بها عند اللزوم . او قد تبدو فى صـــورة مشترين متجولين قد يكونوا مندوبين يعملون لصالح أصحاب الشون أو الجزارين أو أصحاب محالج القطن أو المعبئين أو اصحاب محل التجزئة ... الخ .

وعندما يرغب الزارع فى بيع زروعه عن طريق احدى الوكالات التسويقية الخاصة فإنه ليس من المحتم عليه أن يرتبط بعقد معها وعلى ذلك فيبدو أنه فى مثل هذه الحالة سيكون فى مقدوره السيطرة الكاملة على منتجاته وسيتصرف فيها وفقا لمصالحه. كما أنه ستكون لديه الحرية فى اختيار واحد أو اكثر من المشترين المتاحين له . كما أن فى مقدوره عند الضرورة المطالبة بالدفع الفورى الكامل للثمن والتسليم الفورى للمنتجات. كما أن فى مقدوره الاشتراط أن تحمل زروعه علامته التجارية وأن يجرى بيعها باسمه بسعر أدنى يحدده بنفسه أو قد يترك السعر مفتوحا أى غير محدد على أن يحتفظ لنفسه بحق الموافقة أو الرفض بالنسبة للسعر الذى تباع به .

الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية : عندما يقرر الزارع البيع عن طريق جمعيته التعاونية الزراعية التسويقية فإنه فى حقيقة الأمر يكون قد حول مسئولياته وواجباته التسويقية المزرعية إلى منشأة أى وكالة تسويقية مسئولة امامه وأمام زملائه من الزراع الآخرين بوصفهم أعضاء واصحاب هذه الجمعية . وتقوم هذه الجمعيات التعاونية بخدمات تسويقية جليلة لأعضائها إذا ما كانت إدارتها رشيدة وملمة بالأحوال السوقية كل هذا بتكاليف الخدمة فقط . هذا بالاضافة إلى خدماتها الأخرى المتعلقة بالشئون التمويلية ومساعدة الأعضاء فى تشكيل برامجهم الإنتاجية الزراعية والمزرعية وتقويم التسهيلات الأخرى التى تكفل تقليل فرص ضياع أو فساد المنتجات كما تتولى عنهم عمليات النقاوة والتدريج والتعبئة... الخ.

كما تتولى تصريف مشتقات تلك الزروع فى صورة منتجات ثانوية الأمر الذى يعود على الأعضاء ببعض الدخول الاضافية .

وتسويق المنتجات المزرعية تعاونيا قد يتطلب من الزراع الانضمام إلى هذه التعاونيات والدخول معها فى عقـــود ملزمة طويلة الاجل تتطلب منهم تسويق زروعهم كلها أو بعضها عن طريق تلك الجمعية التعاونية وهو إجراء يحد من حرية الزارع فى إختيار الوكالة التسويقية الأصلح خصوصا إذا أصبحت إدارة الجمعية ـ لسبب أو لآخر ـ إدارة غير رشيدة وفى الوقت الحالى ووفقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية أصبح التسويق التعاونى للزروع الرئيسية بأسعار محددة بالنسبة للأنواع والأصناف والرتب والدرجات جزءا لا يمكن فصمه من السياسة الاقتصادية الزراعية القومية فى الجمهورية العربية المتحدة.

العـامل النقـلى

تمهيـد : عندما يتضمن البرنامج التسويقى المزرعى إستخدام تسهيلات نقلية غير تلك الموجودة بالمزرعة فمن الواجب إدخال العوامل التالية فى الاعتبـار عند تقرير وسائل النقل التى سيجرى إختيارها : (١) معـرفة كل أنواع التسهيلات النقلية غير المزرعية الموجودة فى متناول يد الزارع (٢) طبيعة التسهيلات النقليـة التى تؤديها كل واحدة منها (٣) تـكاليف خدمات التسهيلات النقلية (٤) القوانين القومية المنظمة لتجارة الزروغ الداخلية والدولية .

أنواع التسهيلات النقلية غير المزرعية يمـكن حصر وسائل النقل المتاح للزراع فرصة إختيار واحدة أو أكثر منها لنقل زروعهم فى (١) قطارات البضائع

البخارية أو الكهربائية (٢) البواخر التى تعمل عبر الأنهار أو فى اعالى البحار (٣) المراكب الشراعية والصنادل والمعديات (٤) اللوريات ومقطوراتها (٥) الطائرات (٦) الطرود البريدية (٧) قطارات الركاب السريعة .

طبيعة التسهيلات النقلية : يحتاج شحن الزروع بالقطارات أو وسائل النقل المائى إلى مراكز للشحن واخرى للاستقبال قد تكون محطات سكك حديدية أو موانى أو على الأقل أرصفة لرسو السفن أو المراكب. وفى مثل هذه الحالات يجب على الزارع الشاحن أن يقوم بعمل الترتيبات اللازمة لشحن زروعه من نقط القيام وأيضا باعداد الاجراءات اللازمة مع المشترى ليتسلم الزروع المباعة له عند وصولها إلى غايتها فى نقط الوصول أو مع حمال يتولى عمليات تفريغ تلك الزروع ونقلها ويتضمن النقل بهاتين الوسيلتين ثلاث خطوات هامة : (١) توصيل الزروع إلى مراكز الشحن والتحميل ويتولاها الشاحن (٢) نقل الزروع إلى غاياتها وتتولاها هيئات ومنشآت النقل (٣) تفريغ وسحب الزروع من مراكز الوصول . وتبدأ مسئولية هيئات ومنشآت النقل عن الزروع المشحونة من وقت الاستلام وتنتهى عند نقط الوصول والتسليم . ورغم الجهود المستمرة التى تبذلها هيئات ومنشآت النقل لارضاء عملائها بالمحافظة على بضائعهم من التلف أو الضياع فقد تفشل أحيانا فى تحقيق هذه الأهداف المنشودة ولهذا يحسن بالزارع أن يقوم بعمل التحريات اللازمة المتعلقة بهذه الأمور من جيرانه أو سكان بيئته ممن سبق لهم التعامل مع تلك الهيئات والمنشآت عن سمعتها وعن مدى رضائهم واقتناعهم بكفاية خدماتها النقلية على أن يقوم برصد وحفظ كل البيانات الخاصة بمن يقع عليه الاختيار من تلك الهيئات والمنشآت النقلية فى ملفاته أى ارشيفه الخاص للمفاضلة بينها حين تدعو الحاجة اليها عند تسويقه لزروعه .

وبنمو وتقدم النقل **باللوريات** أصبح العديد من الزراع يعتمدون على اللوريات فى نقل منتجاتهم المزرعية الى الاسواق المختلفة وحاليا يوجد العـديد من منشآت النقل باللوريات إلى جميع انحاء الجمهورية كما تخصصت هذه المنشآت ـ وهذا وفقا لطبيعة تجهيزات لورياتها ـ فى نقل زروع معينـة كنقل الحبوب أو الاقطان أو الخضروات أو الفاكهة أو الحيوانات الحيـة أو اللحوم المذبوحـة والخضروات المجمدة أو اقفاص وصناديق الفاكهة ... الخ . ويتميز النقل باللوريات إلى أنه ينقل الزروع مباشرة من المزارع إلى غاياتها مباشرة دون اعادة التحميل والتفريغ الأمر الذى يقلل من تكاليفها وايضا يقلل من نسبة الفاقد والتالف بسبب تعدد عمليتى التحميل والتفريغ فى حالة إستعمال وسائل النقل الأخرى هذا بالاضافة إلى مرونة عمليات النقل باللوريات التى لا تتقيد بموانى أو محطات سكك حديدية أو أو مطارات كنقط للوصول .

وبدأ **النقل الجوى** فى الظهور كوسيلة سريعة من طرق نقـل الزروع إلا أنه للآن وبسبب إرتفاع تـكاليفه والاحتياطات الواجب اتخاذها عند النقل به يعتبر محدودا ولا يستعمل إلا فى نقل الزروع سريعة العطب مرتفعة القيمة وفى مواسم معينة كالـكريسماس ... الخ .

ويعتبر نقل الزروع **بالطرود البريدية أو بالقطارات السريعة** محدودا للغـاية بسبب الشروط المتعلقة بالوزن والحجم ويستعمل الأخير عادة فى نقل الدواجن والزهور واقفاص وصناديق الخضر والفاكهة وغيرها من الزروع سريعة العطب مرتفعة القيمة السوقية نسبيا.

تأثير طبيعة ومواصفات الزروع على اختيار وسائل النقل : أن قرار الزارع

الخاص باختيار وسيلة النقل بما تتضمنه من تسهيلات نقلية لا بد وأن يتوقف اصلا واساسا على طبيعة ونوع ومواصفات زروعه التى سيجرى تسويقها . فعندما يريد الزارع نقل منتجاته المزرعية سريعة العطب كالفاكهة والخضر والالبان والبيض ... الخ لمسافات بعيدة نسبيا عليه أن ينتقى واحدة من وسائل النقل السريعة المزودة بالتسهيلات الخاصة - بوسائل التبريد أو التجميد مثلا - التى تكفل المحافظة على مواصفات زروعه من التدهور أو العطب أو الفساد حتى تصل إلى غاياتها أى إلى نقط وصولها وهى فى الحالة التى يطلبها فيها المشترون . وعلى العكس من ذلك فى حالة الزروع التى لا تعطب بسرعة كالقطن والحبوب من فول وقمح ... الخ . فلا تحتاج إلى تسهيلات نقلية خاصة أكثر من توفير الحجم منها الذى يكفل الحمولة الكاملة والعثور على وسيلة النقل التى توصلها إلى غايتها دون فقد أو سرقة طوال فترة النقل . أما الزراع منتجوا الحيوانات فعليهم اختيار وسائل النقل المجهزة بتسهيلات نقل الحيوانات بما فى ذلك توافر مياه الشرب والتهوية ... الخ . بما يقلل إصابة الحيوانات المشحونة باحداث غير مرغوبة تقلل من قيمتها عند عرضها فى الأسواق وبما يكفل وصول شحنات الحيوانات إلى تلك الأسواق فى الأوقات المحددة . وفى جميع الأحوال يحسن بالزارع تحويل عوامل المجازفة المتعلقة بفترة النقل للغير بالتأمين عليها .

تكاليف الخدمات النقلية : يجب أن يدخل الزارع فى إعتباره دائما موافقة الخدمات النقلية مع انخفاض تكاليفها . ويقوم الزارع بمقارنة أجور النقل التى تتقاضاها منشآت النقل المختلفة مع بعضها فى ضوء نوع الخدمات التى تؤديها كل واحدة منها . وفى العادة توجد قوائم مطبوعة لفئات النقل التى تتقاضاها منشآت النقل بالسكك الحديدية والبريد والطائرات والسفن أما النقل بالمراكب الشراعية

وباللوريات فليست له مثل هذه القوائم بل تتحدد فئات النقل لكل صفقة على حدة وفقا لقوة مساومة كل من الطرفين أى صاحب منشأة النقل والزارع كما تتوقف على نوع المنتجات المزرعيــــة التى سيجرى نقلها وطبيعتها ومدى الاحتياطات الواجب اتخاذها أو نوع الخدمات الواجب اداؤها أثناء رحـلة النقـل كما فى حالة مراقبة الحيوانات المشحونة والعناية بتغذيتها ونوع الطرق التى ستسير عليها اللوريات وطول مدة الرحلة ... الخ .

العـامل السعرى

تمهيد: يعتبر العامل السعرى الاعتبار الأخير الواجب مراعاته فى تقرير وتصميم البرنامج التسويقى المزرعى. وهو يتضمن عددا من المقارنات يمكن حصر أهمها فى: (١) مقارنة صافى الدخول المتحصل عليها من مختلف الأسواق بعد خصم تكاليف الاستقطاعات التسويقية بما تتضمنه من تـكاليف نقل وتحميـل وتفريغ وسمسرة وعمولات وتخزين وتأمين وفاقد (الفساد أو السرقة) . (٢) مقارنة صافى الدخول المتحصل عليها من بيع الزروع فى مختلف الأسواق وتلك المتحصل عليهـا من المبيعات التى يجرى تحصيل قيمتها عند الشحن (F.o.b.) . (٣) مقارنة الدخول المحتملة من الزروع غير سريعة العطب التى يجرى بيعها فور اعدادها للسوق وتلك التى يجرى خزنها وحجزها عن السوق أملا فى ارتفاع أسعارها مع ادخال تـكاليف التخزين والفروق الناشئة عن تدهور المواصفات والفقد فى أسعار الفائدة على رأس المال ... الخ . فى الاعتبار عند الاحتساب :

وينبغى القرار النهائى بالنسبة للعامل السعرى على أى واحدة من هذه الاحتمالات التى تدر على الزارع احسن صافى دخل أى بعد ادخال كل الأسواق والطرق والوكالات

فى الاعتبار وايضا بعد إدخال اجماليات المتحصلات المحتملة وخصم اجماليات التكاليف التسويقية المحتملة منها فى الاعتبار. وفى وجود عروض سعرية فعلية يعتبر موضوع اتخاذ قرار نهائى سهلا ميسراً . أما فى حالة غياب تلك العروض فتبدأ عملية إتخاذ مثل هذا القرار النهائى فى التعقيد عندما يبدأ الزارع فى تقرير واختيار أى المترادفات أصلح له البيع الفورى عند تمام نضج زروعه وتمام إعدادها للسوق أو الاحتفاظ بها وتخزينها أملا فى تحسن أسعارها المستقبلة بالقدر الذى يغطى تكاليف تخزينها والفاقد منها ويتبقى له فى آخر المطاف صافى دخل مجز يفوق صافى دخله المتوقع من البيع فور النضج . وهذه المظاهر الأخيرة تجرنا إلى استعراض المواضيع التالية .

تحليل واستخدام الاسعار المذاعة كدلائل : تعتبر الأسعار المذاعة أرقاما توضح حالة سوق معينة بالنسبة لزرع أو زروع معينة فى وقت معين مقيمة على أساس وحدة القيمة أى النقود . وتمثل عادة أحسن ملاحظات الشخص أو الهيئة التى قامت باذاعتها على أساس من واقع الصفقات الفعلية أو على أساس من العروض أو العطاءات المقدمة لعقد صفقات محتملة . وتجرى اذاعة مثل هذه الأسعار فى الصحف اليومية والدوريات والمجلات الزراعية وتقوم باعدادها واذاعتها هيئات عامة أو خاصة متخصصة فى هذا النوع من أوجه النشاط الاقتصادى . وتكون مثل هذه الأسعار المذاعة والمقتبسة من أسعار الصفقات الحقيقية أو أسعار الصفقات المحتملة الأساس الذى تنبنى عليه المتاجرة فى النعم الزراعية بوصفها البارومتر الذى يوضح حالة السوق . الأمر الذى يبدو منه مدى أهمية المام الزارع بطبيعة واحتمالات استخدام الأسعار المذاعة للاهتداء بها فى تقرير خطة تسويقية زراعية مزرعية ذات كفاءة وجدارة عالية خصوصا وأن معظم الزروع

نادرا ما تستقر أسعارها على حال لمدة أيام قليلة. فالأسعار المذاعةوالأمر كذلك تستعمل كرآة تعكس التغيرات والاتجاهات الفعلية للمستويات السعرية كما تدل بصفة عامة على أوضاع العرض والطلب السائدة كما تعكس صور الطلب على أنواع معينة من الرتب والمواصفات ... الخ . واذا كانت الأسعار المذاعة خاصة بأسعار العقود فى احدى البورصات فهى توضح أحسن التوقعات السعرية للنعمة موضوع الاعتبار حين تحين آجال تلك العقود وبالتالى تعتبر مرشدا وهاديا للزارع يمكنه أن يبنى عليه برنامجه وخططه التسويقية الزرعية والمزرعية المستقبلة.

تأويل وتفسير الأسعار المذاعة : مهما كان مصدر أنباء الأسعار المتعلقة بالتغيرات السوقية التى تعكسها الأسعار المذاعة فإن من أول واجبات الزارع الاساسية أن يتعرف على طريقة جمع البيانات المتعلقة بها وأيضا بالمرحلة التسويقية التى جمعت فيها . فبعض هذه الأسعار المذاعة جرى جمعه وتحليله بدقة بواسطة مراسلين مدربين أتم تدريب الأمر الذى يجعل الاعتماد عليها مطمئنا نسبيا فى حدود التوقعات المستقبلة والأحداث العادية المتوقعة فى أحوال السوق . البعض الآخر لم يجر جمعه أو تبويبه أو تحليله بطريقة دقيقة مما يجعل الاعتماد عليها فى تقرير السياسات والخطط التسويقية الزرعية يتضمن فيما يتضمن مزالق عديدة خطرة قد تودى بالزارع وتلحق بمزرعته خسائر فادحة . لهذا يحسن بالزارع الاعتماد على مصادر أمينة للانباء السوقية يعتمد عليها .

وبالمثل يحسن بالزارع أن يتأكد من نوع السوق الذى جمعت منه البيانات المتعلقة بالاسعار المذاعة وموضعه فى الجهاز التسويقى بمعنى هل هو حلقة قطن فى السوق المحلية مثلا أو فى سوق تجميعية أقليمية أو فى سوق مركزية أو فى

السوق الاستهلاكية النهائية ... الخ . وعموما فقد أصبحت مسألة الأسعـــار المذاعة مسـألة سهلة فى الجمهورية العربية المتحـدة حيث يجرى تسويق الزروع الرئيسية عن طريق الجمعيات التعـاونية وفقا لقوائم سعرية محددة لكل رتبـة أو درجة معينـة من رتب أو درجات تلك الزروع مع بيـــان الفروق السعرية الناشئة عن الانحــــراف عن رتب ودرجات الأساس التى تقيم على أساسها أسعار الزروع .

﴿ تم بحمد الله ﴾

مراجع عربية

- زكى محمود شبانة (دكتور) - **التسويق الزراعى : المعالم الرئيسية فى الاقتصاد التسويقى الزراعى المصرى** - التحريرة الثانية - الاسكندرية : دار المعارف - ١٩٦٤ .

- عبد الغنى غنام - **الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع** - القاهرة : مطبعة العلوم - الطبعة الأولى - ١٩٣٩ .

- محمد السيد محمد (دكتور) - **الاقتصاد الزراعى** - القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الثانية - ١٩٥٣ .

- محمد منير الزلاقى (دكتور) **ادارة الاعمال المزرعية (تنظيم)** - محاضرات غير منشورة فى مادة اقتصاد زراعى ٧ - كلية الزراعة - دمنهور - ١٩٤٦ .

―――――― **ادارة الاعمال المزرعية (رقابة)** - محاضرات غير منشورة فى مادة اقتصاد زراعى ٨ - كلية الزراعة - دمنهور - ١٩٤٦ .

―――――― **الزراعة المصرية : معالم رئيسية فى الكون الاقتصادى الزراعى المصرى** - (استنسل) - الاسكندرية - ١٩٥٩ .

―――――― « مدى خطأ الاستناد إلى قيم المثل الضريبية الرأسمالية والايجارية عند الفصل فى دعاوى النزاع على الأثمان والايجارات الزراعية» - **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية** - العددين الثالث والرابع من السنة الرابعة ١٩٥١ - كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية : الاسكندرية ١٩٥١ .

- محمد منير الزلاقي (دكتور) ومصطفى فكري - **معالم رئيسية في علم الاقتصاد الزراعي** - (استنسل) - الاسكندرية - ١٩٥٤ .

- مصطفى فكري (دكتور) - **المعارف الرئيسية في التسويق الزراعي** - الاسكندرية : دار المعارف - ١٩٦٦ .

مراجع أجنبيـــة

Adams, Richard Laban, *Farm Management : A Text-Book for Student, Investigator, and Investor*. New York : McGraw-Hill Book Company, Inc., First edition. 1921.

.... *Farm Organization*, California, Berkley : Second edition, 1939.

.... , *Managing Western Farms and Ranches*, A series of monographs, California Berkley : March, 1938.

Black, John D., Ed., *Research in Farm Management,. Scope and Method.*, Bull. no. 13, Prepared under the direction of the Advisory Committee on Social and Economic Research in Agriculture, Social Science Research Council, New York City June: 1932.

............, and Albert G. Black, *Production Organization*, New York: Henry Holt and Company, 1939.

............, Marlon Clawson, and others, *Farm Management*, New York: The Macmillan Company, Fifth Print, 1953,

Bond, V. B., M. C. Hart, and L. C. Cunningham, *Farm Management and Marketing,* New York: John Wiley and Sons, Inc., 1942.

Boulding, Kenneth E., *Economic Analysis*, New York : Harper and Brothers, 3rd. ed., 1955.

Carpenter, G. Alvin, *Farm Size in California,* U.S D.A., BAE, Berkley, California, 1940.

Carter, R.R., *Labor Saving through Farm Job Analysis*, Burlington, vermont : Vermont Agricultural Experiment Station, Bull. no 503, 1943.

Du Coff, Louis J., and Margaret Jarman Hagood, *Differentials in Prductivity and in Farm Income of Agricultural Workers by Size of Enterise and by Regions,* U.S.D.A , BAE 1944.

Duggin, T.W., and Ralph W. Battles, *Financing the Farm Business* New Yerk : John Wiley and Sons, Inc., 1950

Efferson. J. Norman, *Principles of Farm Management* New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1953.

Forster, G. W., *Farm Organization and Management,* New York: Prentice-Hall, Inc., 1938.

Heady, Earl O., and Harold R. Jensen, *Farm Management Economics*, New Gersey, Englewood Cliffs : Prentice-Hall, Inc., Second Print, 1955.

Holmes, C. L., *Economics of Faam Organization and Management,* Boston : D. C. Heath Company, 1928.

Hopkins, Jshn A , *Eelemnts of Farm Management,* New York : Prentices Hall, Inc., 1939

Johnson, Neil W , *Planning the Farm for Profit and Stability,* U. S. D. A., Farmers Bullno. 1965, 1945

Robertson, Lynn, *Importance of Different Farm Management Factors Under Varying Price Conditions in Northwestern Indiama ,* Burdue Bull. 452, 1940.

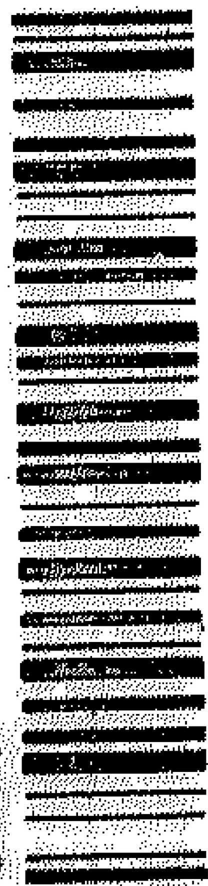
Ruden, Walter L., *Farm Size and Its Relation to Volume of Production, Operating Costs and Net Returns — Southern Nebraska,* 1930 - 1939, Nebraska Bull. 346 , 1943.

Thomsen, Frderick L , *Agricultural Marketing,* New York : McGraw-Hill, Book Company, Inc , 1951.

.... , *Agricultural Prices,* New York : McGraw-Hill Bpok Company, Inc , 1936.

Warren, G. L., *Farm Management,* New York: The Macmillan Co., 1916.

مطبعة المصري
٩ شارع ابن زنكي - محطة الرمل
تليفون ٣٧٤٠٦ إسكندرية





٢/٧٢/٠١/٠٣١

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل
فرع الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير (المنشية)